سِرُّ الفَصَاحَةِ

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الخفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

صححه وعلق عليه

عبد المتعال الصعيدي
مدرس بكلية اللغة العربية

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

يطلب من
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
بميدان الأزهر بمصر

سر الفصاحة

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الخفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

صححه وعلق عليه
عبد المتعال الصعيدي
مدرس بكلية اللغة العربية

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

يطلب من
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
بميدان الأزهر بمصر . ت ٤٨٥٨٠

ابن سنان الخفاجي

وكتابه سر الفصاحة

ابن سنان الخفاجي هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي العالم الشاعر الأديب . كان ميلاده سنة ٤٢٢ هـ ، وهو من بني خفاجة الذين كانو ينزلون بأعمال حلب ، وكان أبوه من أشرافها ، ولما شب أخذ العلم والأدب على علماء عصره ، ثم اتصل بأبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان بمعرة النعمان فأخذ عنه العلم والأدب ، وكان انتفاعه به أكثر من غيره ، كما يظهر مما يذكره كثيراً عنه في كتابه — سر الفصاحة — ولما أتم تعليمه سعى لدى أبي نصر محمد بن الحسن بن النحاس ، وكان وزيرا لأمير حلب محمود بن نصر بن صالح بن مرداس ، حتى ولاه قلعة عزاز من أعمال حلب ، ولكنه كان في نفسه نزوع إلى الثورة ، وسخط على أولياء الأمر في عصره ، وقد تأثر فيه بأستاذه أبي العلاء المعري ، كما تأثر فيه بعقيدته في التشيع ، فلم يلبث أن أعلن العصيان على الأمير محمود بن نصر ، فأمر وزيره ابن النحاس أن يكتب اليه يستعطفه ويؤنسه ، ليرجع إلى الطاعة ويحضر اليه بحلب ، فكتب اليه يدعوه إلى الطاعة ، ولكنه رمز اليه في كتابه بأنهم يريدون به شراً ، ففهم ما رمز به اليه واستمر على عصيانه ، فاستدعى محمود وزيره وقال له : أنت أشرت على بتولية الخفاجي ، وما أعرفه إلا منك ، ومتى لم يفرغ بالي منه قتلتك وألحقت بك جميع من بينك وبينه صلة وحرمة .

وكان الخفاجي يثق بأبي نصر . فأمر محمود أبا نصر أن يمضي اليه وفي صحبته ثلاثون فارسا ، فإذا قارب به عرفه بحضوره ، فإذا خرج اليه وسأله النزول عنده والأكل معه أبى إلا أن يطيعه في الحضور إلى حلب ، ثم يطاوله في الحديث إلى أن يقرب الظهر ، فيدعى أنه جائع ، ويخرج خشكانجتين أعطاهما له ، فيأكل

إحداهما ويعطيه الثانية ، فاذا استوفى أكلها تركه وعجل بالحضور اليه ، فانه تكون فيها منيته .

ففعل أبو نصر ما أمره به خوفاً على حياته ، وكان أن تناول الخفاجى الخشكانجة منه فأكلها ورجع بعد أكلها إلى عزاز ، ورجع أبو نصر إلى حلب ، فأصاب الخفاجى مغص شديد ورعدة شديدة ، فقال : قتلنى والله أخى أبو نصر . ثم أمر بالركوب خلفه ورده اليه . فساروا خلفه فلم يدركوه . ولم يلبث الخفاجى أن مات سنة ٤٦٦ هـ

فمات الخفاجى فى سن مبكرة ، ولم يحقق شيئاً من مطامعه التى يقول فيها :

من مبلغ اللوام أن مطامعى ... صارت حديثاً بينهم وقصائدا

ولم يتمكن من أن يصلح بثورته شيئاً من مفاسد عصره ، وهى المفاسد التى يقول فيها :

استغفر الله لا مال ولا شرف ... ولا وفاء ولا دين ولا أنف

كأنما نحن فى ظلماء داجية ... فليس ترفع عن أبصارنا السجف

ولا شك أنه قد ورث هذا السخط على عصره من أستاذه المعرى كما سبق ، ولكنه لم يقبع فى داره كما قبع أبو العلاء ، لأنه كان ضريراً لا يمكنه أن يقوم بثورة فى تحقيق أغراضه ، أما الخفاجى فكان مبصراً ، وكان جريئاً واضحاً فى آرائه وأغراضه ، وكان يميل إلى مذهب معروف وهو مذهب التشيع ، على عكس استاذه فى ذلك كله ، بل كان لا يعجبه من أستاذه ما فى طريقته من غموض ، وينتقد ما يسلكه من تكلف فى شعره ونثره ، كما أشار إلى هذا فى مواضع من كتابه ـ سر الفصاحة .

وقد كان لهذا الوضوح فى آراء الخفاجى وأغراضه أثره فى كتابه ـ سر الفصاحة ـ فأسلوبه فيه أسلوب أدبى على ممتاز ، لا يطغى فيه ذوق الأديب على ذوق العالم ، كما طغى فى أسلوب عبد القاهر الجرجانى ، ولا

يطغى فيه ذوق العالم على ذوق الأديب ، كما طغى فى أسلوب أبى يعقوب السكاكى ، وكان لهذا أثره فيمن حذا حذوه من المتأخرين من علماء البلاغة فقد أمعنوا فى طريقته إلى أن أخلوها من الذوق الأدبى ، وجعلوا من كتب البلاغة ميدانا لجدالهم العلمى ، وسأبين فيما يأتى السبب فى انصرافهم عن ذلك الأسلوب الأدبى العلمى الممتاز للخفاجى ، وفى تأثرهم بمدرسة أبى يعقوب السكاكى ، دون مدرسة ابن سنان الخفاجى ، ودون مدرسة عبد القاهر أيضاً .

لقد أقام ابن سنان الخفاجى كتابه - سر الفصاحة - على أساس الفرق بين الفصاحة والبلاغة ، فذكر أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، وأن البلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعانى ، فلا يقال فى كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فيها فصيحة ، فكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، كالذى يقع فيه الإسهاب فى غير موضعه ، ثم ذكر أنه إذا كانت الفصاحة شطر البلاغة وأحد جزءيها فإن كلامه على المقصود - وهو الفصاحة - غير متميز إلا فى الموضع الذى يجب بيانه من الفرق بينهما على ماقدم ذكره ، وما سوى هذا عام لا يختص ، وخليط لا ينقسم . ثم ذكر أن الفصاحة لا تتحقق فى الألفاظ إلا بشروط عدة ، وأن تلك الشروط تنقسم إلى قسمين : الأول يوجد فى اللفظة الواحدة على انفرادها ، والثانى يوجد فى الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض ، ولما فرغ من الكلام على القسمين ذكر أن من وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة ، وعلم أسرارها وعللها ، وأنه لابد بعد هذا من الكلام على المعانى بانفرادها ، ليكون الكتاب وافيا بالكلام على الفصاحة والبلاغة ، لما سبق من أن البلاغة تتعلق مع الألفاظ بالمعانى .

وبهذا انقسم الكلام فى كتاب - سر الفصاحة - إلى هذه الأقسام الثلاثة : الكلام على شروط الفصاحة فى اللفظة الواحدة ، والكلام على شروطها فى

الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض ، والكلام على المعانى مفردة عن الألفاظ وقد تكلم فى القسم الأول على شروط ثمانية لفصاحة الكلمة . وبسط الكلام فيها بسطا وافياً ، وتكلم فى القسم الثانى على ما يوجد من هذه الشروط فى الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض ، وبسط فيه الكلام أيضا بسطا وافياً ، ثم تكلم على مايختص من ذلك بالتأليف ، فذكر منه وضع الألفاظ موضعها حقيقة ومجازا ، وألا يكون فى الكلام تقديم وتأخير يفسد المعنى وإعرابه ، وألا يكون الكلام مقلوبا فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه ، وحسن الاستعارة إلى أن ذكر أن من شروط الفصاحة الإيجاز ، وقسم دلالة الألفاظ إلى المساواة والتذييل والإشارة وبين مواضعها ، ثم تكلم فى القسم الثالث على الأوصاف التى تطلب من المعانى ، فذكر منها الصحة فى التقسيم ، وصحة المقابلة فى المعانى ، وصحة النسق والنظم ، وصحة التفسير ، والتحرز مما يوجب الطعن ، والاستدلال بالتمثيل ، والاستدلال بالتعليل .

وقد تناول ابن سنان الخفاجى الكلام فى هذه الموضوعات بأسلوب العالم الأديب ، والناقد البصير ، بعد دراسات واسعة فى دواوين من سبقه من الشعراء ، وفى كتب النقد الأدبى ، من أمثال ـ نقد الشعر لقدامة ، والموازنة بين أبى تمام والبحترى للآمدى ، والوساطة بين المتنبى وخصومه للقاضى الجرجانى ـ فجاء كتابه خلاصة لهذه الكتب ، بعد تهذيب وتنقيح فيها ، وهذا إلى ما أضافه إليها بفكره واجتهاده فى ذلك العلم .

وكان لابن سنان الخفاجى بهذا الكتاب مدرسة فى علم النقد ، ولكن من حذا حذوه فيها قليل ، ومن أشهرهم ابن الأثير صاحب كتاب ـ المثل السائر ـ فقد أشاد فى فاتحة كتابه بكتاب ـ سر الفصاحة ـ فقال : وبعد فإن علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام ، وقد ألف الناس فيه كتبا ، وجلبوا ذهبا وحطبا ؛ وما من تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه . وعلمت غثه وثمينه ، فلم أجد ما ينتفع به فى ذلك إلا كتاب

ـ الموازنة ـ لأبى القاسم الحسن بن بشر الآمدى . وكتاب ـ سر الفصاحة ـ لأبى محمد عبدالله بن سنان الخفاجى . غير أن كتاب ـ الموازنة ـ أجمع أصولا وأجدى محصولا . وكتاب ـ سر الفصاحة ـ وإن نبه فيه على نكت منيرة ، فإنه قد أكثر مما قل به مقدار كتابه ، من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها .

ونقد ابن الأثير لكتاب ـ سر الفصاحة ـ بهذا ليس بشىء ، لأن الحقيقة بعكس ما ذكره فى شأنه وشأن كتاب ـ الموازنة ـ ولأن ابن سنان له مقصد ظاهر فى الكلام على الأصوات والحروف ، لأن فيها الشاذ وغير الشاذ ، وهذا مما يؤثر فى فصاحة الكلمة التى تتألف منها . ولكن الذى يعاب على ابن سنان فى ذلك ما عبته عليه من إطالة الجدال فى أمور لا تمت إلى الفصاحة بصلة على أن ما نقده ابن الأثير من كتاب ـ سر الفصاحة ـ ليس منه فى الصميم وإنما هو تمهيد لمقصوده من الكلام على الفصاحة .

والحقيقة أن فى كتاب ـ سر الفصاحة ـ عيباً كبيراً فى الأساس الذى قام عليه ، وخللا ظاهرا فى ترتيب أبوابه، وخطأ ملموسا فى توزيع موضوعاته على هذه الأبواب. فقد ذكر أن كلامه على المقصود وهو الفصاحة لا يتميز عن البلاغة إلا فى موضع الفرق بينهما وهو الكلام على المعانى مفردة، فجعل المقصود منه هو الكلام على الفصاحة فى الكلمة المفردة ، والكلام عليها فى الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض ، وهذا خلاف ما تقرر أخيراً فى علوم البلاغة ، فقد ذكر الخطيب القزوينى فى حصر هـــذه العلوم أن البلاغة فى الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد، وإلى تميز الكلام الفصيح من غيره ، ثم ذكر أن الثانى — وهو التميز — منه ما يتبين فى علم متن اللغة وهو الغرابة — أو التصريف وهو — مخالفة القياس — أو النحو وهو ضعف التاليف والتعقيد اللفظى أى المعاظلة — ولم يستثن من ذلك إلا التعقيد المعنوى ، ثم ذكر أن ما يحترز به عن الأول — وهو الخطأ فى تأدية

المعنى المراد — هو علم المعانى ، ومايحترز به عن التعقيد المعنوى هو علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين هو علم البديع ، فالذى جعله الخفاجى هو المقصود ليس فى شىء من المقصود من علوم البلاغة ، وإنما يتبين فى علوم أخرى من علم متن اللغة والتصريف والنحو ، ولا يقصد من ذلك فى علوم البلاغة إلا ما يرجع إلى المعنى — وهو التعقيد المعنوى — إذ يقصد من علم البيان الاحتراز عنه .

والحق أن علوم البلاغة لا تبحث إلا عن المعانى الثانوية ، وهى مدلول خصوصيات الألفاظ من التقديم والتأخير ونحوهما فى علم المعانى ، والمعانى المجازية والكنائية فى علم البيان .

أما المحسنات البديعية فمنها محسنات لفظية ، ومنها محسنات معنوية . وقد ذهب عبد القاهر إلى أن الحسن لا يمكن أن يكون للفظ فى ذاته من غير نظر إلى المعنى ، حتى ما يتوهم فى بدء الفكرة أن الحسن لا يتعدى فيه اللفظ والجرس كالتجنيس ، لأنك لا تستحسن تجانس اللفظين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً . ولهذا استقبح فى قول أبى تمام :

ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت فيه الظنون أمَذْهَب أم مُذْهَب

لأنه لم يزد على أن أسمعك حروفاً مكررة تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولة منكرة .

وقد غفل الخفاجى عن هذا كله لأنه لم يتقرر فى عصره ، وإنما تقرر بعده . فرتب كتابه على ذلك الأساس الفاسد ، وكان لهذا أثره فيما ارتكبه من أخطاء فى توزيع موضوعاته على الأقسام الثلاثة التى رتب كتابه عليها . فتراه يتكلم مثلا فى القسم الثانى على الاستعارة ، فيلحقها بالكلام على الفصاحة ويتكلم فى القسم الثالث على التشبيه ، فيلحقه بالكلام على البلاغة ، مع أنهما من واد واحد فى هذه العلوم ، وكلاهما يبحث الآن فى علم البيان . وتراه يتكلم فى القسم الثانى على الإيجاز والإطناب والمساواة ، فيلحق الكلام عليها

بالكلام على الفصاحة ، مع أنه يقصد من الكلام عليها فى هذه العلوم بيان مواضعها اللائقة بها ، وهذا يرجع إلى البلاغة لا إلى الفصاحة ، ولهذا توضع الآن فى علم المعانى ، لأنه يبحث عن أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال .

وكان الإمام عبد القاهر الجرجانى معاصراً لابن سنان الخفاجى ، لأنه توفى سنة ٤٧١ هـ . فاختار لتلك العلوم اسم علم البيان . ووضع فيه كتابيه ـ دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ـ وكان أسلوبه فيهما ينحو نحو تنميق العبارات أكثر من الخفاجى ، ولكنه كان مع هذا يعنى بتقرير القواعد أكثر منه ، لأنه رأى هذا العلم ـ علم البيان ـ لقى من الضيم مالقى ، ودخل على الناس من الغلط فى معناه مادخل ، فأراد أن يوفيه حقه ، ويقرر قواعده تقريراً يليق به . وبهذا امتاز على الخفاجى بنظره إلى هذه المباحث على أنها علم له قواعد ينفرد بها ، ووحدة تجمع هذه القواعد . فمهد الطريق بهذا لمن أتى بعده ، حتى رتب هذه المباحث ترتيبا صحيحا ، ووزعها على علوم البلاغة الثلاثة ـ المعانى والبيان والبديع ـ توزيعا مستقيما ، وكان الفضل فى هذا لأبى يعقوب السكاكى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ . وفيه يقول ابن خلدون فى مقدمته :

« ثم لم تزل مسائل هذا الفن تكمل شيئاً فشيئاً ، إلى أن محص السكاكى زبدته ، وهذب مسائله ، ورتب أبوابه ، وألف كتابه المسمى بالمفتاح فى النحو والتصريف والبيان ، فجعل هذا الفن من بعض أجزائه ، وأخذه المتأخرون من كتابه ، ولخصوا منه أمهات هى المتداولة لهذا العهد ، كما فعله السكاكى فى كتاب ـ البيان ـ وابن مالك فى كتاب ـ المصباح ـ وجلال الدين القزوينى فى كتابى ـ الإيضاح والتلخيص ـ والتلخيص أصغر حجما من الإيضاح ، والعناية به لهذا العهد عند أهل المشرق فى الشرح والتعليم منه أكثر من غيره . وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة » .

وبهذا ذهب عبد القاهر بالشهرة فى علوم البلاغة عند المتأخرين دون

الخفاجى ، حتى عدوه شيخ البلاغة على الإطلاق ، فقدر لمدرسته البقاء بينهم دون مدرسة الخفاجى ، مع أن أسلوب الخفاجى أقرب إلى أسلوبهم من أسلوب عبد القاهر ، لأنه لا يعنى مثله بتمقيق العبارات ، ولا يحاول أن يجعل بحثه فى البلاغة مجالا لإظهار قوته فى الإنشاء ، لأن لهذا مجالا غير مجال البحث العلمى ، وميدانا غير ميدان النقد الأدبى .

ولكن مدرسة عبد القاهر لم تصل إلى المتأخرين بطريق مباشر ، وإنما أوصلها اليهم السكاكى فى كتابه - مفتاح العلوم - وأسلوبه فيه دون أسلوب عبد القاهر والخفاجى ، لأنه لم يكن أديباً مثلهما ، وإنما كان رجل علم وفلسفة ومنطق ، فسارت بهذا مدرسة عبدالقاهر وطريق بعيدعن طريقته ، وصارت كتب البلاغة عند المتأخرين لا تعنى إلا بتقرير القواعد ، وما يتصل بهذا من الجدل العلمى ، حتى ضاعت فيها ملكة النقد الأدبى ، وأصبحت دراستها لا ثمرة فيها ، لأنها لا ترنى فى دارسها ملكة الإنشاء ، ولا تدربهم على أساليب النقد ، وقد تنبهت الأذهان أخيراً إلى فساد هذه الطريقة ، واتجه طلاب البلاغة إلى دراستها فى كتابى عبد القاهر ، ولكنهم لا يرجعون اليهما إلا بعد دراسة البلاغة فى كتب المتأخرين ، فتكون دراستها فى كتابى عبدالقاهر غريبة عليهم ، حتى لتكاد تنبو عنهما أذواقهم ، ولا سيما أنهم يجدون فيهما أسلوباً إنشائياً لا يقتصد فى عباراته ، ولا يقف عند الحد الذى يجب أن يقف عنده الأسلوب الذى تدون به العلوم ، كأسلوب الخفاجى فى كتاب - سر الفصاحة - فهو كما سبق أقرب إلى أسلوب المتأخرين من أسلوب عبد القاهر ، ولهذا أرى أن يرجع الطلاب إلى دراسته أيضاً ، لأنهم ينتفعون به أكثر من عبد القاهر ولا سيما فى تربية ملكة النقد . ولا يؤثر فى هذا ما أخذناه عليه فيما سبق ، لأنه يتعلق بتقسيم الكتاب ، ويرجع إلى ترتيب الأبواب ، فلا يؤثر فى قيمة الكتاب فى ذاته ، ولا يقلل من حسن ذوقه وأسلوبه .

مختارات من شعر الخفاجي

قال فى نقد أهل عصره وهو فيه متأثر بأستاذه أبى العلاء :

أستغفر الله لا فخر ولا شرف ... ولا وفاء ولا دين ولا أنف (١)

كأنما نحن فى ظلماء داجية ... فليس ترفع عن أبصارنا السجف

تزيد بالبحث جهلا إن طلبت هدى ... وهل يضىء لعين المدلج السدف (٢)

وفى الفلاسفة الماضين معتبر ... فطالما قصدوا فيها وما عسفوا

وقد أتوك بمين من حديثهم ... يكاد يضحك منه الحبر والصحف (٣)

ظن بعيد وأقوال ملفقة ... تخفى على الغمر أحياناً وتنكشف (٤)

الأمر أكبر من فكر يحيط به ... والعمر أقصر أن يلقى له طرف

فاعظم بدائك إن حاولت واضحة ... ومت به فعلى هذا مضى السلف

جاءت أحاديث عن قوم أظنهم ... عاشوا طويلا وقالوا بعد ماخرفوا (٥)

يدين قوم بأن الشهب خالدة ... وعند قوم لها وقت ومنصرف

وما رضيت بعقلى فى جدالهمُ ... ولا توهمت إلا غير ما وصفوا

وربَّ قوم أضاعونى وقد نهموا ... قدرى فما أنكروا فضلى ولا اعترفوا

---

(١) مصدر أنف من العار ترفع وتنزه عنه .

(٢) السدف الظلمة .

(٣) المين الكذب .

(٤) الغمر الجاهل .

(٥) أصابهم الخرف فى آخر العمر وهو فساد العقل من الكبر .

وقال فى ذلك أيضاً :

استغفر الله القـديم وعُذْ به — من شر غاو فى الحطام منافس [1]
وافعل جميلا لا يضعْ لك صنعه — واسمح بقوتك للضعيف البائس
واقنع ففى عيش القناعة نعمة — لا تتقى كف الزمان الخالس
لا تركنن إلى المراء فإنه — سبب لكل تنافر وتشامس
عاذت بنو حواء من إبليس فى الد — نيا وكم فيهم فنون أبالس
درسوا العلوم ليملؤوا بجدالهم — فيها صدور مراتب ومجالس
وتزهدوا حتى أصابوا فرصـة — فى أخذ مال مساجد وكنائس
إيوان كسرى صار مرتعَ ثُلّة — ودياره باتت مناخ عرائس
والحـيرة البيضاء بدّل أنسها — قدر أطاعته مدائن فارس [2]
يا عقل مالك فى اللطائف منهج — فإذا عثرت فلا لعاً للناعس [3]
عندى لقد ذهبوا الذين تفكروا — فيها وما ظفروا بغـير وساوس
ماقول بطليموس عنها حجـة — عندى ولا المروى عن رسطالس
جار الأنام فـلا دلالة ناظر — تشفى العقول ولا إنارة قابس
لا تحلفن بما حوته صحائف — لهم وإن وجدت بخط دارس
عجبا لهمّام ينازع خصـمه — فى آل يربوع وأسرة حابس [4]
هيهات ماشرف الأصول بنافع — حتى تكون ذوائب كمغارس

---

(١) حطام الدنيا مافيها من مال قليل أو كثير .
(٢) الحيرة عاصمة المناذرة .
(٣) اللعا الانعاش .
(٤) همام هو الفرزدق الشاعر المعروف وخصمه جرير لأنهما كانا يتهاجيان

لا تفخرن وإن فضلت فبالتقى ناضل وفى بذل المكارم نافس

وقال فى ذلك أيضاً :

خف من أمنت ولا تركن الى أحد فما نصحتك إلا بعد تجريب
إن كانت الترك فيهم غير وافية فما تزيد على غدر الأعاريب
تمسكوا بوصايا اللؤم بينهمُ وكاد أن يدرسوها فى المحاريب

وقال فى تشيعه :

وقالوا قد تغيرت الليالى وضيعت المنازل والحقوق
فأقسم ما استجد الدهر خُلقا ولا عدوانه إلا عتيق
أليس يرد عن فدك على ويملك أكثر الدنيا عتيق (١)

وقال فى الفخر :

من مبلغ اللوام أن مطامعى صارت حديثا بينهم وقصائدا
ركضت على أعراضهم وهى التى تطوى البلاد شوارداً ورواكدا
مالى أجاذب كل وقت معرضا منهم وأصلح كل يوم فاسدا
وأقيم سوق المجد فى ناديهم حتى أنفق فيه فضلا كاسدا (٢)
أرأيت أضيع من كريم راغب يدعو لخلته لئيما زاهدا
ومُعرِّس بركابه فى منزل يلقى الصديق به عدوا حاسدا
عكس الأنام فإن سمعت بناقص فاعلم بأن لديه حظا زائدا
وتفاوت الأرزاق أوجب فيهمُ أن يجعلوه مصالحا ومفاسدا

(١) يعنى على بن أبى طالب حين رد عن إرث فدك ، وعتيق هو أبو بكر صارت اليه الخلافة دون على .
(٢) أنفق أروج.

ومعدد في الفخر طارف ماله حتى تلوتُ عليه مجدا تالدا (١)
طوقته بأوابدى ولطالما أهديت أغلالا بها وقلائدا
مهلا فانك ماتعد مباركا خالا ولا تحصى سنانا والدا
بيت له النسب الجلىُّ وغيره دعوى تريد أدلة وشواهدا

وقال في الغزل :

بقيتُ وقدشطت بكم غربةالنوى وما كنت أخشى أنى بعدكم أبقى
وعلمتمونى كيف أصبر عنكم وأطلب من رِقّ الغرام بكم عتقا
فما قلت يوما للبكاء عليكم رُوَيدا ولا للشوق بعدكم رفقا
وما الحب إلا أن أعد قبيحكم إلىّ جميلا والقلى منكم عشقا

وقال في الغزل أيضا :

ما على حسنكم لو أحسنا إنما نطلب شيئا هيِّنا
قد شجانا اليأس من بعدكمُ فادركونا بأحاديث المنى
وَعِدُوا بالوصل من طيفكمُ مقلة تذكر فيكم وسَنا
لا وسحر بين أجفانكمُ فتن الحبُّ به من فتنا
وحديث من مواعيدكمُ تحسد العين عليه الأذنا
مارحلتُ العيس من أرضكم فرأت عيناى شيئا حسنا (٢)

وقال في الغزل أيضا:

مهفهف القامة ممشوقها مستملح الخطرة معشوقها
في طرفه من سحر أجفانه دعوى وفي جسمي تحقيقها

---

(١) الطارف الجديد ، والتالد القديم .

(٢) العيس الإبل .

هذا وقد شكا عبد القاهر مما شكا منه الخفاجي فقال :

كبّرْ على العلم ياخليلي ... ومِلْ إلى الجهل ميل هائمْ
وعش حمارا تعش سعيدا ... فالسعد فى طالع البهائم

فقد أخذ العلم فى عصرهما الى الانحدار ، ولم يزل ينحدر حتى وصل الى حال يئس فيها أهله من الشكوى . ولا حول ولا قوة إلا بالله ؟

سنة { ٢٦ / ٥ / ١٣٧٢ هـ
١١ / ٢ / ١٩٥٣ م }

عبد المتعال الصعيدى

سِرُّ الفَصَاحَةِ

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الخفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

صححه وعلق عليه

عبد المتعال الصعيدي
مدرس بكلية اللغة العربية

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

يطلب من

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
بميدان الأزهر بمصر . ت ٤٨٥٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أثق

الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . لقد جاءت رسل ربنا بالحق ، صلوات الله عليهم وعلى سيدهم محمد ، والأبرار من عترته الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً .

أما بعد : فإنى لما رأيت الناس مختلفين فى مائية الفصاحة وحقيقتها[١] أودعت كتابى هذا طرفاً من شأنها ، وجملة من بيانها ، وقربت ذلك على الناظر ، وأوضحته للمتأمل . ولم أمِلْ بالاختصار إلى الإخلال ، ولا مع الإسهاب إلى الإملال ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق .

***

إعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة ، والعلم بسرها ، فمن الواجب أن نبين ثمرة ذلك وفائدته ، لتقع الرغبة فيه ، فنقول :

أما العلوم الأدبية فالأمر فى تأثير هذا العلم فيها واضح ، لأن الزبدة منها والنكتة نظم الكلام على اختلاف تأليفه ، ونقدُه ومعرفة ما يختار منه مما يكره . وكلا الأمرين[٢] متعلق بالفصاحة ؛ بل هو مقصور

---

(١) معطوف على - مائية - عطف تفسير ، وهى منسوبة إلى - ما - الاستفهامية وقد يقال - ماهية - بقلب الهمزة هاء .

(٢) أى نظم الكلام ونقده ، والثانى هو الذى عرف فيما بعد باسم علم البلاغة .

على المعرفة بها ، فلا غنى للمنتحل الأدبَ عما نوضحه ونشرحه فى هذا الباب .

وأما العلوم الشرعية فالمعجز الدال على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن . والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين : أحدهما أنه خرق العادة بفصاحته [١] وجرى ذلك مجرى قلب العصا حية . وليس للذاهب إلى هـذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التى وقع التزايد فيها موقعا خرج عن مقدور البشر . والقول الثانى أن وجه الإعجاز فى القرآن صرف العرب عن المعارضة [٢] مع أن فصاحة القرآن كانت فى مقدورهم لولا الصرف . وأمر القائل بهذا يجرى مجرى الأول فى الحاجة إلى تحقق الفصاحة ماهى ، ليقطع على أنها كانت فى مقدورهم ، من جنس فصاحتهم . ونعلم أن مُسَيلمة وغيره لم يأت بمعارضة على الحقيقة ، لأن الكلام الذى أورده خال من الفصاحة التى وقع التحدى بها فى الأسلوب المخصوص . وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب ، وفائدته ، فالدواعى إلى معرفة ذلك قوية ، والحاجة ماسة شديدة .

ونحن نذكر قبل الكلام فى معنى الفصاحة نبذا من أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها . ثم نذكر تقطيعها على وجه يكون حروفا متميزة ، ونشير إلى طرَف من أحوال الحروف فى مخارجها . ثم ندل على أن الكلام

---

(١) هذا هو قول الجمهور .

(٢) هذا هو قول إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام المتوفى سنة ٢٢١ هـ .

ما انتظم منها . ثم نتبع ذلك بحال اللغة العربية وما فيها من الحروف ، وكيف يقع المهمل فيها والمستعمل ، وهل اللغة فى الأصل مواضعة أو توقيف ، ثم نبين بعد هذا كله وأشباهه مائية الفصاحة ؛ ولا نخلى ذلك الفصل من شعر فصيح ، وكلام غريب بليغ ، يُتدرَّب بتأمله على فهم مرادنا . فإن الأمثلة توضح وتكشف ، وتخرج من اللبس إلى البيان ، ومن جانب الإبهام إلى الإفصاح . فإذا أعان الله تعالى ويسر تمام كتابنا هذا كان مفرداً بغير نظير من الكتب فى معناه .

وذلك أن المتكلمين وإن صنفوا فى الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ماهو ، فلم يبينوا مخارج الحروف ، وانقسام أصنافها ، وأحكام مجهورها ومهموسها ، وشديدها ورخوها . وأصحاب النحو وإن أحكموا بيان ذلك ، فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذى هو الأصل والأسُّ . وأهل نقد الكلام[1] فلم يتعرضوا لشىء من جميع ذلك ، وإن كان كلامهم كالفرع عليه .

فإذا جمع كتابنا هذا كله ، وأخذ بحظ مقنع من كل ما يحتاج الناظر فى هذا العلم إليه ، فهو مفرد فى بابه ، غريب فى غرضه . وفق الله تعالى ذلك ، ويسره بلطفه ومَنّه .

فصل فى الأصوات

الصوت مصدر صات الشىء يَصُوت صوتا فهو صائت . وصوت تصويتا فهو مصوِّت . وهو عام ولا يختص . يقال : صوت الانسان

(1) هم علماء البلاغة .

وصوت الحمار . وفى الكتاب الكريم : (إنَّ أنكرَ الأصواتِ لصوتُ الحميرِ) وقال الراجز :

كأنما أصواتها فى الوادى أصواتُ حجٍ من عُمانَ غادِ[١]

وقال جرير بن عطية :

لما تذكرت بالدارين أرّقنى صوتُ الدجاج وقرعٌ بالنواقيس

والصوت مذكر ، لأنه مصدر كالضرب والقتل ، وقد ورد مؤنثاً على ضرب من التأول . قال رويشد بن كثير الطائى :

يأيها الراكب المهدى مطيته[٢] بلغ بنى أسد ما هذه الصوتُ

فأراد الاستغاثة . كما حكى الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء أنه سمع بعض العرب يقول ـ وذكر انساناً ـ فقال : فلان لغوب[٣] جاءته كتابى فاحتقرها . فقال له : أتقول جاءته كتابى ؟ قال : نعم ، أليست بصحيفة ؟

وفى كتاب سيبويه :

إذا بعض السنين تعرّقتنا كفى الأيتامَ فقدَ أبى اليتيم[٤]

---

(١) حج جمع حاج .

(٢) وفى رواية ــ المزجى مطيته ــ وهى رواية الحماسة .

(٣) اللغوب واللغب الضعيف الأحمق .

(٤) هو لجرير فى مدح هشام بن عبد الملك ، وفاعل ــ كفى ــ ضمير يعود عليه وقوله ـ تعرقتنا ـ بمعنى أذهبت أموالنا ، من تعرقت العظم إذا أذهبت ما عليه من اللحم .

لأن بعض السنين سنة. ويقال: رجل صاتٌ، أى شديد الصوت. كما يقال: رجل نالٌ. أى كثير النوال. وقولهم: لفلان صِيت. إذا انتشر ذكره، من لفظ الصوت. إلا أن واوه انقلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها. كما قالوا: قيلٌ. من القول.

والصوت معقول، لأنه يدرك، ولاخلاف بين العقلاء فى وجود مايدرك. وهو عَرض ليس بجسم، ولا صفة لجسم. والدليل على أنه ليس بجسم، أنه مدرك بحاسة السمع، والأجسام متماثلة، والإدراك إنما يتعلق بأخص صفات الذوات. فلو كان جسما لكانت الأجسام جميعها مدركة بحاسة السمع، وفى علمنا ببطلان ذلك دليل على أن الصوت ليس بجسم. وهذه الجملة تحتاج إلى أن نبين أن الأجسام متماثلة، وأن الإدراك إنما يتعلق بأخص صفات الذوات، لأن كون الصوت مدركا بالسمع والأجسام غير مدركة بالسمع مما لايمكن دخول شبهة فيه ولا منازعة، والذى يدل على تماثل الأجسام أنا ندرك الجسمين المتفقى اللون فيلتبس أحدهما علينا بالآخر، لأن من أدركهما ثم أعرض عنهما وأدركهما من بعد يجوّز أن يكون كل واحد منهما هو الآخر، بأن نقل إلى موضعه، ولم يلتبسا على الإدراك إلا لاشتراكهما فى صفةٍ تناولها الإدراك، وقد بينا أن الإدراك إنما يتناول أخص صفات الذات، وهو مايرجع اليها، وسندل على ذلك. وإذا كان الجسمان مشتركين فيما يرجع إلى ذاتيهما فهما متماثلان، لأن هذا هو المستفاد بالتماثل.

فإن قيل: دُلوا على أنهما لم يلتبسا إلا للاشتراك فى صفة، ثم بيّنوا أن تلك الصفة مما يتناوله الإدراك. قلنا: الوجوه التى يقع فيها الالتباس

معقولة . وهى المجاورة أو الحلول . كالتباس خضاب اللحية بالشعر من المجاورة . وكما التبس على من ظن أن السواد الحالّ فى الجسم صفة له من حيث الحلول . وكذلك من اعتقد أن صفة المحل للحالّ ، حتى ذهب إلى أن للسواد حيزا ، وكلا الأمرين منتف فى التباس الجسمين ، لأنه لا حلول بينهما ولا مجاورة ، بل يقع الالتباس مع العلم بتغايرهما . يدل على ذلك ما ذكرناه[1] .

فأما الدليل على أن الصفة التى اقتضت الالتباس مما يتناوله الإدراك ، فهو أن الأمر لو كان بخلاف ذلك لما التبسا على الإدراك ، وفى التباسهما عليه دلالة على أن تعلق الإدراك بما التبسا لأجله . ولأن المشاركة فيما لا يتعلق الإدراك به لا يقتضى الاشتباه على المدرك ، ألا ترى أن السواد لا يشبه البياض ولا يلتبس به عند المدرك وإن اشتركا فى الوجود ، من حيث كان الإدراك لا يتعلق بالوجود .

وليس لأحد أن يقول : إذا استدللتم على أن الأجسام متماثلة بالتباسها على الإدراك ، فقولوا : إن الاجسام التى لا تلتبس كالأبيض والأسود غير متماثلة لفقد الالتباس ، وذلك أن هذا مطالبة بالعكس فى الأدلة ، وليس ذلك بمعتبر . وإثبات المدلول مع ارتفاع الدليل جائز غير ممتنع ، لأن الدليل غير موجب للمدلول ، وإنما هو كاشف عنه . لكن المنكر ثبوت الدليل وارتفاع المدلول . على أن الالتباس فى الجسمين

---

(1) الصواب ـ فدل ذلك على ماذكرناه .

المذكورين حاصل أيضا ، لأن المدرك لهما إنما[1] يجوّز أن يكون أحدهما الآخر وإنما تغير لونه .

وأما الدليل على أن الإدراك يتعلق بأخص صفات الذوات، وأن كلامنا كله متعلق به ، فهو أنه لا يخلو من أن يكون يتعلق بالصفة الراجعة إلى الفاعل ، أو الراجعة إلى العلة ، أو الراجعة إلى الذات . والذى يرجع الى الفاعل من الصفات هو الوجود . ولو تناوله الإدراك لم يخل من أن يتعداه إلى ما يرجع إلى الذات ، أو لا يتعداه ، فإن لم يتعد وجب ألا يحصل الفصل بين المختلفين بالإدراك ، لاشتراكهما فى الوجود الذى لم يتناول الإدراك غيره . وإن تعداه الى الصفة العائدة إلى الذات فيجب أن يفصل بين المختلفين بالإدراك، من حيث افترقا فى الصفة التى يتعلق بها ، وأن يلتبس أحدهما بالآخر ، من حيث اشتركا فى الوجود الذى تعلق الإدراك به أيضاً ، وذلك محال ؛ فأما ما يرجع إلى العلل من صفات الجسم ، والذى يمكن أن يدخل شبهة فى تناول الإدراك له كونه[2] كائنا فى جهة ، والذى يوضح أن الإدراك لا يتناول ذلك أنه لو تناوله لفصل بالإدراك بين كل صفتين ضدين منه ، وذلك غير مستمر . وأحدنا لو أدرك جوهراً فى بعض الجهات ، ثم أعرض عنه ، جوّز أن يكون انتقل الى أقرب الأماكن إليه ، والتبس عليه الأمر فيه ، ولا يتلبس أمره لو اسودّ بعد بياض ، فبان أن الإدراك لا يتناول إلا أخص صفات الذوات ، دون صفات العلل وما بالفاعل .

---

(١) صححه بعضهم — ربما .

(٢) الظاهر — فهو كونه الخ .

ويمكن الدلالة على أن الصوت ليس بجسم إذا ثبت أن الأجسام متماثلة من وجه آخر، وذلك أنا ندرك الأصوات مختلفة، فالراء مخالفة للزاى. وكذلك سائر الحروف المختلفة، فإذا كانت الأجسام متماثلة والأصوات تدرك مختلفة فليست بأجسام، وإذا كنا دللنا على أن الصوت ليس بجسم فالذى يدل على أنه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له أن الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية، ولا يجوز أن يكون صفة ذاتية لتجدده، وأن دوامه غير واجب. ولا يجوز أن يكون صفة غير ذاتية، لما بيناه من أن الإدراك لا يتناول إلا الصفات الذاتية، والصوت مدرك بلا خلاف. ومع الدلالة على أن الأصوات أعراض ففيها المتماثل والمختلف. وقد ذهب أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجُبَّائى الى أن المختلف منها متضاد. وتوقف علم الهدى المرتضى[1] نضر الله وجهه عن القطع على ذلك. فأما أبو هاشم فإنه اعتمد فى تضادها على طريقين: أحدهما أنْ حمل الصوت على اللون من حيث كان إدراك كل واحد منهما مقصوراً على حاسة واحدة، فلما قطع على تضاد المختلف من الألوان قال بمثل ذلك فى الأصوات. والطريق الثانى أن الصوت مدرك، فهو هيئة للمحل إذا أوجب مختلفه هيئتين استحال اجتماعهما للمحل فى حالة واحدة، كما يستحيل ذلك فى الألوان. وليس بعد امتناع اجتماعهما فى المحل الواحد فى الوقت الواحد إلا التضاد.

---

(١) هو الشريف أبو القاسم على بن الطاهر أبي أحمد الحسين المتوفى سنة ٤٣٦ هـ.

ولقائل أن يقول على ما ذكره أولا : ما أنكرت من أن تكون الأصوات والألوان وإن اتفقت فى إدراك كل واحد منهما بحاسة واحدة تختلف ؛ فيكون المختلف من الألوان متضاداً دون الأصوات ، ولا يوجب الاتفاق فى قصر الإدراك على حاسة واحدة التساوىَ فى جميع الأحكام ، كما أنها وإن اتفقت عندك فى ذلك فلم تتفق فى أن الأصوات تبقى كما أن الألوان تبقى ، ولا فى أن الأصوات يضادها ما يحدث بعدها ، كما كان ذلك فى الألوان ، وإذا جاز مع التساوى فيما ذكرته من قصر الإدراك على حاسة واحدة الاختلاف فى أحكام كثيرة ، فأحْرِ أن يكون المختلف من الأصوات غير متضاد ، وإن كان المختلف من الألوان متضاداً .

ويقال له فيما ذكره ثانياً : إن الصوتين المختلفين ليس محلهما واحداً ، فيقطع على تضادهما لامتناع اجتماعهما فيه فى ذلك الوقت الواحد ، بل محالُّ الحروف المتغايرة متغايرة ، وإذا كان المحلان مختلفين فلا سبيل الى القطع على التضاد باستحالة اجتماعهما فى المحل ، لأن كل واحد من الصوتين المختلفين لا يصح أن يحل محل الآخر .

وقد أشار القاضى أبو الحسن [1] عبد الجبار بن أحمد الهمذانى رحمه الله الى أن الأصوات غير متضادة ، لأنها غير باقية ، والمنافاة إنما تصح فى المتضاد الباقى . كأنه أراد أن عدم أحد الضدين اذا كان واجبا لأنه مما لا يبقى فليس لوجود ضده حكم يخالف عدمه .

---

(١) الصواب أبو الحسين .

فأما الكلام فى تماثلها واختلافها فالدلالة على ذلك ما قدمناه من الإدراك لها. وبيانه فى الحروف، فإن الراء تدرك ملتبسة بالراء ومخالفة للزاى، وقد بينا أن الإدراك يتناول أخص صفات الذات، ولا يجوز وجود الصوت إلا فى محل، أما من أثبت حاجة جميع الأعراض الى المحالّ من حيث كان عرضا، وأما من أجاز وجود بعض الأعراض فى غير محل بدلالة أنه يتولد عن اعتماد الجسم ومصاكته لغيره، ولأنه يختلف باختلاف حال محله، فيتولد من الصوت فى الطست خلاف ما يتولد فى الحجر، فيقول: قد ثبت وجود بعض الأصوات فى غير محل، فإذا ثبت ذلك فى بعضه ثبت فى جميعه. لأن الأصوات متفقة فى أنها لا توجب حالا للمحل ولا لجملة.

وقد ذهب أبو على محمد بن عبد الوهاب الجُبّائى الى أن جنس الصوت يحتاج مع المحل الى بنية وحركة. وقال أبو هاشم أخيراً: إنه لا يحتاج إلا الى المحل. وعلى هذا القول أكثر أصحابه. وله نصر الشريف المرتضى رضى الله عنه. واستدلوا على نفى حاجته الى غير المحل بأنه مما لا يوجب حالا لغيره، فجرى مجرى اللون فى أنه لا يحتاج الى سوى محله. وقالوا: إن الصوت من فعلنا إنما احتاج إلى الحركة لأنها كالسبب فيه، من حيث كنا لا نفعله إلا متولداً عن الاعتماد على وجه المصاكة، والاعتماد يولد الحركة، فلهذا جرى مجرى السبب، فليس يمتنع أن يفعل الله تعالى الصوت مبتدأ من غير حركة، كما يفعله غير متولد عن الاعتماد، وكما يفعل ما وقع منا بآلة من غير آلة، وجعلوا هذا هو العلة فى انقطاع طنين الطست بتسكينه. وأجازوا وجود القليل من الصوت مع السكون

عند تناهيه وانقطاعه ، ومنعوا من وجوده من فعلنا مع السكون من فعلنا حالا بعد حال . لما ذكرناه .

والأصوات تدرك بحاسة السمع فى محالها ، ولا تحتاج الى انتقال محالها وانتقالها ، وكونها أعراضا منع من انتقالها . وقد استدل على ذلك بأنها لو انتقلت لجاز أن تنتقل الى بعض الحاضرين دون بعض ، حتى تكونا(١) مع التساوى فى القرب والسلامة يسمع الصوت بعضهم دون بعض ، وأن يجوز اختلاف انتقال الحروف حتى يدرك الكلام مختلفا . واستدل على ذلك أيضا بأنه لو احتيج فى إدراك الأصوات الى انتقال المحال لما وقع الفرق مع السلامة بين جهة الصوت والكلام مكانهما ، كما أنه لا يعرف فى أى جهة انتقل الى محل ما يلاقيها من الأجسام التى يدرك منها الحرارة والبرودة . وقد سئل على هذا المذهب عن العلة فى مشاهدة القصار من بعد يضرب الثوب على الحجر ، ثم يسمع الصوت بعد مهلة ، فيسبق النظر السمع ، وأجيب عن ذلك بأن الصوت يتولد فى الهواء ، والبعد المخصوص مانع من إدراكه ، فإذا تولد فيما يقرب أدرك فى محله ، وإن لم يتصل بحاسة السمع ، والذى يدرك بعد مهلة هو غير الصوت الذى تولد عن الصكة الأولى ، لأن ذلك إنما لا يدرك لبعده . قيل : فكذلك يدرك الصوت فى جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالا بعد حال ، فيكون الى إدراكه أقرب ، واذا كانت الريح فى خلاف جهة الصوت ضعف إدراكه وربما لم يدرك ، لأنه يتولد فيما يبعد عنه البعدَ المانع من إدراكه .

---

(١) الصوب — حتى يكون .

ولا يجوز البقاء على الأصوات ، أما من أثبت البقاء معنى ، - كالبغداديين من المعتزلة - فإنه يمنع من بقاء جميع الأعراض ، لأن البقاء الذى هو عرض عنده لا يصح أن يحل العرض - وأما من لم يثبت البقاء معنى — وهو الصحيح — ويجوز على بعض الأعراض البقاء ، ويقطع على بعض ، فإنه يعتل فى المنع من بقاء الأصوات بأنها لو بقيت لاستمر إدراكنا لها مع السلامة وارتفاع الموانع . ومعلوم خلاف ذلك ، ولو كان الصوت مدركا على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب ، لأن الكلمة كانت حروفها تدرك مجتمعة ، فلا يكون زيد أولى من يزد أو غير ذلك مما ينتظم من حروف زيد ، ولو كان الكلام أيضا باقيا لكان لا ينتفى إلا بفساد محله ، لأنه لا ضد له من غير نوعه ، ولا تقع الأصوات من فعل العباد إلا متولدة ، ويدلك على ذلك أيضا تعذر إيجادها عليهم إلا بتوسط الاعتماد والمصاكة ، ولأنها تقع بحسب ذلك ؛ فيجب أن تكون مما لا يقع إلا متولداً كالآلام .

والصوت يخرج مستطيلا ساذجا حتى يعرض له فى الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا . وسنبين ذلك [1] .

---

[1] قد أطال المؤلف فى إثبات أن الصوت عرض ليس بجسم حتى أمل ، وليس هذا من شأن علم البلاغة ، وإنما هو من الخلط بين مباحثها ومباحث علم الفلسفة ، وهو بهذا يقدم قدوة سيئة لعلماء البلاغة بعده

فصل فى الحروف

الحرف فى كلام العرب يراد به حَدُّ الشىء وحِدَّته . ومن ذلك حرف السيف إنما هو حده وناحيته . وطعام حريف : يراد به الحدة . ورجل محارَف أى محدود عن الكسب . وقولهم : انحرف فلان عن فلان . أى جعل بينه وبينه حدا بالبعد .

وفسر أبو عبيدة معمر بن المثنى قوله تعالى : (ومِنَ النَّاسِ مَنْ يعبد الله على حرفٍ) أى لا يدوم . وفسره أبو العباس أحمد بن يحيى [1] أى على شك . وكلا التأويلين على ما قدمناه ؛ لأن المراد أنه غير ثابت على دينه ، ولا مستحكم البصيرة فيه ، فكأنه على حرفه ، أى غير واسط منه .

وسميت الحروف حروفا لأن الحروف حدُّ منقطَع الصوت . وقد قيل : إنها سميت بذلك لأنها جهات للكلام ونواح . كحروف الشىء وجهاته .

فأما قولهم فى القراءة : حرف أبى عمرو من القراء وغيره ، فقد قيل فيه : إن المراد أن الحرف كالحد ما بين القراءتين . وقيل أيضا : إن الحرف فى هذا القول المراد به الحروف ، كما قال الله تعالى : (والمَلَكُ على أرْجائها) أى والملائكة ، وقولهم : أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم ، أى الدنانير والدراهم . والمعنى : أن القارىء يؤدى حروف أبى عمرو بأعيانها من غير زيادة ولا نقصان .

---

(١) هو المعروف بثعلب .

وقد اختلفوا فى تسمية الناقة الضامر حرفاً . فقال قوم : أى أنها قد حدّدت أعطافها بالضمر . وقال أبو العباس أحمد بن يحيى : لأنها انحرفت عن السمن . وقال غيره : شُبّهت بحرف الجبل فى الشدة والصلابة . وزعم بعضهم أنها شبهت بحرف السيف فى مضائه ، وقال آخرون : شبهت بالهاء من الحروف لدقتها وتقويسها . وكل هذا راجع الى ماتقدم .

ومنه سمى مكسب الرجل حرفة ، لأنه الجهة التى انحرف اليها . وسموا المِيل محرافاً لدقته ، وأنشد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد :

كما زلّ عن رأس الشجيج المحارفُ[1]

والتحريف فى الكلام المَيْل والانحراف ، قال الله تعالى: (يحرّفون الكلمَ عن مواضِعهِ) .

أما تسمية أهل العربيـة أدوات المعانى نحو — من ، وقد — حروفاً فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك لأنها تأتى فى أول الكلام وآخره ، فصارت كالحروف والحدود له ، وقد قال بعضهم : إنما سميت حروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال ، وهى عندنا نحن كلام ، لأنها منتظمة من حرفين فصاعدا[2]

---

(١) هو من قول الكميت :

كيت يزل اللبد عن دأياتها   كما زل عن رأس الشجيج المحارف

والمحارف جمع محراف وهو الميل الذى يسبر به الجراحات ، يقول بلغ الميل العظم فزل عنه .

(٢) هذا مخالف لما عليه الجمهور ، لأن الكلام عندهم ينتظم من كلمتين فصاعدا .

وأما قولهم للحروف التى فى لغة العرب — حروف المعجم — فليس بصفة للحروف ؛ لأن ذلك يفسد من وجهين : أحدهما امتناع وصف النكرة بالمعرفة [١] ، والثانى إضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة عند النحويين هى الموصوف فى المعنى ، ومحال أن يضاف الشىء إلى نفسه [٢] . إلا أن أبا العباس المبرّد ذهب فى ذلك إلى أن المعجم بمنزلة الإعجام [٣] كما تقول — أدخلته مدخلا — أى إدخالا . وكما حكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش أن بعضهم قرأ (ومن يُهِن الله فما له مِن مُكرَم) بفتح الراء ، أى من إكرام . فكأنهم قالوا — على هذا الوجه — حروف الإعجام — ولم يجز أبو الفتح عثمان بن جِنّى أن يكون قولهم — حروف المعجم — بمنزلة قولهم — صلاة الأولى ، ومسجد الجامع — قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع . فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيما مقامهما . وليس كذلك — حروف المعجم — لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس يبعد عندى ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم . لأن الخط العربى فيه أشكال متفقة لحروف مختلفة عُجِم بعضها دون بعض ليزول اللبس . وقد يتفق فى غيرها [٤] من الخطوط أن تختلف أشكال

---

(١) الممنوع نعت النكرة بالمعرفة وما هنا من باب الإضافة .

(٢) إضافة الموصوف إلى صفته ليست من إضافته الشىء إلى نفسه ، لما بينهما من المغايرة التى تجعل هذا موصوفا وذلك صفة .

(٣) فيكون مصدرا ميميا .

(٤) الظاهر — فى غيره — بعود الضمير إلى الخط العربى .

الحروف فلا يحتاج إلى النقط ، فوصف الخط العربى بأنه معجم لهذه العلة . وقيل — حروف المعجم — أى حروف الخط المعجم ، كما يقال : — حروف العربى — أى حروف الخط العربى ، وليس يمكن أن يعترض على هذا القول بأن يدعى أن وضع كلام العرب قبل خطهم ، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به ، لأن قائل هذا يحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك ، وهى متعذرة لبعد العهد ، وفقد الطرق التى يتوصل بها إلى معرفة ذلك . لاسيما إثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم قبل وضع الخط ، وكل مايروى من ابتداء وضعه وأنه خرج على ما قيل من الأنبار وما يجرى هذا المجرى فليس يثمر ولا الظن .

فإذا قيل — أعجمت الكتاب — فمعناه أزلت إبهامه ، كما يقال أشكيته إذا أزلت مايشكوه . لأن هذه اللفظة فى كلام العرب للإبهام والخفاء . ومنه — رجل أعجم — وقال النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم « جرح العجماء جُبَار » يريد البهيمة . وعَجَم الزبيب وغيره أى المستتر فيه . وسموا صلاتى الظهر والعصر — عجماوين — لانه لا يفصح بالقراءة فيهما .

والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت ، حتى شبه بعضهم الحلق والفم بالناى ، لأن الصوت يخرج منه مستطيلا ساذجاً ، فإذا وضعت الأنامل على خروقه ووقعت المزاوجة بينها سمع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك إذا قطع الصوت فى الحلق والفم بالاعتماد على جهات مختلفة سمعت الأصوات المختلفة التى هى حروف .

ولهذا لا يوجد فى صوت الحجر وغيره لأنه لامقاطع فيه للصوت ، وليس يحتاج إلىحصر الحروف التى يتعلق بها ، وإنما الغرض ذكر مافى اللغة العربيةالتى كلامنا عليها ، لأن فى غيرها من اللغات حروفاً ليست فيها ، كلغة الأرمن وما جرى مجراها . فحروف العربية تسعة وعشرون حرفا ، وهى : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو . فهذا ترتيبها فى المخارج .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد لا يعتد بالهمزة ، ويجعل الحروف ثمانية وعشرين حرفا . وقوله هذا عند النحويين مرفوض ، واعتلاله بأن الهمزة لاصورة لها مستكره غير مرضى ، لان الاعتبار باللفظ دون الخط وهى ثابتة فيه ، ولو أن العرب لاخط لها كغيرها من الأمم لم يمنع ذلك من الاعتداد بجميع هذه الحروف المذكورة .

فأما الألف التى هى ساكنة أبداً ، فقد قالوا : إن واضع الخط — و ، لا ، ى — أتى بـ « لا » على وزن — ما — لأن الألف ساكنة لايصح الابتداء بها ، فجاء بحرف قبلها ليمكن النطق بها ويقع تمثيل ذلك . وليس غرضه أن يبين كيف يتركب بعض هذه الحروف من بعض ، كما يقول المعلمون : لام ألف . ولو أراد أن يبين التركيب لبينه فى سائر الحروف ولم يقتصر على الألف مع اللام .

وقد قال أبو الفتح عثمان بن جِنّى : إنهم إنما اختاروا لها حرف اللام دون غيره من الحروف ، لأن واضع الخط أجراه فى هذا على اللفظ ، لأنه أصل للخط والخط فرع عليه . فلما رآهم وقد توصلوا إلى النطق بلام التعريف بأن قدموا قبلها ألفا ، نحو — الغلام والجارية — لما لم يمكن الابتداء باللام الساكنة ، كذلك أيضاً قدم قبل الألف فى — لا — لاماً توصلا إلى النطق بالألف الساكنة ، وكان فى ذلك ضرب من المعارضة بين الحرفين .

ويمكن عندى أن يعترض على هـذا القول بأن يقال : إن التى مع اللام فى — الرجل والجارية — هى الهمزة ، وليست الألف الساكنة التى جاءت اللام معها فى — لا — فكيف تجعل العلة فى ورود اللام هنا مع الألف وورود الهمزة هناك مع اللام ، وليس بين الموضعين تناسب ولا معارضة كما ذكرت ؟ وهل يصح أن يقال : إن الألف الساكنة التى لا يمكن أن يبتدأ بها فى النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها يتوصل بها إلى النطق بلام التعريف التى هى ساكنة مثلها ، وكل من الحرفين يحتاج إلى ما يحتاج اليه الآخر ؟ .

فإن قيل : إن الهمزة التى مع اللام فى ـ الرجل ـ هى ألف على الحقيقة ، وهى التى بعد اللام فى قولهم — لا — وإن كانت ساكنة هناك . قيل له : فما وجه إنكارك وإنكار أصحابك على أبى العباس المبرّد أنه لم يعتد بالهمزة فى الحروف بل جعلها ثمانية وعشرين حرفاً فقط ؟ أو ليس هذا منكم

إنكارا للهمزة رأسا؟ وليس يحظر أن يجاب عن هذا الكلام إلا بأن كافة النحويين يطلقون على الهمزة التى مع لام التعريف أنها ألف ، ومثل هذا لا يقنع ، لأن التعليل فيما ذكره أبو الفتح إذا قصر على الشبه فى الاسم ضعف جدا واطرح .

ثم الكلام عليهم أيضاً باق فى قولهم إن الهمزة فى نحو — الرجل — ألف على الإطلاق ، مع اعتقادهم أن الألف هى الحرف الساكن أبداً فى نحو — كتاب وغيره — والهمزة حرف غيره ، وإنكارهم على أبى العباس المبرد ما ذكرناه .

فأما نحن إذا سئلنا عن العلة فى إيراد اللام مع الألف للتوصل بحرف متحرك دون غيرها من الحروف ، فمن جوابنا أن الغرض كان إيراد حرف متحرك للتوصل به ، والعادة جارية فى مثل هذا الموضع بمجىء همزة الوصل ، كما جاءت فى نحو - اذهب - وغيره ، فمنع من ذلك ما ذكره أبو الفتح من أنها تأتى مكسورة ، ولو جاءت قبل الألف مكسورة لانقلبت الألف ياء لانكسار ماقبلها ، وانتقض الغرض . فلما خرجت الهمزة بهذه العلة التى ذكرها كانوا فى غيرها من الحروف بالخيار ، أىُّ حرف متحرك ورد صح به الغرض ، فأتوا باللام لغير علة ، كما خص واضع الخط بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب . وأمثال هذا الذى لا يعلل كثيرة لا تحصى[1] .

---

(1) قد أطال فى بيان سبب الإتيان باللام قبل الألف فى - لا - من حروف الهجاء حتى أمل ، ومهد بهذا لأصحاب الطريقة التقريرية فى البلاغة .

ويلحق هذه الحروف التى ذكرناها حروف بعضها يحسن استعماله فى الفصيح من الكلام وبعضها لا يحسن، فالتى تحسن ستة حروف: وهى النون الخفيفة التى تخرج من الخيشوم، والهمزة المخففة، وألف الإمالة، والف التفخيم، وهى التى بها ينحى نحو الواو، وذلك كقولهم فى الزكاة ـ الزكاوة ـ والصاد التى كالزاى، نحو قولهم فى مصدر ـ مزدر ـ والشين التى كالجيم، نحو قولهم فى أشدق ـ أجدق.

والحروف التى لا تستحسن ثمانيـة : وهى الكاف التى بين الجيم والكاف، نحو ـ كلهم عندك، والجيم التى كالكاف نحو قولهم للرجل ـ ركل، والجيم التى كالشين، نحو قولهم ـ خرشت[1] والطاء التى كالتاء، كقولهم ـ طاب، والضاد الضعيفة، كقولهم: فى أثرد ـ أضرد ـ والصاد التى كالسين فى قولهم ـ صدق ـ والظاء التى كالثاء، كقولهم ـ ظلم ـ والفاء التى كالباء كقولهم ـ فرند[2].

ومخارج هذه الحروف ستة عشر مخرجا: ثلاثة فى الحلق: فأولها من أقصاه، مخرج الهمزة والألف والهاء، وهذا على ترتيب سيبويه. وزعم أبو الحسن الأخفش أن الهاء مع الألف لاقبلها ولا بعدها. ثم يليه من وسط الحلق، مخرج العين والحاء. ثم من فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والخاء، ثم من أقصى اللسان، مخرج القاف. ومن أسفل

---

(١) أى فى خرجت.

(٢) رسم المؤلف فوق كل حرف ما يشبهه، جيما صغيرة فوق الكاف فى كلهم ورجل وخرشت وتاء صغيرة كذلك فوق الطاء من طلب وهكذا حتى آخر الأمثلة.

ذلك وادنى الى مقدم الفم مخرج الكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن أول حافة اللسان ومايليها من الأضراس مخرج الضاد . ومن حافة اللسان من أدناها الى منتهى طرفه بينها وبين مايليها من الحنك الأعلى مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين مافوق الثنايا مخرج النون . ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان مخرج الراء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والتاء والدال . ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاى والسين . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والثاء والذال . ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء . ومن بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو . ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة .

ومن هذه الحروف المجهور والمهموس ، ومعنى الجهر فى الحرف أنه أشبع الاعتماد فى موضعه ومُنع النَّفَس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت . ومعنى الهمس فيه أن يضعف الاعتماد فى الصوت حتى يجرى معه النَّفَس . والحروف المهموسة عشرة أحرف : وهى الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والصاد والتاء والشين والثاء والفاء ، ويجمعها فى اللفظ ـ ستشحثك خصفه ـ وجمعت أيضا ـ سكت فحثه شخص ـ وما سوى هذه الحروف هو المجهور .

ومنها أيضا الرخو ، والشديد ، والذى بين الشديد والرخو ، فالشديد الحرف الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه . وهى ثمانية

أحرف : الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء ، ويجمعها فى اللفظ ـ أجدك قطبت ـ والتى بين الشديد والرخو ثمانية أحرف : وهى الألف والعين والراء واللام والياء والنون والميم والواو ، ويجمعها فى اللفظ ـ لم يروعنا ـ والرخوة الحروف التى لا تمنع الصوت أن يجرى فيها ، وهى ما سوى هذين القسمين المذكورين .

ومنها أيضا المنطبقة والمنفتحة ، ومعنى الإطباق أن يرفع المتلافظ بهذه الحروف لسانه ينطبق بها الحنك الأعلى فينحصر الصوت بين اللسان والحنك . وهى أربعة أحرف : الصاد والضاد والطاء والظاء . وما سواها من الحروف مفتوح غير منطبق .

ومن الحروف أيضا حروف الاستعلاء وحروف الانخفاض ، ومعنى الاستعلاء أن تصعد فى الحنك الأعلى ، وهى سبعة أحرف : الخاء والغين والقاف والضاد والظاء والصاد والطاء . وما سوى ذلك من الحروف منخفض .

ومنها حروف الذلاقة ، ومعنى الذلاقة أن يعتمد عليها بذلق اللسان ، وهو طرفه ، وذَلْقُ كل شيء حده ، وهى ستة أحرف : اللام والراء والنون والفاء والباء والميم . وما سواها من الحروف فهى المصمتة .

وللحروف أيضا انقسام إلى الصحة والاعتلال والزيادة والأصل والسكون والحركة ، وغير ذلك مما أكثر علقته بالنحو ، ولو ذكرناه

فى هذا الكتاب أطلناه . وعدلنا عن الغرض فى تقريبه . وإنما أردنا ذكر ما لا يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة التى لها يقصد ، وإليها ينحو . فأما ما سوى ذلك فاللمحة تقنع منه . واللمعة تغنى فيه . وفيما أوردناه من أقسام الحروف وأحكامها فى هذا الفصل مقنع ، ولا يليق به الزيادة عليه والإسهاب ، لأنه كالطريق الذى يجتاز فيه إلى مرادنا ، ونتوصل بسلوكه إلى مقصدنا ، فاللبث به غير واجب ، والريث فيه غير محمود (١)

فصل فى الكلام

الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير ، وذكر السيرافى أنه مصدر ، والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكليم . قال الله تعالى : (وكلَّمَ الله موسى تكليماً) ولعل أبا سعيد تسمح فى إيراد ذلك وقاله مجازاً . فأما الكَلِمُ فإنه اسم يدل على الجنس ، هذا مذهب أهل النحو فى الأسماء التى يكون فيها الاسم على صورتين : تارة بالهاء وتارة بطرحها ، نحو - تمرة وتمر ، وبسرة وبسر - وما أشبه ذلك . على أن بعضهم قد جعل الكلم جمع كلمة ، لكن الأحرى على مذهبهم ما ذكرناه .

---

(١) ما اعتذر به عن ذكر الأصوات والحروف فى الكلام على الفصاحة غير مقبول ، وقد أخذ ابن الأثير هذا عليه فى كتاب - المثل السائر - فذكر أن الخفاجى وإن نبه فى كتابه - سر الفصاحة - على نكت منيرة ، فإنه قد أكثر مما قل به مقدار كتابه من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها .

والكلمات جمع كلمة ، وقد حكى كلمة وجمعها كلم . وروى أبو زيد أن العرب تقول — الرجلان لايتكالمان — يريد : لايتكلمان . وقد استدل على أن الكلام ليس بمصدر بأن الفعل المستعمل منه إنما هو - كلمت - وفعّلت يأتى مصدره فى القياس على مثال التفعيل ، نحو : كسرت تكسيرا ، ولا يأتى على لفظ آخر .

والكلام عندنا ماانتظم من هذه الحروف التى ذكرناها أوغيرها ، على ما بيناه من أننا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات ، وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة ، إذا وقع ممن تصح عنه أو من قَبِيله الإفادة . وإنما شرطنا الانتظام لأنه لوأتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام . وذكرنا الحروف المعقولة لأن أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف . ولكنها لاتتميز وتتفصل كتفصيل الحروف التى ذكرناها . واشترطنا وقوع ذلك ممن يصح منه أومن قبيله الإفادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يستمع من بعض الطيور كالببغاء وغيرها كلاما . وقلنا القبيل دون الشخص لأن مايسمع من المجنون يوصف بأنه كلام ، وإن لم تصح منه الفائدة وهو بحاله ، لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك الطائر .

فأما الدليل على صحة هذا الحد فهو أن الشروط التى ذكرناها فيه متى تكاملت صحّ الوصف بأنه كلام ، ومتى اختلّ بعضها لم يوصف

بذلك . وفيما ذكرناه تسمح ، وهو قولنا — لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام — وكذلك[1] النطق بحرف واحد متعذّر غير ممكن ، إذ لا بد من الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن ، وما يمكن ذلك فى أقل من حرفين : الأول منهما متحرك والثانى ساكن ، وهو الذى يسميه العروضيون سبباً خفيفاً ، وبهذا أجاب أصحابنا من ألزمهم على هذا الحدّ الذى ذكرناه أن يكون «قِ» و«عِ» فى الأمر ليس بكلام ، لأنه حرف واحدٌ . وقالوا : إن المنطوق به فى هذا القول حرفان ، والغُنّة التى وقف عليها عند السكت هى حرف . وإن لم تثبت فى الخط . وبينوا أن النطق بحرف واحد غير ممكن للعلة التى ذكرناها . وبهذا الجواب غُنوا عما قاله أبو هاشم : من أن الأصل فى هاتين اللفظتين عند الأمر « أوْقِ » و « أوْعِ » ، وإنما حُذف ذلك لضرب من التصريف ، والمحذوف مقدّر فى الكلام مراد ، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لا يفيد . وإذا كنا قد بيّنا التسمّح فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنه لو أمكن فرضا وتقديراً أن ينطق بحرف واحد لم يكن كلاما ، وإن كان الصّحيح أن ذاك غير ممكن لما بيناه .

وقد ألزمنا على هذا الحد الذى ذكرناه أن يكون الأخرس متكلما ، لأنه قد يقع منه حرفان . والتزم أصحابنا ذلك وقالوا : إن الأخرس يمكن أن يقع منه أقل قليل للكلام . وفيهم من احترز من ذلك وقال فى

---

(١) الصواب ـ وذلك لأن .

أصل الحد : ما انتظم من حرفين مختلفين . وادّعى أنّ الأخرس لا يقع منه ذلك . وطُعن على هذا القول بأنه غير ممتنع أن يقع من الأخرس حرفان مختلفان . والمعتمد التزام ذلك . والقول بجوازه .

وليس يجوز أن يشترط فى حد الكلام كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو ومضى فى بعض كلام أبى هاشم ، وذلك أنا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل . والمهمل ما لم يوضع فى اللغة التى أضيف أنه مهمل اليها لشىء من المعانى والفوائد ، والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة . فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه الى قسمين ، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسا ، لا أن يجعلوه أحد قسميه . على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة . وليس لها تأثير فى كونه كلاما ، كما لا تأثير لها فى كونه صوتا ، وأى دليل على أن اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهذيان الواقع من المجنون وغيره كلاما ، وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا إنكاره . وقد وجدت أبا طالب أحمد بن بكر العبدى النحوى ينصر فى كتابه الموسوم بالبرهان فى شرح الإيضاح ما يذهب إليه النحويون فى هذه المسألة ، فلما تأملته وأنعمت النظر فيه لم أجده معتمداً فيما ادّعوه . وأنا أحكيه وأتبعه ببيان عدم الدلالة منه . قال أبو طالب : وهذا اللفظ من الكلام فإنه يكون واقعا على المفيد منه لا على غيره ، ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال : واعلم أن - قلت - إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا ، وفسر معنى هذا

القول . ثم قال : فإن قلت : ألست تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ماذكره جملة ؟ قيل : قال[١] أقول - تكلم - ولا أقول قال كلاما ، لأن الكلام ماوقع على الجمل ، من حيث ذكرت أن - كلاما - إنما وقع على أن يكون اسما للمصدر ونائباً عنه - وذلك المصدر[٢] موضوع للمبالغة والتكثير . ألا ترى أنك تقول - فعلت كذا وكذا ولفظ هذا[٣] يحتمل أن يكون كثيرا وأن يكون قليلا ، وبابه القلة . وإذا قال - فعلت - بتشديد العين لم يكن إلا التكثير ، وزال عنه معنى القلة من أجل التشديد . فإذا كان الأمر على هذا وكان الكلام جاريا على أن لفظ - فعّل - للمبالغة وجب أن يراد به التكثير ، وأقلّ أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة . فإن قيل : فإن الفعل المستعمل من هذا اللفظ لا يكون على وجهين : اذا أريد التقليل كان خفيفا ، وإذا أريد التكثير ثُقّل ، كما نجد ذلك في - ضرب وضرّب - وذلك أنه لم يجيء فيه إلا - كلّمت - البتة . قيل : أليس قد تقرر أن لفظ - فعّل - للتكثير والتكرير ، فينبغي أن توفى حق لفظها . وكونها على حالةٍ واحدة عندى أبلغ فى المعنى ، حتى صارت عندهم لفظةً لا تستعمل إلا للمبالغة ، من حيث كان الكلام أجلّ ما يوصف به الإنسان حتى ، قال الشاعر :

---

(١) الظاهر أن لفظ - قال - مقحم ، والأصل - قيل أقول الخ . ويجوز أن يكون أصله - قال : قيل أقول الخ ، أى قال سيبويه .

(٢) يعنى التكليم .

(٣) الظاهر - ولفظ كذا .

لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدمِ [1]

وقال قبل هذ البيت :

وكائن ترى من ساكتٍ لك معجبٍ زيادته أو نقصه في التكلّم

ولآخر :

ومما كانت الحكماء قالت لسان المرء مِنْ خدم الفؤادِ

ويقال لأصل الدين [2] والكلام عليه — فلانٌ متكلم. فلولا أنها شيمةٌ شريفةٌ، وصفة مبالغة، لما وصف بذلك. ثم يقال للإنسان الذى يورد ما تقلّ فائدته : هذا ليس بكلام. فقد بان بما ذكرته موضع المبالغة فى قولهم — فلان متكلم — وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنّ من البيان لسحرا » . فأمّا ما جاء من قوله :

فصبّحتُ والطير لم تكلّمِ

وقوله :

عجبتُ لها أنى يكون غناؤها فصيحاً ولم تفغر بمنطقها فما

فمجاز لا حقيقة له . كما قيل :

---

(١) هو لزهير بن أبى سلمى من معلقته المشهورة .

(٢) الصواب — لأهل الدين .

إلى ملك أظلافه لم تَشَقَّقِ [١]

وكما أنشد سيبويه :

وداهيةٍ من دواهى المنو ن ترهبها الناس لا فالها [٢]

فجعل للداهية فما استعارة . وكشف هذا شاعر محدث فقال :

وسألت من لا يستجيب فكنت فى اسـ تخباره كمجيب من لا يسأل

ويكشف هذا المعنى للمتأمل أن العرب لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه عندهم كثير يقولون : « قال فلان فى كلمته » يريدون القصيدة . وكشف هذا المتأخر ما أريد فقال :

ورسائل قطع العداة سحاءها فرأوا قنا وأسنة وسنورا [٣]

وهل هو إلا كلام ، وقد ترى تفصيله إياه بالقنا والسنور . وقد قال الأول :

والقول ينفذ ما لا ينفذ الإبرُ

---

(١) هو من قول عقفان بن قيس بن عاصم :

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها إلى ملك أظلافه لم تشقق

والشاهد فى نسبة الأظلاف اليه فانه مجاز لا حقيقة .

(٢) رواية سيبويه - يرهبها - بالياء ، والبيت للخنساء ، والمنون الدهر ، وهو أيضا المنية ، ومعنى - لا فالها - لا مدخل الى معاناتها والتداوى منها ، أى هى داهية مشكلة .

(٣) السحاء ما يشد به الكتاب والرسالة ، والقنا واحده قناة وهى الرماح ، والسنور جملة السلاح أو هو الدروع .

وقال آخر :

فإن القرا فى يتَلجنَ موالجاً تضايقَ عنها أن تولجها الإبَرْ

وهذا كله إنما أوردته نصرا لنطقهم بتكلَّم مثقل العين على لفظ المبالغة ، ولم يستعملوه على وجهين مخففاً ومثقلا .

فيقال لأبى طالب : إن كنت أوردت ما ذكرته عن سيبويه على وجه الاستدلال به فلا حجَّة فيه ، لأننا لسنا نخالفك فى هذه المسألة وحدك ، وإنما نخالف فيها سيبويه وغيره من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد دون غيره . وكيف يكون قول خصومنا علينا حجة من غير أن يعتمدوا إلا على نفس الدعوى ؟ فإن ذهب إلى أن قول سيبويه وأمثاله فى هذا حجة ، واستطرف الإفصاح بخلافه . قلنا : إن كان هذا لحسن الظن به فذلك أليق بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق والكشف عن أسرار المعلومات وغوامض الأشياء ، وعللهم هى الصحيحة المستمرة الجارية على منهج واضح وسبيل مستقيم . وإنما غيرهم بالإضافة اليهم خابط عشواء ، وحاطب ليل ، فإن جاز الاعتصام بتقليد سيبويه كان الاعتصام بالدخول فى شعب هؤلاء أحرى وأولى . وإن قيل : إن اتباع النحويين فى مثل هذا الباب أسوغ ، لأنهم أهل هذا الشأن ، وأرباب هذه الصناعة . قلنا : إنما يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه ، وليس هذه المسألة من قَبِيله ، بل العرب مجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام . وليس يمكن جحد ذلك عنهم .

فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفَذُّ الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصِّل من يقول — هكذا قالت العرب — من غير زيادة على ذلك ، فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدىء ، فأما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصِّل . على أنه قد يمكن أن يقال : إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا فى عرفهم على أن سموا الجمل المفيدة كلاما دون ما لم يفد ، لا أن ذلك على سبيل التحقيق ، كما أنهم سموا هذه الحوادث الواقعة — كضَرَبَ وقتل — أفعالا ، ولو عدلنا الى التحقيق ورفض عرفهم كانت أسماء لما وقع من الحوادث . فأما تسليمه أن كل من نطق بكلمة واحدة يقال له — تكلم — ولا يقال قال كلاماً ، واعتلاله بأن — كلاماً — وقع اسما لمصدر ونائباً ، وذلك المصدر موضوع للتكثير فيجب أن يوفى حقَّه ، فمن طريف ما يعتمد عليه . وذلك أن التكثير موجود فى لفظ — تكلم — وقد أجازه مع القلة ، فكيف لم يجز ذلك مع المصدر (١) الذى ليس فى لفظه التكثير ، وإنما هو نائب عن ذلك فى لفظه . فإذا جاز هذا فى الأصل فهو فيما ينوب أسوغ وأليق .

---

(١) الظاهر — مع اسم المصدر — وهو كلام .

وأما قوله إنهم لم ينطقوا فى الكلام إلا بفعّل التى هى للتكثير لشرف الكلام عندهم ، فذلك هو الحجة فى إطلاق لفظ الكلام وتكلّمَ على القليل الذى ليس بمفيد لِما ذكره من الشرف والمبالغة .

وأما استدلاله على شرف الكلام عندهم بالأبيات التى ذكرها فمما يمكن إيراد مثله ، إلا أن ذكره :

وبما كانت الحكماء قالت لسان المرء من خدَم الفؤاد[1]

لا أعلم موقع الدلالة منه على شرف الكلام ، وهو بالدلالة على تشريف الفؤاد والوضع من اللسان بأنه خادمه أليق .

وأما قوله إنهم يقولون للانسان الذى يورد ما تقل فائدته ـ هذا ليس بكلام ـ قلنا : ذلك وأمثاله إنما يورد على سبيل الجواز[2] والإسراف فى المبالغة ، كما يقال للرجل البليد ـ ليس بإنسان ـ وللفرس البطىء ـ ليس بفرس ـ لا أنّ ذلك على الحقيقة . وهذا ممّا لا تدخل فى مثله شبهة .

وأما قوله إن العرب لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه كثير يقولون ـ قال فلان فى كلمته ـ يريدون القصيدة ، فذلك كله وأمثاله هو الوجه فى اقتصارهم على لفظ التكثير فى الكلام ، أفاد أو لم يفد ، دون الألفاظ التى لم توضع للتكثير .

وقد حُدَّ الكلام بحدود غير صحيحة ، كحد بعض النحويين له

---

(١) هو لأبى تمام (٢) الصواب — التجوز

بأنه فعل المتكلم ، وذلك ينتقض بجميع أفعاله الحادثة منه فى حال كلامه، كالضرب وما أشبهه ، على أن من عقل كونه متكلما عقل الكلام ولم يحتج الى حده . وكذلك حد بعض المتكلمين له بأنه ما أوجب كون المتكلم متكلما . وقول غيره مايقوم بذات المتكلم، لأن هذا كله فرع على عقل المتكلم وتحققه ، وذلك لايتم إلا بعد المعرفة بالكلام [١] وما يقوم بذات المتكَلم ينتقض بكل ما يقوم به من العلم والقدرة والحياة . ثم السؤال فيه باق ، لأنه اذا قيل : فهذا الذى أوجب كون المتكلم متكلما أو قام بذاته ما هو ؟ فلا بُـدّ من الرجوع الى ما قدّمناه من حده .

واذا كان كلامنا مبنيا على أنّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، وكان أبو على الجبّائى يذهب الى أنّ جنس الكلام يخالف جنس الصوت ، فلا بد من بيان ما ذهبنا اليه وفساد ما عداه . والذى يدل على أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه أنه لو كان غيره لجاز أن يوجد أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه ، لأن هذه القضية واجبة فى كل غيرين لا تعلق بينهما ، ولما استحال أن توجد الأصوات المقطعة على وجه مخصوص ولا تكون كلاماً ، أو الكلامُ من غير صوت مقطّع ، دلّ على أنه الصوت بعينه .

فأما من ذهب الى ان لكلام معنى فى النفس من المجبّرة [٢] فإن

---

(١) فيكون فى هذا التعريف دور وهو باطل .

(٢) هم القائلون بأن العبد مجبور وليس بمختار .

الذى حملهم على هذا المذهب الواضح الفساد ظهور أدلة نظار المسلمين على حدوث هذا الكلام المعقول ، وتقديم بعض حروفه على بعض ، فلم يتمكنوا من الاعتراف بأنه من جنس الأصوات المتقطعة ، مع القول بأن كلام الله عزّ اسمه قديم ، فادعوا لذلك أن الكلام غير هذا الصوت المسموع ، وأنه معنى قائم فى النفس ، ليسوغ لهم قدمه على بعض الوجوه ، فلجأوا من الاعتراف بالحق والانقياد بزمامه الى محض الجهل وصرف الضلال ، ولو تُجُنِّبَ خطابهم على هذا القول وعُوِّل فى إفساده على حكاية مذهبهم لأغنى ذلك عند كافة المحصلين ، ولم يُفتقر إلى استئناف دليل عليهم غير التأمل لما يدعونه ، والعجبِ مما يلتزمونه ويصرّحون به ، وحمدِ الله تعالى على ما أنعم به من الإرشاد ومنحه من الهداية . لكن قد جرت عادة أهل العلم معهم بإيضاح الحق وإن كان غير خاف ، والتنبيه على الصواب وإن كان ليس بمشكل ، فى جميع المذاهب التى تفرّدوا بها ، وإن جرت فى البعد مجرى هذا المذهب ، فنحن نستدرك عليهم فى هذه المسألة على طريقة أصحابنا ، ونذكر ما قالوه ، وإن كنا غير محتاجين إلى ذلك .

والذى يدل على أن الكلام ليس بمعنى فى النفس أنه لو كان معنى زائدا على المعانى المعقولة الموجودة فى القلب كالعلم وغيره ، لوجب أن يكون الى معرفته طريق من ضرورة أو دليل . ولو كان ضرورة لوجب اشتراك العقلاء فى المعرفة ، ولم يحسن الخلاف بينهم فيه ، والمعلوم غير ذلك ، ولو كان عليه دليل لكان من ناحية حكم يظهر له ، ويتوصل به

إلى إثباته ، كما يتوصل بأحكام الذوات إلى إثباتها ، ومعلوم أنه لاحكم يمكن أن يشار اليه فى هذا الباب.

فإن قيل : الصَّوت المسموع طريق إلى إثبات الكلام القائم فى النَّفس. قلنا : ليس يخلو من أن يكون طريقاً اليه بأن يعلم عنده أو يستدل به عليه ، فإن كان الأوَّل وجب أن يعلم كل من سمع الكلام الذى هو الصوت الواقع على بعض الوجوه شيئاً آخر عنده ، ومعلوم خلاف ذلك . وإن كان يستدلُّ به عليه ، فالكلام المسموع إنما يدل على مالولاه لَمَا حدث - وهو القدرة - أو مالولاه لم يقع على بعض الوجوه - وهو العلم والإرادة - فأما ما سوى ذلك فلا دلالة عليه لنفى التَّعلُّق .

فإن قيل : كل عاقل يجد فى نفسه عند الكلام أمراً يضايقه ويُدبِّر فى نفسه ما يريد أن يتكلَّم به ، حتى يخطب الخطبة وينشد القصيدة من غير أن يحرِّك لشىء من ذلك جارحة بحال من الأحوال ، وذلك يُبيِّن أن الكلام معنًى قائم فى النَّفس . قلنا : كل أمرٍ يجده الإنسان من نفسه عند الكلام معقول - وهو العلم بكيفية مايوقعه منه ، أو الظَّنّ له ، أو إرادة ذلك والداعى إلى فعل الكلام أو الفكر والروية فى إيقاعه ، وكيفيَّة فعله - فإن أشير إلى بعض ماذكرناه بالكلام صحّ المعنى وعاد الخلاف إلى عبارة، وإن أريد غيره فليس بمعقول. وههنا جواب آخر : وذلك أن الإنسان يفعل كلاماً خفياً فى داخل صدره ويقطِّعه بالنفس فيكون كلاما بالحقيقة ، وإن كان غير مسمُوع له . ثم إن أحدنا قد

يحدث نفسه بنسج ثوبٍ أو بناء دارٍ ، فيظنّ أنها أن ذلك [1] مصور في نفسه قبل الفعل ، وليس يجب لذلك أن يكون البناء أو النساجة معنى في النفس ، بل ذلك علم بكيفية إيقاع كل واحد منهما حسب مابيناه في الكلام . فأمّا تعلقهم بحسن قول القائل - في نفسي كلام - ففاسدٌ ، لأنه توصُّلٌ إلى إثبات المعاني بالعبارات ، ولا يعول على ذلك محصِّل . على أن من يطلق هذا القول لايخلو من أن يكون أطلقه عن علم أو عن غير علم ، فإن كان أطلقه عن غير علم فلا حُجّة في إطلاقه ، وإن كان عن علم لم يخل أن يكون ضروريا أو مكتسبا ، فإن كان ضروريا وجب اشتراك العقلاء فيه ولم يحسن الخلاف بينهم ، وليس الأمر كذلك ، وإن كان مستدلا عليه فالواجب إيراد الدليل الذى اقتضى إطلاق هذه العبارة ليقع النظر فيه .

وبعد فإن الإنسان قد يطلق أيضاً فيقول — في نفسي بناء دار ، ونسج ثوب — كما يقول — في نفسي كلام — فهل يدل ذلك على أن البناء والنساجة معنيان في النفس ، كما دلّ عندهم على أن الكلام معنى فيها . ثم إنّ لقول القائل — في نفسي كلام — وجهاً صحيحاً ، وذلك أن المعنى أني عازمٌ عليه ومريدٌ له ، ولهذا لو أبدلوا هذا اللفظ بما ذكر لقام مقامه في الفائدة . وأما تعلقهم بأن الساكت يقال فيه إنه متكلم فليس بصحيح ، لأن المراد بذلك إمكان الكلام منه ، أو

---

[1] الصواب - فيظن أن ذلك .

إضافته اليه على طريق الصناعة ، كما يقال للصائغ فى حالٍ هو لا يصوغ فيها — إنه صائغ — وكذلك سائر الصناع ، ثم هو مع ذلك استدلال بالمعانى على العبارات [١] وقد بينا فساد ذلك فيما تقدم .

والكلام مما لا يوجب حالا للمتكلم ، إذ لا طريق إلى إثبات ذلك من ضرورة أو استدلال . ولا فرق بين من ادّعى فى الكلام أنه يوجب حالا وبين من ادّعى ذلك فى جميع الأفعال كالضرب وغيره . وأيضاً فإن الكلام يوجد فى الصدى ونكون نحن المتكلمين به ، ومن شأن ما ينفصل عن الحى ألا يوجبَ له حالا . ولأن كل ما أوجب للحىّ حالا لا يصح وجوده فى محل لا حياة فيه كالعلم والقدرة . والكلام يتعلق بالمعانى والفوائد بالمواضعة لا لشىء من أحواله وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص له ، ولهذا جاز فى الاسم الواحد أن تختلف مسمّياته لاختلاف اللغات ، وهو بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم له واستعماله فيما قررته المواضعة ، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها ، لأن فائدة المواضعة تميز الصيغة التى متى أردنا مثلا أن نأمر قصدناها ، وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور ، وتؤثر فى كونه أمرا به ، فالمواضعة تجرى مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات ، والقصد يجرى مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد .

---

(١) الظاهر - ثم هو مع ذلك استدلال بالعبارات على المعانى — كما يؤخذ مما سبق

والكلام على ضربين : مهمل ومستعمل ، فالمهمل هو الذى لم يوضع فى اللغة التى قيل له مهمل فيها لشىء من المعانى والفوائد. والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة . وينقسم إلى قسمين : أحدهما ماله معنًى صحيح وإن كان لايفيد فيما سُمى به ، كنحو الألقاب . مثل قولنا : زيد وعمرو . وهذا القسم جعله القوم بدلا من الإشارة . والفرق بينه وبين المفيد أن اللقب يجوز تبديله بغيره وتغييره واللغة على ماهى عليه ، والمفيد لايجوز ذلك فيه . والقسم الثانى هو المفيد ، وهو على ثلاثة أضرب : أحدُها أن يبيّن نوعاً من نوعٍ ، كقولنا : كونٌ ولونٌ . وثانيهما أن يبين جنساً من جنسٍ ، كقولنا جوهرٌ وسوادٌ . وثالثها أن يبيّن عيناً من عينٍ ، كقولنا : عالم وقادر . والمفيد من الكلام ينقسم إلى قسمين : حقيقةٍ ومجاز ، فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ماوضع لإفادته ، والمجاز هو اللفظ الذى أريد به مالم يوضع لإفادته . والكلام المفيد يرجع كله إلى معنى الخبر . ومتى اعتبرت ضروبه وُجدت لا تخرج عن ذلك فى المعنى . أما الجحود والتشبيه والقسم والتّمنّى والتعجّب فالأمر فى كونها أخباراً فى المعنى ظاهر ، وأما الأمر فيفيد كون الآمر مريداً للفعل ، فمعناه معنى الخبر ، والنهى يفيد أنه كاره ، فهو أيضاً كذلك ، والسؤال والطلب والدعاء تجرى هذا المجرى . والعَرض فهو سؤال على الحقيقة . فأما النداء فقد اختلف فيه ، فقيل : معنى ـ يازيد ـ أدعو زيداً ، وهذا على الحقيقة خبر. وقيل : المراد به ـ أقبلْ يازيد ـ وعلى هذا المعنى فهو داخل فى قسم

الأمر . وأما التحضيض فهو فى معنى الأمر ، لأنه ينبىء عن إرادة المحضّض للفعل .

وإذا كنا قد بينا حدّ الكلام وحقيقته فينبغى أن نذكر حقيقة المتكلم فنقول : إن المتكلم من وقع الكلام الذى بينّا حقيقته بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة اليه حقيقة أو تقديراً ، والذى يدل على ذلك أن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه متكلم ، ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه ، فجرى هذا الوصف فى معنى مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضاربٌ ومحركٌ ومسكن وما أشبه ذلك من الأفعال . ومن دفع ماذكرناه فى الكلام وإضافته إلى المتكلم تعذر عليه أن يضيف شيئاً على سبيل الفعليّة ، لأنّ الطريقة واحدة ، ولا يلزم على ماذكرناه إضافة كلام النائم والساهى اليهما ، وإن لم يقع بحسب المقصود ، وذلك أننا لم نقتصر على ذكر المقصود والدواعى دون جملة الأحوال . والكلام يقع من النائم والساهى بحسب قدرتهما ولغتهما واللثغة العارضة فى لسانهما وغير ذلك من أحوالهما ، على أنا قد احترزنا بذكر التقدير فى كلامنا ، لأن من المعلوم أن كلام النائم لو كان قاصداً لوقع بحسب قصده ، وإنه مخالف لكلام غيره . ويدل على ماذكرناه أيضاً أنهم يضيفون الكلام المسموع من المصروع إلى الجنى ، لمّا اعتقدوا تعلقه بقصده وإرادته . وهذا وإن كان خطأ منهم وجهلا فلا يغير دلالتنا منه ، لأنا إنما استدللنا باستعمالهم على وجهٍ لا فرق فيه

بين الفاسد والصحيح ، لأن عبارتهم تابعة لاعتقاداتهم ، ولا فرق بين أن تكون تلك الاعتقادات علماً أو جهلا . كما يستدل على أن لفظة إله في لغتهم موضوعة لمن يحق له العبادة بوصفهم للأصنام بأنها آلهة ، لمَّا اعتقدوا أن هذه العبادة تجب لها ؛ وإن كان هذا الاعتقاد منهم في الأصنام فاسدا . فإن قالوا : إنهم إنما أضافوا الكلام المسموع من المصروع الى الجنى لما اعتقدوا أن الجنى قد سلكه وخالطه ، وأن الكلام حالٌّ في الجنىّ دونه ، فيعود الأمر إلى أن المتكلم بالكلام من حَلّه . قلنا له : ليس يعتقدون أن آلة المصروع ولسانه قد صار للجنّى دونه ، لأنهم لا يضيفون إلى الجنى كل كلام يسمع من المصروع ، كالتسبيح والقراءة وما يجرى مجراهما مما يعتقدون أن الجنى لا يقصده ، وإنما يضيفون اليه ما يعتقدون أنه لا يكون من مقصود غير الجنى ، فدلّ هذا على أنهم لا يضيفون الكلام إلا الى من وقع بحسب أحواله وقصوده على ماقدمناه . ويدل أيضا على ماذهبنا اليه ان الكلام الذى يوجد فى الصدى يستحيل أن يكون كلاما له ، أو للقديم تعالى ، لأنه ربما كان كذبا أو عبثاً ، وهو عز اسمه ينزّه عن ذلك . أو كلاما لا لمتكلم به ، فيجب أن يكون كلاما لمن فعل أسبابه ووجد بحسب دواعيه وقصوده . وليس لهم أن يمتنعوا من وجود الكلام فى الصدى ، لأنه عندهم معنى فى النفس ، لأنَّا قد بينا أن الكلام هو هذه الأصوات المخصوصة فيما تقدم ، ولا شبهة فى وجودها فى الصدى ، فأما حدهم للمتكلم بأنه من له كلام فإحالةٌ على مبهم ، والسؤال باقٍ ، لأنه يقال : فكيف صار الكلام له ، أبأن حله أو بأن فعله ؟ فلا بدّ من التفسير . وهذه اللفظة — أعنى

قولهم : إن له كذا ــ تحمل أموراً مختلفة المعانى : منها إضافة البعض إلى الكل ، كقولهم ـ له يد ورجل . ومعنى الملك ، كقولهم ـ له دارٌ وغلامٌ . ومعنى الفعلية ، كقولهم ـ له إحسان ونعمة . ومعنى الحلول ، كما يقال ـ له طعمٌ ولونٌ . وما يحتمل أموراً مختلفة لا يجوز أن يحدّ به فى الموضع الذى يقصد فيه التمييز وكشف الغرض .

ولما كنا قد ذكرنا طرفا من القول فى حقيقة الكلام والمتكلم فيحتاج إلى نبذٍ من الكلام فى الحكاية والمحكى ، ليكون هذا الفصل مقنعاً فيما وضع له . والذى كان يذهب اليه أبو الهُذيل محمد ابن الهذيل وأبو على محمد بن عبد الوهاب أن الحكاية هى المحكى ، وأن التالى للقرآن يُسمَعُ منه كلام الله على الحقيقة ، وأن البقاء يجوز على الكلام ويوجد فى الحال الواحدة فى الأماكن الكثيرة ، فيوجد مع الصوت مسموعا ، ومع الكتابة مكتوباً ، ومع الخط محفوظا . ويجرى فى وجوده فى الأماكن الكثيرة مجرى الأجسام ، ويزيد على الأجسام بأنه يوجد فى الأماكن الكثيرة فى الوقت الواحد ، والأجسام إنما توجد فى الأماكن على البدل . ثم قال أبو على بعد ذلك : إن التالى للقرآن يوجد مع تلاوته كلامان : أحدهما من فعله ، والآخر هو كلام الله تعالى . والذى كان يقوله أبو هاشم ــ وقد ذهب اليه قبله جعفر بن حرب وجعفر بن مبشر ــ أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، ولا يجوز عليه البقاء ، ولا يوجد إلا فى المحل الواحد ،

والحكاية غير المحكى وإن كانت مثله . والقارىء لا يُسْمَعُ منه إلا مافعله ، والقراءة غير المقروء ، والكتابة غير الكلام ، وإنما هى أمارات للحروف ، والحفظ هو العلم بكيفية الكلام ونظمه . وعلى هذا القول أكثر الشيوخ ، وهو الصحيح الذى لاشبهة فيه . والذى يدل عليه أننا قد بينا فيما تقدم أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه بما لافائدة فى إعادته ، وأما الصوت فلا شبهة فى أنه غير باق لما بيناه أيضا . واذا كان الكلام هو الصوت ـ والصوت لايجوز عليه البقاء ـ فكيف يقال إنه يوجد فى قراءة كل قارىء ومع الكتابة وغيرها ؟ ويدلُّ أيضا على أن الكتابة لا يوجد معها كلام وإنما هى أمارات للحروف بالمواضعة أن الاستفادة بالكتابة كالاستفادة بعقد الأصابع والإشارة وغيرهما من الأفعال التى تقع المواضعة عليها ، فلو كان لابدَّ من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة بها لوجب ذلك فى جميع ماذكرناه ، وذلك محال لايحسن الخلاف فيه . ومما يدلُّ على أن التلاوة للقرآن لا يوجد معها شىء آخر أن القائل (بِسْمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ) متعوذاً بها غير قاصدٍ إلى تلاوة القرآن يوجد الكلام من فعله ، فلو كان إذا قصد حاكياً لكلام الله تعالى وجد كلام آخر ، لكان اذا قصد حكاية كلام كل من تلا القرآن يوجد كلامهم أجمع عند قصده ، فيقوى إدراكنا للكلام من حيث نسمع كلاما كثيرا فى هذه الحال ، وفى غيرها شيئا واحدا ، وهذا واضح. وقد تعلق أبو علىّ وأبو الهذيل فيما ذهبا اليه بأنه لو كان القارىء لايسمع منه إلا ما فعله دون كلام الله تعالى لبطل التحدّى وخرج من كونه

معجزاً ، لأنه لو كانت الحكاية غير المحكى - وهى مثله - لكان كل من فعل القرآن قد أتى مثله على الحقيقة ، والتحدى يضمن أنهم لا يأتون بمثله على الحقيقة . والجوابُ عن هذا أن التحدى إنما وقع بفعل مثل القرآن على الابتداء دون الاحتذاء ، والتالى للقرآن قد أتى بمثله محتذياً ، فلا يكون بذلك معارضاً . وعلى هذا أيضا كان يقع التحدى من العرب بعضها بعضا[1] بالأشعار على سبيل الابتداء ، والأمر فى هذا واضح .

وتعلق أبو على فيما ذهب اليه ثانيا بأن القرآن ليس يقبح على وجه من الوجوه ، وقد ثبت أن قراءته تقبح من الجنبِ والحائض ، ودلّ ذلك على أن القراءة شىءٌ . والقرآن شىء . والجوابُ عن هذا أن معنى قولنا — إن القرآن ليس يقبح بوجه من الوجوه - هو أن ما فعله تعالى وأنزله على رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه صفته ، ولا يمنع أن تكون التلاوة التى هى فعل التالى والحكاية التى هى فعل الحاكى - ويُسمّى بالتعارف قرآناً - فى بعض الأحوال[2] ويرجع القبح الى أفعال العباد دون القرآن على الحقيقة . وقد اعتمد أبو الهذيل وأبو على أيضاً على قوله تبارك وتعالى : (وإنْ أحدٌ منَ المشركينَ استجارَكَ فأجرْهُ حتى يسمعَ كلامَ اللهِ) ولا خلاف بين الأمّة أن المسموع فى المحاريب كلام الله تعالى على الحقيقة . والجواب عن هذا أن إضافة الكلام الى المتكلم إن كان الأصل فيها أن يكون من فعله ،

---

(١) الظاهر - تحدى العرب بعضها بعضا

(٢) الصواب - يقبح فى بعض الأحوال .

فقد صار بالتعارف يضاف اليه إذا وردت مثل صورة كلامه ، ولهذا يقولون فيما نسمعه الآن - هذه قصيدةُ امرىء القيس - وإن كان الفاعل لذلك غيره ، وقد صار هذا بالتعارف حقيقةً ، حتى لا يقدم أحدٌ على أن يقول - ماسمعت شعر امرىء القيس على الحقيقة - وقد تخطى ذلك إلى أن صاروا يشيرون إلى ما فى الدفتر ويقولون - هذا علم فلان ، وهذا كلام فلان - لما كان مثل هذه الصورة[1] .

فصل فى اللغـــة

اللغة عبارة عمّا يتواضع القوم عليه من الكلام ، أو يكون توقيفاً ، يقال فى لغة العرب - إنّ السيف القاطع حسام - أى تواضعوا على أن سمَّوه هذا الاسم . وتجمع لغة على لغات ، ولغين ولغون . وقد قيل فى اشتقاقها : إنها مشتقة من قولهم - لغيت بالشىء - إذا أولعت به وأغريت به . وقيل : بل هى مشتقة من اللّغو ، وهو النّطق . ومنه قولهم - سمعت لواغى القوم أى أصواتهم ، ولغوت أى تكلمت - وأصله على هذا لُغوةٌ ، على مثال - فُعله - فأما قولهم - فى لغة بنى تميم كذا ، وفى لغة أهل الحجاز كذا - فراجع الى ما ذكرناه . والمعنى أنّ بنى تميم تواضعوا على ذلك ، ولم يتواضع أهل الحجاز عليه .

---

[1] قد أطال فى بيان حقيقة الكلام والمتكلم حق أمل ، وليس هذا فى شىء من علم البلاغة ، وقد سن بهذا سنة الطريقة التقريرية لمن أتى بعده

والصحيح أن أصل اللغات مواضعة ، وليس بتوقيف . وإنما أوجب ذلك لأن توقيفه تعالى يفتقر إلى الاضطرار إلى قصده ، والتكليف يمنع من ذلك . وإنما افتقر الى الاضطرار الى قصده لأنه إنْ أحدث كلاماً لم يعلم أنه قد أراد بعض المسمّيات دون بعض ، ولو اقترن بهذا الكلام إشارة إلى مسمى دون غيره ، لأنا لانعلم توجه الكلام إلى ماتوجهت الإشارة اليه ، وإنما يعلم ذلك بعضنا من بعض بالاضطرار إلى قصده ، وتخصص الإشارة بجهة المشار اليه لايعلم بها هل الاسم للجسم ، أو للونه ، أو لغير ذلك من أحواله . وأما إذا تقدمت المواضعة بيننا ، وخاطبنا القديم تعالى بها ، علمنا مراده ، لمطابقة تلك اللغة ، وقد يجوز فيما بعدُ أصل اللغات أن يكون توقيفاً منه تعالى ، لتقدم لغة عن التوقيف يفهم بها المقصود ، وقد حمل أهل العلم قوله تعالى : (وعلّم آدم الأسماء كلّها) على مواضعة تقدمت بين آدم عليه السلام وبين الملائكة على لغة سالفةٍ ممن خاطبه الله تعالى على تلك اللغة ، وعلّمه الأسماء ، ولولا تقدم لغة لم يفهم عنه عزّ اسمه

وقد ظن قوم أن المواضعة بيننا تحتاج إلى إذن سمعي ، ولاحاجة لهذا القول ، إذ الدواعي الى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض قوية ، والانتفاع بذلك ظاهر ، ولاوجه فيه من وجوه القبح فَبَحت حسنه ، كالتنفس فى الهواء . وكما تحسن من أحدنا الإشارة فى بعض الأوقات إلى مايريده من غير إذن سمعي ، فكذلك المواضعة على كلام يدل عليه ، ومن فرق بينهما فمقترح . وإنما فزع العقلاء الى الحروف فى المواضعة لأنها أسهل وأوسع ، ومع التأمل لايوجد مايقوم مقامها .

فأما ما نحن بصدده من ذكر اللغة العربية فلا خفاء بميزاتها على سائر اللغات وفضلها . أما السعة فالأمر فيها واضح ، ومن تتبع جميع اللغات لم يجد فيها — على ما سمعته — لغة تضاهى اللغة العربية فى كثرة الأسماء للمسمى الواحد . على ان اللغة الرومية بالضد[١] فإن الاسم الواحد يوجد فيها للمسميات المختلفة كثيراً . وقد كان بعض اللغويين حصر أسماء السيف والأسد فى لغة العرب فكانت أوراقا عدة ، وهى مع السعة والكثرة أخصر اللغات فى إيصال المعانى ؛ وفى النقل اليها يبين ذلك ، فليس كلام ينقل إلى لغة العرب إلا ويجىء الثانى أخصر من الأول ، مع سلامة المعانى ، وبقائها على حالها ، وهذه بلاشك فضيلة مشهورة ، وميزة كبيرة ، لأن الغرض فى الكلام ووضع اللغات بيان المعانى وكشفها ، فإذا كانت لغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار فهى أولى بالاستعمال ، وأفضل مما يحتاج فيه الى الإسهاب والإطالة . وقد أخبرنى أبو داود المطران — وهو عارف باللغتين : العربية والسريانية — أنه اذا نقل الألفاظ الحسنة الى السريانى قبحت وخست . وإذا نقل الكلام المختار من السريانى الى العربى ازداد طلاوة وحسنا . وهذا الذى ذكره صحيح ، يخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية . وقد حكى أن بعض ملوك الروم — وأظنه نقفور[٢] سأل عن شعر المتنبي فأنشد له :

---

(١) هى المعروفة الآن باللاتينية

(٢) لايمكن أن يكون نقفور لأنه كان معاصرا للرشيد قبل المتنبى بزمن طويل

كأن العيسَ كانت فوق جفني ... مُناخات فلما ثُرْن سالا[١]

وفسّر له معناه بالرومية ، فلم يُعجبه . وقال كلاما معناه : ما أكذب هذا الرجل ! كيف يمكن أن يناخ جملٌ على عين إنسان ؟ وما أحسب أنَّ العلة فيما ذكرته عن النقل الى اللغة العربية منها[٢] وتباين ذلك ، إلا أن لغتنا فيها من الاستعارات والألفاظ الحسنة الموضوعة ما ليس مثله فى غيرها من اللغات . فإذا نقلت لم يجد الناقل ما يتوصل به الى نقل تلك الألفاظ المستعارة بعينها ، وعلى هيئتها ، لتعذر مثلها فى اللغة التى تنقل اليها ، والمعانى لاتتغير ، فنقلها ممكن من غير تبديل ، فكأن ماينقل من اللغة العربية يتغير حسنه لهذه العلة ، وما ينقل اليها يمكن الزيادة على طلاوته ، لأن ناقله يجد ما يعبّر به فى العربية أفضل مما يريد ، وأبلغ مما يحاول . وهذا وجه يمكن ذكر مثله ، ويجب أن يتأمل وينظر فيه ، لأنى لا أعرف لغةً سوى العربية ، وإنما ذهبت اليه ظنا وحدسا . وقد تُصرِّف فى هذه اللغة بما لم أظنه تصرف فى غيرها من اللغات ، فلم توجد إلا طيّعة عذبة فى كل ما استعمل فيه نظما ونثراً ، وهى الى الآن لاتقف على غاية فى ذلك ، ولاتصل الى نهاية ، كما قال أبو تمام فى هذا المعنى :

---

(١) هو من قصيدة له فى مدح بدر بن عمار ، يقول : كنت لا أبكى قبل فراقهم ، فكأن إبلهم كانت تمسك دمعى عن السيلان ببروكها فوق جفنى ، فلما فارقونى سال دمعى ، فكأنها ثارت للرحيل من فوق جفنى فسال ما كانت تمسكه من دموعى ، وهو تخيل بديع ، ويعد من المبالغة المقبولة

(٢) الصواب – الى غير اللغة العربية منها .

ولكنه صوبُ العقول اذا انجلت سحائبُ منه أُعقِبت بسحائبِ

وقد بيَّنت فضلها بسعتها ، وما فيها من الاختصار فى العبارة عن المعانى ، وذكرت وجه التفضيل بالاختصار ، مما لاشبهة فيه .

فأما السعة فالأمر فيها أيضا واضحٌ ، لأن الناظم أو الناثر إذا حظر عليه موضع إيراد لفظة ، وكانت اللغة التى ينسج منها ذات ألفاظٍ كثيرةٍ ، تقع موقع تلك اللفظة فى المعنى ، أخذ ما يليق بالموضع من غير عَنَتٍ ولا مشقة . وهذا غير ممكن لولا السعة فى كثرة الأسماء للمسمى الواحد ، وتلك فائدةٌ حاصلةٌ بلاخلاف . على أنه ربما عرض فى وضع الأسماء المشتركة فائدةٌ فى بعض المواضع ، مثل أن يحتاج الناطق إلى كلام يؤثر أن يكنى فيه ولا يصرح ، فيقول لفظةً ويوهم بها معنى قد قصد غيره ، وهذا وإن قلَّ الداعى اليه إلا فى اليسير من المواضع ، فلم تجعل اللغة العربية خاليةً منها . بل فيها أسماء مشتركة ، كقولهم — عين — وما أشبهها .

وههنا لها فضيلة أخرى ، وهى أن الواضع لها إن كانت مواضعةً تجنَّبَ فى الأكثر كل ما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به ، كالجمع بين الحروف المتقاربة فى المخارج ، وما أشبه ذلك ، واعتمد مثل هذا فى الحركات أيضا ، فلم يأت إلا بالسهل الممكن ، دون الوعر المتعب ، ومتى تأملت الألفاظ المهملة لم تجد العلة فى إهمالها إلا هذا المعنى ، وليس غيرها من اللغات كذلك ، كلغة الأرمن والزنج وغيرهم .

ومما يدل على فضل هـذه اللغة العربية أيضا ، وتقدمها على جميع اللغات ، أن أربابها وأصحابها هم العرب الذين لا أمة من الأمم تنازعهم فضائلهم ، ولا تباريهم فى مناقبهم ومحاسنهم ، وإن كانوا تواضعوا على هذه اللغة فلم يكن تنتج أذهانهم الصقيلة ، وخواطرهم العجيبة ، إلا شيأ خليقا بالشرف ، وأمراً جديراً بالتقدم . وإن كانت توفيقا من الله تعالى لهم ، ومنة منّ بها عليهم ، فلم يكن بدلهم من العناية بشأنهم ، والتشييد من ذكرهم ، حتى ركّبهم على حميد الخلال ، وطبعهم على جميل الأخلاق إلا على غاية لا يُتعلق بشأوها[1] ورُتبة يقصر الطالبون عن بلوغها . ولست فى هـذه النتيجة ممن يدعى مقدمتها عصبيةً ، ولا يذهب اليهـا حميّةً ، بل سأبين فى هـذا الفصل صحة ما أقوله من تفضيل العرب بحسب ما يليق به ، ولا يفضل عن قدر الحاجة فيه ، فإنى لو رمت إيضاح ذلك بجملته ، وإيراده بجميع أدلته ، خرجت عن المقصود فى هذا الكتاب ، وأخذت فى تفضيل العرب على الأمم ، وهو يحتاج الى جزء مميز ، وكتاب مفرد .

وجه تفضيل هؤلاء القوم على غيرهم

إن الخصال المحمودة توجد فيهم أكثر ، وفى غيرهم أقلّ ، وعلى هذا الحد يقع التمييز بين القبيلتين ، وأهل البلدين ، ومتى تأمل المنصف حال العرب علم ماذكرته حقيقة .

(١) استثناء من قوله — فلم يكن بدلهم .

أما الكرم فالأمر فيه واضح ، لأننا لم نجد أمة من الأمم ، ولا شعباً من الشعوب ، رأى قِرَى الضيف واجبا ، ومساواة الجار فريضة ، إلا هذه الأمة من العرب ، حتى صرّحوا بذلك فى أشعارهم ، ودوّنوه فى المأثور عنهم ، وتساوى فيه موسرهم ومعسرهم ، وغنيهم وفقيرهم . هذا وهم فى الاكثر أهل جدب وفاقة ، وضيق وعسر ، ونصَب فى انتجاع الرزق ، وكد التعرض للكسب ، ثم بلغ من حبهم الجود ، وصبابتهم إلى جميل الذكر ، أن سمحوا بنفوسهم ، ورأوا البخل بها مذموماً ، كالبخل بأموالهم ، وكان من كعب بن مامة الإيادى فى ذلك ماهو مشهورٌ معروف ، لاتزيد الأيام ذكره إلا بقاءً ، ولا يؤثر فيه بعد العهد إلاجدّة ووضوحاً . ولم نر فى الهند والزنج والحبش والترك من ادّعى مثل هذه السجية ، ولاانتسب إلى هذه الخلة . فأما الفرس والروم فالبخل عليهم غالب ، وحُبُّ الغنى مركز فى طباعهم ، ليس عندهم فى ذلك كبير عار ، ولا يلحقون أنفسهم به منقصة .

وأما الوفاءُ فمن دينهم الذى كانوا يرونه لازما ، ومذهبهم الذى كانوا يعتقدونه حتما ، حتى صار من تمسّك بجوارهم ، أو تعلق ببعض أطنابهم ، تبذل النفوس دونه ، وتراق الدماء فى المنع منه ، فكم قتل الرجل منهم فى ذلك أقرب الناس اليه نسباً ، وأمسّهم به رحماً ، وكم من وقعة عظيمة ، وحرب جليلة طويلة ، جرّها ضيم نزيل ، أو التعرّض لسبّ جار ، كالحال فى حرب البسوس التى ساقها ما عُلِمَ من قتل كُلَيب لناقة جارة جسّاس ، واستفحال ذلك وتماديه ، حتى شهدته

الأجِنَّة شيئاً . فأما السموءل ورضاه بقتل ابنه دون الدروع التي كانت وديعة عنده ، وأبو دُؤاد الإيادي في قَوَد ولده بجاره ، فما هو متداول لاخفاء بتقصير جميع الأمم عنه .

وأما البأس والنجدة ، وطاعة الغضب والحميَّة ، وإدراك الثأر ، وطلب الأوتار ، فأخبارهم بذلك معروفة ، وسيرهم فيه بذلك متداولة ، لايخص به الرجل دون المرأة ، ولا الغلام دون الهِمّ المسنّ ، بل يوجد عند نسائهم من الصبر والشجاعة والتحريض على الحرب والقساوة مالا يساويه المذكورون بالنجدة في غيرهم ، والمنسوبون إلى البأس من سواهم ، كأسماء [1] ومن يجرى مجراها ، ممن خبره مشهور معروف ، هذا وفي طباع النساء اللين ، وشيمتهن الضعف ، وإليهن تنسب رقة القلوب ، وعنهن يؤخذ انتكاس العزائم .

ثم هم أصحاب السُّرى والتأويب ، وإليهم يُعزى جَوْب القفار ، وقطع المهامه ، والحروب عادتهم ، والغارة صناعتهم ، وبصيرتهم بها ، وآراؤهم فيها ، تدلك على اهتمامهم بهذا الشأن ، وإرهافِ أفكارهم فيه ، وشحذِ خواطرهم لتدبيره . ولا حجة فيما ذكرناه أبين ، ولا دليل عليه أوضح ، من اجتزائهم عن جميع المعايش غيره ، واقتصارهم من سائر المكاسب عليه ، إذلم يرضوا شماسهم بذلة المِهَن ، ولا مرّنوا نخواتهم

(١) يعني أسماء بنت أبي بكر في تحريضها لابنها عبد الله بن الزبير على حرب بني أمية ، وقد دخل عليها يستشيرها حين خذله الناس .

على معاناة الحرف ، لايسأل أحدهم الرزق إلا غرار سيفه ، ولا يستنجد على نفى الضَّيم إلا بسنان رُمحه .

وأما العقول الصحيحة ، والأذهانُ الصافية ، فالأمر فى تفضيلهم بها واضح ، وذلك أنهم لم يكونوا أهل تعليم ودرس ، ولا أصحاب كتب وصحف ، ولا يعرفون كيف التأديب والرياضة ، ولا يعلمون وجه اقتباس العلم والرواية . وفى كلامهم من الحكم العجيبة ، والأمثال الغريبة ، والحثّ على محاسن الأخلاق ، والأمر بجميل الأفعال ، ما إذا تأملته غَضّ عندك مايروى عن حكماء اليونانيين ، وسَهُل الأمر عليك فيما حكاه الناس عنهم . ووجدت تلك الفصول اليسيرة ، والفقر القليلة ، تسند الى جليل من الحكماء ، وتضاف الى رئيس من العلماء ، وأمثالها وأضعافها فى شعر راع جلف ، ومن كلام عبدٍ غمر ، ينشئها طبعه بلا تثقيف ، ويسمح بها خاطره عن غير صقال .

ثم لما صار هؤلاء القوم الى الدين ، وتمسكوا بالشريعة ، وعادوا أصحاب كتاب يدرس ، ومذهب يروى ، ظهر لعمرى من دقيق أفهامهم وعجيب كلامهم ما هو موجود ، لا يخفى على أحد جالس العلماء وخالط الكتب سبقهم اليه ، ومعجزهم فيه ، وأنهم فرعوا من المذاهب ، وولدوا من العلوم ، ما كان من قبلهم كان ممنوعاً منه ، ومصروفاً عنه .

وأماحب الذكر ، وجميل الثناء ، والفَـرَق من الذم ، وسوء القول ، فما هو معلوم من عادتهم ، معروف من شيمتهم . حتى كانوا اذا أسروا شاعراً شدوا لسانه بنِسْعة ، خوفاً من أن يسبقهم ببيت يشرد ، أو يعجلهم بقول يؤثر . وقد قال أبو عثمان الجاحظ : لأمر ما قال حذيفة ابن بدر لأخيه ، والرماح شوارع فى صدره : إياك والكلام المأثور. وقال : هذا مذهب فرعت فيه العرب جميع الأمم ، وهو مذهب جامع لأصناف الخير .

وأما الغيرة ، والأنفة ، والصبر ، والجلد ، فمعلوم منهم ، حتى نُسبوا الى الفظاظة ، وذكروا بالقساوة ، وعُلّل ذلك بإكثارهم أكل لحوم الإبل ، وإدمانهم التقوت بها ، وزعموا أن فى طباعها قسوة القلوب ، ومن عادتها غلظ الأكباد . هذا وهم متى هب فى أحدهم نسيم الصبابة ، ودبت فى مفاصله نشوة الهوى ، لانت تلك المعاطف ، ورقت تلك الشمائل ، وعاد ذلك العز ذلا و َفرَقاً ، وصارت تلك النخوة توسلا وخضوعاً ، لكنه مع العفاف من الرِّيب ، والبعد من التهم ، والمساواة بين الباطن والظاهر ، والاتفاق بين الغائب والبادى ، وأشعارهم وأخبارهم بهذا كله مملوءة ، حتى كان هذا الحى من عُذرة [1] قوماً إذا نظروا عشقوا ، وإذا عشقوا ماتوا .

وأما مراعاة الأنساب وحفظها ، وذكر الأصول والبحث عنها ، فباب تفردت به العرب ، فلم يشاركها فيه مشارك ، ولا ماثلها فيه مماثل ،

---

(1) قبيلة عرفت بالحب العذرى .

وفوائده الانتصار[1] للعشيرة والحمية للأهل وغير ذلك معروفة ، ليس هذا موضع ذكرها ، وتقصّى الكلام عليها .

هذه شيمهم وأخلاقهم ، وفيهم من بعدُ كتاب الله خير الكتب ، ورسوله سيد الرسل . ودينه ناسخ الأديان . وفى جميع ما ذكرناه من أشعارهم ما يدل على صحته ، لكن المختار منه يأتى فى الكلام على الفصاحة من هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى ، فلذلك لم نورده هنا خوفاً من الإعادة ، وفراراً من التكرار .

ونعود إلى الكلام فى اللغة ، قالوا : مما اختصت به لغة العرب من الحروف وليس هو فى غيرها حرف الظاء ، وقال آخرون حرف الظاء والضاد . ولذلك قال أبو الطيب المتنبى :

وبهم فخر كل من نطق الضاد

يريد وبهم فخر جميع العرب . وقد ذهب قوم إلى أن الحاء من جملة ما تفردت به لغة العرب ، وليس الأمر كذلك ، لأنى وجدتها فى اللغة السريانية كثيراً . وحكى أنها فى الحبشية والعبرانية . وأما العين والصاد والطاء والثاء والقاف فقد تكلم بها غير العرب ، إلا أنها قليل .

(١) صححه بعضهم — وفوائده فى الانتصار .

وقد خلت اللغة العربية من حروف توجد فى غيرها من اللغات، لاسيما لغة الأرمن، فإنها على ماقيل ستة وثلاثون حرفا، إلا أنك إذا تأملتها وجدت بعض الحروف التى فيها يتشابه ببعض كثيراً، على حد تشابه الظاء والضاد فى لغة العرب، فإن هذين الحرفين متقاربان، لأجل ذلك احتاج الناس إلى تصنيف الكتب فى الفرق بينهما، ولم يتكلفوا ذلك فى غيرهما من الحروف.

فأما الأعراب فقلَّ من رأيت من فصحائهم اليوم من يفرق بينهما فى كلامه، وهذا يدلك على شدة التشابه، وقوة التماثل. ولست أقول هذا على وجه الاحتجاج بكلامهم [1] فإنهم الآن محتاجون إلى اقتباس اللغة من الحضر، وإصلاح المنطق بأهل المدر. إلا أنهم قلَّما يتفق منهم العدول عن النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر إلا والشبه فيهما قوىٌّ، على ماقدمت ذكره.

ووقوع المهمل من هذه اللغة – على ماقدمته لك – فى الأكثر من اطراح الأبنية التى يصعب النطق بها لضرب من التقارب فى الحروف، فلا يكاد يجىء فى كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد فى كلمة واحدة، لحزونة ذلك على ألسنتهم، وثقله. وقد روى أن الخليل ابن أحمد قال: سمعنا كلمة شنعاء وهى الهُعْخع، وأنكرنا تأليفها. وقيل: إن أعرابيا سئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهعخع. فلما

---

(1) أى كلام الأعراب المعاصرين له.

كشف عن ذلك وسئل الثقات من العلماء عنه أنكروه ودفعوه ، وقالوا : نعرف الخعخع . وهـذا أقرب إلى تأليفهم . لأن الذى فيه حرفان حسب . وحروف الحلق خاصة مما قل تأليفهم لها من غير فصل يقع بينها ، كل ذلك اعتماداً للخفة ، وتجنبا للثقل فى النطق . فأما القاف والكاف والجيم فلم تتجاور فى كلامهم البتة ، لم يأت عنهم قج ، ولا جق ، ولا كج ، ولاجك ، ولا قك ، ولا كق ، وكل ذلك فراراً مما ذكرناه ، إلا أن هـذه الحروف قد تكررت فى بعض الكلام ، قال رؤبة بن العجّاج :

لواحق الأقراب فيها كالمقق[1]

ونحو ذلك . والعلة فيـه على ماذكر أصحاب هـذه الصناعة أن المكرر معرّض فى أكثر أحواله للإدغام ، لأنك تقول فرس أمقّ ، والحرفان المتجاوران لايمكن إدغام أحدهما فى الآخر ، حتى يتكلف قلبه إلى لفظه ثم يدغم ، فكانت المشقة فيـه أغلظ ، فرفض لذلك ، وهذا وجه صالح .

وقد قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام : فالأول تأليف الحروف المتباعدة ، وهو الأحسن المختار ، والثانى تضعيف هذا الحرف نفسه ، وهو يلى هـذا القسم فى الحسن ، والثالث تأليف الحروف المتجاورة ، وهو إما قليل فى كلامهم ، أو منبوذ رأساً ، لِمَا قدمناه ، والشاهد على

(١) لواحق الأقراب خماص البطون قد لحقت بطونها بظهورها ، والمقق الطول .

على ما ذكرناه الحسّ ، فإن الكلفة فى تأليف المتجاور ظاهرة ، يجدها الإنسان من نفسه حال التلفظ ، ومن الحروف التى لم يتركب فى كلامهم بعضها مع بعض الصاد والسين والزاى ، ليس فى كلام العرب مثل ـ سصٍ ، ولا صس ، ولا سز ، ولا زس ، ولا زص ، ولا صز ـ والعلة فى هذا كله واحدة .

وهذه جملة مقنعة فى هذا الفصل لمن وقف عليها بعون الله تعالى .

الكلام فى الفصاحة

الفصاحة الظهور والبيان ، ومنها أفصح اللبن اذا انجلت رغوته ، وفَصُحَ فهو فصيح ، قال الشاعر :

وتحت الرغوة اللبنُ الفصيحُ

ويقال : أفصح الصبح اذا بدا ضوءه ، وأفصح كل شىء إذا وضح ، وفى الكتاب العزيز (وأخى هارون هو أفصحُ منّى لساناً فأرسلهُ مَعِى) وفِصْح النصارى عيدهم ، وقد تكلمت به العرب . قال حسان ابن ثابت :

ودنا الفصح فالولائد ينظمـ ن سراعا أكلّة المرجانِ

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أنْ عيسى عليه السلام ظهر فيه[1] وسمى الكلام الفصيح فصيحا كأنهم سموه بيانا ولإعرابه[2] عما عُبر به عنه، وإظهاره له إظهاراً جلياً. روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أنا أفصح العرب بيد[3] أنى من قريش».

والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعانى. لا يقال فى كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة، وإن قيل فيها فصيحة. وكل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغاً. كالذى يقع فيه الإسهاب فى غير موضعه،

وقد حدّ الناس البلاغة بحدود إذا حققت كانت كالرسوم والعلائم، وليست بالحدود الصحيحة، فمن ذلك قول بعضهم لمحة: دالة. وهذا وصف من صفاتها، فأما أن يكون حاصرا لها وحدا يحيط بها فليس ذلك بممكن، لدخول الإشارة من غير كلامٍ يتلفظ به تحت هذا الحد. وكذا قال آخر: البلاغة معرفة الفصل من الوصل. لأن الإنسان قد يكون عارفا بالفصل والوصل، عالما بتمييز مختار الكلام من

---

(١) الحق أن هذه الكلمة عبرية لاعربية، وهى بمعنى الصفح، لأن الله صفح فى يوم هذا العيد عن بنى إسرائيل وأخرجهم مع موسى من مصر.

(٢) صحح هذا بعضهم: كما أنهم سموه بيانا لإعرابه.

(٣) بيد بمعنى غير أو من أجل.

مطارحه، وليس بينه وبين البلاغة سبب ولا نسب، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من تأليف غيره، والحدود لا يحسن فيها التأول، وإقامة المعاذير، وغرابة ألفاظ تدل على المقصود [١] لأنها مبنية على الكشف الواضح، موضوعة للبيان الظاهر، والغرض بها السلامة من الغامض، فكيف يُوقَع فى غامض بمثله وكذلك قول الآخر: البلاغة أن تصيب فلا تخطىء، وتسرع فلا تبطىء. لأن هذا يصلح لكل الصنائع، وليس بمقصور على صناعة البلاغة وحدها، ثم إنما سئل عن بيان الصواب فى هذه الصناعة من الخطأ، فجعل جواب السائل نفس سؤاله. وبهذا أيضا يفسد قول من ادعى أن حدها الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير خطل. وقول من قال: البلاغة اختيار الكلام، وتصحيح الأقسام. لأن هذين إنما سئلا عن حد يبين الكلام المرفوض من المختار، والخطأ من الصواب، ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً، ومتى يقع الإطناب مرضيا محموداً، فأحال على ما السؤال فيه باق، وعدم العلم معه موجود حاصل.

وفى البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو، وإذا كانت الفصاحة شطرها وأحد جزءيها، فكلامى على المقصود - وهو الفصاحة - غير متميز إلا فى الموضع الذى يجب بيانه من الفرق

---

(١) الصواب — لا تدل على المقصود.

بينهما على ماقدمت ذكره ، فأما ما سوى ذلك فعام لايختص ، وخليط لاينقسم . وسأذكر بمشيئة الله ما يخطرلى ، ويسنح بفكرى فى موضعه

وأقول قبل ذلك : إن الناس قد أكثروا من الدلالة على شرف الفصاحة ، وعظم قدر البيان والبلاغة ، ونبهوا بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة . وقد قال عز اسمه (الرحمنُ ، علّم القرآنَ ، خلقَ الإنسانَ ، علمه البيان) ولم يكن تعالى يذكر البيان ها هنا إلا وهو من عظيم النعم على عبيده ، وجميل البلاء عندهم ، لاجرم وقد قرن [1] ذلك بذكر خلقهم ، فجعله مضافا إلى المنة بخروجهم من العدم إلى الوجود من جانب النفى إلى الإثبات [2]

وأنا أقول قولا مختصرا كافيا : قد ثبت أن الفرق الواضح بين الحيوان الناطق والصامت هو النطق ، وبه وقع التمييز فى الحد المنسوب إلى الحكيم [3] وإن كان يفسره أصحابه بغير هذا الظاهر ، فالشرف منه يؤخذ ، والفضل به يقع ، ولا خلاف فى أن الصمت أفضل من مطرح الكلام ومنبوذه ، وأوفق للسامع من كلف ذلك ، فقد صار مع هذا التخريج الفصل المميز والفضل اللائح إنما هو للإفصاح

---

(١) الصواب — لا جرم قد قرن .

(٢) الصواب - ومن جانب النفى الى الإثبات .

(٣) يعنى به أرسطو ، لأنه عرف الانسان بأنه حيوان ناطق ، وأصحابه يفسرون النطق فيه بالفهم .

والبيان والبلاغة وحسن النطق ، دون ما يسمى كلاماً فقط ، ووجب على من أراد أن يخرج من حيز ذلك الصامت الناطق[1] سلوك الطريق الذى به توجد الفضيلة ، وعنه تدرك الميزة باجتهاده ، إن كان لا دربة له ، وتكلفه إن كان لا طبع عنده . وليعلم أن من شارك الناطق بالصورة ، وخالفه بالمعنى الموجب للشرف ، أسوأ حالا وأقبح صفة من الصامت المخالف فى الأمرين معا ، لأن هذا غريب فى الموضع الذى وجد فيه آهلا ، ووحيد فى المكان الذى خلق به آنساً .

وما أحسن ما قال إبراهيم بن محمد المعروف بالإمام : يكفى من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق ، ولا الناطق من سوء فهم السامع . وهذا كلام مختار فى تفضيل البلاغة .

وقال سهل بن هارون الكاتب : العقل رائد الروح ، والعلم رائد العقل ، والبيان ترجمان العلم .

وأولى من هذا بالحجة قول النبى صلى الله عليه وسلم للعباس وقد سأله : فيم الجمال ؟ فقال : « فى اللسان » .

وقالوا لما دخل ضمرة بن ضمرة على النعمان بن المنذر احتقره لما رأى من دمامته ، وقال : تسمع بالمُعيدى[2] خير من أن تراه . فقال : أبيت

---

(١) فى بعض النسخ — الناقص .

(٢) المعيدى تصغير المعدى ، خففت الدال استثقالا للتشديدين مع ياء التصغير

اللعن ، إن الرجال لا تكال بالقفزان ، وليست تستقى فيها ، وإنما المرء بأصغريه : قلبه ولسانه ، إن صال صال بجنان ، وإن نطق نطق بلسان .

وأنشدوا لأبى الأعور السلمى :

وكائن ترى من صامت لك مُعْجِبٍ زيادتُه أو نقصه فى التكلم

لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤادُه فلم يبق إلا صورة اللحم والدم[1]

وهذان البيتان قد ذكرتهما فيما تقدم حكاية عن أبى طالب العبدى ، لكن هذا موضعهما .

وقيل لزيد بن على عليهما السلام : الصمت أفضل أم الكلام ؟ فقال : أخزى الله المساكتة ، فما أفسدها للسان ! وأجلبها للحصر ، والله إن المماراة على ما فيها لأقل ضرراً من السكتة التى تورث أدواءً أيسرها العىّ .

وأنت إذا سمعتهم يمدحون الصمت ، وينظمون القريض فى مدحه ، ويذكرون جنايات اللسان وكلومه ، ويروون عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال « وهل يَكبّ الناس على مناخرهم فى النار إلا حصائد ألسنتهم » ويقولون : لو كان الكلام من فضة كان الصمت من ذهب . وأشباه هذا ونظائره ، فإنما يريدون الكلام الذى ليس بجميل ، واللفظ الذى لا يستحسن ، فأما أن يكون الحسن يتواتر حتى يصير قبيحاً ، والقبيح يتضاعف حتى يكون حسناً ، فهذا شىء خارج

(١) البيتان ينسبان أيضا لزهير بن أبى سلمى فى معلقته .

عن حد العقل ونظامه ، وليس هذا المذهب مما يمكن وقوع الخلاف فيه ، فيحتاج إلى إطالة فى بيانه ، وقد أوردنا لمحة يستدل بها على غيرها ، وإن المذكور فى هذا النحو لاينحصر ولا تستوفى غايته .

وأقول قبل كلامى فى الفصاحة وبيانها : إننى لم أر أقلّ من العارفين بهذه الصناعة ، والمطبوعين على فهمها ونقدها ، مع كثرة من يدعى ذلك ويتحلى به ، وينتسب إلى أهله ، ويمارى أصحابه فى المجالس ، ويجارى أربابه فى المحافل ، وقد كنت أظن أن هذا شىءٌ مقصورٌ على زماننا اليوم ، ومعروف فى بلادنا هــذه ، حتى وجدت هذا الدّاء قد أعيا أبا القاسم الحسن بن بِشر الآمدى ، وأباعثمان عمرو بن بحر الجاحظِ قبله ، وأشكاهما حتى ذكراه فى كتبهما . فعلمت أن العادة به جارية ، والرَّزِيَّة فيه قديمة . ولمّا ذكرته رجوت الانتفاع به من هذا الكتاب ، وأمّلت وقوع الفائدة به ، إذ كان النقص فيما أبنته شاملا ، والجهل به عاما ، والعارفون حقيقته قُرْحَةَ الأدهم (١) بالإضافة إلى غيرهم ، والنسبة إلى سواهم .

ونبتدىء الآن بالكلام فيما أجرينا القول إليه ونقول : إن الفصاحة على ماقدمنا نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ ، وبحسب الموجود

(١) الأدهم الأسود من الخيل ، والقرحة بياض فى وجهه دون الغرة .

منها تأخذ القسط من الوصف ، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والذم ، وتلك الشروط تنقسم قسمين : فالأول منها يوجد فى اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم اليها شىء من الألفاظ وتؤلف معه ، والقسم الثانى يوجد فى الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض .

فأما الذى يوجد فى اللفظة الواحدة فثمانية أشياء :

الأول أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج على ماذكرناه فى الفصل الرابع [١] ، وعلة هذا واضحة ، وهى أن الحروف التى هى أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ، ولا شك فى أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت فى المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ، ولقرب ماينه [٢] وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود ، وإذا كان هذا موجودا على هذه الصفة لايحسن النزاع فيه كانت العلة فى حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هى العلة فى حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة ، وقد قال الشاعر فى هذا المعنى :

فالوجه مثل الصبح مبيضٌ — والفرع مثل الليل مسودٌ
ضدان لما استجمعا حَسُنا — والضدُّ يُظهرُ حسنَه الضدّ

---

(١) هو فصل فى اللغة .

(٢) الصواب — لقرب ما بينه .

وهذه العله يقع للمتأمل وغير المتأمل فهمها ، ولا يمكن منازع يجحدها [1] .

ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثير ، جُل كلام العرب عليه ، فلا يحتاج إلى ذكره ، فأما تأليف الحروف المتقاربة فقد قدّمنا فى الفصل الرابع مثالا حكى منه وهو الهُعْخع ، ولحروف الحلق مزية فى القبح إذا كان التأليف منها فقط ، وأنت تدرك هذا وتستقبحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان ، وبعض النغم من الأصوات .

والثانى أن تجد لتأليف اللفظة فى السمع حُسناً ومزية على غيرها ، وإن تساويا فى التأليف من الحروف المتباعدة ، كما أنك تجد لبعض النغم والألوان حسناً يتصور فى النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه ، كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه ، ومثاله فى الحروف ـ ع ذب ـ فإن السامع يجد لقولهم ـ العُذَيب اسم موضع ، وعذيبة اسم امرأة ، وعَذْب وعذاب وعَذَب وعذبات ـ ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ فى التأليف ، وليس سبب ذلك بعد الحروف فى المخارج فقط ، ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ، ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة

---

(1) الصواب — ولا يمكن منازعا أن يجحدها .

الأولى فى تقديم العين على الذال ، لضرب من التأليف فى النغم يفسده التقديم والتأخير ، وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصناً أو فنناً أحسن من تسميته عُسلوجاً ، وأن أغصان البان أحسن من عساليج الشَّوحط [1] فى السمع ، ويقال لمن عساه ينازعنا فى ذلك : لو حضرك مغنيان وثوبان منقوشان مختلفان فى المزاج . هل كان يجوز عليك الطَّرب على صوت أحد المغنيين دون صاحبه ؟ وتفضيل أحد الثوبين فى حسن المزاج على الآخر ؟ فإن قال : لا يصح أن يقع لى ذلك . خرج عن جملة العقلاء ، وأخبر عن نفسه بخلاف ما يجد ، وإن اعترف بما ذكرناه قيل له : فخبرنا ما السبب الذى أوجب عليه ذلك ؟ فإنه لا يجد أمراً يشير إليه إلا ما قلناه فى تفضيل إحدى اللفظتين على الأخرى ، وقد يكون هذا التأليف المختار فى اللفظة على جهة الاشتقاق فيحسن أيضاً ، كل ذلك لِمَا قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها ، ومثل ذلك مما يختار قول أبى القاسم الحسين بن على المغربى فى بعض رسائله : ورعوا هشيما تأنفت روضه . فإن ـ تأنفت ـ كلمة لاخفاء بحسنها ، لوقوعها الموقع الذى ذكرته . وكذلك قول أبى الطيب المتنبى :

إذا سارتِ الأحداج فوق نباته تفاوح مسك الغانيات ورندُهُ [2]

---

[1] الشوحط شجر يتخذ منه القسى .

[2] الرند العود أو الآس أو شجر طيب الرائحة .

فإن ـ تفاوح ـ كلمة فى غاية من الحسن . وقد قيل : إن أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال ، وإن وزير كافور الأخشيدى سمع شاعرا نظمها بعد أبى الطيب ، فقال : أخذتموها ! .

ومثال ما يكره قول أبى الطيب أيضا :

مباركُ الاسم أغرُّ اللقبْ   كريم الجرشّى شريف النسبْ[١]

فإنك تجد فى ـ الجرشى ـ تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه .

ومثل ذلك قول زُهير بن أبى سُلمى :

تقىٌّ نقىٌّ لم يكثّر غنيمة   بنهكة ذى قربى ولا بحقلَّدِ[٢]

الحقلد ـ كلمة توفى على قبح ـ الجرشى ـ وتزيد عليها .

والثالث أن تكون الكلمة ـ كما قال أبو عثمان الجاحظ ـ غير متوعّرة وحشية ، كقول أبى تمام :

لقد طلعتْ فى وجه مصر بوجهه   بلا طائر سعد ولا طائر كهلِ[٣]

---

(١) هو من قصيدة له فى مدح سيف الدولة ، والجرشى النفس .

(٢) الحقلد الضيق البخيل أو الضعيف .

(٣) هو من قصيدة له يصف فيها مطلبه وتعذر الرزق عليه بمصر ، ورواية بعض نسخ ديوانه ـ بلا طالع سعد ولا طائر سهل ـ وبعد البيت :

وساوس آمال ومذهب همة   تخيل لى بين المطية والرحل

فإن كهلا هاهنا من غريب اللغة ، وقد روى أن الأصمعى لم يعرف هذه الكلمة ، وليست موجودة إلا فى شعر بعض الهذليين وهو قوله :

فلو كان سلمى جاره أو أجاره   رياحُ بن سعد ردَّه طائر كهلُ[١]

وقد قيل: إن الكهل الضخم ، وكهل لفظة ليست بقبيحة التأليف ، لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعى .

ومن ذلك أيضاً ما يروى عن أبى علقمة النحوى من قوله : مالكم تتكأكؤون علىّ تكأكؤكم على ذى جِنة ؟ افرنقعوا عنى . فإن ـ تتكأكؤون ، وافرنقعوا ـ وحشى ، وقد جمع لعمرى العلتين مع قبح التأليف[٢] الذى يمجه السمع والتوعر ، وما أكثر ما تجتمع العلتان فى هذا الجنس . ومن الأمثلة قول أبى تمام :

بنداك يوسى كل جرح يعتلى   رأب الأساة بدردبيسٍ قِنطرِ[٣]

وكذلك قوله :

قدكَ اتئدَّ أربيت فى الغلواء[٤]

---

(١) هو لأبى خراش الهذلى ، ورواية اللسان ـ رماح بن سعد ـ ويقال : طار لفلان طائر كهل ، اذا كان له جد وحظ فى الدنيا .

(٢) الظاهر ، العلتين : قبح التأليف الخ .

(٣) الدردبيس الداهية ، والقنطر الداهية أيضا .

(٤) الرواية المشهورة ـ قدك اتئب أربيت فى الغلواء ـ وقدك بمعنى حسبك واتئب بمعنى استحى ، وأربيت بمعنى زدت ، والغلواء المبالغة فى العذل .

فإن هذه الألفاظ كما ترى وحشية . ويوجد هذا الجنس في شعر العجّاج وابنه رؤبة كثيراً ، ومنه قول بعضهم :

فَشَحا جحافلهُ جُرافٌ هبلع (١)

وقال الآخر :

غَرْباً جروراً وجُلالا خُزَخِز (٢)

وقال غيره فى صفة اللبن :

وآخذ طعمَ السقاء سامطٍ   وخاثرٌ عجالطٍ عُكالط (٣)

وقول الآخر :

يأكلن من قرّاصٍ   وحَمَصيصٍ واصِ (٤)

---

(١) هو من قول جرير :

وضع الخزير فقيل أين مجاشع   فشحا جحافله جراف هبلع

وشحا فتح ، والجحافل جمع جحفلة وهى الشفة ولكنها فى الأصل لغير الانسان والجراف الأكول ، والهبلع الواسع الحنجور .

(٢) هو من قول بعضهم :

أعددت للورد إذ الورد حفز   غربا جرورا وجلالا خزخز

والورد القوم يردون الماء ، والغرب الدلو العظيمة ، والجلال البعير العظيم ، والخزخز القوى الشديد .

(٣) السقاء جلد السخلة اذا أجذع يكون للماء واللبن ، والسامط اللبن تذهب حلاوته ، والخاثر اللبن الثخين ، والعجالط بمعناه أيضا ، وكذلك العكالط .

(٤) القراص البابونج وعشب ربعى والورس ، والحمصيص بقلة رملية حامضة تجعل فى الأقط ، وواص اسم فاعل من وصى الأرض اتصل نباتها .

وفى هذه الألفاظ ما جمع الصفتين معاً على ما ذكرناه . وقد روى أى أبا العتاهِيَة قال لمحمد بن مناذر : إن كنت أردت بشعرك شعر العجّاج ورؤبة فما صنعت شيئاً ، وإن كنت أردت أهل زمانك فما أخذت مأخذنا ، أرأيت قولك :

ومن عاداك لاقى المرمريسا[1]

أى شىء المرمريس ؟

ولهذا كله اعتمد الحذاق من الشعراء على اختيار أسماء المنازل والنساء فى الغزل ، وتجنبوا ما لا يحسن لفظه ، للشروط التى ذكرناها ، وعابوا قول جرير بن عطية :

وتقول بَوزع قد دببت على العصا ... هلاّ هزئتِ بغيرنا يا بوزعُ

وذكروا أن الوليد بن عبد الملك قال له : أفسدت شعرك ببوزع ، وهجنوا اتباع الخليل بن أحمد له فى هذا الاسم حين قال :

أم البنينَ وأسما ... ءُ والرّباب وبوزعْ

واستقبحوا قول أبى تمام :

يقول أناسٌ فى حبيناء عاينوا ... عمارة رحلى من طريف وتالد[2]

---

(١) المرمريس الداهية .

(٢) بعده :

أصادفت كنزا أم صبحت بغارة ... ذوى غرة حاميهم غير شاهد

فقلت لهم لاذا ولا ذاك ديدنى ... ولكننى أقبلت من عند خالد

وقالوا: ما الفائدة فى ذكر حبيناء؟ وليس أبو تمام مضطراً إلى ذكر الموضع الذى قيل له فيه هذا. وقد ذكروا أن الفرزدق أنكر على مالك بن أسماء بن خارجة وقد أنشده:

حبَّذا ليلتى بتلِّ بَوَنَّى[1]

وقال: أفسدت شعرك بذكر — بونى — قال له: ففى بونى كان ذلك. قال: وإن كان. وأما قول أبى عُبادة البحترى:

وأنا الشجاع وقد رأيتَ مواقفى ... بعقرَقس والمشرفيّةُ شُهَّدى

فله فى ذكر — عقرقس — عذر واضح، لأنه الموضع الذى شاهد الممدوح به قتاله، وليس يحسن أن يذكر موضعاً غيره ولم يحمد فيه، وهذا ليس بموجب حسن اللفظة، ولكنه يبسط عذر ناظمها حسبُ. ومن هذه الألفاظ المذكورة قول عنترة:

شرِبتْ بماء الدُّحرُضينِ فأصبحتْ ... زوراء تنفر عن حياضِ الدَّيلمِ[2]

ولعل عنترة أراد ذكر الماء المشروب على الحقيقة، وإلا لو أمكنه أن يذكر اسم مورد من الموارد الذى يجرى هذا المجرى[3] كان أحسن وأليق. وأمّا قول الكميت:

---

(١) ويروى — ديربونى — وهو بجانب غوطة دمشق.

(٢) ضمير شربت للناقة، والدحرضان ماءان، وزوراء مائلة من النشاط، والديلم ماء بنى سعد، يعنى أنها تنفر عنها لأنها تخافها لعداوة أو نحوها.

(٣) الصواب - مورد من الموارد يجرى الخ.

وأدنين البرُودَ على خدود ُيزيّنَّ الفداغم بالأسِيل [١]

فإن الفداغم كلمة رديئة كما ترى .

ومن الوحشى قول امرىء القيس بن حُجُر :

وسنٍ كسُنَّيق سناءَ وسُنَّما [٢]

فإن هذا على ماذكر لم يعرفه الأصمعى ولا أبو عمرو، وقال أبو عمرو : هو بيت مسجديّ . يريد من عمل أهل المسجد ، وقال غيرهما : سنيق جبل ، وسنم هى البقرة ، فأما السن فالثور .

ومن هذا أيضاً قول العجّاج :

وفاحما ومرسِناً مسرَّجاً

فإن المرسن الأنف ، والمسرج لايعرف ، حتى خرّج له أنه أراد بالمسرج المحدّد ، من قولهم للسيوف — السريجيّات — منسوبة إلى قَين يعرف بسريج ، وهذا القصد على ماتراه وحشى غريب [٣]

---

(١) الفداغم جمع فدغم ، هو الخد الحسن الممتلىء ، والأسيل الأملس بمعنى الوجه .

(٢) هو من قوله :

وسن كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

وروى — وسنم — وهو الذى يناسب تفسيره بالبقرة ، لأنه يكون معطوفا على سن ، وأما على رواية النصب فهو معطوف على — سناء — وقد قيل : إنه بمعناه ، فيكون عطف تفسير .

(٣) لأن صيغة — فعل — بالتشديد تأتى للنسبة الى مصدرها ، كما يقال كرمته نسبته الى الكرم ، ولا يوجد هذا فى نسبة مسرج الى سريج .

وما زال أهل العلم بالشعر يكرهون قول ذى الرُّمَّة :

عصا عسطوسٍ لينها واعتدالها

وفى عسطوس ضروب من العيوب المذكورة ، وقيل : إنه الخيزران . وقد كان يمكن ذا الرُّمَّة أن يقول : عصا خيزران .

وإن كان هؤلاء الشعراء أرادوا الإغراب ، حتى يتساوى فى الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة ، فما أقبح ماوقع لهم ! وقد رأيت أنا جماعة يتعمدون هذا فقلت لهم : إن سررتم بمعرفتكم وحشى اللغة فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة . وجرى بين أصحابنا فى بعض الأيام ذكر شيخنا أبى العلاء بن سليمان [1] فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة ، واستدل على ذلك بأن كلامه غير مفهوم لكثير من الأدباء ، فعجبنا من دليله ، وإن كنا لم نخالفه فى المذهب ، وقلت له : إن كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التى يتعذر فهمها فقد عدلت عن الأصل أوّلا فى المقصود بالفصاحة [2] التى هى البيان والظهور ، ووجب عندك أن يكون الأخرس أفصح من المتكلم ، لأن الفهم من إشاراته بعيد عسير ، وأنت تقول كلما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح . وعارضه أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب وقال : صدقت ، إننا لانفهم عنه كثيراً مما يقول ، إلا أنه على قياس قولك يجب أن يكون

---

(١) هو أبو العلاء المعرى أحمد بن عبدالله بن سليمان المتوفى سنة ٤٤٩ هـ .
(٢) الظاهر — عدلت عن الأصل المقصود أولا بالفصاحة .

ميمون الزنجى الذى نعرفه أفصح من أبى العلاء ، لأنه يقول مالا نفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضا ! فأمسك .

وأنا أكره من قول كُثَيِّر بن عبد الرحمن صاحب عزّة :

ومارَوضةٌ بالحَزْنِ طيبةُ الثرى   يمجُّ النَّدى جثجاثُها وعرارُها

ذِكر الجثجاث لأنه اسم غير مختار . ولو أمكنه ذكر غيره كان عندى أليق وأوفق .

ولا أحب أيضا تسمية أبى تمام صاحبه — علاثة — ونداءه بالترخيم فى قوله :

قف بالطلول الدارسات ُعلاثَا   أضحت حبال قطينِهِنّ رِثاثَا

وإن كان الرَّوىّ قاده إلى ذلك ، فليت شعرى من حظر عليه القوافى واقتصر به على الثاء دون غيرها من الحروف ؟ وليس يؤثر عنه إلا الشعر الحسن على أقرب الوجوه ، وأسهل السبل ، دون ما يتكلف المشقة فى نظمه ، والعناء فى تأليفه ، وليس يغفر للشاعر لأجل ما ُيلزِم به نفسه ذنب ، ولا يغفل له عن خطإ ، إذ كان حظر المباح ، وحرم الحلال ، واعتمد تكلف النَّصَب طوعاً ، واختيارا وهوى وقصدا ، لكنه لعمرى إذا أتانا بالسليم من الزلل ، البعيد من التكلف والخطل ، وكان ذلك فى مأخذ صعب ، ومسلك وعر ، حمدناه الحمد الكامل ، ووصفناه الوصف التام .

ومن الألفاظ التى ذكرناها (١) قول أبى عبادة البحترى :

فلا وصل إلا أن يطيف خيالها ... بنا تحت جؤشوش من الليل مظلم (٢)

فليس بقبح جؤشوش خفاء ، هذا على أنى لم أعرف شاعراً قديماً ولا حديثاً أحسن سبكا من أبى عبادة ، ولا أحذق فى اختيار الألفاظ وتهذيب المعانى .

ومن ذلك أيضا قول أبى تمام :

صهصلق فى الصهيل تحسبه ... أشرج حلقومه على جرس (٣)

وقول القطامى :

إلى حيزبون توقد النار بعد ما ... تصوبت الجوزاء قصد المغارب (٤)

فهل تعرف أوعر من صهصلق أو حيزبون ؟

وعلى كل حال فالبدوى صاحب الطبع فى هذا الفن أعذر من القروى المتكلف ، لأن هذا لا يعرف هذه إلا بعد البحث والطلب وتجشم العناء فى التصفح ، وعلى قدر ذلك يجب لومه والإنكار عليه .

---

(١) الظاهر — كرهناها .

(٢) الجؤشوش القطعة من الليل ، وفى رواية — من الليل سافع .

(٣) الصهصلق من الأصوات الشديد ، وأشرج ضم .

(٤) الحيزبون العجوز ، ورواية الاغانى :

تلفعت فى طل وريح تلفنى ... وفى طرمساء غير ذات كواكب

الى حيزبون توقد النار بعدما ... تلفعت الظلماء من كل جانب

والرابع أن تكون الكلمة غير ساقطة عامّية ، كما قال أبو عثمان أيضاً[١] ومثال الكلمة العامية قول أبى تمام :

جليتَ والموتُ مبدٍ حُرَّ صفحته وقد تفرعن فى أفعاله الأجلُ

فإن – تفرعن – مشتق من اسم فرعون ، وهو من ألفاظ العامة ، وعادتهم أن يقولوا – تفرعن فلان – إذا وصفوه بالجبرية .

ومنه قول أبى نصر عبد العزيز بن نُباتة .

أقام قِوامَ الدين زيغُ قناته وأنضج كىّ الجرح وهْو فطيرُ

فتأمل لفظة فطير تجدها عامية مبتذلة ، وإن كانت لعمرى قد وقعت هنا موقعاً لو كانت فصيحة هجنها ، وأذهب طلاوتها[٢] كيف وهى على ما تراه ؟ فأما قول أبى الطيب المتنبى :

إنى على شغفى بما فى خُمْرها لأعفُّ عما فى سراويلاتها

فلا شىء أقبح من ذكر السراويلات ، وما أعرف كناية – أشهد الله – أن التصريح أجمل منها ، ووصف عفة سلوك الرِّيَب والتهم أحسن من التلفظ بها ، إلا كناية أبى الطيب هذه ، ونعته عفافه هذا النعت .

---

(١) أى كما قال فى الثالث .

(٢) لأنه لا يقال هنا ، وإنما يقال فطر العجين اختبزها من ساعته ولم يخمرها ، ولكن قد يقال : إن الفطير يطلق على كل ما أعجل عن إدراكه .

ومن الألفاظ العامية أيضاً قوله :

خَلوقية في خلوقيها ... سُويداءُ من عنب الثعلب [1]

فإن عنب الثعلب مما أقول إن العامة لو نظمت شعراً لترفعت عن ذكره .

وليس إيرادي هذه الأمثلة على جهة الطعن على هؤلاء الشعراء الفضلاء والغض منهم ، وكيف يكون ذلك وسأورد من غرائبهم وبدائع كلامهم ما يعلم معه أننا تحت تقصير عن شأوهم ، ويقع العجز عن إدراك القريب من غاياتهم . لكني إذا احتجت الى إيراد الأمثلة في المختار والمنبوذ ، والمحمود والمذموم ، فلا معدل لي عن أشعارهم وتصفح نظمهم ، وأخذ ما أريده منها وإيراده عنها في الصنفين معاً .

ومن الألفاظ العامية أيضا قول أبي تمام في رواية أبي القاسم :

لو كان كلَّفها عُبيدُ حاجةً ... يوماً لزَنَّى شدْقماً وجَديلا [2]

فزني في القبح يوفي على كل قبيح .

فأما قول زهير بن أبي سُلمى في قصيدته المختارة :

---

(١) هو من قطعة له في وصف عين باز ، يقول : إن مقلته صفراء مثل لون الخلوق وهو ضرب من الطيب أصفر اللون ، وإنسان عينه كأنه الحبة الصغيرة من عنب الثعلب .

(٢) الضمير في ـ كلفها ـ للناقة ، وعبيد اسم الراعي الشاعر ، وشدقم وجديل فحلان كانا للنعمان يضرب بهما المثل ، ورواية الديوان — لأنسى شدقما وجديلا — وقد قال صاحب الموشح في الرواية الأولى : وما معنى تزينة ناقة أوجمل أو بهيمة ؟

وأقسمتُ جهداً بالمنازل من مِنَى　　وماسحقتْ فيه المقادمُ والقملُ [1]

فإن القمل من الألفاظ التى تجرى هذا المجرى .

وقول أبى تمام :

قد قلتُ لما لجّ فى صدّهِ　　إعطف على عبدك يا قابرى

غاية فى السخافة ، لأن - قابرى - من ألفاظ عوام النساء وأشباههن

وليس لأحد أن يتخيل أن العذر فى إيراد هذه الألفاظ وأمثالها تعذر ما يقع موقعها فى النظم ، كما يظن ذلك بعض المتخلفين فى هذه الصناعة . وذلك أنه ليس يجب على الإنسان أن يكون شاعراً ولا كاتباً ولاصاحب كلام يؤثر ولفظ يروى . ولا يجب عليه - لو وجب هذا - أن ينظم تلك القصيدة التى وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة ، فكيف نعذره إذا أورد لفظة قبيحة جارية مجرى ما ذكرناه ، وهو قادر على حذف البيت كله واطراح ذكر جميعه ، إن لم يكن قادراً على تبديل كلمة منه .

ونعود الى ذكر الألفاظ العامية ، ونقول من الأمثلة قول أبى نصر ابن نُباتة :

فقد رفعت أبصارَها كلُّ بلدة　　من الشوق حتى أوجعتها الأخادعُ

---

(١) سحقت حلقت ، والمقادم مقادم الرأس ، والقمل استعارة للشعر الذى يكون فيه .

فإن ـ أوجعتها ـ من أشد ألفاظ العامة ابتذالا . وإن كانت ـ الأخادع ـ قبيحة ، ومنها قول أبى تمام :

ليزدك وجداً بالسماحة ما ترى   من كيمياء المجد تغن وتغنم

و ـ كيمياء ـ من ألفاظ العوام المبتذلة ، وليست من ألفاظ الخاصة ، ولا يحسن نظم مثلها . وكذلك أيضا قول أبى الطيب المتنبى :

تستغرق الكفُّ فوديه ومنكبه   وتكتسى منه ريحَ الجورب الخلِقِ [1]

و ـ الجورب ـ مما يكره إيراد مثله لِما ذكرته .

وأمثال هذا كله فى الأشعار المطرحة كثير . ولو تأملت قصيدة واحدة من شعر من يدعى القريض فى هذا العصر وجدت فيها عدة أمثلة لكل ما أكرهه وأنكره ، إلا أنى أعتمد على التمثيل بأشعار هؤلاء الفحول المتقدمين فى هذه الصناعة لأمور : أولها صيانة هذا الكتاب عن تهجينه بذكر غيرهم . وثانيها أن اللفظة التى تكره فى نظم هؤلاء الحذاق تقع فريدة وحيدة يظهر مباينتها لكلامهم ، فالعلم بها واضح ، وكشفها جلى . وقد قال حبيب بن أوس :

وكذاك لم تفرط كآبةُ عاطلٍ   حتى يجاورها الزمان بحال [2]

---

(1) رواية الديوان ـ الجورب العرق ـ وهو من قصيدة له فى هجاء إسحاق بن كيغلغ ، والفودان جانبا الرأس ، واستغراق الكف لذلك كناية عن صغر رأسه ، وقصر عنقه

(2) حال صاحب حلى مقابل عاطل .

وقال غيره قبله :

الجهل فى الجاهل المغمور مغمورُ والعيب فى الكامل المذكور مذكورُ
كفوفة الظفر تخفى من مهانته وبعضها فى سواد العين مشهور[1]

وليس مكانها فى أشعار غيرهم كذلك ، بل هى منظومة مع غيرها فى القبح وأشكالها . وثالثها إيثارى أن أعلمك أن مقدَّمى الفصاحة سامحوا نفوسهم ، وأصبحوا فى طاعة أهوائهم ، ليتحقق أن الزلل فى طباع البشر موجود ، والعصمة عن أكثرهم بائنة ، هذا على مالى فى طلب ذلك من الكلفة والنصب ، إذ كان قليلا فى كلامهم ، مغموراً بمحاسنهم ، وكنت أفتقر إلى تأمل الديوان الكامل ، حتى أظفر منه بالكلمات اليسيرة ، فأوردها مثالا .

فأما اقتصارى فى أكثر ما أمثل به على المنظوم دون المنثور ، مع أن كلامى عليهما واحـــد ، فإنما أقصد ذلك لكثرة المنظوم واشتهاره ، ورغبتى فى أن يسهل الوزن عليك حفظ ما أذكره ، فإنه داع قوى ، وسبب وكيد .

والخامس أن تكون الكلمة جارية على العرف العربى الصحيح غير شاذة ، ويدخل فى هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده

---

(١) الفوقة بياض فى الظفر .

علماء النحو من التصرف الفاسد فى الكلمة . وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية ، كما أنكروا على أبى الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيَّف ريشَه   ريبُ الزمان تحيُّفَ المقراضِ

وقالوا : ليس المقراض من كلام العرب[1] .

وتبعه أبو عُبادة فقال :

وأبتْ تركىَ الغدِيَّات والآ   صال حتى خضبت بالمقراضِ

فعابوه عليهما معا . وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عُبِّر بها عن غير ما وضعت له فى عرف اللغة ، كما قال أبو تمام :

حلت محلَّ البِكر من مُعطى وقد
زُفَّتْ من المعطِى زِفاف الأَيِّمِ [2]

وقال أبو عبادة :

يشقُّ عليه الريحُ كل عشيَّة   جيوب الغمام بين بِكر وأيِّمِ

فوضع الأيم مكان الثيب وليس الأمر كذلك ، ليس الأيم الثيب فى كلام العرب ، إنما الأيم التى لا زوج لها ، بكراً كانت أو ثيبا ، قال الله عز وجل (وأنكحوا الأيامىٰ منكمْ والصالحين منْ عبادِكم

---

(١) لأنه لم يسمع فى كلامهم إلا مثنى خلافا لسيبويه .

(٢) ضمير — حلت — لصلة الممدوح ، وحلولها محل البكر عنده لأنها كانت أولى صلة له ، ويعنى بزفافها زفاف الأيم من المعطى أنه أعطى مثلها كثير الغيره .

وإمائكمْ) وليس مراده تعالى نكاح الثيبات من النساء دون الأبكار، وإنما يريد النساء اللواتى لا أزواج لهن . وقال الشمّاخ بن ضِرار :

يقرّ بعينى أن أحدّثَ أنها ... وإن لم أنلها أيم لم تزوّجِ

وليس يسرّه أن تكون ثيبا . وقد حكى أن بعض كبار الفقهاء ـ وهو محمد بن إدريس الشافعى ـ غلط فى ذلك، والصحيح ماذكرناه .

ومثال هذا أيضا قول أبى تمام :

مامُقْرَبٌ يختال فى أشطانهِ ... ملآنُ من صَلفٍ به وتلهْوُقِ [1]

يريد بالصلف هنا الكبر والتيه ، وهذا مذهب العامة فى استعمال هذه اللفظة ، وأما العرب فتقول صَلِفت المرأة عند زوجها إذا لم تحظ عنده ، وصلف الرجل أيضا كذلك إذا كرهته . قال جرير :

إنى أواصل من أردتُ وصالَهُ ... بحبالِ لاصلِفٍ ولا لؤّامِ

والصَلِفُ الذى لاخير عنده . ومن أمثالهم : رُبَّ صلَفٍ تحت الراعدة [2] .

---

(١) هو من قصيدة له يمدح فيها الحسن بن وهب ، ويصف فرسا حمله عليه ، وجملة ـــ مامقرب ـــ مبتدأ وخبر على الاستفهام ، والمقرب المكرم على أهله ، ويختال فى أشطانه أى يختال وإن كان مشكولا ، والتلهوق التحذلق ، يعنى عزة نفس الفرس .

(٢) الصلف قلة الخير ، والراعدة السحابة ذات الرعد ، يضرب للبخيل مع الغنى والسعة .

ومن ذلك أيضا قول أبي عبادة :

شرطيَ الإنصافُ إن قيل اشترطْ   وصديقي من إذا صافى قسَطْ [١]

وأراد بقسط عدل . لأن الأمر عليه ، وليس الأمر كذلك ، وإنما يقال - أقسط اذا عدل ، وقسط اذا جار - قال الله تعالى (وأمّا القاسطونَ فكانُوا لجهنمَ حَطبا) .

وقد يكون ما ذكرناه على جهة الحذف من الكلمة ، كما قال رؤبة ابن العجّاج :

قواطناً مكة من وُرْق الحما [٢]

يريد - الحمام - كقول خُفَاف بن نُدْبة :

كنواح ريش حمامة نجديّةٍ   ومسحتِ باللثتين عصفَ الإثمدِ [٣]

يُريد - كنواحي - وكما قال غيره - هو مُضرِّس بن ربعي :

وطرتُ بمُنصُلي في يَعملاتٍ   دوامي الأيد يخبطن السريحا [٤]

والوجه الأيدي

---

(١) رواية الموازنة — من إذا قال قسط .

(٢) نسبه سيبويه للعجاج .

(٣) شبه شفتي المرأة بنواحي ريش الحمامة في رقتهما واطافتهما وحوتهما ، وأراد أن لثاتها تضرب الى السمرة فكأنها مسحت بالإثمد وهو الكحل ، وعصفه ماسحق منه مصدر بمعنى اسم المفعول .

(٤) المنصل السيف ، واليعملات النوق المطبوعة على العمل ، والسريح السير الذي يشد على رجلها ، يعني عقره لها بسيفه .

ومن ذلك قول النجاشي :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

أراد - ولكن اسقني . وقال الآخر :

أو مُعبَر الظهر يُنبي عن وليَّته ما حجَّ ربه في الدنيا ولا اعتمرا (١)

يُريد - ما حج ربه . وقال مالك بن خُريم الهمداني :

فإن يك غثا أو سميناً فإنني سأجعل عينيه لنفسه مقنعاً (٢)

يريد لنفسه . وقال أبو الطيب المتنبي :

تعثَّرتْ به في الأفواه ألسُنُها
والبُرْدُ في الطُّرْقِ والأقلامُ في الكتبِ (٣)

---

(١) بتخفيف الهاء في — ربه — وصف لصا يتمنى سرقة بعير لم يستعمله ربه في سفر لحج أو عمرة فينصبه ، والمعبر الظهر الكثير وبره الممتلئه ، ومعنى - ينبي عن وليته - يجعلها تنبو عنه لسمنه وكثرة وبره ، والأصل تنبي وليته عن ظهره فقلب ، لأنه إذا أنباها عن ظهره فقد أنبي ظهره عنها ، والولية البرذعة .

(٢) هو لمالك بن خريم بالخاء لا الحاء على الصحيح ، يقول : إنه يقدم لضيفه ماعنده من القرى ويحكمه فيه ليختار منه أفضل ماتقع عليه عيناه فيقنع به .

(٣) هو من قصيدة له في رثاء أخت لسيف الدولة ، والضمير في - به - لخبر موتها ، والبرد جمع بريد والمراد به الرسول الذي يركب دوابه ، والشاهد في تخفيف الهاء في - به - للوزن .

وقد يكون على وجه الزيادة فى الكلمة ، مثل أن يشبع الحركة فيها فتصير حرفا ، كما قال :

وأنت على الغواية حين تُرْمَى وعن عيب الرجال بمنتزاح [(١)]

أى بمنتزح . وقال غيره :

وأننى حيثما يَسْرى الهوى بصرى من حيثُما نظروا أدنو فأنظورُ [(٢)]

يريد — أدنو فأنظر — وقال الآخر :

تنفى يداها الحصا فى كل هاجرة نفىَ الدراهيمِ تنقاد الصياريف [(٣)]

يريد الدراهم والصيارف .

وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل ، وهو أردأ اللغات فيها لشذوذه ، والكثير أبدأ خفيف ، كما يقول النحويون فى خفة الأسماء لكثرتها . ومن هذا قول البُحترىّ :

(١) هو لابن هرمة فى رثاء ابنه ، ورواية اللسان :

فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

وأنت بمنتزح من كذا أى بمعد عنه .

(٢) أنشد الفراء قبله :

الله يعلم أنا فى تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور

وصور جمع أصور وهو المائل من الشوق ، أو جمع صورة بمعنى أنهم أشكال وصور بلا أرواح ، ويسرى من سريت الثوب لغة فى سروته ألقيته ، وفى رواية - يثنى - وقوله - من حيثما نظروا - متعلق بأدنو وبأنظر .

(٣) هو للفرزدق ، والضمير فى - يديها - للناقة .

متحيرين فباهت متعجبٌ ممّا يرى أو ناظرٌ متأمّلُ

فقوله — باهت — لغة رديئة شاذة ، والعربىّ المستعمل — بُهتَ الرجل يُبهَت فهو مبهوت . ومنه قول المتنبى :

وإذا الفتى طرح الكلام معرضاً في مجلس أخذ الكلام اللذْ عنا[1]

فإنّ — اللذ — فى — الذى — لغة شاذة قليلة . ومنه قوله أيضا :

أيفطمُه التّوْرابُ قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل[2]

فالتوراب لغة فى التراب شاذة غير كثيرة .

وقد يكون لأن الكلمة بخلاف الصيغة فى الجمع أو غيره ، كما قال الطِّرِمّاح :

وأكره أن يعيب علىّ قومى هجاى الأرذلين ذوى الحناتِ

فجمع إحنة على غير الجمع الصحيح ، لأنها إحنةٌ وإحنٌ ، ولا يقال — حنات .

وقد روى أبو بصير أن عبد الملك بن قُرَيب الأصمعىّ قال : كنا نظن أن الطرماح شىء حتى سمعنا قوله هذا البيت . وكما قال الآخر :

---

(١) هو من قصيدة له فى مدح بدر بن عمار والاعتذار اليه عن تخلفه عنه ، وقبله :

وانه المشير عليك فى بضلة فالحر ممتحن بأولاد الزنا

يعنى أنه عرض بأولاد الزنا ، وقد فهمه من عناه به فأخذه لنفسه .

(٢) هو من قصيدة له فى رثاء ابن لسيف الدولة .

من نسج داود أبى سَلامْ

يريد ـ أبا سليمان .

ومن هذا الفصل أيضا أن يبدل حرف من حروف الكلمة بغيره ، كما قال الشاعر ـ هو رجل من بنى يشكر :

لها أشارير من لحمٍ متمرةٌ من الثعالى ووَخزٌ من أرانيها (١)

يريد ـ من الثعالب وأرانبها . وقال الآخر :

ومنهل ليس به حوازقُ ولِضفادى جمّه نقانقُ (٢)

يريد ـ ولضفادع .

ومنه أيضا إظهار التضعيف فى الكلمة ، مثل قول الشاعر ـ هو قعنب بن أم صاحب :

مهلاً أعاذل قد جربت من خُلقى أنى أجود لأقوام وإن ضَنِنوا

وأما صرف ما لا ينصرف (٣) كقول حسان بن ثابت :

وجبريلٌ أمين الله فينا وروح القُدْس ليس له كفاءُ

(١) يصف عقابا ، والأشارير جمع إشرارة وهى القطعة من اللحم ، ومتمرة مجففة ، ويروى ـ تتمره ـ والوخز القطع من اللحم ، وأصل الوخز الطعن الخفيف كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة .

(٢) حوازق جمع حازقة وهى العيرطائية ، ويقال هو جمع حوزقة لغة فى حازقة ، والجم ما اجتمع من ماء البئر .

(٣) سيأتى جواب ـ أما ـ فى قوله ـ فان هذا وأشباهه .

ومنع الصرف مما ينصرف ، كما أنشدوا قول العباس بن مرداس :

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ   يفوقان مِرداسَ في مجمع

وكما قال البُحتُرىّ :

هَزج الصهيل كأنَّ في نغماته   نبراتِ مَعبدَ في الثقيل الأولِ [1]

فمنعا الصرف عن مرداس ومعبد .

وقصر الممدود كقول الآخر :

والقارحَ العدَا وكل طِمِرَّةٍ   ما إن تنال يد الطويل قذالها [2]

ومد المقصور على ما روى بعضهم :

سيغنيني الذى أغناك عنى   فلا فقر يدوم ولا غِناءُ

وحذف الإعراب للضرورة ، مثل قول امرىء القيس بن حُجْر :

فاليوم أشربْ غير مستحقِب   إثما من الله ولا واغلِ

وتأنيث المذكر على بعض التأويل ، كقول الشاعر :

وتشرَقُ بالقول الذى قد أذعته   كما شرِقتْ صدر القناة من الدم [3]

---

(١) هزج مترنم ، ومعبد بن وهب مغن ، والثقيل الأول نغم .

(٢) هو للأعشى ، أرد العداء فقصر للضرورة ، وأراد نيل قذالها فحذف للعلم به ، والقارح من ذى الحافر الذى شق نابه وطلع ، والطمرة الفرس الكريم .

(٣) الشاهد فى — شرقت صدر القناة — فقد أنث فعله على بعض التأويل ، وهو إضافته إلى مؤنث .

وتذكير المؤنث ، كما قال الآخر — هو عامر بن جُوَين الطائى :

فلا مزنةٌ ودقتْ ودقها   ولا أرضَ أبقل إبقالها

فإن هذا وأشباهه وما يجرى مجراه — وإن لم يؤثر فى فصاحة الكلمة كبير تأثير — فإنى أوثر صيانتها عنه ، لأن الفصاحة تنبىء عن اختيار الكلمة وحسنها وطلاوتها . ولها من هذه الأمور صفة نقص ، فيجب اطراحها ، على أن ما ذكرته يختلف قبحه فى بعض المواضع دون بعض ، على قدر التأويل فيه وحكمه .

فأما إدخال الألف واللام على الفعل فى نحو قول الشاعر :

يقول الخنا وأبغض العُجمْ ناطقا   إلى ربنا صوت الحمار اليُجدعُ (١)

وتشديد الكلمة المخففة ، مثل قول الشاعر :

كأن مهواها على الكلكلّ (٢)

وقول الآخر — هو رؤبة :

ضخمٌ يحبُّ الخُلُق الأضخمّا (٣)

---

(١) هو لذى الخرق الطهوى ، وقبله .

أتانى كلام الثعلبى بن ديسق   ففى أى هذا ويله يتترع

واليجدع إما من التجديع بمعنى الحبس وفيه الاهمال والاعجام ، أو بمعنى قطع الأنف فهو مهمل لاغير ، وذلك أنه اذا حبس أو عذب بالقطع كثر تصويته ، وأل موصولة ويجدع مضارع ، شبهه فى لخشه بالحمار .

(٢) الكلكل الصدر .

(٣) يصف رجلا بشرف الهمة وعظم الخليقة ، ولم يرد ضخم الجثة .

وتحريك الياء التى تقع قبلها كسرة فى الرفع والجر، مثل قول الشاعر :

ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى كجواريِ يلعبن فى الصحراء [١]

فإن هذا كله داخل فى باب الزيادة التى ذكرناها وأشرنا اليها، وهى مكروهة على ما تقدم .

والسادس ألاَّ تكونَ الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره، فإذا أوردت وهى غيرُ مقصود بها ذلك المعنى قبحت وإن كملت فيها الصفات التى بيناها . ومثال هذا قول عُروة بن الورد العبسى :

قلتُ لقوم فى الكنيف تروّحوا عشيّةَ بتنا عند ماوانَ رُزَّحِ [٢]

والكنيف أصله الساتر، ومنه قيل للترس كنيف، غير أنه قد استعمل فى الآبار التى تستر الحدث وشهرتها [٣] فأنا أكرهه فى شعر عروة، وإن كان ورد موردا صحيحاً، لموافقة هذا العرف الطارىء،

---

(١) الشاهد فى قوله — كجوارى — جمع جارية، والفصيح جوار

(٢) ماوان ماء أو قرية فى أودية العلاة من أرض اليمامة، والكنيف الحظيرة من الشجر، وقوم رزح مهازيل ساقطون، ورواية الأغانى .

أقول لأصحاب الكنيف تروحوا عشية قلنا حول ماوان رزح

ورزح صفة لقوم، وتقديره — قلت لقوم رزح عشية بتنا فى الكنيف عند ماوان : تروحوا .

(٣) الصواب — وشهر بها .

على أن لعروة عذراً وهو جواز أن يكون هذا الاستعمال حدث بعده، بل لا أشك أنه كذلك، لأن العرب أهل الوبر لم يكونوا يعرفون هذه الآبار، فهو وإن كان معذوراً وغير ملوم فبيته مما يصح التمثيل به.

ومنه عندي قول الشريف الرضي رحمه الله.

أعْزِزْ عليَّ بأن أراكِ وقد خلتْ من جانبيكِ مقاعد العُوّادِ [١]

فإيراد - مقاعد - في هذا البيت صحيح، إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشأن، لا سيما وقد أضافه الى من يحتمل إضافته اليهم وهم العود. ولو انفرد كان الأمر فيه سهلا، فأما إضافته الى ما ذكره ففيها قبح لاخفاء به.

ومن هذا النحو قول أبي تمام:

متفجرٌ نادمته فكأنني للدَّلو أوللمِرْزَمَين نديمُ [٢]

فالدلو هاهنا أحد البروج، ولا أختاره لموافقته اسم الدلو المعروف.

وأنت تجد بأقرب تأمل فرق ما بين قول القائل لمن يمدحه - أنت المرزم جودا، والجُنة لمن تقصده الأيام عزا - وبين قوله - أنت الدلو

---

(١) قال ابن الأثير في تعليقه على هذا البيت: لو قال الشاعر — مقاعد الزيارة أو ماجرى مجراه — لذهب ذلك القبح.

(٢) قبله:

لله كف محمد وولادها بالبذل إذ بعض الأكف عقيم

وهو محمد بن الهيثم، والمرزمان نجمان من نجوم المطر.

كرماً . والـكـنيف لطريد الدهر سعة ـ والمعنيان صحيحان ، وحسن أحدهما وقبح الآخر ظاهر لا خفاء به ، ولولا ما ذكرته ونبهت عليه لم يكن لذلك وجه ولا علة .

ومن هذا أيضا قول أبى صخر الهـُذلى :

قد كان صُرمٌ فى الممات لنا فعجلتِ قبل الموت بالصُرم [١]

وإنما أنكرت هذا لموافقته إيراد العامة هذه اللفظة على هـذه الصيغة بالصاد فيما هى بالسين [٢] فكان إيثارى تجنبها لذلك .

فأما قول عمرو :

وكم من غائطٍ من دون سلمى قليل الأنس ليس به كتيعُ [٣]

فجار هذا المجرى ، والغائط البطن من الأرض . إلا أنه يُستعمل الآن فى الحدث على ذلك الأصل ، فذكره قبيح على ما تقدم ، لكنْ عمرو معذور كعروة ، لأنه على ما ذكر عُرف حدث ، فاعل عمراً قبله .

ومما يوضح ما ذكرته لك ويبينه أنك تجد ـ تصرم ـ فى قول أبى عُبادة :

تصرّم الدهر لا وصل فيطمعنى فيما لديك ولا يأس فيُسلينى

مختاراً مرضياً . وكذلك ـ يتصرم ـ فى الشعر المنسوب الى يزيد ابن معاوية ، وهو :

---

(١) الصرم بضم الصاد القطيعة .

(٢) فيقولون فى ـ سرم ـ بمعنى الدبر ـ صرم .

(٣) هو لعمرو بن معديكرب ، وليس به كتيع أى أحد .

خذوا بنصيب من نعيم ولذة فكلٌّ وإن طال المدى يتصرَّمُ

ولا يقبحان لمخالفتهما الاسم الذى ذكرته فى اللفظ، وهو قبيح فى بيت الهذلى للموافقة، لا علة غير ما أعلمتك به.

ومنه أيضاً قول أبى تمام:

وعزائماً فى الرَّوع معتصمية ميمونة الإدبار والإقبال

فالإدبار من الألفاظ المكروهة لِما ذكرته.

وكذلك قوله:

يضحكن من أسف الشباب المدبِرِ يبكين من ضحكات شيب مقمرِ

لأن المدبر هاهُنا مثل الإدبار فى البيت الأول، والكلمة الفصيحة غيرهما على ما بين[1].

ومنه قول الشريف الرضى رحمه الله:

سلامٌ على الأطلال لاعن جنابةٍ ولكنَّ يأسا حين لم يبق مطمعُ

فإن جنابة هنا لفظة غير مرضية للوجه الذى ذكرته، وإن كانت لولا ذلك فصيحة مختارة لخلوها من العيوب غيره.

والسابع مما قدمناه أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف، فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة. ومن ذلك قول أبى نصر بن نُباتة:

---

(١) مثل كلمة — الاحجام — وما تصرف منها.

فإياكم أن تكشفوا عن رؤوسكم ألا إن مغناطيسهن الذوائب

فمغناطيسهن كلمة غير مرضية لما ذكرته ، وإن كان فيها أيضاً عيوب أخر مما قدمناه .

ومن هذا النوع أيضاً قول أبي تمام :

فلأذربيجان اختيال بعد ما كانت معرس عبرة ونكال
سمجت ونبهنا على استسماجها ما حولها من نضرة وجمال

فقوله - فلأذربيجان - كلمة رديئة لطولها وكثرة حروفها وهي غير عربية ، ولكن هذا وجه قبحها . وكذلك قوله في البيت الثاني — استسماجها — رديئة لكثرة الحروف ، وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ النادر .

ونحو من هذا قول أبي الطيب المتنبي :

إن الكريم بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها[1]

فسويداواتها كلمة طويلة جداً ، فلذلك لا أختارها .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

أنله باستماعكه محلا يفوت علوه الطرف الطموحا

---

(١) سويداء القلب حبته ، وجمعه سويداوات ، وقد ذكر ابن الأثير أن قبحها لم يكن بسبب طولها لورود مثلها في القرآن وغيره ، وإنما هو لقبحها في نفسها .

فليس بقبيح قوله — باستماعكه — خفاءً ، لكثرة الحروف على ماذكرناه لاغير .

وكذلك قوله أيضاً :

العيس تعلم أن حوباواتها ريحٌ إذا بلغتك إنْ لم تُنحرِ [(١)]

وحوباواتها كلمة طويلة .

ومنه قوله أيضا — وليس فى كل الروايات :

وإلى محمد ابتعثتُ قصائدى ورفعت للمستنشدين لوائى

فالمستنشدين كلمة كثيرة الحروف على ماتراه . وهذا قد يستدل به على غيره ، وإن أمثاله كثيرة .

والثامن أن تكون الكلمة مصغرة فى موضع عبر بها فيه عن شىء لطيف أو خفى أو قليل أو مايجرى مجرى ذلك ، فإنى أراها تحسن به ، ويجب ذكره فى الأقسام المفصلة ، ولعل ذلك لموقع الاختصار بالتصغير [(٢)] ومثال ذلك قول الشريف الرضى رحمه الله :

يولّع الطل بردينا وقد نسمت

رُوَيحةُ الفجر بين الضالِ والسّلم [(٣)]

---

(١) الحوباء النفس ، وجمعه حوباوات .

(٢) وجه مايشير اليه التصغير عما ذكره ، فبه يدخل فى الإيجاز والاختصار .

(٣) يولع يبيض ، يقال ولع جسده برصه .

فلما كانت الرّيح المقصودة هناك نسيما مريضاً ضعيفا حسنت العبارة عنه بالتصغير . وكان للكلمة طلاوة وعذوبة .

ومثاله أيضا قول أبي العلاء صاعد بن عيسى الكاتب :

إذا لاح من برق العقيق وُمَيْضَةٌ   تدقُّ على لمح العيون الشوائِمِ (١)

أفلا تراه لما أراد أنها خفية تدق على من ينظرها حسن التصغير فى العبارة عنها .

وكذلك قول شيخنا أبي العلاء بن سليمان :

إذا شربتْ رأيتَ الماء فيها   أُزَيرقَ ليس يستره الجِرانُ (٢)

لما كان ماء قليلا يلوح ودونه حائل من أعناق الإبل وساتر على كل حال حسن وروده مصغراً .

وكذلك قول الرضى رحمه الله :

زال وأبقى عنـــد وُرّاثه   جُذيم مال عرّقته الحقوقْ

فصغر لما أراد القلة .

---

(١) وميضة تصغير ومضة ، يقال ومض البرق لمع ، والشوائم جمع شائمة اسم فاعل من شام البرق نظر اليه أين يتجه وأين يمطر .

(٢) الجران باطن عنق البعير ، وأزيرق تصغير أزرق أى صاف ، يعنى أن هذه الإبل فى دقة رقابها ورقة جلودها بحيث إنها اذا شربت الماء ظهر فى حلوقها حتى أبصر فلا يستره باطن عنق البعير .

وأما قول المخزومى :

وغاب قُمَير كنت أرجو طلوعه[1]   وروّح رُعيانٌ ونوّم سُمَّرُ

فإنما جعله قميراً لأنه كان هلالا غير كامل ، ويمكن الدلالة على ذلك بقوله - إنه غاب فى أول الليل وقت نوم السمر - والقمر إذا كان هلالا غاب فى ذلك الوقت بلا شك ، وهذا تصغير مختار فى موضعه ، فأما الأسماء التى لم ينطق بها إلا مصغرة كاللجين والثريا وما أشبههما فليس للتصغير فيهما حسن يذكر ، لأنه غير مقصود به ما قدمناه ، ولذلك لا أختار التصغير فى قول أبى الطيب :

إذا عذلوا فيها أجبت بأَنّة   حُبيّبتا قلبى فؤادى هيَا جمْل[2]

لأنه عار من الوجه الذى ذكرته . فأما ما يذهب اليه من التصغير بمعنى التعظيم فى مثل قول الشاعر :

وكل أناس سوف يدخل بينهم   دُوَيهيّة تصفرُّ منها الأناملُ

فقد حكى أن أبا العباس المبرّد كان ينكره ، ويزعم أن التصغير فى كلام العرب لم يدخل إلا لنفى التعظيم ، ويتأول - دويهية - وما يجرى مجراها بأن يقول : أراد خفاءها فى الدخول فصغرها لهذا الوجه ، وهو ضد التعظيم المذكور ، ويقوّى عندى ما ذهب

---

(1) فى رواية — كنت أخشى غيوبه .

(2) التقدير — ياحبيبتى ياقلبى يافؤادى ، وهيا حرف نداء ، وجمل اسم محبوبته .

إليه أبو العباس المبرد أنهم إذا وضعوا التصغير أمارة للتحقير و التعظيم معاً فقد زالت الفائدة به ، ولم يكن دليلا على واحد منهما ، بل يرجع إلى المقصود باللفظة ، ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون اللفظ ، فليس للتصغير تأثير ، وعلى كلا القولين فليس التصغير عندى وجهاً من وجوه الفصاحة إلا فى الموضع الذى ذكرته ، دون ما يسمونه تصغيراً فى التعظيم ، وعلى هذا أحمل قول المتنبى :

أحادٌ أم سداسٌ فى أحادِ لُيَيلتنا المنوطة بالتنادِ [1]

فلا أختار التصغير فى - لييلتنا - لأنه تصغير تعظيم ، وليس على الوجه الذى ذكرته .

فأما قول أبى نصر بن نُباتة يصف الحية :

ففى الهضبة الحمراء إن كنت سارياً أغيبر يأوى فى صُدوع الشواهقِ

فإن تصغيره هاهنا مرضى على ما ذكرته ، لأن الحية توصف بأنها لا تغتذى إلا بالتراب ، فقد جف لحمها وذهبت الرطوبة منها ، ألا ترى إلى قول النابغة :

فبتُّ كأنى ساورتنى ضئيلةٌ من الرُّقش فى أنيابها السمُّ ناقعُ

فوصفها بأنها ضئيلة لما ذكرته .

---

(١) يريد أأحاد على الاستفهام ، والتنادى يوم القيامة لأن النداء يكثر فيه ، يقول : أهى واحدة أم ست فى واحدة . يريد ليالى الأسبوع ، وجعلها اسما لليالى الدهر كلها لأن كل أسبوع بعده أسبوع آخر الى آخر الدهر ، ولا يخلو البيت من التعقيد .

وأما قول أبى الطيب :

ظَلِلت بين أُصيحابى أكفكفه وظل يسفح بين العذر والعَذَلِ (١)

فالتصغير فيه مختار ، لأن العادة جارية فى قلة عدد من يصحب الإنسان فى مثل هذه المواضع . ولهذا كانوا فى الأكثر ثلاثة . وجرى ذكر الصاحبين والخليلين فى الشعر كثيراً لهذا السبب ، كما قال امرؤ القيس :

خليلىَّ مرَّابى على أم جُندب نقضِّ لبانات الفؤاد المعذَّبِ

وقال أبو نصر بن نُباتة :

قِفا فاقضيانى لذةً من حديثه علانية إن السَّرار مُريبُ

وأمثال هذا يعرفها كل أحد ، وهى أكثر من أن يحاط بها أو تحصى .

فهذه الأقسام الثمانية هى جملة ما يحتاج إلى معرفته فى اللفظة المفردة بغير تأليف ، فتأملها وقس عليها مايرد عليك من الألفاظ ، فإنك تعلم الفصيح منها من غيره إن شاء الله تعالى .

الكلام فى الألفاظ المؤلفة

وإذا كنا قد تكلمنا على الكلمة المفردة ، وقلنا فيها ما يستدل به على غيره ، فلنذكر الآن ما يحضرنا من القول فى الكلام المؤلف ، وهو القسم الثانى مما ابتدأنا بذكره أوّلا ، ونقول قبل ذلك :

---

(١) الضمير المفعول فى — أكفكفه — لدمعه ، والعذل اللوم .

إن كل صناعة من الصناعات فكمالها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء: الموضوع، وهو الخشب فى صناعة النجارة. والصانع، وهو النجار. والصورة، وهى كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسياً. والآلة — مثل المنشار والقدُّوم وما يجرى مجراهما. والغرض، وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه.

واذا كان الأمر على هذا ولا تمكن المنازعة فيه وكان تأليف الكلام المخصوص صناعة وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام فنقول:

إن الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدمته، وقد ذكرت فيه ما يقنع طالب هذا العلم، وشرحت من حال اللفظة بانفرادها وما يحسن فيها ويقبح ما اعتمدت فى تلخيصه وإيضاحه، على أننى لم أرجع فيه الى كتاب مؤلَّف، ولا أقول يروى، ولا وجدت ما ذكرته مجموعا فى مكان، وإنما عرفته بالدُّربة وتأمل أشعار الناس، وما نبّه أهل العلم فى أثباتها[1] ولهذا لست أدعى السلامة من الخلل، ولا العصمة من الزلل، وأعترف بالتقصير، وأسأل من ينظر فى كتابى هذا بسط عذرى، والصفح عما لعله يُشيره علىّ، فإنى سلكت فيه مسلكا صعباً، وألفت منه تأليفاً مقتضباً، يجب على المنصف الإعراض عما يجدنى أشير فيه إلى التجاوز عنه والتغمد له[2].

---

(١) جمع ثبت.

(٢) يقال غمده وتغمده ستر ما كان منه.

فأما الصانع المؤلف فهو الذى ينظم الكلام بعضه مع بعض، كالشاعر والكاتب وغيرهما، وسأذكر بعون الله فى موضع من هذا الكتاب ما يفتقر المؤلف الى معرفته ويحتاج الى علمه.

وأما الصورة فهى كالفصل للكاتب والبيت للشاعر، وماجرى مجراهما.

وأما الآلة فأقرب ما قيل فيها إنها طبع هذا الناظم، والعلوم التى اكتسبها بعد ذلك، ولهذا لايمكن أحداً أن يعلم الشعر من لاطبع له وإن جهد فى ذلك، لأن الآلة التى يتوصل بها غير مقدورة لمخلوق، ويمكن تعلم سائر الصناعات لوجود كل ما يحتاج إليه من آلاتها.

وأما الغرض فبحسب الكلام المؤلف، فإن كان مدحاً كان الغرض به قولا ينبىء عن عظم حال الممدوح. وإن كان هجوا فبالضد، وعلى هذا القياس كل ما يؤلف، وإذا تأملته وجدته كذلك

وقد ذهب أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب الى أن المعانى فى صناعة تعلم الكلام موضوع لها، وذكر ذلك فى كتابه الموسوم بنقد الشعر، وقال فى كتابه فى الخراج وصناعة الكتابة عند كلامه على البلاغة: إنّ اللغة تجرى مجرى الموضوع لصناعة البلاغة. وهذان القولان على ما تراه مختلفان، والصحيح منهما ماقدمناه وذكره فى كتاب الخراج. ويجب أن يقال له إذا ذهب الى أن المعانى هى الموضوع: خبّرنا عن الألفاظ التى أخذها هذا الصانع المؤلف فألفها إذا لم تكن عندك موضوعاً

لصناعة فما منزلتها من الأقسام التى اعتبرها الحكماء فى كل صناعة ؟ والتأمل قاض بصحتها ، ونحن نرى الألفاظ تأثيرها فى هذه الصناعة التى كلامنا عليها تأثير بين فى الحسن والقبح ، ولا يجوز أن تكون مع هذه العلقة الوكيدة غريبة منها . فإن قلت : إنها الآلة . قلنا لك : وأى صناعة من الصناعات تصاحبها الآلة بعد فراغ الصانع منها حتى تصير أصلا والمصنوع تابعاً لها ؟ فإنا نجد الألفاظ على هذه الصفة ، فبطل هذا الوجه أن تكون آلة . وفساد أن تكون الألفاظ هى الصانع المؤلف أو الصورة المصنوعة أو الغرض المقصود ظاهر لايخفى على أحد . فمتى أخرجت الألفاظ من أن تكون موضوعاً لصناعة التأليف أخرجتها من جملة الأقسام المعتبرة فى كل صناعة ، ونحن نجد تعلقها ظاهراً . فإن قال لنا : ماتقولون أنتم فى المعانى مع أن عُلقتها أيضا وكيدة ؟ قلنا : المعانى وتأليف الألفاظ هى صناعة هذا الصانع التى أظهرها فى الموضوع ، وهى التى تكمل الأقسام المذكورة ، فأما الألفاظ فليست من عمله ، وإنما له منها تأليف بعضها من بعض حَسْب .

وقد وقفت فى بعض المواضع على كلام فى هذه الصناعة — لا أعلم الآن صاحبه قُدامة أو غيره ، لأنى قد أنسيت الكتاب الذى وجدته فيه — يدل على أن الألفاظ موضوعٌ كما قلنا ، إلا أنه يدعى أن الناظم متى ألف لفظة رديئة فليس ذلك بعيب عليه ، كما أن النجار إذا صنع كرسياً من خشب ردىء فليس بعيب فى صناعته — وقد أحكمها — كونُ الموضوع الذى هو الخشب رديئاً . وهذا الذى ذكره هذا القائل فاسد ، وذلك أن النجار يعاب إذا كان قليل البصيرة بموضوع

صناعته ، ولو تمكن من عمل ذلك الكرسى الذى مَثَّل به من خشب مرضىّ فعدل عنه إلى خشب ردىء جهلا منه بالمختار من هذا الجنس كان معيباً عند أهل صناعته ، وإنما يتوجه له العذر إذا سلم اليه خشب ردىء لتظهر صناعته فيه ، فإنه عند ذلك لا يعاب لأجل الخشب ، فأما ناظم الكلام فقادر على اختيار موضوعه ، غير محظور عليه تأليف ما يؤثره منه ، فمتى عدل عن ذلك جهلا أو تسمحا توجه الإنكار واللوم عليه ، وكان أهلا له وجديراً به ، على أن كلامنا فى الصورة نفسها ، ولا شبهة فى قبح صورة الكرسى المصنوع من ردىء الخشب ، وإن كان النجار قد أحكم عمله .

ومع هذا البيان كله فالفصاحة عبارة عن حسن التأليف فى الموضوع المختار ، فإذا كنت قد ذكرت الموضوع والوجه فى اختياره وعلى أى صفة يكون المرضى منه والمكروه بما فيه مقنع أو كفاية ، ثم شرعت الآن فى الكلام على التأليف بحسب ذلك ؛ وبينت منه الوجوه التى بها يحسن أو يقبح — كان الكلام فى معرفة الفصاحة وحقيقتها واضحا جليا ، وأمكن من لم تكن له بها دربة ولا معرفة الفرقُ بين فصيح الكلام وغيره باعتبار الصفات التى ذكرتها : وكانت منزلة هذا الكتاب لمن لا يعرف البلاغة وطلاوة الكلام منزلة العَروض لمن لا ذوق له يميز به بين صحيح النظم وفاسده ، والنحو لمن لا يعرف طبعا وعادة ، وإنما يتكلف ويتصنع ، وليس يمكن إيضاح الفصاحة لمن يجهلها إلا بهذا السبب وعلى هذا النحو ، لأن من له بها معرفة وسابق علم إنما

حصل له ذلك بالمخالطة والمناشدة وتأمل الأشعار الكثيرة والكلام المؤلف على طول الوقت وتراخى الأزمنة ، وليس يمكنه أن يحضر لمن أراد تعليمه كل بيت سمعه ، وفصل تأمله ، ولفظة كرهها ، ومعنى حكم بفساده أو بصحته ، لأن هذا يحتاج الى الزمان الطويل والأيام الكثيرة ، بل ولا يمكن حصوله البتة ، فلا طريق الى العلم بما شرحته إلا من هذا النحو الذى قصدته ، والطريق الذى سلكت فيه .

فأما من يفرق بين الكلام المختار وغيره فإنه وإن كان غير مفتقر الى كتابى هذا كافتقار العارى من هذه الصناعة الراغب فى اقتباسها ، فهو محتاج إليه من وجه آخر منزلته أيضاً منزلة العروض والنحو لصاحب الذوق والطبع ، لأن العالم بالفصاحة إذا قطع على فصاحة بيت من قصيدة أو فصل من رسالة أو كلمة أو ما أشبه ذلك وفضّله على غيره لم يمكنه أن يبين من أين حكم ، ولا لأىّ وجه فضل ، بل إنما يفزع الى مجرد دعواه ومحض قوله ، فإذا عرف ما بينته وفصلته فى هذا الكتاب علل واستدل ، وذكر الوجوه والأسباب ، كما أن العارف صحيح النظم بذوقه والمعرِب بطبعه وعادته فاذا وقف[1] على علم العروض والنحو علل فى البيت الموزون والكلمة المعرَبة ، وقال : هذا إنما كان صحيح الوزن لأنه من الدائرة الفلانية ، والبحر الفلانى ، وضربه كذا وعَروضه كذا ، وعدد أجزائه كذا ، وذكر ما يحسن فيه من الزحاف ويقبح ، وفصّل ما يفصله العروضيون . وقال فى الكلمة المعربة : إنما كانت مثلا مرفوعة

---

[1] الصواب إذا وقف الخ .

لأنها فاعلة والفاعل فى كلام العرب مرفوع، وما يجرى هذا المجرى. وعلى مثل هذا النحو يقول فى الفاسد الذى ينفر منه ذوقه أو يكرهه طبعه، ويعلله على حد هذا التعليل الذى ذكرته.

ونبتدىء الآن بالقول فى تأليف الكلام على ما قدمناه من أن القسم الثانى من الفصاحة صفات توجد فى التأليف، ونعتبر ما يتفق فيه من الأقسام الثمانية المذكورة فى اللفظة المفردة. فنقول:

إن الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج، وهذا بعينه فى التأليف، وبيانه أن يجتنب الناظم تكرر الحروف المتقاربة فى تأليف الكلام. كما أمرناه بتجنب ذلك فى اللفظة الواحدة، بل هذا فى التأليف أقبح، وذلك أن اللفظه المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثل ما يستمر فى الكلام المؤلف إذا طال واتسع.

وما زال أصحابنا يعجبون من البيت:

لو كنتُ كُنتُ كتمتُ الحب كنت كما
كنا نكون ولكن ذاك لم يكنِ

وليس يحتاج إلى دليل على قبحه للتكرار أكثر من سماعه.

وقد روى أن أبا تمام لما أنشد أحمد بن أبي دُوَاد قوله:

فالمجد لا يرضى بأن ترضى بأن   يرضى المؤمل منك إلا بالرضى

قال له إسحاق بن إبراهيم الموصلى : لقد شققت على نفسك يا أبا تمام ، والشعر أسهل من هذا .

وكنت حاضراً عند شيخنا أبى العلاء — وقد قرئت عليه قصيدة لأبى الطيب — فلما وصل القارىء إلى هذا البيت :

ولا الضِّعف حتى يبلغ الضعف ضعفَه
ولا ضعف ضعف الضعف بل مثله ألفُ

قال : هذا والله شعر مدبر[1] وكان من العصبية لأبى الطيب على الصفة التى اشتهرت عنه .

فأما قول الآخر :

وقبر حرب بمكان قَفْرٌ ... وليس قُربَ قبر حربٍ قبرٌ[2]

فبنى من حروف متقاربة ومكررة ، ولهذا يثقل النطق به ، حتى يزعم بعض الناس أنه من شعر الجن ، ويختبر المتكلم بإنشاده ثلاث مرات من غير غلط ولا توقف .

وكذلك قول الآخر :

لم يضرْها والحمد لله شىء ... وانثنتْ نحو عزف نفس ذَهُولِ

---

(١) فى بعض النسخ — مدبن .

(٢) زعموا أن هذا البيت لبعض الجن ، وكان قد صاح على حرب بن أمية فى فلاة فمات بها ، وقفر صفة لمكان مرفوع على القطع .

فإن المصراع الثانى من هذا البيت يثقل التلفظ به وسماعه ، لِما فيه من تكرر حروف الحلق .

وقد ذهب أبو الحسن على بن عيسى الرُّمَّانى إلى أن التأليف على ثلاثة أضرب : متنافر ، ومتلائم فى الطبقة الوسطى ، ومتلائم فى الطبقة العليا . قال : والمتلائم فى الطبقة الوسطى كقول الشاعر :

رمتنى وسِتر الله بينى وبينها عشيَّةَ آرامِ الكناسِ رميمُ (١)

ألا رُبَّ يومٍ لو رمتنى رميتها ولكن عهدى بالنضال قديم

قال : والمتلائم فى الطبقة العليا القرآن كله ، وذلك بين لمن تأمله ، والفرق بينه وبين غيره من الكلام فى تلاؤم الحروف على نحو الفرق بين المتنافر والمتلائم فى الطبقة الوسطى . وهذا الذى ذكره غير صحيح ، والقسمة فاسدة ، وذلك أن التأليف على ضربين : متنافر ، ومتلائم . وقد يقع فى المتلائم ما بعضه اشد تلاؤما من بعض على حسب مايقع التأليف عليه ، ولا يحتاج أن يجعل ذلك قسما ثالثاً ، كما يكون من المتنافر مابعضه أشد فى التنافر وأكثر من بعض ، ولم يجعل الرمانى ذلك قسما رابعاً . فأما البيتان فليسا فى هذا الموضع بأحق من غيرهما ، وأما قوله — إن القرآن من المتلائم فى الطبقة العليا وغيره فى الطبقة الوسطى — وهو يعنى بذلك جميع كلام العرب ، فليس الأمر

---

(١) هما لأبى حية النميرى ، ورواية اللسان - عشية أحجار الكناس رميم - والكناس موضع فى بلاد عبدالله بن كلاب ، ويقال له أيضا رمل الكناس ، فوضع أحجار موضع رمل للوزن ، ورميم امرأة فاعل رمتنى ، ورواية الحماسة - ونحن بأكناف الحجاز .

على ذلك، ولا فرق بين القرآن وبين فصيح الكلام المختار فى هذه القضية، ومتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد فى كلام العرب مايضاهى القرآن فى تأليفه، ولعل أبا الحسن يتخيل أن الإعجاز فى القرآن لا يتم إلا بمثل هذه الدعوى الفاسدة، والأمر بحمد الله أظهر من أن يعضده بمثل هذا القول الذى ينفر عنه كل من شدا من الأدب شيئا، أو عرف من نقد الكلام طرفا.

وإذا عدنا الى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته، بأن سلبوا العلوم التى بها كانوا يتمكنون من المعارضة فى وقت مرامهم ذلك، وإذا كان الأمر على هذا فنحن بمعزل عن ادعاء ما ذهب إليه من أن بين تأليف حروف القرآن وبين غيره من كلام العرب كما بين المتنافر والمتلائم، ثم لو ذهبنا الى أن وجه إعجاز القرآن الفصاحة، وادعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة ما بين المعجز والممكن، لم يفتقر فى ذلك الى ادعاء ما قاله من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة فى الفصيح من كلام العرب، وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحا، وإنما الفصاحة لأمور عدة تقع فى الكلام، من جملتها التلائم فى الحروف وغيره، وقد بينا بعضها، وسنذكر الباقى، فلم يُنكر على هذا أن يكون تأليف الحروف فى القرآن وفصيح كلام العرب واحداً؟ ويكون القرآن فى الطبقة العليا لما ضامَّ تأليف حروفه من شروط الفصاحة التى التأليف جزء يسير منها. فقد بان أن على كلا القولين لاحاجة بنا الى ادعاء ما ادعاه، مع وضوح

بطلانه وعدم الشبهة فيه ، ثم يقال له : أليس التلاؤم معتبراً فى تأليف حروف الكلمة المفردة على ما ذكرناه فيما تقدم ؟ فلا بد من نعم ، فيقال له : فما عندك فى تأليف كل لفظة من ألفاظ القرآن بانفراده ؟ أهو متلائم فى الطبقة العليا أم فى الطبقة الوسطى ؟ فإن قال : فى الطبقة العليا . قيل له : أو ليس هذه اللفظة قد تكلمت بها العرب قبل القرآن وبعده ؟ ولولا ذلك لم يكن القرآن عربيا ، ولا كانت العرب فهمته ، فقد أقررت الآن أن فى كلام العرب ما هو متلائم فى الطبقة العليا ، وهو الألفاظ المفردة ، ولم يترجه عليك فى ذلك ما يفسد وجه إعجاز القرآن ، فهلا قلت فى كلامهم المؤلف من الألفاظ ما هو أيضا كذلك . فإن علم الناظر بأحدهما كالعلم بالآخر ، وإن قال : إن كل لفظة من ألفاظ القرآن متلائمة فى الطبقة الوسطى . قيل له أولا : إن مشاركة القرآن لطبقة ألفاظهم على هذا الوجه أيضا باقية ، ثم ما الفرق بينك وبين من ادعى أن التلاؤم من ألفاظ القرآن[1] فى الطبقة الوسطى ، فإن أحد الموضعين كالآخر ، على أن اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهورا بينا بقلة عدد حروفها واعتبار المخارج وإن كانت متباعدة[2] كان تأليفها متلائماً . وإن تقاربت كان متنافرا ، ويلتمس ذلك بما يذهب إليه من اعتبار التوسط دون البعد الشديد والقرب المفرط ، فعلى القولين معاً اعتبار التلاؤم مفهوم ، وليس ينازعنا فى كلمة من كلم القرآن إذا أوضحنا له تأليفها ويقول ليس

---

(١) الصواب — بين ألفاظ القرآن .

(٢) الصواب إن كانت متباعدة .

هذا فى الطبقة العليا إلا وتقول مثله فى تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، لأن الدليل على الموضعين واحد ، فقد بان أن الذى يجب اعتماده أن التأليف على ضربين : متلائم ومتنافر . وتأليف القرآن وفصيح كلام العرب من المتلائم ، ولا يقدح هذا فى وجه من وجوه إعجاز القرآن ، والحمد لله .

وقد ذهب على بن عيسى أيضا إلى أن التنافر أن تتقارب الحروف فى المخارج أو تتباعد بعداً شديدا ، وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد . ويقال : إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر ، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشى المقيد ، لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه ، وكلاهما صعب على اللسان ، والسهولة من ذلك فى الاعتدال ، ولذلك وقع فى الكلام الإدغام والإبدال ، والذى أذهب أنا اليه فى هذا ما قدمت ذكره ، ولا أرى التنافر فى بعد ما بين مخارج الحروف ، وإنما هو فى القرب ، ويدل على صحة ذلك الاعتبار ، فإن هذه الكلمة ـ ألم ـ غير متنافرة ، وهى مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج ، لأن الهمزة من أقصى الحلق ، والميم من الشفتين . واللام متوسطة بينهما ، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافرا لأنه على غاية ما يمكن من البعد ، وكذلك — أم وأو — لأن الواو من أبعد الحروف من الهمزة . وليس هذان المثلان مثل — عح ولا سز — لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين فى كل كلمة ، ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم تر للبعد الشديد وجها فى التنافر على ما ذكره . فأما الإدغام

والإبدال فشاهدان على أن التنافر فى قرب الحروف دون بعدها ، لأنهما لا يكادان يردان فى الكلام إلا افراداً من تقارب الحروف ، وهذا الذى يجب عندى اعتماده ، لأن التتبع والتأمل قاضيان بصحته .

وإذا ثبت ما ذكرناه فقد بان أن تكرر الحروف والكلام يذهب بشطر من الفصاحة ، وقد كان بعض العلماء بالشعر يعيب فى قول أبى تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى ومتى ما لمته لمته وحدى

تكرر حروف الحلق ، على سلامة المعنى واختيار الألفاظ .

فأما قول أبى الطيب :

العارضُ الهتِنِ ابنُ العارض الهتن ابـ
ـن العارض الهتن ابن العارض الهتن[1]

فمن أقبح ما يكون من التكرار وأشنعه ، وإذا كان يقبح تكرار الحروف المتقاربة المخارج فتكرار الكلمة بعينها أقبح وأشنع .

وأما قوله أيضا :

وأنت أبو الهيجا ابن حمدان يا ابنه تشابهَ مولودٌ كريم ووالدُ

---

(١) هو من قصيدة له فى مدح محمد بن عبد الله الخصيبى ، والعارض السحاب المعترض فى الأفق ، والهتن الكثير الصب ، يعنى أنه جواد ابن آباء أجواد .

وحمدانُ حمدونٌ وحمدون حارث ‌‌ ‌‌ وحارث لقمان ولقمان راشد [١]

فليس هذا التكرار عندي قبيحاً ، لأن المعنى المقصود لا يتم إلا به ، وقد اتفق له أنْ ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا تكلف ، لأن أبا الهيجاء هو عبد الله بن حمدان بن حمدون بن الحارث ابن لقمان بن راشد ، ولو ورد هذا الكلام نثراً لم يرد إلا على هذه الصفة ، فلما عرض فى هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه ، وكان البيت مرضيا غير مكروه ، وعلى ذلك يجب أن يحمل كل تكرار يجرى هذا المجرى .

وقيل : أذّن أبو مهدية الأعرابى يوما فقال ـ أشهد أن لا إله إلا الله ـ مرة ، فقيل له : خالفت السنة ، إنما هو ـ أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا اله إلا الله ـ فقال : أو ليس المعنى واحداً ، ونزيح التكرار [٢] الذى هو عى .

وأجاز لنا فى بعض الأيام شيخنا أبو العلاء بن سليمان قول الشاعر :

---

(١) الهيجاء الحرب والخطاب لسيف الدولة ، وفى قوله ـ يا ابنه ـ استخدام ، يريد أبا الهيجاء والد سيف الدولة ، وقوله حمدان حمدون الخ ـ من باب التشبيه البليغ ، وهؤلاء هم آباء سيف الدولة ، يعنى ان كل واحد منهم يشبه أباه فى كرمه وغيره من محاسنه .

(٢) الظاهر ـ ونزيل التكرار ـ وقد أخطأ أبو مهدية فى دعواه أن هذا من التكرار المعيب .

ألا طرقتنا بعد ما هجعوا هندُ   وقد سرن خمسا واتلأبّ بنا نجدُ
ألا حبذا هند وأرض بها هند   وهند أتى من دونها النأى والبعد[١]

وقال: من حبه لهذه المرأة لم ير تكرير اسمها عيباً، ولأنه يجد للتلفظ باسمها حلاوة، فلم ير من الاعتذار للتكرير إلا هذا العذر.

فأما قول أبى الطيب:

لك الخير غيرى رام من غيرك الغنى   وغيرى بغير اللاذقيّة لاحقُ[٢]

فلا خفاء لقبحه بالتكرار، وكذلك قوله:

ومِنْ جاهل بى وهْو يجهل جهلَهُ   ويجهل علمى أنه بىَ جاهلُ[٣]

لأنه ذكر الجهل خمس مرات، وكرر - بى - فلم يبق من ألفاظ البيت ما لم يُعده إلا اليسير. وأما قوله أيضا:

فقلقلتُ بالهمّ الذى قلقل الحشا   قلاقلَ عِيسٍ كلهن قلاقلُ[٤]

---

(١) البيتان للحطيئة، ورواية الأغانى - وقد جزن غورا واستبان لنا نجد - وما هنا رواية الديوان، ويقال اتلأب الأمر استقام وانتصب، والطريق استقام وامتد، والحمار أقام صدره ورأسه.

(٢) هو من قصيدة له فى مدح الحسين بن إسحاق التنوخى، وجملة - لك الخير - دعاء للممدوح، واللاذقية بلدة.

(٣) قبله:

رمانى خساس الناس من صائب استه   وآخر قطن من يديه الجنادل

(٤) قلقت حركت، وقلاقل العيس النوق الخفيفة، وقلاقل الثانية جمع قلقلة بمعنى الحركة.

غَثاثةُ عيشي أن تَغثَّ كرامتي ... وليس بغثٍّ أن تغثَّ المآكل (١)

فقد اتفق له أن كرر في البيت الأول لفظة مكررة الحروف، فجمع القبح بأسره في صيغة اللفظة نفسها، ثم في إعادتها وتكرارها، وأتبع ذلك بغثاثة في البيت الثاني، وتكرار - تغث - فلست تجد ما تزيد على هذين البيتين في القبح .

ولم يزل الناس على وجه الدهر منكرين قول امرىء القيس ابن حُجُر :

ألا إنني بالٍ على جمل بالِ ... يقودُ بنا بالٍ ويتبعنا بالِ

وهو لعمري قبيح، وإن كان بيت هذا الفن الذي لا غاية وراءه في القبح قول مسلم بن الوليد الأنصاري :

سُلَّت وسلت ثم سُل سليلُها ... فأتى سليلُ سليلها مسلولا (٢)

ولولا أنّ هذا البيت مرويٌّ لمسلم وموجودٌ في ديوانه لكنت أقطع على أن قائله أبعد الناس ذهناً، وأقلهم فهماً، وممن لا يعد في عقلاء العامة فضلا عن عقلاء الخاصة، لكني أخال خطرة من الوسواس أو شعبة من البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت، فليته لما عاد

(١) هذا البيت بعد أبيات من البيت الذي قبله، والغثاثة الرداءة يعني أن رداءة عيشه في رداءة كرامته لا في رداءة مآكله .

(٢) رواية الموشح — سلت فسلت — وضمير سلت للخمر، يقول : إنها رققت بطول القدم ثم رقق رقيقها فأتى رقيق رقيقها مرققا .

إلى صحة مزاجه وسلامة طباعه جحده فلم يعترف به ، ونفاه فلم ينسب اليه ، وما أضيفُ هذا وأمثاله الا إلى عوز الكمال فى الخلقة ، وعموم النقص لهذه الفطرة .

وأما قول أبى الطيّب :

قَبيلٌ أنت وأنت منهمْ وَجدُّك بِشرٌ الملكُ الهمامُ (١)

فقبيحٌ للتكرار ، وقد زاده قبحاً وقوعه بغير فصل .

والحروف التى تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى فى غيرها — كما يقول النحويون — يقبح تكررها فى الكلام وإن اختلفت ألفاظها ، وذلك لأنها جنس واحد ومشتركة فى المعنى ، وإن تميزت فائدة بعضها من بعض . ومما يسهل الأمر فيها قليلا وقوع الفصل بينهما بكلمة من غيرها ، فأما أن ترد على نحو ما قال أبو الطيب :

وتُسعدنى فى غمرةٍ بعد غمرة سَبُوحٌ لهامنها عليها شواهدُ (٢)

فذلك العيب الذى لايتوجه عذر فيه .

وقد أنكر أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب ماذكرناه من قبح تكرر حروف الرباطات ، وقال فى كتابه — فى الخراج وصناعة

---

(١) تقديره قبيل أنت منهم وأنت أنت ، يعنى فى علو قدرك ، فاذا كنت منهم وجدك بشر فكفاهم بذلك فخرا .

(٢) الغمرة الشدة ، والسبوح الفرس السريعة ، والشواهد العلامات .

الكتابة : فأما — له منه ، أو منه عليه ، أو به له ، أو ما جرى هذا المجرى — ففيه قبح ، وسبيل ذلك إذا وقع أن يحتال فى فصل ما بين الحرفين بكلمة ، مثل أن يأتى ما يحتاج إلى أن يقال فيه : أقمت شهيدا به عليه . فيقال ـ أقمت عليه شهيدا به — ثم قال بعد أوراق يسيرة : وبلغنى أن المأمون أمر عمرو بن مسعدة يوما أن يكتب لرجل له به عناية ، فأنسى أبو الفرج ماقدّمه . وسها عما أنكره ، وقد كان يمكنه أن يعبر عما قاله أوّلا ، فيقول — لرُجلٍ له عناية به — ويجب أن يُجعل هذا الزّلل عذرنا فيما لعلنا أن نأتى به فى هذا الكتاب من لفظةٍ قد أنكرناها وأمرنا بتجنبها ، فإن الإنسان عمٍ عن عيبه . ولنا بمن ذكرناه أسوةٌ .

وهذا الذى أنكرناه من تكرار الألفاظ فن قد أولِعَ به الشعراء والكتاب من أهل زماننا هذا ، حتى لايكاد الواحد منهم يغفل عن كلمةٍ واحدةٍ فلا يعيدها فى نظمه أو نثره ، ومتى اعتبرت كلامهم وجدته على هذه الصفة ، وما أعرف شيئاً يقدح فى الفصاحة ويغُض من طُلاوتها أظهرَ من التكرار لمن يؤثر تجنبه ، وصيانة نسجه عنه ، إذ كان لايحتاج إلى كبير تأمل ، ولادقيق نظر ، وقلما يخلو واحد من الشعراء المجيدين أو الكتاب من استعمال ألفاظ يديرها فى شعره ، حتى لايخلّ فى بعض قصائده بها ، فرُبَما كانت تلك الألفاظ مختارة ، يسهل الأمر فى إعادتها وتكريرها ، إذا لم تقع إلا موقعها . وربما كانت على خلاف ذلك .

وقد كان أبو الحسن مهيار بن مرزويه ممن مُغرىً بلفظة طين وطينة ، فما وجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلا اليسير ، حتى وضع هذه اللفظة تارة فى غير موضعها ، ومستعارة لما لا يليق بها ، وأقرها مقرها فى بعض الأماكن ، ووافق بينها وبين ما ألفت معها . وذلك موجود فى شعره لمن يتتبعه ، فهذا وإن لم يكن محموداً عندى ، فهو أصلح من التكرار فى القصيدة الواحدة أو البيت الواحد .

فأما قول بعضهم :

ولولا دموعى كتمتُ الهوى　　　ولولا الهوى لم تكن لى دمُوعْ

فليس من التكرار المكروه ، لِمَا قدمته فى بيت أبى الطيب[1] وذلك أن المعنى مبنى عليه ، ومقصورٌ على إعادة اللفظ بعينه . وهذا حد يجب أن تراعيه فى التكرار ، فمتى وجدت المعنى عليه ولا يتم إلا به لم تحكم بقبحه ، وما خالف ذلك قضيت عليه بالاطراح ، ونسبته إلى سوء الصناعة .

وقال أبو الفتح بن جِنّى : قلت لأبى الطيب المتنبى : إنك تكرر فى شعرك — ذا ، وذى — كثيراً . ففكر ساعة ثم قال : إنّ هذا الشعر لم يعمل كله فى وقت واحد . فقلت : صدقت ، إلا أنّ المادة واحدة . فأمسك .

---

(١) يعنى قوله :

وحمدان حمدون وحمدون حارث　　　وحارث لقمان ولقمان راشد

وأما القسمُ الثانى من الثمانية المذكورة أولا ، وهو أن تجد للفظة فى السمع حسنا ومزية على غيرها ، لا من أجل تباعد الحروف فقط ، بل لأمر يقع فى التأليف ، ويعرض فى المزاج ، كما يتفق فى بعض النقوش على ما بيّنّاه فيما تقدم ، فإنّ هذا إنما يكون فى التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة ، فيوجد الحسن فيه أكثر ، وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات إلا القليل . وهذا لعمرى إنما يرجع إلى اللفظة بانفرادها ، وليس للتأليف فيه إلا ما أثاره التواتر والترادف .

وكذلك الثالث والرابع من الأقسام ، وهما أن تكون الكلمة غير وحشيّة ولا عاميّة ، لأن هذين القسمين أيضا لا عُلقة للتأليف بهما ، وإنما يقبح إذا كثر فيه الكلام الوحشىُّ أو العامىّ ، على حد ما يحسن إذا كثر فيه الكلام المختار ، فهو يرجع إلى اللفظة المفردة كما قلناه ، وعُلقة التأليف ما قدمناه من حكم الإسهاب فى إيراد المحمود والمذموم ، إلا أن يتفق لفظة لم تبتذلها العامة بانفرادها ، وإنما تستعملها مضافة إلى غيرها ، فيكون التأليف على هذا الغرض عاميا ، بحكم ما أفادته الإضافة لتلك اللفظة ، وإذا اتفق هذا وجب تجنبها مضافة ، والاحتراز من الصيغة التى تعرض فيها بعض الوجوه المذمومة .

وأمّا الخامس — وهو أن تكون الكلمة جارية على العُرْف العربى الصحيح — وللتأليف[1] بهذا القسم عُلقة وكيدة ، لأنّ إعراب

---

(١) الصواب — فللتأليف .

اللفظة تبع لتأليفها من الكلام، وعلى حكم الموضع الذى وردت فيه. ولهذه الجملة تفصيل طويل إذا ذكرناه عدلنا عن الغرض المقصود بهذا الكتاب. وشرعنا فى صريح النحو، ومحض علم الإعراب، ولذلك كتب موضوعة له ومقصورة عليه، تغنى الناظر فيها عما نذكره فى كتابنا هذا، ويجد ما يبتغيه هناك مستوفىً مستقصىً. فإن قال لنا قائل: إنى إذا أنعمت النظر، وأحسنت الفكر، واعتبرت قول حسان:

يُغشون حتى ما تهرُّ كلابهم   لا يسألون عن السواد المقبلِ

وغيرت الإعراب عن وجهه، فرفعت المخفوض، وخفضت المرفوع، وأتيت بما لا يُسيغه تأويل، ولا يتوجه فى مثله عذر، وجدت فصاحة هذا البيت على ما كانت عليه وهو جار على القانون العربى، ومتى اعتبرت باقى الأقسام وجدت الأمر فيه على ما ذكرتموه، ومخالفة لحكم هذا النوع، لتأثيرها فى الفصاحة ورونق الكلام، وهذا يوجب عليكم الامتناع من إيراد هذا القسم فى الجملة، والاقتصار على ما تشهد النفوس بصحته، ويقضى التأمل بتقبله. قيل له: إننا لا ننكر أن يكون بعض ما ذكرناه من الأقسام أظهر من بعض، وتأثيرها فى الفصاحة أوضح وأجلى من غيره، لكننا على كل حال لا نرضى بالقطع على اختيار الكلام العربى المؤلف والشهادة بحسنه وهو مخالف لما تلفظت به العرب وتواضعت عليه إن كان مواضعة وفيه وجه آخر من وجوه القبح عندهم، ولا يكون حسناً حتى تنتفى عنه وجوه القبح فى مثله، على أننا نجد فى تغير الكنايات

وعدول الضمائر عن النسق فى إيرادها مايزيل شطراً من الفصاحة ، وطرفاً من الرونق ، ومن تأمل قول عُبيد الله بن قيس الرقيّات :

فتاتان أمّا منهما فشبيهة الـ هلال وأخرى منهما تشبه الشمسا
فتاتا ن بالنجم السعيد وُلدتما ولم تلقيا يوماً هَواناً ولا نحسا[1]

علم أن بين قوله — ولدتما . وولدتا — فرقاً واضحاً . ومزية بينة[2] ووجد الكلام الثانى كالمقطع من الأول .

وكذلك قول المتنبي :

قومٌ تفرستِ المنايا فيكمُ فرأت لكم فى الحرب صبر كرام

لأن وجه الكلام — قوم تفرست المنايا فيهم فرأت لهم .

فهذا وما يجرى مجراه فى جانب التأليف مذكور ، وفى شعبه معدود ، واتباع العرف فى إيراد الظاهر المعروف دون الشاذ النادر واجبٌ لمن آثر مشاركتهم فى فصاحة النظم ، وسلامة النسج ، فإنما بهم يقتدى ، وعلى منارهم يهتدى . ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون إعراب الكلام شرطاً فى فصاحته : هل يجوز عندك أن يكون عربياً وإن استعمل كل اسم منه لغير ماوضعته له العرب ؟ فإن قال : نعم . لزمه أن يكون متكلماً باللغة العربية إذا سمى الفرس إنسانا والسواد بياضا

(١) فتاتان خبر مبتدإ محذوف تقديره هما ، وقوله — أما منهما — تقديره أما واحدة منهما .

(٢) لأن فى قوله — ولدتما — انتقالا من الغيبة إلى الخطاب .

والموجود معدوما وغير ذلك من الكلام، وهذا حد لا يذهبُ إليه محصل. وإن قال: لا يكون عربيا حتى يضع كل اسم فى موضعه، ويلفظ به على حدّ ما يلفظ به أهله. قلنا: فقد دخل فى هذا إعراب الكلام، لأن معانيه تتعلقّ به، وهو الدليل على المقصود منها، وبه يزول اللبس والجواز فيها، وإذا ثبت أنه لا يكون عربيا حتىٰ يجرى على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط فى فصاحته تبعهم فيما تكلموا به، ولا نجيز العدول عنه. لأن كلامنا إنما هو فى فصاحة اللغة العربية، ومتى خرج الكلام عن كونه عربيا لم يتعلق قولنا به، كما لا يتعلق بغيره من اللغات، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه فى الفصاحة صحيح لازم، وتفصيل هذه الجملة يوجد فى كتب النحو، ولا يليق بكتابنا هذا ذكره، لأنه عِلم مفرد، وصناعة متميزة.

وأما السادس مما ذكرناه — وهو أن تكون الكلمة قد عُبرّ بها عن أمر آخر يكره ذكره — فللتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها، فإن القبح يختلف بحسب ذلك» كما قلنا فى قول الشريف الرضى:

أعززْ علىّ بأن أراكِ وقد خَلتْ ... من جانبيكِ مقاعد العوادِ[1]

لأن — مقاعد — لما أضيف إلى — العواد — زاد قبح الكلام، ولو قال قائل - مقاعد الجبال - على وجه الاستعارة أو غير ذلك لكان الأمر أسهل وأيسر. فهذا ونحوه يتعلق التأليف بهذا القسم.

---

(١) انظر: ص ٩٣

وأما السابع — وهو اجتناب الكلمة الكثيرة الحروف — فلا علقة للتأليف بهذا ، إلا أن ظهور قبحه أجلى إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال ، على حد ماقلناه فى الكلمة الوحشية .

وأما الثامن — وهو التصغير — فلا علقة للتأليف به ، إذ كان لايتعدى الكلمة بانفرادها . لكنى أقول : إن تكرار التصغير والنداء والترخيم والنعت والعطف والتوكيد وغير ذلك من الأقسام والإسهاب فى إيرادها معدود فى جملة التكرار ، ويجب التوسط فيه ، فإن لكل شىء حدا ومقدارا لا يحسن تجاوزه ، ولا يحمد تعديه .

فإن قيل : كيف تحمدون التصغير فى الكلمة على ما قدمتموه ، فإذا انضاف إليه تصغير آخر قبح . وكل واحد منهما حسن فى نفسه ؟ قلنا : إن التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متباين ، فنحن نكره تكراره كما نذم تكرار الكلمة الواحدة بعينها ، وإن كانت مرضية غير ذميمة ، والعلة فى الجميع واحدة .

فهذا ما يتعلق بالأقسام المذكورة فى الكلمة بانفرادها قد أوضحناه وبيناه ، ونعود إلى مايختص بالتأليف وينفرد له . ونقول :

إن أحد الأصول فى حسنه وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازا لاينكره الاستعمال ولا يبعد فيه[1] وهذه الجملة تحتاج إلى تفصيل نحن نذكره ونشرحه ونبين أمثلته ، ليقع فهمه والعلم به .

---

(1) جملة لا ينكره الاستعمال الخ صفة مجازاً والظاهر — ولا يبعد فهمه .

فمن وضع الألفاظ موضعها ألا يكونَ فى الكلام تقديم وتأخير ، حتى يؤدى ذلك إلى فساد معناه وإعرابه فى بعض المواضع ، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله فى لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما ، ولهذا أمثلة :

منها قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد الملك :

ومامثلُه فى الناس إلا مملَّكا أبو أمه حىٌّ أبوه يقاربهْ

فى هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه ، لأن مقصوده ـ وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه ، يعنى هشاما لأن أبا أمه أبو الممدوح .

ومن هذا أيضا قول عُروة بن الورد العبسى :

قلتُ لقوم فى الكنيف تروَّحوا عشيةَ بتنا عند ماوانَ رُزَّحِ
تنالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم إلى مستراح من حِمام مبرح[1]

لأن تقديره : قلت لقوم رزح فى الكنيف عشية بتنا عند ماوان تروحوا تنالوا الغنى ـ ففصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه .

فأما قول أبى الطيب :

المجد أخسر والمكارم صفقةً من أن يعيش لها الهمام الأروع[2]

---

(١) سبق البيت الأول فى ص ٩٢ ، وقوله ـــ أو تبلغوا بنفوسكم إلى مستراح الخ ـــ يعنى أو تقتلوا .

(٢) هو من قصيدة له فى رثاء أبى شجاع فاتك ، يعنى أن المجد والمكارم كان حياتها به فلخسرانها كان موته .

فجار هذا المجرى، وفيه تقديم وتأخير وفصل بين الصلة والموصول[1] وتقديره: المجد والمكارم أخسر صفقة.

وأما قول الفرزدق :

فليست خُراسانُ التي كان خالدٌ　　　بها أسدٌ إذ كان سيفا أميرُها

فإن جماعة من النحويين قالوا : إنه يمدح خالداً ويذم أسداً، وكانا واليين بخراسان وخالد قبل أسد. وتقدير البيت ـ فليست خراسان بالبلدة التى كان خالد فيها سيفا إذ كان أسد أميرها. ويكون رفع أسد بكان الثانية وأميرها نعت له. و ـ كان ـ فى معنى وقع[2] أو يكون فى ـ كان ـ ضمير الشأن ويكون أسد وأميرها مبتدأ وخبراً فى موضع خبر الضمير. وقال أبو سعيد السيرافى : إن تقدير البيت عنده أن يجعل أسدا بدلا من خالد، ويجعله هو خالدا على سبيل التشبيه له بالأسد. فكأنه قال : فليست خراسان التى كان بها أسد إذ كان سيفا أميرها. ويجعل سيفا خبرا لكان الثانية ويجعل أميرها الاسم. وعلى التأويلين معا فلا خفاء بقبح البيت والتعسف فيه ووضع الألفاظ فى غير موضعها : والفرزدق أكثر الشعراء استعمالا لهذا الفن، حتى كأنه يعتمده ويقصده ويعتقد حسنه. ومن ذلك قوله أيضا :

وترى عطيةَ ضاربا بِفنائه　　　رِبْقين بين حظائر الأغنام

---

(١) المراد بالصلة والموصول فى هذا المعطوف والمعطوف عليه.

(٢) فتكون تامة لا تحتاج إلى خبر.

متقلداً لأبيه كانت عنده　　أرباق صاحب ثلّة وبهام (١)

يريد: متقلداً أرباق ثلة وبهام كانت لأبيه عنده.

ومن التقديم والتأخير أيضاً قول الشاعر:

صددتِ فأطولت الصدودَ وقلما　　وصالٌ على طول الصدود يدومُ (٢)

يريد: وقلما يدوم وصال على طول الصدود.

وكذا قول الآخر:

لما رأت ساتيد ما استعبرتْ　　لله درُّ اليومَ من لامها (٣)

أى لله در من لامها اليوم.

وعلى هذا قول المتنبي:

جفختْ وهم لا يجفخون بها بهم　　شيمٌ على الحسب الأغر دليل (٤)

يريد: جفخت بهم وهم لا يجفخون بها.

---

(١) الربق حبل فيه عدة عرى، وهو يهجو فى البيتين عطية والد جرير، والثلة جماعة الغنم الكثيرة، والبهام أولاد البقر والمعز والضأن.

(٢) هو المرار بن سعيد الأسدى، وحمله على التقديم والتأخير لا يأتى على مذهب البصريين، لأنهم لا يجيزون تقديم الفاعل، وقيل إن — وصال — مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور.

(٣) ساتيدما نهر بقرب أرزن، وقيل فيه غير ذلك، وأرزن بلد بأرمينية

(٤) جفخت فخرت وتكبرت، وشيم فاعل جفخت، وما بينهما اعتراض.

وكذلك قوله :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه   بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

لأن تقديره : وفاؤكما بأن تسعدا كالربع أشجاه طاسمه ، ففصل وقدم وأخر .

وكذلك قول أبي عدي القرشي :

خيرُ راعي رعيةٍ سره اللـ   ـهُ هشامٌ وخير مأوى طريدِ

أي خير راعي رعية هشام سره الله .

وقول الآخر :

لعمر أبيها لاتقول خليلتي   ألا فرّ عني مالكُ بن أبي كعب

يريد : لعمر أبي خليلتي (١)

ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يكونَ الكلام مقلوبا ، فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه ، ولذلك أمثلة مذكورة :

منها قول عروة بن الورد العبسي :

فلو أني شهدتُ أبا سعادٍ   غداةَ غدا بمهجته يفوقُ

فديتُ بنفسه نفسي ومالي   وما آلوك إلا ما أطيق

---

(١) في البيت عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

يريد أن يقول : فديت نفسه بنفسى .

ومنه قول خِداش بن زهير :

وتركب خيـــل لاهوادةَ بينها   وتشقى الرماحُ بالضياطرةِ الحمرِ[١]

والضياطرة هى التى تشقى بالرماح[٢] .

وكذلك قول الفرزدق :

وأطلسَ عسالٍ وماكان صاحباً   رفعتُ لنارى مَوْهناً فأتانى

وإنما النار هى المرفوعة للذئب[٣] .

ومن المقلوب أيضاً قول الآخر :

كانت فريضة ما تقول كما   كان الزناء فريضة الرجم[٤]

وإنما الرجم فريضة الزناء .

وعلى هذا حمل أبو القاسم الآمدى قول الطائى الكبير :

---

(١) الضياطرة الضخام الأجسام الذين لاغناء عندهم .

(٢) يجوز أن يكون شقاؤها بهم لعدم معرفتهم الطعن بها فلا يكون فيه قلب

(٣) فالأصل رفعت له نارى .

(٤) هو للنابغة الجعدى ، والزناء بالمد أصله الزنا بالقصر ، ففيه شاهد لمد المقصور أيضا .

طللَ الجميع لقد عفوتَ حميدا وكفى على رُزئى بذاك شهيدا [١]

قال : لأنه يقول : مضى حميداً شاهدا [٢] على أنى رزئت ، ووجه الكلام أن يكون [٣] وكفى برزئى شاهداً على أنه مضى حميدا من الطلل [٤] قد مضى وليس بمشاهد معلوم ، ورزؤه بما يظهر [٥] من تفجعه مشاهد معلوم ، فلأن يكون الحاضر شاهدا على الغائب أولى من أن يكون الغائب شاهدا على الحاضر . وهذا الذى ذكره الشيخ أبو القاسم رحمه الله قول مثله من يتقدم [٦] الناس فى هذا العلم ودقيق النظر فيه وكشف سرائره .

وقد حمل بعضهم قول أبى الطيب :

وعذلتُ أهل العشق حتى ذقتُهُ فعجبت كيف يموتُ مَن لا يعشقُ

على المقلوب ، وتقديره عنده : كيف لا يموت من يعشق ؟ وقال غيره : إن الكلام جار على طريقته ، والمراد به : كيف تكون المنية غير العشق ، أى أن الأمر الذى يقدّر فى النفوس أنه فى أعلى مراتب الشدة هو الموت ، ولما ذقت العشق فعرفت شدته عجبت كيف يكون

---

(١) هو لأبى تمام . وإنما وصفه بالطائى الكبير لأنه كان أقدم من البحترى وهو من طىء أيضا ، يعنى أنه درس محمودا ، لأن مافارقه من فارقه حقيق بالدروس .

(٢) الصواب — لأنه يقول : وكفى بأنه مضى حميدا شاهدا .

(٣) الصواب — يقول .

(٤) الصواب — لأن حمد أمر الطلل .

(٥) الصواب — أظهره . (٦) الصواب — ممن يتقدم .

هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز ألاَّ تعمَّ علته حتى تكون منايا الناس كلهم به ، وكان هذا أشبه بمراد أبى الطيب من حمل الكلام على القلب .

فأما قول الله تعالى (ما إنَّ مفاتحهُ لتنوءُ بالعصبةِ أولِى القوةِ) فليس من هذا بشيء ، وإنما المراد والله أعلم أن المفاتح تنوء بالعصبة أى تميلها من ثقلها ، وقد ذكر هذا الفراء وغيره . وكذلك قوله عز اسمه (وإنهُ لحبِّ الخيرِ لشديدٌ) ليس — على ما يزعم بعضهم — المراد به وإن حبه للخير لشديد ، بل المقصود به أنه لحب المال لبخيل ، والشدة البخل ، أى من حبه للمال يبخل .

فأما قول الحُطيئة :

فلما خشيت الهونَ والعَيرُ ممسك ... على رغمه ما أمسك الحبلَ حافرُهْ [١]

فقد قيل فيه : إن الحبل إذا أمسك الحافر فالحافر أيضاً قد شغل الحبل ، فعلى هذا ليس بمقلوب .

وكذلك قول أبى النجم :

قبل دُنوِّ الأفقِ من جوزائهِ

لأن الجوزاء إذا دنت من الأفق فقد دنا منها .

---

(١) يقول : مادام الحمار مقيدا فهو ذليل معترف بالهوان . قال شارحه : وهو مقلوب ، أراد ما أثبت الحبل حافره ، فقلب فجعل الفاعل مفعولا .

وقد حمل أبو الفتح عثمان بن جِنِّى قول أبى الطيب :

نحن ركبٌ مِلجِنٍ فى زى ناسٍ فوق طير لها شخوص الجمالِ

على المقلوب ، وقال تقديره : نحن ركب من الإنس فى زى الجن فوق جمال لها شخوص طير . وهذا عندى تعسف من أبى الفتح لاتقود إليه ضرورة ، ومراد أبى الطيب المبالغة على حسب ماجرت به عادة الشعراء ، فيقول : نحن قوم من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار التى لاتسلك ، وقلة فرَقِنا فيها ، إلا أننا فى زى الإنس ، وهم على الحقيقة كذلك ، ونحن فوق طير من سرعة إبلنا ، إلا أن شخوصها شخوص الجمال ، ولاشك أيضاً فى ذلك .

فأما قول قَطرِىِّ بن الفُجاءة المازنى :

ثم انصرفتُ وقد أصبتُ ولم أُصبْ جَذَعَ البصيرة قارحَ الإقدامِ

فقد حملوه على المقلوب ، وقالوا : يريد قارح البصيرة جذع الإقدام[1] كما يقال : إقدام غِرٍّ ورأى مجرب . وقد كان أبو العلاء صاعد ابن عيسى الكاتب أجازنى فى بعض الأيام هذا البيت ، وقال : ما المانع من أن يكون مقصوده لم أصب أى لم ألفَ على هذه الحال ، بل وُجدت على خلافها جذع الإقدام قارح البصيرة ، ويكون الكلام على جهته

(١) لأن جذع البصيرة بمعنى غير مجرب للأمور ، وقارح الإقدام بمعنى إقدام أهل السن القديم ، وهذا لا يتمدح به ، ومقصود البيت المدح ، وإنما يتمدح بعكسه . كما هو ظاهر .

غير مقلوب ، وتمكن الدلالة على أن قوله — لم أصب — فى البيت بمعنى لم ألف دون ما يقولون من أن مراده به لم أجرح قوله[١] قبله :

لا يركنن أحد إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوفا لِحمام
فلقد أرانى للرماح دريئة ... مِنْ عَنْ يمينى تارةً وأمامى
حتى خضبتُ بما تحدّر من دمى ... أكنافَ سرجى أو عِنانَ لجامى

فكيف يكون لم يصب وقد خضب هذا بدمه ؟ فأما قولهم : إنه أراد من دمى أى من دم قومى وبنى عمى فمبالغة منهم فى التعسف والعدول عن وجه الكلام ، ليستمر لهم أن يكون فاسداً غير صحيح . وهذا الذى ذكره أبو العلاء وسبق إليه له وجه يجب تقبله واتباعه فيه ، وفحوى كلام قطرى يدل على أنه أراد أنه جرح ولم يمت إعلاما أن الإقدام غير علة فى الِحمام ، وحثاً على الشجاعة ونهيا عن الفرار .

ومن طريف التفسير للشعر أن يُتأوّل ليقع الفساد فيه ، ولو حمل على ظاهره كان صوابا صحيحا ، وما أعرف أعجب من حمل كافة المفسرين قول الفرزدق :

إن الذى سمك السماء بنى لنا ... بيتا دعائمه أعزُّ وأطولُ

على وجهين : أحدهما أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيزة طويلة[٢] والثانى أعز وأطول من بيتك ياجرير . فيتعسفون فى التأويل ؛ ومراد

---

(١) الصواب — بقوله .

(٢) فيكون أفعل التفضيل على غير بابه .

الشاعر أوضح من أن يخفى ، وأشهر من أن يجهل ، وهو أعز وأطول من السماء التي ذكرها في أول البيت ، وإنما جاء بها لهذا الغرض ، وهذا مبالغة في الشعر معروفة مستعملة ، وليست بالمكروهة ولا الغريبة .

ومن وضع الألفاظ في موضعها حسن الاستعارة ، وقد حدها أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني فقال : هي تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة ، وتفسير هذه الجملة أن قوله عز وجل : (واشتعلَ الرأسُ شيباً) استعارة ، لأن الاشتعال للنار ، ولم يوضع في أصل اللغة للشيب ، فلما نقل اليه بان المعنى لما اكتسبه من التشبيه ، لأن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ويسعى فيه شيئا فشيئا حتى يحيله إلى غير لونه الأول ، كان بمنزلة النار التي تشتعل في الخشب وتسرى حتى تحيله إلى غير حاله المتقدمة . فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان ، ولابد من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها ، لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى ، لأنها الأصل والاستعارة الفرع ، وليس يخفى على المتأمل أن قوله عز اسمه (واشتعل الرأس شيبا) أبلغ من — كثر شيب الرأس — وهو حقيقة هذا المعنى . وقول امرىء القيس — قيد الأوابد — أبلغ من — مانع الأوابد عن جريها — والأصل في ذلك ما أفاده التشبيه في الاستعارة من البيان .

فإن قال قائل : فما الفرق بين الاستعارة والتشبيه إذا كان الأمر على ما ذكرتم ؟ قيل : الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن ، وهو أن التشبيه

على أصله لم يغير عنه فى الاستعمال ، وليس كذلك الاستعارة، لأن مخرج الاستعارة مخرجُ ليست العبارة له فى أصل اللغة ، على أن الرمانى قال فى كلامه : إن التشبيه فى الكلام بأداة التشبيه . وهو يعنى - كأنْ والكاف وما جرى مجراهما - وليس يقع الفرق عندى بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعة له ويكون حسناً مختاراً ، ولا يعده أحد فى جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه(١) . ومن هذا قول الشاعر :

سفرنَ بدورا وانتقبن أهلةً ومِسنَ غصونا والتفتن جآذراً(٢)

وقول الآخر :

وأسبلت لؤلؤا من نرجس فسقتْ وردا وعضتْ على العنّاب بالبَرد(٣)

وكلاهما تشبيه محض وليس باستعارة ، وإن لم يكن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه ، وإنما الفرق بين الاستعارة والتشبيه ما حكيناه اوّلا .

ولا بد للاستعارة من حقيقة هى أصلها : وهى مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له . فالمستعار لفظ الاشتعال فيما مثّلنا به ، والنار مستعار

---

(١) هذا لا يرد على ذلك الفرق لأن أداة التشبيه مقدرة فيما سيذكره ، والمقدر كالمذكور عندهم .

(٢) هو لابى القاسم الزاهى ، وإنما شبهن بالأهلة عند لبس النقاب لظهور حواجبهن مقوسات فوقه ، والجآذر أولاد البقر الوحشى .

(٣) هو للوأواء الدمشقى ، شبه الدمع باللؤلؤ ، والعين بالنرجس ، والخد بالورد ، والأنامل بالعناب ، والسن بالبرد .

منه ، والشيب مستعار له . ولها تأثير فى الفصاحة ظاهر وعلقة وكيدة ، والبعيد منها يقضى باطراح الكلام ، ويذهب طلاوته ورونقه . ولأجل هذا أحتاج إلى إيضاحها ووصف مايحسن منها ويقبح ، والإكثار من الأمثلة التى تدل على ماأريده .

وهى على ضربين : قريب مختار ، وبعيد مُطرح ، فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوىّ وشبه واضح ، والبعيد المطرح إما ان يكون لبعده مما استعير له فى الأصـــل ، أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة فضعف لذلك ، والقسمان معاً يشملهما وصفى بالبعد ، لكن هذا التفصيل يوضح ، وإذا ذكرت الأمثلة بان القريب فى الاستعارة من البعيد ، وعرف المرضى منها والمكروه ، وتنزلت الوسائط بينهما بحسب النسبة إلى الطرفين .

وهذا الفن قد أورده المحدَثون كثيرا ، وإن كان المتقدمون بدؤوا به ، وممن أكثر استعماله أبو تمام حبيب بن أوس ، فأورد منه فى شعره الجيد المحمود ، والردىء الذى هو الغاية فى القبح . وسأذكر فى شعره خاصة مايستدل به على ذلك . وقد خرّج على بن عيسى ماورد فى القرآن من الاستعارة ، فكان من ذلك قوله تعالى : (وقدِمْنا إلى ماعملوا مِن عمَلٍ فجعلناهُ هباءً منثوراً) لأن حقيقته عمدنا لكن (قدمنا) أبلغ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم يقدم من سفر ، لأنه من أجل إمهاله لهم عاملهم كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم به ، وفى هذا تحذير من الاغترار بالإمهال . وقوله تعالى : (إنَّا لمَّا طغى الماءُ

حملنا كمْ فى الجارية) . لأن حقيقة (طغى) علا ، والاستعارة أبلغ ، لأن ـ طغى ـ علا قاهراً . وكذلك : (بريح صَرصرٍ عاتيةٍ) لأن حقيقة (عاتية) شديدة ، والعتو أبلغ لأنه شدة فيها تمرد . وقوله عز اسمه : (وآيةٌ لهمُ الليلُ نسلخُ منهُ النهار) لأن انسلاخ الشىء عن الشىء هو أن يتبرأ منه ويزول عنه حالا لحالا ، وكذلك انفصال النهار عن الليل ، والانسلاخ أبلغ من الانفصال لِمَا فيه من زيادة البيان . وقوله عز وجل : (والصبح إذا تنفَّسَ) لأن تنفسها[1] هنا مستعار ، وحقيقته بدأ انتشاره ، و (تنفس) أبلغ لِمَا فيه من التروح عن النفس . وقوله تعالى : (ولا تجعلْ يدكَ مغلولة إلى عنقكَ ولا تبسطهَا كلَّ البسطِ) وحقيقته لاتمنع نائلك كل المنع ، والاستعارة أبلغ ، لأنه جعل منع النائل بمنزلة غلّ اليد إلى العنق ، وحال المغلول أظهر ، وأمثال هذا فى كتاب الله كثيرة ، وهو جار على عادة العرب المعروفة فى الاستعارة .

ومنهُ قول طُفَيل الغنَوى :

وجعلتُ كُورِى فوق ناجيةٍ يقتاتُ شحم سنامها الرّحل[2]

فإن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر ، لأن الشحم لمّا كان من الأشياء التى تُقتات ، وكان الرحل يتخوّنه ويذيبه ، كان ذلك بمنزلة من يقتاته ، وحسنت استعارته القوت للقرب والمناسبة والشبه الواضح .

---

(١) الصواب — لأن تنفسه .

(٢) الكور رحل البعير ، والناجية الناقة السريعة .

وكذلك قول ذى الرمّة فى إحدى الروايات :

أقامت به حتى ذوى العود والثرى ولفّ الثريّا فى مُلاءته الفجرُ

لأن الفجر لما غطى الليل ببياضه وشمل الأرض عند طلوعه حسنت استعارة الملاءة له لتضمنها هذا المعنى ، وعبر بطلوع الثريا[1] وقت طلوع الفجر بأنه لفها فى ملاءته ، وتلك أحسن عبارة وأوضح استعارة .

وقد اختار أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى الكاتب من جملة الاستعارة قول أمرىء القيس :

فقلت له لمّا تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلكل[2]

وقال : إن هذه الاستعارة فى غاية الحسن والجودة والصحة ، لأنه إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل ، فذكر امتداد وسطه وتثاقل صدره للذهاب والانبعاث وترادف أعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً . قال : وهذا عندى منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئاته ، وذلك أشد ما يكون على من يراعيه ويترقب تصرّمه . فلما جعل له وسطا يمتد وأعجازاً رادفة للوسط استعار له اسم الصلب وجعله متمطيا من أجل امتداده ، لأن قولهم تمطى وتمدّد بمنزلة واحدة . وصلح أن يستعير للصدر اسم الكلكل من أجل نهوضه ، وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة . لملاءمة معناها لمعنى ما استعيرت له .

---

(١) الظاهر — وعبر عن طلوع الثريا .

(٢) هو من معلقته — قفانبك .

وهذا الذى قاله أبو القاسم لا أرضى به غاية الرضى ، ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة أو أجنح إلى اتباع مذهبه من غير نظر و تأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم ، لصحة فكره ، وسلامة نظره ، وصفاء ذهنه وسعة علمه . لكننى أغلب الحق عليه ، ولا أتبع الهوى فيما يذهب اليه . وبيت أمرىء القيس عندى ليس من جيد الاستعارة ولا رديئها ، بل هو من الوسط بينهما ، وبيتا الغنوى وذى الرُمة أحمد فى الاستعارة ، واشبه بالمذهب الصحيح منها ، وإنما قلت ذلك لأن أبا القاسم قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل لليل وسطا وعجزا استعار له اسم الصلب وجعله متمطيا من أجل امتداده ، وذكر الكلكل من أجل نهوضه ، فكل هذا إنما يحسن بعضه لأجل بعض . فذكر الصلب إنما حسن لأجل العجز ، والوسط والتمطّى لأجل الصلب ، والكلكل لمجموع ذلك . وهذه الاستعارة المبنية على غيرها ، فلذلك لم أر أن أجعلها من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف . وكانت استعارة طفيل وذى الرمة عندى أوفق وأصح ، لأنها غنية بنفسها ، غير مفتقرة إلى مقدمة جلبتها[1] .

وقد اختار الآمدى أيضاً قول زهير :

---

(١) رد على هذا ابن الأثير بأن جعله استعارة امرىء القيس من الوسط بين الجيد والردىء يناقض ماذكره فى تقسيم الاستعارة من أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى بعيدة مطرحة ، ثم اختار أن استعارة امرىء القيس مقبولة ، لأن المدار فى حسن الاستعارة على وجود التناسب بين المستعار منه والمستعار له ، ولا فرق بين أن يوجد فى استعارة واحدة أو فى استعارة مبنية على استعارة .

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطلُهْ   وعُرِّىَ أفراس الصبا ورواحلُهْ

وقال: لما كان من شأن ذى الصبا أن يوصف أبدا بأن يقال — ركب هواه، وجرى فى ميدانه، وجمح فى عنانه، ونحو هذا — حسن أن يستعار للصبا اسم الأفراس، وأن يجعل النزوع عنه بأن تُعرَّى أفراسه ورواحله، وكانت هذه الاستعارة من أليق شىء بما استعيرت له. وعندى أن الاستعارة فى بيت طفيل أليق منها فى هذا البيت، والعلة ما ذكرته فى بيت امرىء القيس، وذلك أن الاستعارة فى بيت زهير مبنية على قولهم - ركب هواه وجرى فى ميدانه - على نحو ما قاله أبو القاسم، وتلك استعارة بغير شك، وقد بنى عليها، وبيت طفيل أقرب وأحسن لغناه بنفسه.

وقد كنت مَثَّلت فى بعض المواضع الاستعارة المحمودة والمذمومة ببيتين.

أحدهما قول أبى نصر بن نُباتة:

حتى إذا بهرَ الأباطح والرُّبا   نظرتْ إليك بأعين النوَّارِ

فنظر أعين النوار من أشبه الاستعارات وأليقها، لأن النوار يشبه العيون، وإذا كان مقابلا لمن يجتاز فيه ويمرّ به كان كأنه ناظر اليه، وهذه الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيه.

والبيت الثانى قول أبى تمام:

قرّت بقرّان عينُ الدين وانشترت   بالأشترين عيونُ الشرك فاصطلما [(١)]

وقرة عين الدين وانشتار عيون الشرك من أقبح الاستعارات ، لعدم الوجه الذى لأجله جعل للدين والشرك عيونا ، ومع تأمل هذين البيتين يفهم معنى الاستعارة ، لأن النوار والشرك لاعيون لهما على الحقيقة ، وقد قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنت للآخر ، وبيان العلة فيه أن النوار يشبه العيون ، والدين والشرك ليس فيهما ما يشبهها ولا يقاربها ، وهذه طريقة متى سلكت ظهر المحمود فى هذا الباب من المذموم .

وأما قول الشريف الرضى :

والحب داء يضمحلُ كأنما   ترغو رواحله بغير لُغامِ [(٢)]

فقريب من قول زهير — أفراس الصبا ورواحله — لكنه أبعد منه ، لأنه بنى عليه أمرا آخر غير قريب ، وهو قوله — إن رواحل الصّبا ترغو ولا لغام لها — وهذا المذهب الردىء فى الاستعارة على ماقدمناه .

وقد أعاد أبو نصر بن نُباتة قوله — نظرت إليك بأعين النوار — فى موضع آخر فقال :

---

(١) قران علم ، والأشتران تثنية الأشتر علم أيضا ، وانشترت مطاوع شطر العين قلب جفنها وشتر الشىء قطعه ، واصطلم استؤصل ، والبيت مع غثاثة لفظه وسوء التجنيس فيه يؤخذ عليه أن انشتار العين لايوجب الاصطلام .

(٢) الرواحل ماكان صالحا لأن يرحل من الإبل ، واللغام زبد أفواه الإبل .

إذا نظرتْ أرضُ الخليج بأعينٍ من النور قامتْ للصوارم سُوقُ

وكلاهما واحد .

فأما قول الرضى :

رسا النسيم بواديكم ولا برحتْ حوامل المزن فى أجداثكم تَضع
ولا يزال جنين النبت ترضعه على قبوركم العُراضة الهمعُ (١)

فمن أحسن الاستعارات وأليقها، لأن المزن تحمل الماء، وإذا هملت وضعته ؛ فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شىء وأشبهه . وكذلك قوله - جنين النبت - لأن الجنين المستور مأخوذ من الجُنَّة ، وإذا كان النبت مستوراً والغيث يسقيه كان ذلك بمنزلة الرضاع ، وكانت هذه الاستعارات من أقرب مايقال وأليقه .

وأما قول أبى ذُؤيب الهذلى :

وإذا المنية أنشبتْ أظفارها ألفيتَ كل تميمة لا تنفعُ (٢)

فليس من أحسن الاستعارات ولا أقبحها ، ولا أراه نظير مااخترته من قول طفيل وذى الرمة وابن نُباتة والشريف الرضى ، ولا الأمثلة البعيدة التى ذكرتها ، بل هو وسط وإن كان إلى الاختيار أقرب ، لِما جرت به العادة من قولهم : علقت به المنية ونشبت وما أشبه ذلك ،

---

(١) رواية الديوان — أرسى — والعراضة السحاب العريض ، والهمع الماطر .
(٢) المنية الموت ، والفيت وجدت .

ولأجل كثرة هذا حسن ، ولأنه مبنيٌ على غيره لم أجعله من أبلغ الاستعارات على ماقدمت ذكره .

وأما قول أبي تمام :

أيامنا مصقولة أطرافها بك والليالى كلها أسحارُ

فمن الاستعارة المختارة ، لأنه لما أراد الأيام المحمودة الصافية من الكدر والقذى جعلها مصقولة على وجه الاستعارة ، وهذا تشبيه ظاهر .

وأما قوله :

يادهرُ قوِّمْ من أخدعيك فقد أضججتَ هذا الأنام من خرقك[1]

وقوله :

فضربتَ الشتاء فى أخدعيه ضربةً غادرته عوداً ركوبا[2]

وقوله :

سأشكر فرجة اللَّبب الرخىِّ ولين أخادع الدهر الأبىِّ[3]

---

(١) الأخدعان عرقان فى صفحتى العنق قد خفيا وبطنا ، والخرق الحمق .

(٢) العود المسن من الإبل .

(٣) هو من قصيدة له فى مدح الحسن بن وهب ، وبعده :

وأن لدى للحسن بن وهب حباء مثل شؤبوب الحبى .

واللبب المنحر ، وفى الديوان — الليث — وهو صفحة العنق ، وهذا من تمام الغزل قبله .

فإن أخادع الدهر والشتاء من أقبح الاستعارات ، وأبعدها مما استعيرت له ، وليس بقبح ذلك خفاء ، ولا يعرف أبو تمام الوجه الذى لأجله جعل للشتاء والدهر أخادع إلا سوء التوفيق فى بعض المواضع .

وأما قول أبى الطيب :

مسرةٌ فى قلوب الطيب مَفْـرقها وحسرة فى قلوب البيض واليَـلبِ[١]

فمن أبعد مايكون فى هذا الباب ، ولا عذر يتوجه له فى الاستعارة للطيب والبيض واليلب قلوباً تسر وتتحسر .

وذكر القاضى أبو الحسن علىّ بن عبد العزيز الجرجانى صاحب كتاب — الوساطة بين المتنبى وخصمه — أن بعض أصحابه جاراه أبياتاً أبعد أبو الطيب فيها الاستعارة ، وخرج عن حد الاستعمال والعادة ، وكان منها هذا البيت الذى ذكرناه ، وقوله أيضاً :

تجمّعتْ فى فؤاده هِمَمٌ ملء فؤاد الزمان إحداها

قال : فقلت له : هذا ابن أحمر يقول :

ولِهَتْ عليه كلُّ مُعْـصِفةٍ هوجاء ليس لِلُبِّها زَبْرُ[٢]

---

(١) مفرقها موضع افتراق الشعر من الرأس ، والبيض واحده بيضة وهى الخوذة ، واليلب الدروع ، يعنى أن الطيب يسر باستعمالها إياه ، والبيض واليلب يتحسران لأنهما من ملابس الرجال .

(٢) الزبر الرأى .

فما الفصل بين من جعل للريح لبا ومن جعل للبيض واليلب قلوباً ، وهذا الكميت يقول :

ولمّا رأيت الدهر يقلبُ ظهره على بطنه فعلَ الممعّك بالرملِ [١]

وهذا ابن رميلة [٢] يقول :

هم ُساعدُ الدهر الذى يُتقى به وماخير كف لاتنوء بساعدِ

وذكر أبياتاً من هذا النحو ، ثم قال : فكيف أنكرت على أبى الطيب أن جعل له فؤاداً ؟ قال : فلم يُحرْ جوابا غير أن قال : إذا استبرأت نفسى [٣] وجدت بين استعارة ابن أحمر للريح لباً واستعارة أبى الطيب للطّيب قلوباً بوناً بعيداً ، وربما قصر اللسان عن مجاراة الخاطر ، ولم يبلغ الكلام مبلغ الهاجس ، ثم قال القاضى أبو الحسن : وقد أجد لهذا الفصل الذى تخيل له بعض البيان ، وذلك أن الريح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة وزالت عن الترتيب شُبّهت بالأهوج الذى لا مُسكة فى عقله ، ولا زَبْر للبّه ، ولما كان مدار الهوج فى الالتياث على العقل [٤] حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح عقلاً . فأما الدهر فإنما يراد بذكره أهله ، فإذا جعل الممدوح للدهر ساعداً فقد أقيم لأهله مقام هذه الجوارح

---

(١) الممعك من التمعك وهو التمرغ .

(٢) هو الأشهب بن رميلة منسوب إلى أمه .

(٣) عبارة الوساطة — أنا استبرت ووجدت — وهو من سبر الشىء اختبره ، ويمكن تصحيح ماهنا كما يأتى : إذا استبرت نفسى وجدت .

(٣) الصواب على التباس العقل أو على الالتياث فى العقل .

من الانسان[1] وليس للطيب والبِيض واليَلَب مايشبه القلب ، ولا مايجرى مع هذه الاستعارة فى طريق . ثم قال ابن عبد العزيز : وإنما يحمل ماجاء من ألفاظ المحدَثين وكلام المولَّدين زائلا عن السَّنن على وجوه تقربهم من الإصابة ، وتقيم لهم بعض العذر ، وتلك الوجوه تختلف بحسب اختلاف مواضعه ، وتتباين على قدر تباين المعانى المتضمنة له . فإذا قال أبو الطيب :

مسرّة فى قلوب الطيّب مفرقها

فإنما يريد أن مباشرة مفرقها شرف ، ومجاورته له زين ومفخرة ، وأن التحاسد يقع فيه ، والحسرة تعظم عليه ، فلو كان الطيب ذا قلب لسرّ كما لو كانت البِيض ذوات قلوب لأسفت ، وإذا جعل للزمان فؤاداً ملأته هذه الهمة فإنما أورده على مقابلة اللفظ باللفظ ، فلما افتتح البيت بقوله :

تجمعت فى فؤاده همم

ثم أراد ان يقول إحداها تشغل الزمان وأهله ، ترخص بأن جعل له فؤاداً ، وأعانه على ذلك أن الهمة لاتحل إلا الفؤاد ، وسهله ما تقدم من تسامح الشعراء فى نعوت الدهر ، وتوسعهم فى استعارة الأوصاف له . وإذا قال ابو تمام .

---

(1) الصواب — فاذا جعل للدهر ساعدا وعضدا ومنكبا فقد أقيم أهله مقام هذه الجوارح من الانسان .

يادهر قوم من أخدعيك

فإنما يريد — اعدلْ ولا تجُرْ، وانصف ولا تحِفْ. لكنه لما رآهم قد استجازوا ان ينسبوا اليه الجور والميل، وأن يقذفوه بالعسف والظلم، وبالخُرقِ والعنف، وقالوا: قد أعرض عنا، وأقبل على فلان، وقد جفانا وواصل غيرنا. وكان الميل والإعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وازورار المنكب، استحسن أن يجعل له أخدعا، وأن يأمره بتقويمه. وهذه أمور متى حملت على التحقيق وطلب فيها محض التقويم أخرجت عن طريقة الشعر، ومتى اتبع فيها الرخص وأجريت على المسامحة أدت إلى فساد اللغة واختلاط الكلام، وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعُرِف، والاقتصار على ماظهر ووضح. وهذه حكاية كلام القاضى أبى الحسن.

ونحن نذكر ماعندنا فى كل فصل منه، والانتفاع به فى فهم الاستعارة ظاهر.

أما الذى أنكر على أبى الطيب استعارته هذه(١) فلم يضع يده إلا على ماتشهد الأفهام له، وتقطع العقول على صحته، وأما اعتذار القاضى له بالأبيات التى ذكرها، فإن كان قصد بذلك التنبيه على أن أبا الطيب غير مبتدع لهذا الزلل ولا مخترع، بل هو مشارك فيه مماثل به، وقد تقدمه من سلك هذا الطريق، ونحا هذا النحو، فإن وجب اطراح شعر

---

(١) الصواب حذف — هذه.

أبى الطيب لهذا السبب وجب اطراح الأشعار كلها ، لأن العلة واحدة ، فعلى هذا الوجه الـكلامُ فى موضعه ، وإن كان القصد بذلك إقامة العذر للمتنبى وترك الإنكار عليه ، إذ كان النهج الذى سلك فيه مطروقا ، فليس هذا الرأى من معتقده بصواب ، لأن القول فى استعارة أبى الطيب إذا كانت بعيدة غير مرضية كالقول فى كل استعارة كذلك ، سواء كانت لمتقدم أو لمتأخر ، وليس يتميز قبحها بإضافتها إلى رجل من الرجال ، ولا زمان من الأزمنة ، وإنما هذا شىء يقع للعامة وأشباههم من أغمار الأدباء ، فيتخيلون أن للحسن والقبح حكما يرجع إلى التاريخ ، ويتعلق بالإضافة ، ولا بد لنا من الـكلام على هذا المذهب الفاسد فيما يأتى من هذا الـكتاب فى موضع مفرد يليق به ، وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لمحصِّل ، ومن لم يعلم الصواب فيه ابتداء من نفسه فأجدر به ألاّ يعرفَ مواقع الأدلة عليه والحجج فيه ، لـكننا نذكره هناك على كل حال مستوفىً مستقصى . فعلى ما قلناه ليس قول ابن أحمر حجة لأبى الطيب ، لأنا نقول لهما جميعا أخطأتمـا منهج الاستعارة ، وعدلتما عن الغرض المختار فيها .

وأما قول القاضى — إن الفصل الذى يتخيل بين استعارة أبى الطيب للطيب قلوبا ، واستعارة ابن أحمر للريح لبا ، إنما هو أن الريح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة شبهت بالأهوج الذى لا مُسْكة فى عقله ، ثم لما كان مدار الهوج على الالتياث فى العقل حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح عقلا — فلعمرى إن الأمر على ما ذكره ، وقد سهل بيت ابن أحمر بهذا التخريج الذى جرت به العادة ، وإن لم يكن حسنا ولا

محموداً ، لكنه أصلح من قلوب الطيب ، لأن تلك الاستعارة لا وجه لها من عادة ولا غيرها ، وكذلك ما قاله فى ساعد الدهر ، لأنه تأويل لا يستمر لأبى الطيب مثله .

فأما قوله - إنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولدين زائلا عن السنن على وجوه تقربهم من الإصابة وتقيم لهم بعض العذر - فكأنه بهذا القول يخص المحدثين من المتقدمين ، وليس بينهم من هذا الوجه فرق . وكما يلتمس من المتأخر الحسن الصحيح كذلك يلتمس من المتقدم ، ومن عدل منهما كان التأويل له واحداً ، بحيث يمكن ولا يبعد ، ولم يقع بينهما تمييز فيما يوجبه النظر ، ويقتضيه الفحص ، وما أحسب أن أحدا ممن ينسب إلى العلم ويتميز بصحة الفهم يحتاج فى اختيار الاستعارة إلى معرفة صاحبها وزمانه ، حتى يكون حكمه على من تقدم مولده يخالف حكمه على من قرب عهده ، فلعل من يجدنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على لغتهم ولا نستدل بكلام المتأخرين يتخيل أن هذا شىء يرجع إلى الزمان ، وليس الأمر كذلك ، وإنما العرب الأول لما كثر الاسلام واتصلت الدعوة وانتشرت ، حضر أكثرهم (١) وسكنوا الأرياف وفارقوا البدو ، وخالطهم الباقى ، فامتزج كلامهم بمن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعاجم ، وعدم منهم الطبع السليم الذى كانوا عليه قبل هذه المخالطة ، فهم الآن لا يحتج بكلامهم لهذه العلة ، لا لأن القدم والحدوث سببان فى الصواب والخطأ ، ولهذا كان الأصمعى

(١) يقال حضر بمعنى سكن الحضر .

ينكر أن يقال فى لغة العرب ـــ مالح ـــ فلما أنشد فى ذلك شعر ذى الرُّمّة قال : إن ذا الرمة قدبات فى حوانيت البقالين بالبصرة زماناً . فأراد بذلك أنه بمخالطتهم سمعهم يقولون ـــ مالح ـــ فقاله ، فلم يجز أن يحتج بكلامه لهذا السبب ، ولو فرضنا اليوم أن فى بعض الصحارى النائية عن العمارة قوماً على عادة المتقدمين فى البدو وترك الإلمام بأهل المدر ، متمسكين بطبعهم وجارين على سجيتهم ، كان على هذا الفرض قولهم حجة واتباعهم واجباً ، ولهذه العلة تختلف العرب فى كلامهم بحسب تباينهم فى المخالطة ، فتجد اليوم من بَعُد منهم عن الحضر أكثر من غيره إلى الصواب أميل ، ومَنْ جانبه أقرب .

وأما قوله ـــ إن أبا الطيب يريد أن مباشرة مفرقها شرف ، ومجاورته زين ومفخرة ، وأن التحاسد يقع فيه والحسرة تعظم عليه ، فلو كان الطِّيب ذا قلب لسر ، كما لو كانت البِيض ذوات قلوب لأسفت ـــ فلم يزد على أن فسر مراد أبى الطيب بقوله إن الطيب يسر بمفرق هذه المرأة والبيض تتحسر ، والمعنى ظاهر فيه لاخفاء به ، وقوله ـــ إن مراده لو كان الطيب ذا قلب لسر ـــ ليس بعذر فى قوله ـــ قلوب الطيب ـــ لأن بين قوله ـــ لوكان للطيب قلب ـــ وبين قوله ـــ للطيب قلب ـــ فرقا ظاهراً لايخفى على أحد ، لأن أحدهما قد جعله واجباً والآخر ممتنعاً ليس فيه أكثر من الفرض الذى يعلم من فحوى اللفظ أنه لم يقع ، وليس يخفى على متأمل أن بين قول البحترى :

فلو انّ مشتاقا تكلف غير ما في طبعه لمشى إليه المنبرُ[١]

وبينه لو كان قال — إن المنبر مشى إليك — ميزة بينة ظاهرة ، وهذا أمر لا يستمر فى مثله شبهة ، فيحتاج إلى الإسهاب فى إيضاحه .

وأما قوله — إنه جعل للزمان فؤاداً ملأته هذه الهمة على مقابلة اللفظ باللفظ لما افتتح البيت بقوله :

تجمعت فى فؤاده همم

ـ فليس بمعتمد ، لأن مقابلة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز ، والمجاز لا يقاس عليه ، وليس يحسن بنا أن نقابل اللفظ باللفظ فى كل موضع من الكلام قياسا على مقابلة اللفظ باللفظ فى قوله تعالى[٢] : (وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلُها) كما لا يجوز منا أن نحذف المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبداً اتباعا لقوله عز اسمه : (واسألِ القريةَ التى كنا فيها) والمراد أهل القرية ، حتى نقول — ضربت زيدا — ونريد غلام زيد ، والعلة فى الجميع واحدة ، وهو أن المجاز لا يقاس عليه[٣] وإنما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه فى موضع دون موضع ، بحسب

---

(١) هو من قصيدة له فى مدح المتوكل ، وفى رواية — تكلف فوق ما .

(٢) فى الآية مشاكلة ، لأن السيئة أطلقت فيها على جزائها ، وبعضهم يرى أن المشاكلة من المجاز المرسل لعلاقة المجاورة ، والحق أنها ليست منه .

(٣) قد عد الحذف فى الآية من المجاز ، وهو مذهب لبعضهم .

مايتفق من فهم المقصود وزوال اللبس والإشكال . وكذلك تقابل بعض الكلام ببعض بحيث لايعرض فيه فساد فى المعنى ولاخلل فى العبارة ، فإذا اعترضنا فى المقابلة مثل هذه الاستعارة لم نجزها ، كما إذا تطرق إلينا فى حذف المضاف وجود اللبس لم نركن إليه ولانعرج عليه .

وأما قوله — إنه أراد أن يقول إحداها تشغل الزمان وأهله ، فترخص بأن جعل له فؤاداً ، وأعانه على ذلك أنّ الهمة لاتحلّ إلا الفؤاد ، وسهله ماتقدم من تسامح الشعراء فى نعوتِ الدّهر وتوسعهم فى استعارة الأوصاف له — فليس هـذا القول بحجة ، لأنّ الشعراء إذا تسامحوا وأبعدوا فى الاستعارة نسبوا إلى مانسب اليه أبو الطيب من الخطأ والعدول عن الوجه فى الكلام ، وليس يُعذَر لهم . كما لايحتج لهم به ، وكلهم فى هذا الباب شِرْعٌ واحد .

وقوله فيما بعد — إن أبا تمام قال :

يادهرُ قوّم من أخدعيك فقد

لمّا رآهم قد استجازوا أن ينسبوا اليه الجور والميل ؛ وقالوا قد أعرض عنا ، وأقبل على فلان وجفانا ، والميل والإعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وازورار المنكب — كلام لايغنى عن أبى تمام شيئاً ، لأنا قد ذكرنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة قبحت وبعدت ، والواجب أن تكون لها حقيقة ترجع اليها بلا واسطة ، وإذا كان الأمر على هذا وكان قولهم عن الدهر — قد أعرض عنا وأقبل على فلان —

استعارة ومجازا بغير شك ، لم يحسن أن نجريه مجرى الحقيقة ونبنى عليه أمرا بعيدا ، حتى نجعل للدهر أخدعا لأجل قولهم — إنه قد أعرض عنا وانحرف.

ويقال للقاضى أبى الحسن : هل تجيز لبعض المحدَثين أن يبنى استعارة أخرى على الأخدع فى الدهر لأن أبا تمام قد استعمل ذلك ، ويبنى غيره على قول هذا المحدَث استعارة أخرى بعيدة ، ويؤول هذا إلى مالانهاية له ، حتى يفسد الكلام ، وتختلّ العبارة ، ويذهب التمييز فى الوجوه المحمودة والذميمة ؟ فإن أجاز ذلك بان فساد قوله لكافة العقلاء ، وإن امتنع منه وقال : لابد للاستعارة من حقيقة يرجع اليها ويكون بينهما شبه ظاهر وتعلق وكيد . قيل له : فبهذا نخاطبك ، وله قطعنا على قبح استعارة أبى تمام للدهر أخدعا ، فأعرض الآن عن هذا التعليل منك بالباطل جانبا ، فإنه غير لائق بك وبمن يجرى مجراك من أهل العلم بهذه الصناعة ، ثم ما الفرق بينك فيما ذكرته وبين من عذر القائل :

باض الهوى فى فؤادى　　　وفرّخ التذكارُ

وقال : لمّا كانت العادة جارية فى الهوى أن يقال — حلّ فى الفؤاد وأقام ، وليس بزائل ولاذاهب — وكان الطائر ذو البيض أو الفراخ شديد المقام على وكره والإلف له والحنين إليه ، ترخص بأن استعار للهوى — باض — وللتذكار — فرّخ — كناية عن مقامهما وثباتهما فى فؤاده ، وتشبيها بما ذكرناه من حال الطائر . فإن ادعى صحة هذا

التخريج وألحقه بما ذكره فى بيت أبى تمام وجب الإمساك عنه ، وإن أفصح بخلافه للعلة التى بيّناها فهى موجودة فى الأبيات التى ذكرها ، على أنه قال فى آخر كلامه : إن هذه أمور لا تحمل على التحقيق ، ولا يتبع فيها الرخص . ثم حملها على أشد الرُّخص إحالة وفسادا .

ومن التوسط الذى حمده وأشار إليه ألاّ يُتعدَّى فى الاستعارة حدها ، ولا يعدل بها عن منهجها .

فأما قول أبى الطيّب :

وقد ذقتُ حلواء البنينَ على الصبا

فلا تحسبنِّى قلتُ ما قلت عن جهل[١]

فقد كان الصاحب كافى الكفاة أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد أنكره على أبى الطيب ، وذكره فى جملة المساوى من شعره ، والأمر فيه على ما قاله ، وهو من ردىء الاستعارة ، وأرى أن الزائد فى قبحه قوله — حلواء — لأن المستعمل فى هذا الفن حلاوة ، وتلك اللغة فى العرف مفردة لأمر آخر حقيقى هى غير مستعارة فيه .

---

[١] هو من قصيدة له فى رثاء ابن سيف الدولة ، وقبله .

هل الولد المحبوب إلا تعلة وهل خلوة الحسناء إلا أذى البعل

والحلواء الحلاوة ، والصبا الشباب ، يعنى صباه أو صباهم .

وأما قول أبى تمام :

وكم أحرزت منكم على قبح قدّها
صروفُ النوى من مُرهَفٍ حسن القدّ[١]

فإن استعارة القد لصروف النوى من أبعد ما يقع فى هذا الباب وأقبحه، وإنما يقود أباتمام إلى هذا وأمثاله رغبته فى الصنعة ، حتى كأنه يعتقد أن الحسن فى الشعر مقصور عليها ، فيورد منه لأجل التكلف مالا غاية لقبحه ، ويسعده الخاطر فى بعض المواضع فيأتى بالعجائب الغرائب .

ومن مختار الاستعارة قول الشريف الرضىّ :

وما نطفةٌ مشمولة فى مجمّةٍ وعاهاصفاًمن آمن الطّودِ فارعُ
من البيض لولا بردُها قلتُ دمعةٌ مرنّقةٌ ما أسلمتها المدامع[٢]

لأنه استعار لأعلى الجبل الأمنَ عبارة عن الارتفاع وتعذر الوصول اليه ، وهذا لائق محمود فى الصناعة ، ومعلوم عند أهلها ، ومازلت أسمع

---

(١) بعده :

ومن زفرة تعطى الصبابة حقها وتورى زناد الشوق تحت الحشا الصلد
ومن جيد غيداء التثنى كأنما أتتك بليتيها من الرشأ الفرد

(٢) بعد البيتين :

بأعذب مما نولتنيه موهنا وقدشيم بالغور النجوم الطوالع
والنطفة الماء الصافى ، والمجمة مجتمع الماء ، والطود الجبل العظيم .

أبا العلاء يقول : إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها . وهذا البيت عندى من ذلك القبيل حُسناً وصحة نسج وعذوبة لفظ .

وللسَّرِىّ الموصلى أبيات مرضية فى معناها ، وهى :

أقول لحنَّان العشىّ المغرِّدِ ... يَهُزُّ صفيح البارق المتوقِّدِ
تبسم عن رِىّ البلاد حبيبُه ... ولم يبتسم إلا لإنجاز موعد

ثم بعدها أبيات :

ويادِيرها الشرقىّ لازال رائحٌ ... يحلّ عقودُ المزنِ فيك ويغتدى
عليلة أنفاس الرياح كأنما ... يُعلّ بماء الورد نرجسها الندى
يشق جيوب الورد فى شجراته ... نسيم متى ينظر إلى الماء يبرُد(١)

وفى هذه الأبيات استعارات عدة كل منها مختار : أما — حنان العشى المغرد — فمعروف ، والعادة جارية باستعارة الحنين والتغريد للغيث ، لأن له صوتاً على كل حال . وكذلك — صفيح البارق — وأشبه شىء بالبرق لمع السيوف ، والتبسم فيه أيضا ظاهر لضوء برقه فى خلاله ، وعقود المزن لائقة ، لتشبيه القطرات من الماء والدمع بالعِقْد إذا وهى من سلكه ، وأنفاس الرياح تكاد تكون حقيقة لوضوحه ، واستعمال العلة فيها كناية عن الضعف والخفوت وقلة الحركة على وجه التشبيه بالمريض ، وجيوب الورد مختار ، لأن النسيم إذا أظهره من أكمامه

---

(١) وفى رواية — يشق جيوب الورد فى جنباته .

ونشره عن طيه بعد ذلك كان بمنزلة الجيوب التى تشق ، وعبارته عن سرعة برد الماء بالنسيم أنه متى نظر إليه برد مرضية ، لأن النظر ليس هو الرؤية ، وإنما هو ضرب من المقابلة والمواجهة تقع الرؤية بعده ، ومثل هذا فى النسيم موجود ولائق غير بعيد .

وأنا أختار أيضا قول الأمير أبى الحسن على بن مقلد بن منقذ :

لا يحفظون سوى أسمال زادهمُ ولا يُضيعونَ إلا حرمة الجارِ

لأن الأسمال الأخلاق(١) وإذا استعيرت لبقية الزاد وفضلته كانت من أحسن شىء وأليقه وأقربه إلى الحقيقة . والجامع بينهما أن كلا منهما غُبَر وعقابيل قد أنهجت جِدّتهُ وذهب أكثره ، وهو معرض للنبذ ، وهو منسوب إلى الاطراح والرفض ، وهذه وجوه ظاهرة تحمل الاستعارة عليها .

وأما قول أبى عُبادة البحترى :

وكنتُ إذا استبطأت ودَّك زرتُهُ بتفويف شِعر كالرداءِ المحبّر

عتاب بأطراف القوافى كأنه طعانٌ بأطراف القنا المتكسّر

فلعمرى إن هذه المقابلة صحيحة ، لأن للقوافى طرفا بلاشك وأولا ووسطا وآخرا ، فإن كان أبو عبادة لا يريد طرف القافيـــة الحقيقى وإنما مقصوده أنى ألوح بالعتاب فى القصائد ولا أصرح به ،

---

(١) الأخلاق جمع خلق وهو الشىء البالى

فهو يفهم من معاريضها وملاحنها وحيا وعلى وجه الإيماء والإشارة، وهى غير مقصورة عليه ولامفردة لذكره، فبهذا أيضا[١] جرت العادة فى استعمال الطرف، وإذا قال القائل — تلوحت من أطراف كلام فلان كذا وكذا — فإنما هذا المعنى يريد، وله يعنى، والبحترى على كل حال محسن. وأما — تفويف شعر — فإن النظم إذا كان نسجا وصف[٢] بالصقال والرقة وكثرة الماء والهلهلة والمتانة وغير ذلك مما يستعمل فى الثياب المنسوجة من النعوت المحمودة والمذمومة، كان التفويف فيه جاريا هذا المجرى ومعدوداً من هذا القبيل.

وأما قول الرضى:

مَلِكٌ سماحتى تحلق فى العُلا   وأذل عِرنين الزمان السامى[٣]

فليس عرنين الزمان من الاستعارة الجيدة، وإنما بناه على ذكر الأنف الحقيقى عند وصف صاحبه بالذل[٤] وقد وردت استعارة الأنف فى مثل هذا الموضع، وكلاهما قبيح. قال تأبط شرًا:

نحزُّ رقابهم حتى صدعنا[٥]   وأنف الموت منخرُه رثيمُ

---

(١) جواب إن.

(٢) الظاهر — ووصف — لأن جواب إذا سيأتى.

(٣) العرنين فى الأصل الأنف كله أو ماصلب منه.

(٤) نحو قولهم — رغم أنفه — وهو يريد بهذا أن مافى البيت من بناء استعارة على استعارة.

(٥) فى رواية — نزعنا.

فجعل للموت أنفا ومنخرا رثيما ، من قولهم – رثمت أنف الرجل فهو رثيم – إذا ضربته فدمى . وقال ذو الرُّمة :

يُعزّ ضعافَ القوم عزّةُ نفسه ويقطع أنف الكبرياء من الكبر

فاستعار للكبرياء أنفاً ، أو لعله أراد أنف صاحب الكبرياء وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقال معقل بن خُويلد الهُذلى :

تخاصمُ قوما لاتلقّى جوابهم وقد أخذتْ من أنف لحيتك اليد

يريد – قبضت على طرف لحيتك كما يفعل المهموم ، فجعل للحية أنفا . وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

إذا ذَنّ أنف البرد سرتم فليته عقيبَ التنائى كان قوقب بالجدع [1]

وقال أيضاً :

للطيب فى منزلها سَوْرة مناخر البدر بها تُفغَم [2]

فاستعار للبرد أنفاً وللبدر مناخر . وقال سلم الخاسر :

---

[1] ذن الأنف سالت منه الرطوبة ، وأنف البرد أوله ، يصف الحبيب وقومه بأن لهم فى كل شتاء رحلة .

[2] رواية الديوان – للطيب فى حندسها – وهو من قصيدة يهنىء فيها بزفاف يقول : لكثرة المجامر والبخور فى ليلة الاعراس تصاعد أرجها الى السماء حتى امتلأت بها مناخر البدر . فلما ذكر الطيب استعار للبدر مناخر ، وتفغم بالمعجمة أو المهملة .

لولا المقادير ماحطَّ الزمان به ... لكنْ تولَّى بأنفٍ كلمُه دامِ

فجعل للزمان أنفاً داميا . وقال الحسين بن مُطَيْر :

فلما مضى معن مضى الجود وانقضى
وأصبح عِرنينُ المكارم أجدعا

وكل هذا من الاستعارة البعيدة الذميمة ، وقد حمل بعض المفسرين قول ذى الرمة — أنف الكبرياء — على أنه أراد أوله والمقدم منه ، كما قال امرؤ القيس :

قد غدا يحملنى فى أنفه ... لاحق الإطلين محبوك مُمَر[(1)]

أى فى أول جريه أو فى أول الغيث الذى ذكره قبل هذا البيت ، وهذا التأويل على بعده ليس يسوغ فى جميع الأبيات المذكورة ، لأن المعنى فيها مبنى على الأنف الذى هو العضو .

ومن الاستعارة المحمودة التى كأنها حقيقة قول شيخنا أبى العلاء :

وكأن حبك قال حظكَ فى السُّرى
فالطمْ بأيدى العِيس وجه السَّبسبِ[(2)]

---

(1) لاحق الإطلين ضامر الخصرين ، ومحبوك مدمج قوى ، وممر محكم الفتل والمراد معتدل الخلق .

(2) الشاهد فى قوله — فالطم بأيدى العيس وجه السبسب .

وهذا من قربه لو قيل إنه حقيقي غير مستعار جاز ذلك ، وإن كان على محض الاستعارة أحسن وأحمد ، فأما قوله :

ولما ضربنا قونسَ الليل من عَلٍ تفرّى بنضخ الزعفران أو الرّدْع[١]

فإن قونس الليل ليس بمرضى ، على أن ذا الرمّة قد أتى بمثله في قوله :

تيمّمن يافوخَ الدّجى فصدعنه

وجوْز الفلا صدع السيوف القواطع[٢]

وإن كان يافوخ الدجى أقبح وأشنع ، لكن هذا عندنا ليس بعذر ، وما يتوجه على أحدهما إلا ما يتوجه على الآخر ، ومازال العلماء بالشعر ينكرون هذه الاستعارة على ذى الرمة ويعتدونها من إساآته ، وقد تجاوز الشريف الرضى فى بعض المواضع ذكر الرأس لليل إلى أن جعل له مُخًّا وعظماً ، فقال :

ليالىَ أسرِى فى أصيحاب لذّةٍ ومُخُ الدّجى رارٌ وقد دقّ عظمه[٣]

وهو من أرد إما يكون فى هذا الباب وأشنعه .

---

(١) القونس أعلى الرأس ، وتفرى انشق ، والنضخ الأثر يبقى فى الشىء ، والردع من الدم أو الزعفران اللطخ . يعنى أن الصبح بدا وانشق سواد الليل عن حمرة الفجر لأن الفجر يوصف بالحمرة والشقرة .

(٢) جوز الفلا وسطها أو معظمها ، وصدع مفعول مطلق أى صدعنه كصدع السيوف القواطع .

(٣) قبله :

ألا هل لحب فات أولاه رجعة وإن زاد عندى أو تضاعف اسمه

والرار الذائب من المخ .

وما زال الناس ينكرون قول أبي تمام :

لاتسقنى ماء الملام فإننى صَبٌّ قد استعذبتُ ماء بكائى

ويحكون الحكاية المعروفة عن سائل سأل أبا تمام أن ينفذ له فى إناءٍ شيئاً من ماءِ الملام ، وربما نسبها بعض الرواة الى عبد الصمد بن المعذّل . وقد تصرف أصحاب أبي تمام فى التأويل له ، فقال بعضهم : إن أبا تمام أبكاه الملام ، وهو يبكى على الحقيقة ، فتلك الدموع هى ماء الملام . وهذا الاعتذار فاسد ، لأن أبا تمام قال — قد استعذبت ماء بكائى — وإذا كان ماء الملام هو ماء بكائه فكيف يكون مستعفيا منه مستعذبا له[١]

وقال أبو بكر محمد بن يحيى الصولى : كيف يعاب أبو تمام إذا قال ماء الملام ؟ وهم يقولون — كلام كثير الماء — وقال يونس بن حبيب فى تقديم الأخطل : لأنه أكثرهم ماء شعر . ويقولون — ماء الصبابة ، وماء الهوى — يريدون الدمع . وقال ذو الرمّة :

أأنْ توهمت من خرقاءَ منزلةً ماءُ الصبابة من عينيك مسجومُ[٢]

وقال أيضا :

أدارا بحزوى هجتِ للعين عَبرةً فماء الهوى يرفض أو يترقرقُ

وقالوا — ماء الشباب — قال أبو العتاهية .

ظبى عليه من الملاحة حُلةٌ ماء الشباب يجول فى وجناته

---

(١) استعفاؤه منه بقوله — لاتسقنى ماء الملام ! — وعلى هذا يكون متناقضا فى بيته .

(٢) فى رواية أخرى — أأن ترسمت — وخرقاء اسم امرأة .

وهو من قول عمر بن أبي ربيعة :

وهي مكنونة تحيّر منها في أديم الخدين ماء الشبابِ

فما يكون إذا استعار أبو تمام من هذا كله حرفا فجاء به في صدر بيته ، لمّا قال في آخره - فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي - قال في أوله - لاتسقني ماء الملام - وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوى معناه ، قال الله جل وعز : (وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلُها) فالسيئة الثانية ليست بسيئة لأنها مجازاة ، ولكنه لمّا قال (وجزاء سيئة سيئة) حمل اللفظ على اللفظ[1] وكذلك : (ومكرُوا ومكرَ اللهُ واللهُ خيرُ الماكرينَ) إنما حمل اللفظ على اللفظ ، فخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأن الله عز وجل لا يمكر . وكذلك (فبشرْهم بعذابٍ أليم) لما قال : بشر هؤلاء بالجنة . قال : بشر هؤلاء بالعذاب ، والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر .

هذه جملة ماقاله أبو بكر ، وهي غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر ، لأن قولهم — كلام كثير الماء ، وماء الشباب . وقول يونس : إن الأخطل أكثرهم ماء شعر — إنما المراد به الرونق ، كما يقال — ثوب له ماء — ويقصد بذلك رونقه ، ولا يحسن أن يقال — ماشربت أعذب من ماء هذا الثوب — كما لا يجمل أن يقال — ماشربت أعذب من ماء هذه القصيدة — لأن هذا القول مخصوص بحقيقة الماء لا بماء

---

(1) الصواب كما في أخبار تمام — ولكنه لما قال (وجزاء سيئة) قال (سيئة) لحمل اللفظ على اللفظ .

هو مستعار له ، وأبو تمام بقوله — لاتسقنى ماء الملام — ذاهب عن الوجه على كل حال ، ثم لايجوز أن يريد هنا بالماء الرونق ، لأن الملام لايوصف بذلك ، وإنما يذم ويستقبح ، ولايحمد ويستحسن . وأبو تمام القائل :

عذلاً شبيهاً بالجنون كأنما ... قرأتْ بهالورهاءُ شطر كتابِ[1]

فبهذا وأمثاله ينعت الملام ، لابالماء الذى هو الرونق والطلاوة ، فقد بان فساد هذا الاعتذار من هذا النحو .

وأما — ماء الصبابة وماء الهوى — فقد بين أبو بكر أنهم يريدون به الدمع ، فكيف يقول : إنه استعارة ؟ والدمع ماء حقيقى بلاخلاف ، وعلى أى وجه يحمل ماء الملام فى الاستعارة على ماء الدمع وهو حقيقة ؟

وأما مقابلة اللفظ باللفظ واستشهاده بالآيات المذكورة فقد ذكرنا الكلام عليه فيما تقدم ، وبينا أن هذا مجاز ولايقاس عليه ، ولايحسن منا المقابلة فى موضع يعترضنا فيه فساد فى المعنى أو خلل فى اللفظ ، كهذه الاستعارة أو مايجرى مجراها ، كما لايحسن منا غير ذلك فى المجاز إذ أدى إلى اللبس والإشكال .

وقال أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى : ليس قول أبى تمام —

---

(١) قبله :

أذكت عليه شهاب نار فى الحشا ... بالعذل وهنا أخت آل شهاب

والورهاء الحمقاء ، يعنى أنها قرأت شطر كتاب قطع نصفين .

لاتسقنى ماء الملام — بعيب عندى ، لأنه لما أراد أن يقول — قد استعذبت ماء بكائى — جعل للملام ماءً ليقابل ماءً بماءٍ ، وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة ، فإن الله جل اسمه يقول : (وجزاءُ سيئة سيئةٌ مثلها) ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة وإنما هى جزاء على السيئة، وكذلك (إنْ تسخرُوا منّا فإنّا نسخرُ منكمْ) والفعل الثانى ليس بسخرية ، ومثل هذا فى الشعر والكلام كثير ومستعمل ، فلما كان فى مجرى العادة أن يقول القائل : أغلظت لفلان القول، وجرعته منه كأساً مُرّةً، أو سقيته منه أمرّ من العلقم ، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع ، جعل له ماء على الاستعارة ، وهذا كثير موجود .

وهذا الذى قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه ، فلا وجه لإعادة الكلام عليه ، وأما اعتذاره بأن العادة جارية أن يقال — جرعته من القول كأساً مرة ، فلما استعمل فى الملام التجرع على الاستعارة جعل له ماء على الاستعارة — فلعمرى إن هذا أقرب ما يعتذر به لأبى تمام فى هذا البيت ، وأولى من جميع ما قد ذكر ، لما قدمناه من فساد التعلق بذلك ، لكنا قدمنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة بعدت ، وإن اعتبر فيها القرب فماء الملام ليس بقريب ، وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر، وبُنى على كل استعارةٍ استعارةٌ ، وأدى ذلك إلى الاستحالة والفساد على ما قدمناه .

وليس هذا البيت عندى بمحمود ولا من أقبح ما يكون فى هذا الباب بعد قول أبى تمام :

لها بين أبواب الملوك مزامرٌ

من الذِّكر لم تُنفخْ ولا هي تُزْمَرُ[١]

وقوله :

إلى مَلِكٍ في أيكة المجد لم يزَلْ

على كبد المعروف مِنْ نيله بَرْدُ[٢]

وقوله :

وتقسّم الناس السخاء مجزّأً وذهبت أنت برأسه وسنامهِ

وتركت للناس الإهاب وما بقى من فَرْثهِ وعروقه وعظامه

فانظر كيف جعل للذكر مزامر لم تنفخ ، وللمعروف كبداً تبرد ، ولم يقنع بأن استعار للسخاء رأساً وسناماً وإهاباً وعظاماً وعروقاً حتى جعل له فرثاً . وتعالى الله كيف يذهب هذا على من يقول :

أخرجتموه بكرهٍ من سجيتهِ

والنارُ قد تُنْتضى من ناضر السَّلم[٣]

---

(١) رواية الديوان :

وما المال أحمى عنك من جيش مدحة لها عنـــد أبواب الملوك معسكر

لها عنـــد آذان الرواة مزامر من الذكر لم تنفخ ولا هي تزمر

(٢) الأيكة الشجر الملتف ، وأيكة المجد من إضافة المشبه به إلى المشبه ، ورواية الديوان ـ لدى ملك في أيكة الجود .

(٣) السلم شجر يدبغ به واحده سلمة .

ويقول :

وإذا أراد الله نشر فضيلة
طُويَتْ أتاح لها لسان حسودِ

لولا اشتعال النار فيما جاورت
ما كان يعرف طِيبُ عَرْفِ العود

لكنْ أعوز الكمال واستولى الخلل على هذه الطباع ، فالمحمود من كانت سيئاته مغمورة بحسناته ، وخطؤه يسيراً فى جانب صوابه .

وقد قدمنا فيما مضى من هـذا الكتاب أننا لم نذكر هـذه الأبيات الذميمة وغرضنا الطعن على ناظمها ، وإنما قادتنا الحاجة فى التمثيل إلى ذكر الجيد والردىء ، والفاسـد والصحيح ، على ما ذكرناه سالفا ، ومعاذ الله أن يخرجنا بغض التقليد وحب النظر من الطرف المذموم فى الاتباع والانقياد ، إلى الجانب الآخر فى التسرع إلى نقص الفضلاء ، والتشييد[1] لما لعلّه اشتبه على بعض العلماء ، والرغبة فى الخلاف لهم ، وإيثار الطعن عليهم ، بل نتوسط إن شاء الله بين هاتين المنزلتين ، فننظر فى أقوالهم ، ونتأمل المأثور عنهم ، ونسلط عليه صافى الذهن ، ونرهف له ماضى الفكر ، فما وجدناه موافقا للبرهان وسليما على السَّبْر اعترفنا بفضيلة السبق فيه ، وأقررنا لهم بحسن النهج لسبيله . وما خالف ذلك وباينه اجتهدنا فى تأويله وإقامة المعاذير فيه ، وحملناه على أحسن وجوهه وأجمل سبله ، إيجاباً لحقهم الذى لا ينكر ، وإذعاناً لفضلهم الذى لا يجحد ،

---

(١) الصواب والتفنيد .

وعلما أنهم لم يؤتوا من ضلالة ، ولا كلال ذهن وفطنة ، ولكن لاستمرار هذه القضية فى المحدثين ، وعمومها أكثر المخلوقين ، ومن الله نستمد التوفيق والمعونة برحمته .

فهذه الجملة تكشف لك عن نهج الاستعارة ، وتوضح كيف تقع الألفاظ موقعها فى المجاز ، فأما الحقيقة فلا نحتاج فيها إلى مثال ، لأن أكثر الكلام على ذلك، ولكن ههنا ألفاظ قد وضعت فى غير موضعها ليس على وجه الاستعارة ولا الحقيقة ، فأنا أذكر لك منها ما تجعله دليلا على الباقى ، وتعتبر فى الكلام الذى تؤثر معرفة حظه من الفصاحة أن يكون خاليا من مثل تلك الألفاظ ، بل كل كلمة منه موضوعة فى موضعها اللائق بها إما حقيقة أو على وجه المجاز السائغ المختار الذى نبهتك على علمه . فمن تلك الألفاظ قول أبى تمام :

سعى فاستنزل الشرف اقتسارا ولولا السعى لم تكن المساعى[1]

فإن استنزال الشرف ليس بحقيقة فيه ولا على وجه الاستعارة الصحيحة ، لأن الشرف إذا حطّ وأنزل فقد وصف بما لا يليق به من الإنزال والخفض ، والمحمود فى هذا أن يقال — رفعت منار الشرف وشيدته ، فهو سام على الكواكب ، وعال عن درجة الأفلاك — فأما — استنزلته — فلا يحسن فى هذا الموضع البتة ، وقد كان يمكنه أن يعبر عن نيله الشرف ووصوله اليه بغير استنزاله ، فإن الرجل الشريف الآباء لو ذمّ لكان أبلغ ما يذمّ به أن يقال — حططت شرفك ووضعت

(١) المساعى جمع مسعى مصدر ميمى ، والمراد به ما يسعى اليه .

منه وما يجرى هذا المجرى – فهذا هو وضع الألفاظ فى غير الموضع الذى يليق بها .

ومن ذلك أيضاً قول أبى تمام :

جذبتُ نداه غدوةَ السبت جذبةً

فخرَّ صريعاً بين أيدى القصائدِ

لأن هذا الموضع لا يليق به - جذبت - والممدوح يوصف بأنه أعطى طوعاً واختياراً وحباً للكرم وصبابة إلى الإحسان ، وإذا جذب الندى حتى يخر صريعاً فليس من الطوع بشىء ، إنما ذلك لفظ القسر والغلبة والجبر ، وهذا لا يكون مدحاً ، إنما هو صريح الهجو ومحضه .

ومن هذا الفن أيضاً قوله :

ضعُفتْ جوانحُ من أذاقتْهُ النَّوَى

طعمَ الفراقِ فذمَّ طعم العلقمِ

لأن دعاءه على من ذم طعم العلقم بالإضافة إلى طعم الفراق بضعف الجوانح كلام موضوع فى غير موضعه ، وذكر الحواس التى يضاف إليها الذوق فى هذا الموضع أليق ، فأما الجوانح فلا معنى لها ، وقوله – ضعفت – كلام ضعيف ها هنا .

فعلى هذا النحو يكون وضع الألفاظ فى غير موضعها على الوجه الذى لا يوافق الاستعارة وحقيقتها ، فتأمله وقس غيره عليه ، فإنك تجده فى الكلام كثيراً .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألاَّ تقعَ الكلمة حشواً ، وأصل الحشو أن يكون المقصد بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافى وحرف الروى إن كان الكلام منظوماً ، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منثوراً ، من غير معنى تفيده أكثر من ذلك . وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان ، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين : إما أن تكون أثرت فى الكلام تأثيراً لولاها لم يكن يؤثر ، أو لم تؤثر بل دخولها فيه كخروجها منه ، وإذا كانت مؤثرة فهى على ضربين : أحدهما أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسنا وطُلاوة ، والآخر أن تؤثر فى الكلام نقصاً وفى المعنى فساداً . والقسمان[1] مذمومان ، والآخر هو المحمود ، وهو أن تفيد فائدة مختارة ، ولكل من ذلك مثال ، فمثال الكلمة التى تقع حشوا وتفيد معنى حسناً قول أبى الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقار مجرِّبٍ يرى كل ما فيها وحاشاك فانياً

لأن ـ حاشاك ـ هاهنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن ، لأنك إذا قلت ـ احتقار مجرب يرى كل ما فيها فانيا ـ كان كلاماً صحيحا مستقيما ، فقد أفادت مع إصلاح الوزن دُعاء حسنا للممدوح فى موضعه[2] . ومثله قول ابن محلِّم :

---

(١) يعنى بالقسمين المذمومين القسم الثانى من القسمين السابقين ، والضرب الثانى من القسم الأول ، ولا يخفى تناقضه فى ذلك ، لأنه قيد ما يقع ذلك الموقع بقوله ـ من غير معنى تفيده أكثر من ذلك ـ فلا يكون من القسم الممدوح الذى يفيد فائدة مختارة ، والحق أنه لا يسمى حشوا كما سيأتى .

(٢) الحق أن هذا يقال له اعتراض لا حشو .

إن الثمانين وبُلّغتها   قد أحوجت سمعى إلى ترجمان[1]

لأن – وبلغتها – تجرى مجرى – وحاشاك – فى الفائدة ، ولو ألغيت من البيت لصح المعنى دونها على حد ماقلناه فى البيت الأول ، وليس يخفى على المتأمل حسن المقصود بحاشاك وبلغتها فى هذين الموضعين .

وكذلك أيضا قو أبى الطيب :

نهبت من الأعمار مالو حويته   لهنئت الدنيا بأنك خالدُ

لأن قوله – لهنئت الدنيا – بمنزلة الحشو[2] إذ كان المعنى يتم من دونه ، ولو استوى أن يقول – نهبت من الأعمار مالو حويته لخلدت فى الدنيا – لكان المعنى مستقيما ، لكنه لما احتاج إلى ألفاظ يصح بها الوزن جاء بقوله – لهنئت الدنيا – فأتى بزيادة من المدح ، وفضلة من التقريظ والوصف ، لاخفاء بحسن موقعها ، فهذا وما أشبهه هو الحشو المحمود المختار .

وقد زل فى هذا الموضع أبو هاشم عبد السلام بن محمد ، فألحق الحشو الجيد بالردىء ، وقال فى المسائل البغداديات فى مسألة ذكرها فى إعجاز القرآن : إن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن ذكر مالا يحتاج إليه فى الكلام المنثور ، ألا ترى إلى قول امرىء القيس :

---

(١) هو لعوف بن محلم الشيبانى ، وكان قد دخل على عبدالله بن طاهر فسلم عليه فلم يسمع لكبره وضعفه .

(٢) الحق أنه لاحشو فى هذا ، وإنما هو من الاستتباع المذكور فى البديع ، لأنه مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها .

ورضتُ فذلّتْ صعبةً أيَّ إذلالِ(١)

ولو كان فى الكلام لكان يقول - ورضت فذلت أى إذلال - لو شاء، ولو شاء لقال - ورضت فذلت صعبة - فقد بان أنهم ربما ذكروا المصادر والظروف ليتم الوزن فى هذا الشعر الرصين . وهذا كما قال الأعشى :

فأصبتُ حبّة قلبها وطحالها

ولولا الوزن لاكتفى بقوله - فأصبت حبة قلبها - وهذا كلام بعيد من الصواب ، لأن - صعبة - من بيت امرىء القيس ، وقوله - أى إذلال - حشو مختار حسن يقصد فى المنثور مثلهُ الحذاقُ بتأليفه ، لأنه لو قال - ورضت فذلت - لم يكن فى الكلام دليل على أن هناك صعوبة ولاثَمَّ تمنعا ، وبقوله - صعبة - قد حصل هذا الغرض ، وهو مقصود لا يُخيل على عاقل فى هذا الموصوف ، وفى تأليف الكلام لا يخفى على من له أدنى علم بهذه الصناعة ، ثم فى قوله بعد - أى إذلال - وصف حسن لذُلها ليس بمستفاد من الأول ، لموقع التعجب فيه والوصف ، وليس هذا الموضع مما يُقصّر فى فهمه أحد من المتوسطين فى هذا العلم ، وأبو هاشم وإن كان العالم المتقدم فى صناعة الكلام ، فليس معرفته بالجواهر

---

(١) هو من قوله :

وصرنا إلى الحسنى ورق كلامها ورضت فذلت صعبة أى إذلال

والحق أن هذا من الاطناب وليس من الحشو .

والأعراض وكلامه فى العدل والألطاف[١] مما يفيده العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف، وفهم النظم والنثر، كما أن من المتقدمين فى هذا العلم[٢] من يجهل أول ما يجب على العاقل فضلا عما تجاوزه، ونعوذ بالله من تعاطى ما لا نحسنه، ونسأله التوفيق والعصمة فيما نقوله ونفعله. فأما بيت الأعشى فالأمر فيه على ما وقع لأبى هاشم، وهو من أقبح الحشو، ولا مناسبة بينه وبين بيت امرىء القيس فى حال من الأحوال، ومما تزداد به عجبا أن على بن عيسى الرُّمّانى نقض على أبى هاشم مسائله هذه بكتاب معروف قصره على نقضها، واعتمد فيه المناقشة وترك المسامحة فى كل لفظة من ألفاظ أبى هاشم، فلما وصل إلى هذه المسألة ونقضها لم يعرض لهذا الموضع الذى ذكرناه، بل ظهر من كلامه أنه موافق فيه مسلم له، ولا نعلم السبب الموجب لخفاء مثله على أبى الحسن، مع مكانه المشهور من الأدب.

وأما مثال الكلمة التى تقع حشوا وتؤثر فى المعنى نقصا وفى الغرض فساداً، فكقول أبى الطيب يمدح كافورا:

ترعرع المَلْكُ الأستاذُ مكتهلا   قبل اكتهالٍ أديبا قبل تأديب

لأن قوله ـ الأستاذ ـ بعد ـ الملك ـ نقص له كبير، وبين تسميته له بالملك والأستاذ فرق واضح، فالأستاذ قد وقع هاهنا حشواً ونقص به

(١) جمع لطف، وهو من الله التوفيق والعصمة، والمعتزلة يقولون بوجوبه على الله تعالى.

(٢) علم نقد الكلام المؤلف.

المعنى إذ كان الغرض فى المدح تفخيم أحوال الممدوح وتعظيم شأنه ، لاتحقيره وتصغير أمره ، وقد رأيت فى أخبار كافور الأخشيدى مايقيم عذر أبى الطيب فى هذا ، ويزيل عنه بعض اللوم ، وذلك أنه روى أن كافورا لما غلب على ولد الأخشيد فاستبد بالأمور دونهم ، لم يخرج بذلك عن حد المدبر إلى المالك ، ولم يقم له على منبر دعوة ، ولا نقش باسمه سكة ، ولا اختار أن يخاطب إلا بالأستاذ ، فلم يسمَّ فى مدة أيامه بالأمير ولا بغيره مما يخاطب به من جرى مجراه ؛ فإذا كان الأمر على هذا — ولا شك فى صحته — فإن الأستاذ صار له بمنزلة اللقب الذى لا يجوز تغييره ، فإذا علم منه الشعراء حب المخاطبة بهذه التسمية نظموا ذلك فى مديحهم ، فكأن أبا الطيب ذكر الأستاذ بعد الملك علما منه بغرض كافور ، فأما تمثيلنا نحن بهذا البيت فصحيح ، وفى حكم النظم والنثر ألا تذكرَ هذه الكلمة بعد كلمة هى أشرف منها بدرجة عالية ، فإن زعم زاعم أن أبا الطيب قصد بقوله ـ الأستاذ ـ تقريع كافور بذلك ونقصه[(١)] كما كان يقصد ذلك بذكر سواده ، فإن أبا الطيب قال : كان كافور الأخشيدى يشق عليه أن يعرّض له بالسواد ، فكنت أعتمد معه فى كل قصيدة ذكر سواده ، حتى قلت فيه ـ بشمس منيرة سوداء[(٢)] وقلت :

سوابق خيل يهتدين بأدهم[(٣)]

---

(١) لأنها أطلقت عليه لأنه خصى .

(٢) هو من قوله فيه :

يفضح الشمس كلما ذرت الشمـ ... س بشمس منيرة سوداء

(٣) هو من قوله فيه :

فدى لأبى المسك الكرام فإنها ... سوابق خيل يهتدين بأدهم

وغير ذلك مما هو موجود فى المديح لكافور . فلعمرى إن هذا القول مروى عن أبى الطيب ، لكنا إذا تكلمنا على المديح وما يجب أن يكون مبنيا عليه من التعظيم للممدوح ، لم نعرج على ما يقصده المادح من منافاة هذا الغرض . إذ كان هذا بخلاف ما هو بصدده وقاصده ، وليس يكون فيه أكثر من عذر المادح ، وأنه لم يخفَ ما يجب عليه ، وإنما قصده وتعمده ، فأما أن يكون ذلك سببا لصحة الكلام فى نفسه فلا . ونحن إنما نتكلم على ذلك .

فأما قول أبى الطيب أيضا :

فلا فضل فيها للشجاعة والندى ... وصبرِ الفتى لولا لقاء شَعُوبِ

فإن الندى هاهنا حشو يفسد المعنى ، وذلك أن مقصوده أن الدنيا لا فضل فيها للشجاعة والصبر لولا الموت ، لأن الشجاع إذا علم أنه يخلّد فأى فضل لشجاعته ؟ وكذلك الصابر ، فأما الندى فمخالف لذلك . لأن الإنسان إذا علم أنه يموت هان عليه بذل ماله ، وكذلك يقول إذا عوتب فى بذله : كيف لا أبذل مالا أبقى له ؟ ومن أين أثق بالتمتع بهذا المال ؟ والأمر فى هذا ظاهر . قال طرفة :

فإن كنتَ لا تستطيعُ دفع منيتى ... فذرنى أبادرْها بما ملكتْ يدى

وقال مهيار بن مرزويه :

وكلْ إن أكلتَ وأطعم أخاك ... فلا الزاد يبقى ولا الآكِلُ

وأما إذا كان الإنسان خالداً فى الدنيا ثم جاد بماله فلعمرى إن كرمه يكون أفضل ، وبذله لماله أشد ، والأمر فى ذلك مخالف لحكم الشجاعة بغير شك ، لأن تلك لولا الموت لم تحمد ، والندى بالضد ، وإذا كان الأمر على هذا كان قوله — والندى — حشوا يفسد المعنى ، وقد قال الشريف المرتضى علم الهدى رضى الله عنه : إن المراد بالندى فى البيت بذل النفس لا بذل المال ، كما قال مسلم بن الوليد :

يجود بالنفس إذ ضَنَّ البخيل بها   والجود بالنفس أقصى غاية الجودِ

قال : وإذا جاز أن يسمى بذل النفس جوداً جاز أن يسميه ندى أيضاً وكرماً وسخاء . وهذا الذى ذكره رحمه الله أقصى ما يجوز أن يتأول به ، ولا يحمل قول الشاعر على الفساد ، وأما إذا عدنا إلى التحقيق علمنا أن لفظ الندى المطلق لا يفيد إلا بذل المال والكرم ، ولا يكاد يستعمل فى بذل النفس ، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة ، فأما مع الإطلاق فلا يفيد ذلك ، ثم إذا سوغنا ما ذهب اليه على بعده كان لفظ — الندى — حشوا ، لأن الشجاعة قد أغنت عنه ، فيمكن حمل هذا البيت على الحشو الذى يختلّ به المعنى على ما ذكرناه من تأويله الظاهر ، وعلى الحشو الذى يكون غير مؤثر فى الكلام على ما خرّجه الشريف رحمه الله وتأوله .

وأما الكلمة التى تقع حشوا غير مؤثّرة فأمثلتها كثيرة موجودة فى النظم والنثر ، ومنها قول أبى تمام :

جذبت نُداه غدوةَ السبت جذبة   فخر صريعا بين أيدى القصائدِ

لأن قوله — غدوة السبت — حشو لا يحتاج اليه ، ولا تقع فائدة

بذكره ، ومن ذا الذى يؤثر أن يعلم اليوم الذى أعطى الممدوح فيه أبا تمام؟ وأى فرق بين أن يقع عطاؤ فى يوم السبت أو الأحد أو أو غيرهما من الأيام؟ وما بقى عليه شىء إلا أن يخبر بتاريخ ذلك الوقت ، وموضع ذلك اليوم من الشهر.

فمثل هذا وأشباهه الحشو الذى يقع ولا تعرض فى ذكره فائدة إلا ليصح الوزن ، وهو عيب فاحش فى هذه الصناعة ، وما أكثر ماتستعمل - أمسى وأصبح وأخواتها - فى هذا الموضع من الحشو ، ويجب أن تعتبر ذلك بأن تنظر الفائدة فيه ، فإن كان الأمر الذى ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه فالفائدة حاصلة ، وإن كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لايحتاج اليه ، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذى يرجع اليه ، ويعوّل على النظر من جهته . ومثال ذلك أن يقال - أصبحنا مُغيرين على بنى فلان - فإن موقع - أصبحنا - فى هذا الموضع موقع صحيح ، لأنهم لم يكونوا أغاروا عليهم فى وقت المساء . ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (فأصبحوا فى ديارِهم جاثمينَ) لأن الأمر لم يطرقهم إلا ليلا . فأما لو قال قائل - أصبح العسل حلوا - لكان قوله - أصبح - حشواً ، لأنه قد أمسى كذلك ، ويدل على صحة هذا واعتبار العلماء له ماذكره أبو الحسن على بن عيسى الرُّمانى فى كتابه المعروف بالجامع فى علم القرآن . فإنه قال فى قوله تعالى : (حبطتْ أعمالهمْ فأصبحُوا خاسرينَ) : وإنما ذكر الصباح من غير أن يراد به معنى الصباح لأنهم بمنزلة من أصبح على أسوإ حال ، وذلك لأن أكثر مايكون من هيجان

الإعلال بالليل، فيؤمل لصاحبها حسن الحال عند الصباح، فإذا كان الضد من ذلك حصل على الهلاك. فلم يرض أبو الحسن أن تقع — أصبح — فى كلام الله تعالى حشوا، بل تأول ذلك كما يتأوله مثله، وفى ضمن قوله الشهادة بما ذكرناه والإذعان له. فإن قال قائل: كيف يمكنكم أن تقولوا هذا؟ وعلى الصحيح من مذاهبكم أن دليل الخطاب عندكم ليس بحجة، وأن تعليق الحكم باسم أو صفة أو شرط أو غاية لا يدل على انتفائه بانتفاء ذلك، وإذا كان هذا قولكم فليس فى قول القائل — أصبح السكر حلواً — دليل على أنه لم يمس كذلك، كما زعمتم أن ليس فى قول النبى صلى الله عليه وسلم: «فى سائمة الغنم الزكاة» دليل على أن المعلوفة لا زكاة فيها. ولا يمتنع عندكم أن يقال — فى سائمة الغنم الزكاة — وإن كانت واجبة فى معلوفتها، فكذلك لا يقبح أن يقال — أصبح العسل حلواً — وإن كان قد أمسى أيضاً بهذه الصفة. قيل: الجواب عن هذا السؤال أن الفرق بين ما نجيزه من تعليق الحكم بصفة وثبوته لما انتفت عنه تلك الصفة فى مثل قوله عليه السلام «فى سائمة الغنم الزكاة» وبين ما نكرهه من قول القائل — أصبح السكر حلواً — لأن النبى صلى الله عليه وسلم إذا قال «فى سائمة الغنم الزكاة» فليس مراده أن يبين لنا حال المعلوفة هل تجب فيها الزكاة أم لا؟ بل هى مسكوت عنها، فنجوّز فيها ما كنا نجوزه فى السائمة قبل هذا القول، وليس كذلك قول القائل — أصبح العسل حلواً — لأنه يريد حلوا فى كل حال من صباح أو مساء، فلذلك كان ذكر الصباح حشواً. ومثله فى مسألتنا أن يكون صلى الله عليه وسلم يقصد

أن يبين لنا حال الزكاة فى الغنم جميعها السائمة والمعلوفة، ثم يقول «فى سائمة الغنم الزكاة» فإنا نقول إن هذا اللفظ غير موافق للمقصود، إذ كان لا يعطينا تصريحه ولا فحواه فى المعلوفة حكما، كما قلنا إن من أراد أن يصف لنا العسل بالحلاوة فى جميع الأوقات ثم قال — أصبح العسل حلوا — فإنه قد أتى بأصبح حشوا لغير فائدة، فبان الفرق بين الأمرين.

ومن الحشو أيضاً قول أبى تمام:

كالظبية الأدماءِ صافتْ فارتعتْ زهر العَرار الغضّ والجثجاثا

فإن الجثجاث إنما جاء به حشوا لأجل القافية، وإلا فليس للظبية فضيلة إذا رعت الجثجاث، ولا له فيها ميزة على غيره من النبات، وقد سبقه إلى مثل هـذا الحشو فى القافية عَدِىُّ بن الرّقاع العاملىُّ فقال:

وكأنها بين النساء أعارها عينيه أحورُ من جآذر جاسمِ

لأن جاسم إنما وردت هنا لأجل القافية لا لمعنى فيها، وهى قرية بالشام من أعمال دمشق، وفيها ولد أبو تمام الطائى، وليس لجآذرها ميزة على غيرها، وقد سألت عن ذلك جماعة ممن يخبر تلك الناحية فما وجدت عندهم فيها إلا ما عندهم فى غيرها من البلاد.

ومن ذلك أيضا قول على بن محمد البصرى:

وسابغة الأذيال زَغف مُفاضة تكنفها منى بجاد مخطَّط [١]

فليس لكون البجاد مخططاً تأثير فى صفة الدرع ، وإنما الغرض بذكره القافيــــة .

وأضداد هذا فى وقوع الفائدة بالكلمة التى تكون فيها القافية كثير ، ومنه قول امرىء القيس :

كأنّ عيونَ الوحش حول خِبائنا وأرحلنا الجزع الذى لم يثقَّبِ [٢]

فإنه لما أتى على التشبيه قبل القافية واحتاج اليها جاء بزيادةٍ حسنة فى قوله — لم يثقّب — لأن الجزع إذا كانْ غير مثقوب كان أشبه بالعيون .

وكذلك قول زهير بن أبى سُلمَى :

كأن فُتاتَ العِهن فى كل منزل نزلن به حبُّ الفنا لم يحطَّمِ

فقوله - لم يحطّم - فى هذا البيت مثل - لم يثقب - فى البيت الذى قبله [٣] .

وروى أبو الفرج قُدامة بن جعفر عن محمد بن يزيد المبرّد عن التوّزىّ ، قال : قلت للأصمعىّ : من أشعر الناس ؟ فقال : من يأتى إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيرا ، أو الكبير فيجعله بلفظه

(١) الزغف من الدروع المحكمه اللينة الواسعة ، ومفاضة واسعة ، والبجاد الثوب المخطط .

(٢) هذا وما بعده من الأطناب ، وهو خلاف الحشو .

(٣) لأن حب الفنا أحمر الظاهر أبيض الباطن ، فهو لا يشبه الصوف الأحمر — العهن — إلا مالم يحطم .

خسيسا ، أو ينقضى كلامه قبل القافية فإذا احتاج اليها أفاد بها معنى . قال : نحو من ؟ قال : نحو ذى الرُّمّة حيث يقول :

قِفِ العيسَ فى أطلال ميّة فاسألِ رسوما كأخلاق الرداءِ . . .

فتم الكلام . ثم قال — المسلسل — فزاد شيئا . ثم قال :

أظن الذى يجدى عليك سؤالهُا دموعا كتبديد الجمُان . . .

فتمّ كلامه . ثم قال ـ المفصل ـ فزاد شيئا . قال : قلت : ونحو من ؟ قال : الأعشى حيث يقول :

كناطح صخرةً يوما ليفلقها (١) فلم يَضرْها وأوهى قرنه الوَعِلُ

فزاد معنى . قال : قلت : وكيف صار الوعل مفضلا على كل ماينطح ؟ قال : لأنه ينحط من أعلى الجبل على قرنيه فلا يضيره .

وقد سمى أصحاب صناعة الشعر هذا المعنى الإيغال (٢) وأرادوا بذلك أن الشاعر يوغل بالقافية فى الوصف إن كان واصفا ، وفى التشبيه إن كان مشبْها .

ويجب أن تعلم أن هذا الموضع من حشو البيت شديد المراعاة لأجل أنه القافية ، فإذا وقعت فيه الإصابة أو الخطأ كان أظهر لها إذا وقعا فى كلمة من متن البيت ، لِمَا يختص به هذا الموضع من فضل العناية ، إذ كان متميزا بالقصد بما هو طرف وقافية .

---

(١) الرواية المشهورة — ليوهنها — والشاهد فى أن كلامه تم بقوله ـ يضرها ـ وما بعده إيغال .

(٢) عرفوه بأنه هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها . وقيل : إنه لايختص بالشعر ، وهو عندهم من الإطناب لا الحشو .

وعلى هذا يقع الأمر أيضاً فى السجع من الكلام المنثور ، وكثيراً ما يتعذر على مؤلفه القرينة فيتمحل الكلام تمحلا شديدا . ويأتى بمعان خارجة عن غرضه ، حتى يظفر بالسجعة بعد تعب ، ويكون معها بمنزلة من يطلب شيئا يصيده ، فهو يجدّ فى الطلب . والمقصود يجتهد فى الهرب ، ويجىء من هذا اختلاف الفصول فى الطول والقِصَر ، لأنه يحتاج فى طلب القرينة الى إطالة الفصل حتى يزيد على ما قبله زيادة فاحشة ، وهذا عيب ظاهر فى أكثر من ينتحل صناعة الكتابة فى زماننا هذا . وقد سنّ الكتاب المتقدمون من تجنب السجع فى أكثر كلامهم سُنة لو اعتمدت لوجدت فيها الراحة من هذا العارض . لأنهم اذا كانوا لا يحفلون بالسجع فالواجب اطراحه فى الموضع الذى يكون متكلفا نافراً . فأما الشعر فلا مندوحة عن القافية ، فإن تعذرت فى البيت فليس غير ترك ذلك البيت رأساً ، وسيأتى الكلام فى هذا الباب اذا صرنا الى ذكر التناسب فى الألفاظ بمشيئة الله وعونه .

فأما زيادة — ما — فى قول الله تعالى : (فبما رحمةٍ منَ الله لنتَ لهُمْ) وقوله تعالى : (فبما نقضهِم ميثاقهُمْ) فإن لها هنا تأثيرا فى حسن النظم ، وتمكيناً للكلام فى النفس ، وبعداً به عن الألفاظ المبتذلة ، فعلى هذا لا يكون حشواً لا يفيد . وأهل النحو يقولون : إن — ما — فى هذا الموضع صِلةٌ مؤكدة للكلام . وقد يكون التوكيد عندهم بالتكرار كما يكون بالعلامة الموضوعة له ، واذا أفاد الكلام شيئا فليس من الحشو المذموم ، لأن حقيقة الحشو هو الذى يكون دخوله فى

الكلام وخروجه على سواء، وإنما الغرض به إقامة الوزن فى الشعر، أو ما يجرى مجرى ذلك فى النثر، وقد جاءت — ما — فى الشعر أيضا على معنى ما وردت فى الآية، قال الشاعر:

فاذهبى ما إليك أدركنى الحلْ ... مُ عدانى عن هيجكم أشغالى (١)

ومن هذا القبيل أيضاً دخولها فى — ابنما — قال المتلمس:

وهل لىَ أمٌ غيرها إن تركتها ... أبى الله إلا أن أكون لها ابنما (٢)

وقال الآخر:

لُقَيْمُ بن لُقْمانَ من أختهِ ... فكان ابن أخت له وابنما (٣)

وورودها فى هذا الموضع خاصة كثير، فهذا مبلغ ما نقوله فى الحشو، ليكون دليلا على غيره، ومنبها على مثله.

ومن وضع الألفاظ موضعها اللائق بها ألا يكونَ الكلام شديد المداخلة يركب بعضه بعضاً، وهـذا هو المعاظلة التى وصف عمر ابن الخطاب رضى الله عنه زهير بن أبى سلمى بتجنبها فقال: كان لايعاظل بين الكلام. لأن المعاظلة المداخلة، ومن ذلك يقال —

---

(١) هو لأعشى قيس، وما زائدة، يأمرها أن تنصرف إلى سبيلها وتتركه، لأنه أدركه الحلم حلم الكبر، وصرفه عنها أشغاله أى مآمله.

(٢) هو من قصيدة له مطلعها:

يعيرنى أمى رجال ولا أرى ... أخا كرم إلا بأن يتكرما

(٣) رواية اللسان والتاج — وكان ابن أخت — ولقيم اسم رجل مصغر لقمان على الترخيم أو مصغر اللقم.

تعاظلت الكلاب — وغيرها مما يتعلق بعضه ببعض عند السفاد ، وقد غلط فى تمثيل هذا أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب ، وبيّن خطأه فيه أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدىّ رحمه الله . لأن أبا الفرج قال : إن المداخلة التى تكره ووصف عمر رضى الله عنه زهيراً بتجنبها أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه . قال : وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ، مثل قول أوس بن حجر .

وذاتُ هِدْمٍ عارٍ نواشِرُها تصمتُ بالماء تولباً جدَعا[١]

فسمى الصبي تولباً والتولب ولد الحمار . ومثل قول الآخر :

وما رقد الوِلدانُ حتى رأيته على البكر يمريه بساق وحافرِ[٢]

فسمى رجل الانسان حافراً ، وهذا ليس من المعاظلة التى هى ركوب بعض الكلام بعضا ومداخلة بعضه فى بعض[٣] والصحيح من تمثيل ذلك ما ذكره أبو القاسم الآمدىّ وهو قول أبى تمام :

---

(١) هو من قصيدة له فى رثاء فضالة بن كلدة ، وقبله :

ليبكك الشرب والمدامة والا فتيان طرا وطامع طمعا

والهدم الثوب البالى ، والنواشر عروق وعصب باطن الذراع والمراد ذراعها ، وجدعا سىء الغذاء .

(٢) هو لجبيها الأسدى يصف ضيفا طارقا أسرع اليه ، وقبله .

فأبصر نارى وهى شقراء أوقدت بليل فلاحت للعيون النواظر

ومعنى يمريه يستخرج ما عنده من الجرى

(٣) لانه من قبح الاستعارة ، فهو يدخل فى التعقيد المعنوى ، والمعاظلة هى التعقيد اللفظى .

خان الصفاءَ أخٌ خان الزمان أخاً   عنه فلم يتخوّن جسمه الكمد(١)

لأن ألفاظ هذا البيت يتشبث بعضها ببعض ، وتدخل الكلمة من أجل كلمة أخرى تجانسها وتشبهها ، مثل خان وخان ويتخوّن وأخ وأخا ، فهذا هو حقيقة المعاظلة .

وكذلك قول أبي تمام أيضا :

يا يومَ شرّدَ يومَ لهوى لهوُهُ   بصبابتى وأذلَّ عِزَّ تجلّدى(٢)

فقوله — يا يوم شرّد يوم لهوى لهوه — شديد التعاظل حتى كأنه سلسلة .

ومنه أيضا قول أبي تمام :

يومٌ أفاضَ جوًى أغاض تعزّيًا
خاض الهوى بحرَىْ حِجاهُ المزبدِ(٣)

---

(١) يريد — خان الصفاء أخ خان الزمان أخا من أجله فلم يتخون جسمه الكمد ، ولم يتخون لم ينقص ، والكمد الحزن والهم الشديد .

(٢) لهو اليوم أن يفرق الجمع ويكدر الصافى ، يقول : يا أيها اليوم الذى شرد لهوه يوم لهوى ، وأذل ما كان مصونا من صبرى ، ولو قال — يا يوم شرد لهوى لهوه — لكان أصح معنى ، لأن التشديد إنما وقع بلهوه ، ولكنه جاء باليوم الثانى من أجل الأول ، وباللهو الثانى من أجل ماقبله ، فكانت ألفاظه كأنها سلسلة فى شدة تعلق بعضها ببعض .

(٣) يريد ببحرى حجاه الدماغ والقلب ، فقد جعل الحجا مزبدا ، ولا يعرف عاقل يقول إن العقل يزبد ، وكذلك خوض الهوى بحر التعزى من أبعد الاستعارات ، وفاعل أغاض ضمير جوى .

وقال أبو القاسم : فإن قال قائل : إن هذا الذى أنكرته من تشبث الكلام بعضه ببعض ، وتعلق كل لفظة بما يليها ، وإدخال كلمة من أجل أخرى تشبهها وتجانسها ، هو المحمود من الكلام ، وليس من المعاظلة فى شىء ، ألا ترى أن البلغاء والفصحاء لمّا وصفوا ما يستجاد ويستحب من النثر والنظم قالوا : هذا كلام يدل بعضه على بعض ، ويأخذ بعضه برقاب بعض . قيل : هذا صحيح من قولهم ، ولم يريدوا به هذا الجنس من النظم والنثر ، ولا قصدوا هذا النوع من التأليف ، وإنما أرادوا المعانى اذا وقعت ألفاظها فى مواقعها ، وجاءت الكلمة مع أختها المشاكلة لها التى تقتضى أن تجاورها بمعناها ، إما على الاتفاق أو التضاد حسبما توجبه قسمة الكلام ، وأكثر الشعر هذا سبيله . وذلك نحو قول زهير :

سئمتُ تكاليفَ الحياة ومن يعشْ
ثمانين حولاً — لا أبالك — يسأمِ

لأنه لما قال فى أول البيت — سئمت — وقال — ومن يعش ثمانين حولا — اقتضى أن يكون فى آخره — يسأم .

وكذلك قوله :

والسِّتْرُ دون الفاحشات وما ... يلقاك دون الخير من سِتْرِ [1]

---

(١) معطوف على قوله قبله :

ولأنت أشجع حين تتجه الـ ... أبطال من ليث أبى أجر

وأجر جمع جرو وهو ولد الأسد .

فالستر الأول اقتضى الستر الثانى .

وكذلك قول امرىء القيس .

فإن تكتموا الداء لا نخفه وإن تقصدوا الذم لا نقصدِ

فإن كل لفظة تقتضى ما بعدها .

فهذا هو الكلام الذى يدل بعضه على بعض ويأخذ بعضه برقاب بعض ، واذا أنشدت صدر البيت علمت ما يأتى من عجزه ، فالشعر الجيد أو أكثره على هذا مبنىّ ، وهذا الذى ذكره ابو القاسم رحمه الله صحيح ، ويجب أن يقتدى به فى هذا الباب ، وقد بين المعاظلة وفرق بينها وبين غيرها من العيوب بالتمثيل الذى ذكره .

فأما الذى قاله من دلالة بعض الكلام على بعض حتى يمكن استخراج قوافيه إن كان شعرا ، ويكون بعض البيت شاهداً لبعض ، فهو من النعوت المحمودة ، وسيأتى الكلام فى ذلك مستوفىً عند ذكر القوافى والأسجاع بعون الله ومشيئته . وبعض الناس يسمى هذا الفن من الشعر التوشيح ، وبعضهم يسميه التسهيم [١] ومثاله قول الشاعر :

عجبتُ لِسعى الدهر بينى وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهرُ [٢]

---

(١) هو أن يكون مبتدأ الكلام ينبىء عن مقطعه وأوله يخبر بآخره ، وهذا نوع من البديع يسمى الإرصاد أيضا .

(٢) هو لأبى صخر الهذلى ، والشاهد فى أن قوله — عجبت لسعى الدهر — فى أول البيت يقتضى قوله — سكن الدهر — فى آخره ؛ وسعى الدهر كناية عن سرعة تقضى أوقات الوصال ، وسكونه كناية عن استطالة أيام الفراق .

وقول عمرو :

وكنت سَناماً فى فَزَارةَ تامكا ... وفى كلّ حى ذورة وَسَنامُ [١]

وقوله أيضاً :

إذا لم تستطع شيئاً فدعْهُ ... وجاوزه إلى ما تستطيعُ [٢]

وقول أبى عُبادة :

مشيبٌ كبثّ السرّ عىَّ بحمله ... محدِّثه أو ضاق صدر مُذيعهِ

تلاحقَ حتى كاد يأتى بطيئه ... بحثّ الليالى قبل أنى سريعهِ [٣]

وقوله :

أبكيكما دمعاً ولو أنى على ... قدر الجوَى أبكى بكيتكما دَما [٤]

لأن هذه الأبيات كلها إذا سمع الإنسان صدورها ، وكان قد عرف الروىّ المقصود فيها ، عرف الكلمة التى تكون قافية قبل الوصول اليها ، وأمثال هذا كثيرة ، وسيأتى ذكرها فى باب القوافى والأسجاع وترك التكلف والتعقيد فى الكلام ، بمشيئة الله وعونه .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألاَّ يعبرَ عن المدح بالألفاظ المستعملة فى الذم ، ولا فى الذم بالألفاظ المعروفة للمدح ، بل يستعمل فى جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض ، فى موضع الجدّ

---

(١) هو لعمرو بن معد يكرب الزبيدى ، والشاهد فيه ظاهر .

(٢) الإرصاد فى قوله — إذا لم تستطع .

(٣) الإرصاد فى قوله — حتى كاد يأتى بطيئه .

(٤) الإرصاد فى قوله — أبكيكما دمعا — لأنه ليس بعد بكاء الدمع إلا بكاء الدم .

ألفاظه ، وفى موضع الهزل ألفاظه ، ومثال ما استعمل من هذه الألفاظ في غير موضعه قول أبي تمام :

مازال يهذى بالمكارم دائباً حتى ظننّا أنه محموم[١]

وقوله :

وتَثْفَى الحربُ منه حين تغلى مراجلها بشيطانٍ رجيمٍ[٢]

وقوله :

ولىٌ ولم يظلم وهل ظلم امرؤ حثَّ النَّجاء وخلفه التنين[٣]

وقول الحسين بن الضحاك :

كذا من يشرب الراح مع التنين فى الصيف[٤]

وقول أبى نواس :

جادَ بالأموال حتى حسبوه الناس حمقا

---

(١) فى رواية — مازال يهذى بالمكارم والعلا .

(٢) فى رواية — تثفى — بتشديد الفاء أى توضع على الأثافى وفيه استعارة. جعل الممدوح شيطانا رجيما .

(٣) هو من قصيدة له فى وقعة لبابك انهزم فيها يمدح بها الأفشين ، وضمير — ولى — لبابك ، ويريد بالتنين الأفشين ، وما سمع أحد من الشعراء شبه به ممدوحا .

(٤) هو من قطعة له فى النسيب :

نديمى غير منسوب الى شىء من الحيف
سقانى مثل ما يشر ب فعل الضيف بالضيف
فلما دارت الكأس دعا بالنطع والسيف
كذا . . . . .

وقد تمثل بها الحلاج حين قدم للقتل .

وقول العنبرى :

ما كان يعطى مثلها فى مثله   إلا كريم الخيم أو مجنونُ

وقول أبى تمام :

يا أبا جعفر جعلت فداكا   فاق حسنَ الوجوه حسنُ قفاكا

لأن - يهذى ، والمحموم ، والشيطان الرجيم ، والتنين ، والحمق ، والجنون ، وذكر القفا - من الألفاظ التى تستعمل فى الذم ، وليست من ألفاظ المدح .

وقد كان بعض الأدباء يعيب قول ابن الرومى :

من شعرها من فضة   وثغرها من ذهب

ويقول : إن التشبيه بالفضة والذهب إنما يقع فى المدح ، وكان يجب أن يهجو هذه المرأة بما يستعمل من ألفاظ الذم وطرقه .

فإن قال قائل : إذا كان التنين هو الحية وكانوا كثيراً مايشبهون الممدوح بالحية · ويقولون — هو صِلٌّ صفاة ، وحية واد ، وأرقم وأسود وغير ذلك — كما قال أبو الطيب :

يمد يديه فى المفاضة ضيغمٌ   وعينادمن تحت التريكة أرقمُ (١)

وقال آخر :

(١) المفاضة الدرع الواسعة ، والتريكة البيضة تشبيها لها ببيضة النعامة إذا خرج منها الفرخ فتركت - ورواية الديوان - وعينيه

إنى على رأس العدو وتحته للُغامُ قسطلةٌ وحيةُ وادِ(١)

وقال الرضى :

نبهتَ منى ياأبا الغيداقِ أصمَّ لايسمع صوت الراقى
ذا ريقة تهزأ بالدرياق(٢) كأنما أمّ من الإطراق(٣)

وقال حُريث بن عنّاب :

أترجو الحياة ياابن بشر بن مسهر وقد علقت رجلاك فى ناب أسودا
من الصم تكفى مرّةً من لعابه وما عاد إلا كان فى العود أحمدا

وأمثال هذا كثيرة ، فكيف يكون ذكر التنين عيبا ولا يكون ذكر الأرقم والصل والأسود عيباً ومعنى الجميع واحد ، قيل له : إنما لم ننكر التنين لأجل معناه فيقال لنا — إن معنى التنين والحية واحد ؟ وإنما عبناه من أجل مدحه ، لأن هذه اللفظة لم تستعمل فى المدح ، وتلك الألفاظ قد استعملت فيه ، وليس يمتنع أن يكون للشىء الواحد اسمان يستعمل أحدهما فى موضع ويستعمل الآخر فى موضع آخر . وهذا شىء إنما أصله العرف والعادة ، دون أصل وضع الأسماء فى اللغة ، ألا ترى أن الانسان إذا مدح ذكر الرأس والكاهل والهامة ، وإذا هجا ذكر القفا والأخادع والقذال . وإن كانت معانى الجميع متقاربة . وليس يحسن أن يخاطب الملوك فيقال لبعضهم — وحق يافوخك أو قمحدودتك

---

(١) اللغام زبد أفواه الإبل ، والقسطلة هديرها .

(٢) قبله :

صل صفا ملمن البصاق

(٣) أم شج فى رأسه .

أو أخادعك أو قذالك أو قفاك — قياسا على أن يقال له — وحق رأسك — لأن الاستعمال يختلف فى الألفاظ ، وإن كان المعنى فيها غير مختلف على ماقدمناه .

ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه فى الموضع الذى لايحسن فيه التصريح ، وذلك أصل من أصول الفصاحة ، وشرط من شروط البلاغة . وإنما قلنا فى الموضع الذى لايحسن فيه التصريح ، لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك ، ولاتكون الكناية فيها مرضية ، فإن لكل مقام مقالا ، ولكل غرض فنا وأسلوبا .
ومما يستحسن من الكنايات قول امرىء القيس :

فصرنا إلى الحسنى ودقّ كلامنا ورضتُ فذلت صعبة أىّ إذلالِ[1]

لأنه كنى عن المباضعة بأحسن مايكون من العبارة .

وروى عن أبى الحسين جعفر بن محمدبن ثوابة : أنه لما أجاب أبا الجيش خُماريه بن أحمد بن طولون عن المعتضد بالله من كتابه بإنفاذ ابنته التى زوجها منه ، قال فى الفصل الذى احتاج فيه إلى ذكرها : وأما الوديعة فهى بمنزلة ماانتقل من شمالك إلى يمينك ، عناية بها ، وحياطة لها ، ورعاية لمواتتك فيها . وقال للوزير أبى القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب : والله إن تسميتى إياها بالوديعة نصف البلاغة . واستحسنت هذه الكناية حتى صار الكتّاب يعتمدونها .

وكتب أبو إسحاق الصابى عن عز الدولة بختيار بن معزّ الدولة

---

(١) سبق هذا البيت فى ص ١٧٢

إلى أبى تغلب بن ناصر الدولة فى إنفاذ ابنته المزوجة منه : وقد توجه أبو النجم الحرمى أيده الله نحوك بالوديعة ، وهو الأمين على ما يحوطه ويحفظه ، والوفى بما يحرسه ويلحظه ، وإنما نقلت من مَغرِس إلى معرَّس (١) ومن وطن إلى سكن ، ومن مأوى بِرّ وانعطاف ، إلى مثوى كرامة وإلطاف . فأجاب أبو تغلب عن هذا بكتاب من إنشاء أبى الفرج الببّغا ، قال فى جوابه عن هذا الفصل : ووصل أبو النجم بدر الحرمى بالأمانة العظيم قدرها ، والصفوة البينة نبهها وذكرها . فقال عوض الوديعة الأمانة ليغاير بين اللفظين .

وكذلك سبق بعضهم إلى الكناية عن الهزيمة بالتحيز اتباعا لقول الله تعالى : (ومَن يولّهم يومئذ دُبُرَه إلا متحرّفا لقتالٍ أو متحيزاً إلى فئةٍ) ثم صارت هذه العبارة للكُتّاب سُنّة . وخبرنى من أثق به عن رجل من أهل بغداد يصنع الغزل من الذهب ، قال : أحضرنى الوزير أبو الحسن على بن عبدالعزيز المعروف بابن حاجب النعمان وزير القادر بالله ، وأخرج إلىّ عَلَماً مذهباً عليه اسم المقتدر بالله ، قد بلى وخلق وبقى فيه الذهب . فقال لى : كيف السبيل إلى أخذ ما على هذا من الذهب ؟ فقلت : يحرق . فصاح صيحة عظيمة . وقال : ويلك ، ما هذا التهجم ؟ أحرق أعلام أمير المؤمنين ؟ وأمر بإخراجى ، فدفعت وقد قاربت التلف من هيبته والخوف منه ، وتعقبنى أهل المجلس بالسؤال فى بسط عذرى بعدم الفهم لما أنكره علىّ . فأمر بإعادتى إليه وقال : هيه ما الذى

(١) المعرس الموضع الذى يعرس فيه القوم أى ينزلون من السفر ليرتاحوا ثم يسافرون .

تقول؟ فقلت: ما يرسمه سيدنا الوزير. فقال: قل: يستخلص. فقلت: يستخلص. فقال: خذه وانصرف. فأخذت العلم ومضيت فأحرقته، وأحضرت له ما خرج فيه من الذهب فأخذه.

ومن هذا الفن أيضاً من حسن الكناية قول أبي الطيب:

تدّعي ما ادعيتُ من ألم الشو   ق اليها والشوقُ حيث النحولُ

لأنه كنى عن كذبها فيما ادعته من شوقها بأحسن كناية. وكذلك قوله:

لو أنّ فنّا خُسْرَ صبّحكم   وبرزتِ وحدكِ عاقه الغزلُ(١)

لأنه أراد – انهزم – فكنى عن هزيمته بعاقه الغزل، وتلك أحسن كناية في هذا الموضع.

وأضداد هذا من قبح العبارات قول أبي الطيب:

إنيّ على شغفي بما في خُمْرها   لأعفُّ عما في سراويلاتها

وقول الآخر:

تُعطِين من رجليك ما   تُعطَى الأكفُّ من الرّغاب(٢)

وقول الرضي يرثي والدته:

كأن ارتكاضي في حشاكِ مسبِّباً   ركضَ الغليل عليكِ في احشائي(٣)

---

(١) فناخسر اسم عضد الدولة، والغزل الكلف بالنساء.

(٢) الرغاب الأرض اللينة الواسعة الدمثة، يكنى بهذا عن امتلاء رجليها ولينهما.

(٣) يعني أن ارتكاضه وهو جنين في بطنها كان سببا لارتكاض غليله في أحشائه لموتها.

لأنك إذا تأملت هذين البيتين وجدتهما يجريان من بيت امرىء القيس مجرى الضد ، وذلك أن امرأ القيس عبر عما يجب أن يكنى عنه من المباضعة فكنى بأحسن كناية ، وهذان عبرا عما لا يجب أن يكنى عنه ، فأتيا بألفاظ يجب أن يكنى عنها .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله تعالى : (كانا يأكلان الطعام) كناية عن الحدث ، وليس الأمر على ما قال ، بل معنى الكلام على ظاهره ، لأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً ، وهذا شيء ذكره أبو عثمان الجاحظ ، وهو صحيح .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يستعمل فى الشعر المنظوم والكلام المنثور من الرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم والألفاظ التى تختص بها أهل المهن والعلوم ، لأن الانسان إذا خاض فى علم وتكلم فى صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وكلام أصحاب تلك الصناعة . وبهذا شرف كلام أبي عثمان الجاحظ ، وذلك أنه إذا كاتب لم يعدل عن ألفاظ الكتاب ، وإذا صنف فى الكلام لم يخرج عن عبارات المتكلمين ، فكأنه فى كل علم يخوض فيه لا يعرف سواه ولا يحسن غيره (١) . ومما يذكر من هذا النوع فى استعمال ألفاظ المتكلمين قول أبى تمام :

---

(١) ذكر ابن الأثير أن ماذهب اليه من أنه يجب على الانسان إذا خاض فى علم أو صناعة أن يستعمل ألفاظ أهلهما مسلم له ، ولم يسلم له ماذهب اليه من منع هذا فى صناعة المنظوم والمنثور ، لأنها مستمدة من كل علم ، فلا مانع فيها من استعمال ماتدعو اليه الحاجة اليه من معانى العلوم .

مودةٌ ذهبٌ أثمارها شَبَهٌ ... وهمةٌ جوهرٌ معروفها عَرَضُ (١)

لأن الجوهر والعرض من ألفاظ أهل الكلام الخاصة بهم .

ومن ألفاظ النحويين قوله أيضاً :

خرقاءُ يلعب بالعقول حَبابها ... كتلعب الأفعال بالأسماء (٢)

وقول أبي الطيب :

إذا كان ماتنويه فعلاً مضارعاً ... مَضى قبل أن تلقى عليه الجوازمُ (٣)

وقوله :

وكان ابنا عدوٍ كاثراه ... له ياءَىْ حروفِ أنيسيانِ (٤)

وقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

تلاقٍ تفرّى عن فراق تذمه ... مآقٍ وتكسير الصحائح في الجمع (٥)

---

(١) هو من قصيدة له في العتاب ، والشبه النحاس الأصفر ، وقد ذكر ابن الأثير أنه لايعاب في البيت إلا لفظ ـ شبه ـ لأنه عامي ركيك .

(٢) خرقاء حمقاء صفة للخمر في الأبيات قبله ، والحباب الفقاقيع التي تعلو الماء والخمر ، وقد خالف ابن الأثير الخفاجي فيما أنكره في هذا البيت ، لأن التشبيه فيه واقع موقعه .

(٣) يعني أنه يبادر إلى فعله ولاينتظر أمراً أو نهياً .

(٤) ضمير التثنية في ـ كاثراه ـ يعود الى ابني الممدوح في قوله :

وكنت الشمس تبهر كل عين ... فكيف وقد بدت معها اثنتان

والضمير المفرد للعدو ، يعني أنهما اذا فاخراه بتكثيرهما رهط أبيهما فليكن ابناه بمنزلة ياءى أنيسيان تصغير إنسان في أنهما يفيدان نقصه وإن زادا في عدده .

(٥) تفرى تشقق ، يعني أنه تلاق أدى الى فراق ، كما يؤدي الجمع الى تكسير الأسماء الصحاح نحو عمرو وعمور .

وقوله أيضا فى بعض رسائله : فحرس الله عز سيدنا حتى تدغم الطاء فى الهاء ، فتلك حراسة بغير انتهاء . وكثيرا ما يسلك هذه الطريقة فى كلامه ، وهى لا ثقة به ، لأنه لم تكن له يد فى صناعة الكتابة ، ولا طريقة محمودة ، وإنما رسائله معدودة فى كتب اللغة ودساتير الأدب ، فاستعمال هذا وما يجرى مجراه فيها لائق .

ومن هذا النوع ما يحكى من أشعار أصحاب المهن واستعمالهم لألفاظ صناعاتهم ومعانيها فيما ينظمونه أو ينثرونه ، وربما كان ذلك أو بعضه شيئا يصنع وينسب اليهم . وحكى أن بعض المهندسين حضرته الوفاة فقال : ياعالما بجذر الأصم ومحيط الدائرة ، لا تقبض روحى إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة .

وقيل : إن بعض الملوك أنفذ صاحباً له فى جيش وكان طبيبا ، فلما عاد اليه سأله عن الوقعة فقال له : التقت الفئتان فى موضع كرجبة البيمارستان ، فلو ألقى مبضع لما وقع إلا على قيفال [1] فما كانت إلا ساعة حتى أبحر اعدؤنا بحرانا مهلكا ، وعدنا فى صحة مطلقة بإقبالك يامعتدل المزاج .

وخبرت أن عز الدولة بختيار بن معز الدولة قال يوماً وفى مجلسه جماعة من ندمائه وكتّابه : لينشدنى كل واحد منكم أغزل ما يعرفه من الشعر ، فأنشده كل واحد منهم ماحضره ، فلما انتهى القول إلى أبى الخطاب مفضل بن ثابت الصابى وكان أبوه طبيبا أنشده قول أبى العتاهية :

---

(١) القيفال عرق فى اليد يفصده ، وهو معرب .

قال لى أحمد ولم يدر ما بى أتحب الغداة عتبة حقا
فتنفست ثم قلت نعم حبـ ـا جرى فى العروق عرقا فعرقا

فقال له بختيار: لا تخرج بنا يا أبا الخطاب عن صناعة الطب التى ما ترثها عن كلالة.

وكان أصحابنا إذا سمعوا قول المهلبى:

يامن له رتب ممكـ ـنة القواعد من فؤادى

قالوا. هذا يصلح أن يكون شعر بناء.

وقال الظاهر الجزرى:

محاسنه هيولى كل حسن ومغناطيس أفئدة الرجال

وهذا كأنه شعر فيلسوف.

وحكى أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ قال: أنشدت أبا شعيب القلال أبيات أبى نواس:

ودار ندامى عطلوها وأدلجوا بها أثر منهم جديد ودارس

فقال: هذا شعر لو نقرته طن. فوصفه من طريق صناعته.

وقال أبو القاسم الآمدى فى قول أبى تمام:

العار والنار والمكروه والعطب
والقتل والصلب والمران والخشب[1]

---

(١) هو مطلع قصيدة له فى الهجاء، وبعده:

أحلى وأعذب من نيل يجود به ولن تجود به يا كلب يا كلب

والمران الرماح اللدنة فى صلابة وشجر يتخذ منه الرماح.

هذا كأنه من كلام خالد الحداد.

وكان بمعرّة النعمان شاعر يعرف بالوامق، موصوف بالخلاعة والمجون، فكان ينظم أشعاراً فى حائك وإسكاف وصائغ ومن يجرى مجراهم، ويستعمل ألفاظ تلك الصناعة ومعانيها فى ذلك الشعر، فمما يروى له فى غلام إسكاف قوله:

إن سَنّ بالهجران شفرتَهُ ليقدّ قلبى قدّ مجتهدِ

فلأصبرنّ كصبر تجتجةٍ متمسكا بمحلّل العُقد

وهذا إنما يسوغ على هذا السبيل من الهزل والخلاعة. فأما فى باب الجِدّ فليس يحسن أن يستعمل فى كل موضع منه إلا الألفاظ اللائقة به. وشعر أبى عبدالله بن الحجاج وإن تضمن كثيراً من الألفاظ التى لا تحسن فى مواضع الجد، فإنه قد جاء بها فى الموضع اللائق بها، ولأجل هذا حسنت ولم تقبح، ألا ترى أن قول ابن نُباتة:

وقال لنا الزمان ظلمتموهُمْ فقلنا للزمان دَعِ الفضولا

ليس بمختار على طريقته فى الجد وفنه، ولو ورد فى شعر أبى عبدالله بن الحجاج كان مرضياً مختاراً.

ومن شروط الفصاحة المناسبة بين اللفظين، وهى على ضربين: مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة؛ ومناسبة بينهما من طريق المعنى، فأما المناسبة من طريق المعنى فسنذكرها فى المعانى إذا وصلنا إليها من هذا الكتاب بعون الله ومشيئته. وأما المناسبة بينهما من

طريق الصيغة فلها تأثير فى الفصاحة ، ومثال ذلك ما رواه أبو الفتح عثمان بن جنىّ ، قال : قرأت على أبى الطيب قوله :

وقد صارت الأجفان قُرحاً من البكا
وصار بَهاراً فى الخدود الشقائقُ [(١)]

فقلت: قرحى . فقال : إنما قلت — قرحاً — لأن قلت — بهارا [(٢)]

فهذه المناسبة التى تؤثر فى الفصاحة ، والشعراء الحذاق ، والكتاب يعتمدونها ، وكتب بعضهم إذا كنت لا تؤتى من نقص كرم ، وكنت لا أوتى من ضعف سبب ، فكيف أخاف منك خيبة أمل ، أو عدولا عن عن اغتفار زلل ، أو فتورا عن لم شعث وإصلاح خال . فناسب بين نقص وضعف ، وكرم وسبب ، وعدول وفتور — بالصيغ ، وإلا فقد كان يمكنه أن يقول : مكان نقص قلة ، فلا يكون مناسباً لضعف ، ومكان كرم جودا فلا يكون مناسب لسبب ، ومكان سبب شكرا فلا يكون مناسبا لكرم ، ومكان فتور تقصيرا فلا يكون مناسباً لعدول .

ومن هذا النحو أيضا قول أبى تمام :

مها الوحش إلا أنّ هاتا أوانسٌ   قنا الخطّ إلا أن تلك ذوابلُ [(٣)]

---

(١) قرحى جمع قريح أى جريح ، والبهار زهر أصفر ، والشقائق جمع شقيقة زهر أحمر ، يعنى أن حمرة الخدود صارت صفرة لأجل الفراق .

(٢) يعنى أنه قال — قرحا — بالتنوين جمع قرحة وهو اسم لا وصف ، كما أن بهارا جمع بهارة ، وقرحى جمع قريح لا تنون .

(٣) مها الوحش بقره تشبه بها النساء فى سعة العيون ، وقنا الخط رماح هجر وهى بلد تصنع فيها ، وتشبه بها النساء فى اعتدال القامة ، وذوابل جافة ، يعنى أن الرماح ذوابل أماهن فنواضر .

فناسب بين مها وقنا ، والوحش والخط .

وكذلك قول أبي عُبادة :

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعاً وأقدم لما لم يجد عنك مهربا[1]

فناسب بين ـ أحجم وأقدم ، ومطمعا ومهربا ، وعنك وفيك ـ وأمثلة هذا أكثر من أن تحصى .

ومن المناسبة بين الألفاظ فى الصيغ السجع والازدواج ، ويُحدُّ السجع بأنه تماثل الحروف فى مقاطع الفصول[2] وبعض الناس يذهب إلى كراهة السجع والازدواج فى الكلام ، وبعضهم يستحسنه ويقصده كثيراً . وحجة من يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمل واستكراه ، فأذهب طلاوة الكلام ، وأزال ماءه . وحجة من يختاره أنه مناسبة بين الألفاظ يحسنها ، ويظهر آثار الصنعة فيها ، ولولا ذلك لم يرد فى كلام الله تعالى ، وكلام النبى صلى الله عليه وسلم ، والفصيح من كلام العرب ، وكما أن الشعر يحسن بتساوى قوافيه ، كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف فى فصوله . والمذهب الصحيح أن السجع محمود إذا وقع سهلا متيسراً بلا

---

(١) هو من قصيدة فى وصف مبارزة الفتح بن خاقان للأسد ، يعنى أن الأسد أحجم عنه لقوته ، فلما عرف أنه لاينجو منه أقدم دهشا اليه .

(٢) الظاهر أنه يرى أن السجع والازدواج مترادفان ، وقد غاير بينهما غيره وسمى الازدواج المزاوجة ، وهى أن يزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء ، كقوله :

إذا ما نهى الناهى فلج بى الهوى أصاخت إلى الواشى فلج بها الهجر

كلفة ولا مشقة، وبحيث يظهر أنه لم يُقصَد فى نفسه، ولاأحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه، ولا يكون الكلام الذى قبله إنما يتخيل لأجله، وورد ليصير وصلة اليه، فإن متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بموجبه، لأنه إنما دل على قبح ما يقع من السجع بتعمل وتكلف، ونحن لم نستحسن ذلك النوع ووافقنا أيضا دليل، من اختاره، لأنه إنما دل به على حسن ما ورد منه فى كتاب الله تعالى وكلام النبى صلى الله عليه وسلم، والفصحاء من العرب. وكان يحسن الكلام ويبين آثار الصناعة، ويجرى مجرى القوافى المحمودة، والذى يكون بهذه الصفات هو الذى حمدناه واخترناه، وذكرنا أنه يكون سهلا غير مستكره ولا متكلف.

وقد حكى الجاحظ عن بشر بن المعتمر أنه قال فى وصيته فى البلاغة: إذا لم تجد اللفظة واقعة موقعها، ولا صائرة إلى مستقرها، ولا حالة فى مركزها، بل وجدتها قلقة فى مكانها، نافرة من موضعها، فلا تُكرِهْها على القرار فى غير موطنها، فإنك إذا لم تتعاط قريض الشعر الموزون، ولم تتكلف اختيار الكلام المنثور، لم يعبك بترك ذلك أحد، واذا أنت تكلفتهما ولم تكن حاذقا فيهما، عابك من أنت أقل عيباً منه، وأزرى عليك من أنت فوقه. وهذا كلام صحيح يجب أن يقتدى به فى هذه الصناعة.

وأما الفواصل التى فى القرآن فإنهم سموها فواصل ولم يسموها أسجاعا، وفرقوا فقالوا: إن السجع هو الذى يقصد فى نفسه ثم يحمل المعنى عليه،

والفواصل التى تتبع المعانى ولا تكون مقصودة فى أنفسها . وقال على ابن عيسى الرُمّانى: إن الفواصل بلاغة، والسجع عيب . وعلل ذلك بما ذكرناه من أن السجع تتبعه المعانى، والفواصل تتبع المعانى، وهذا غير صحيح، والذى يجب أن يحرر فى ذلك أن يقال: إن الأسجاع حروف متماثلة فى مقاطع الفصول على ماذكرناه، والفواصل على ضربين: ضرب يكون سجعا، وهو ماتماثلت حروفه فى المقاطع، وضرب لا يكون سجعا، وهو ماتقابلت[1] حروفه فى المقاطع ولم تماثل، ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين - أعنى المتماثل والمتقارب - من أن يكون يأتى طوعا سهلا وتابعاً للمعانى، وبالضد من ذلك: حتى يكون متكلفاً يتبعه المعنى فإن كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان وإن كان من الثانى فهو مذموم مرفوض .

فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ماهو من القسم المحمود، لعلوه فى الفصاحة، وقد وردت فواصله متماثلة ومتقاربة، فمثال المتماثلة قوله تعالى: (والطور، وكتاب مسطورٍ، فى رقٍّ منشور. والبيتِ المعمور) وقوله عز اسمه: (طه، ماأنزلنا عليك القرآنَ لتشقىَ، إلاَّ تذكرةً لمنْ يخشىَ، تنزيلاً ممنْ خلقَ الأرضَ والسماواتِ العُلىَ، الرحمانُ على العرشِ استوىَ) وقوله تبارك وتعالى: (والعادياتِ ضبحاً، فالمورياتِ قدحاً، فالمغيراتِ صبحا، فأثرن بهِ نقعا، فوسطنَ بهِ جمعا) وقوله تبارك وتعالى: (والفجرِ، وليالٍ عشر، والشفعِ والوتر، والليلِ اذا يَسْرِ، هل فى

(١) الصواب — ماتقاربت.

ذلك قسمٌ لذى حِجر) وقوله تبارك وتعالى : (ألم تر كيفَ فعلَ ربك بعادٍ ، إرمَ ذاتِ العماد ، التى لم يخلقْ مثلُها فى البلادِ ، وثمودَ الذينَ جابوا الصخرَ بالواد ، وفرعونَ ذى الأوتادِ ، الذين طغوْا فى البلادِ ، فأكثروا فيها الفسادَ) وحذفوا الياء من (يسرى والوادى) طلباً للموافقة فى الفواصل . وقوله تعالى : (اقتربتِ الساعةُ وانشقَّ القمرَ ، وإنْ يروْا آيةً يعرضوا ويقولوا سحرٌ مستمرٌّ) وجميع هذه السورة على هذا الازدواج ، وهذا جائز أن يسمى سجعا لأن فيه معنى السجع ، ولا مانع فى الشرع يمنع من ذلك . ومثال المتقارب فى الحروف قوله تبارك وتعالى (الرحمانِ الرحيم . مالكِ يوم الدِّين) وقوله تبارك وتعالى : (ق ، والقرآن المجيدِ ، بل عجبوا أنْ جاءهمْ منذرٌ منهمْ فقالَ الكافرونَ هذا شىءٌ عجيبٌ) وهذا لا يسمى سجعا ، لأنا قد بينا أن السجع ما كانت حروفه متماثلة .

فأما قول الرُّمانى ـ إن السجع عيب والفواصل بلاغة ـ على الإطلاق فغلط ، لأنه إن أراد بالسجع ما يكون تابعا للمعنى وكأنه غير مقصود ، فذلك بلاغة والفواصل مثله ، وإن كان يريد بالسجع ما تقع المعانى تابعة له وهو مقصود متكلف ، فذلك عيب والفواصل مثله . وكما يعرض التكلف فى السجع عند طلب تماثل الحروف ، كذلك يعرض فى الفواصل عند طلب تقارب الحروف ، وأظن أن الذى دعا أصحابنا إلى تسمية كل ما فى القرآن فواصل ، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعا ، رغبةُ فى تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروى

عن الكهنة وغيرهم ؛ وهذا غرض فى التسمية قريب ، فأما الحقيقة فما ذكرناه ، لانه لافرق بين مشاركة بعض القرآن لغيره من الكلام فى كونه مسجوعا ، وبين مشاركة جميعه فى كونه عرَضا وصوتا وحروفا وكلاما وعربيا ومؤلفا . وهذا مما لا يخفى فيحتاج الى زيادة فى البيان . ولا فرق بين الفواصل التى تماثل حروفها فى المقاطع وبين السجع . فإن قال قائل : إذا كان عندكم أن السجع محمود ، فهلا ورد القرآن كله مسجوعاً ، وما الوجه فى ورود بعضه مسجوعا وبعضه غير مسجوع ؟ قيل : إن القرآن أنزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعادتهم وكان الفصيح من كلامهم لايكون كله مسجوعا ، لما فى ذلك من أمارات التكلف والاستكراه والتصنع ، لاسيما فيما يطول من الكلام ، فلم يرد مسجوعا جريا به على عرفهم فى الطبقة العالية من كلامهم . ولم يخل من السجع لأنه يحسن فى بعض الكلام على الصفة التى قدمناها ، وعليها ورد فى فصيح كلامهم ، فلم يجز أن يكون عالياً فى الفصاحة وقد أخلّ فيه بشرط من شروطها . فهذا هو السبب فى ورود القرآن مسجوعا وغير مسجوع ، والله أعلم .

ومن الكتّاب المحدثين من كان يستعمل السجع كثيراً ، ولا يكاد يخلّ به ، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصابى ، وأبو الفرج المعروف بالببغاء ، ومنهم من كان يتركه ويتجنبه [1] وهو أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد ، وطريقة غير هؤلاء [2] استعماله مرة ورفضه أخرى ،

(١) الظاهر — يكرهه ويتجنبه — لأن ابن العميد لم يتركه أصلا ، وإن كان أقل كتاب عصره سجعا

(٢) الظاهر — وطريقته غير هؤلاء

بحسب ما يوجد من السهولة والتيسير أو الاكراه والتكلف ، فأما عبد الحميد بن يحيى ، وعبد الله بن المقفع ، وأبو الربيع محمد بن الليث ، وجعفر بن يحيى بن خالد ، وإبراهيم بن العباس ، وسعيد بن حُميد ، وأبو عثمان الجاحظ ، وأبو على البصير ، وأحمد بن يوسف ، وإسماعيل ابن صبيح . ومحمد بن غالب ، ومحمد بن عبدالله الأصفهانى ، وابن ثوابه ، وأبو الحسين أحمد بن سعد ، وأبو مسلم محمد بن بحر ، وأشباههم ، فإن السجع فيما وقفت عليه من كلامهم قليل ، لكنهم لا يكادون يخلُّون بالمناسبة بين الألفاظ فى الفصول والمقاطع ، إلا فى اليسير من المواضع .

وأما قول أبى الحسين بن سعد فى بعض رسائله : وقد عرفت القدر فيما تراخى من كتبك ، وأبطأ عنى من بِرّك ، ورجعت فيما اتفق من حال الجفاء فى هذه الوهلة[1] إلى ما عرفت صحته من العهد ، وخلوصه من الود ، فلم أجد لسوء الظن مساغا . ولا لظاهر الإعراض قبولا ، لأنك الأخ المبلوة أخباره ، المتكافئة فى الجميل أفعاله ، غير أن النفس تستوحش لِما تنكر من حيث عرفتْ ، وتذم من حيث حمدتْ ، ويتضاعف عليها الأسف للجفاء إذا وقع من معدن البر ، والارتياب إذا كان رديفا للثقة ، وأرجو أن أكون من تلوُّن الزمان فيك على أمن ، ومن وفائه بعهد مودتك على أقوى أمل .

فإن فى هذا الكلام تركا للمناسبه بين الألفاظ ، لأن ـ قبولا ـ ليس

(١) مأخوذ من وهل عنه غلط فيه ونسيه.

على وزن - مساغ - وتستوحش ليس بأزائها كلمة ، لأنه كان ينبغى أن يقال - تستوحش لما تستنكر من حيث عرفت ، وتنفر مما تذم من حيث حمدت - أو غير - تستنكر - من الألفاظ التى تكون مناسبة لتستوحش ، وكذلك - البر - لايناسب - الثقة - فى الصيغة ، وأمن ليس على وزن أمل ، وهذا ليس بعيب فاحش ، وإنما هو ترك للأفضل والأولى من اعتماد المناسبة[1] .

وحدثنى أبو القاسم زيد بن على الفارسى . قال : حدثنا أبو عبيد نعيم بن مسعود الهروى ، قال : حدثنا أبو القاسم يحى بن القاسم القصبانى ، قال : حدثنا دعلج بن أحمد بن دعلج ، قال : حدثنا على بن عبد العزيز البغوى ، قال : حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن غير واحد من رجاله عن أبى نعامة عمرو بن عيسى العدوى عن مسلم بن بديل عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «خير المال سكة مأبورة ، ومهرة مأمورة» فقال - مأمورة - لأجل المناسبة ، والمستعمل — مؤمرة — أى كثيرة النتاج ، كما قرىء (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها) أى كثرنا .

وحدثنى زيد بن على بهذا الإسناد عن أبى عبيد القاسم بن سلام عن يزيد بن سفيان عن منصور بن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يعوذ الحسن والحسين

---

(١) الحق أنه ليس من ترك الأولى والأفضل أيضا ، لأنه أتى فيه على سجيته ، وما كان له أن يتكلف ما أراده منه

عليهما السلام فيقول: «أعيذكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة. ومن كل عين لامة» ولم يقل — مُلمة — لأجل المناسبة[1] وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فى بعض الحديث. «ترجعن مأزورات غير مأجورات» لأن مأزورات مِن الوِزْر والمستعمل موزورات، فجاء به هكذا لأجل المناسبة.

والسجع الواقع موقعه كثير لمن طلبه، ومنه قول أبى الفرج عبد الواحد بن نصر الببغا فى أول رسالة له: إذا كانت حقيقة الشكر — أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة — فى متعالم العرف والعادة، إنما هى عِلة موضوعة لاستجلاب الزيادة، فقد لزم بدليل العقل، وحُجة الفضل، أن يسمى الشاكر مستزيداً لا مكافيا، ومستديما لا مجازيا، وتبقى النعمة مُطالِبة بواجبها، والمِنة مقتضية عن صاحبها.

وقوله فى فصل آخر: وعلى بأن أقرب مؤمليه اليه، وأوجبهم حرمة عليه، أشدهم استزادة لنعمه، وأكثرهم إلحاحا على كرمه، بعثنى على التقرب إلى قلبه بالسؤال، ومناجاة كرمه بلسان الآمال، فسألت متقربا، وطلبت متسببا.

وبلغ على بن الحسن عليه السلام قولُ نافع ابن خبير فى معاوية: كان يسكته الحلم، وينطقه العلم. فقال: بل كان يسكته الحصر، وينطقه البطر وو قف الأحنف على قبر الحارث بن معاوية المازنى فقال: رحمك

(1) فمى لامة ذات لمم، وهو طرف من الجنون يلم بالإنسان أى يقرب منه ويعتريه، والأصل على هذا ملمة أى موقعة فى اللمم

الله أبا المورق ، كنت لا تحقر ضعيفا ، ولا تحسد شريفا .

وقال بعضهم : سل الأرض مَن شقّ أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ؟ فإن لم تجبك حواراً ، أجابتك اعتباراً .

وقال أبو إسحاق الصابى فى بعض كتبه : وييسر له الفتوح شرقاً وغربا ، ويمكنه من نواصى أعدائه سلما وحربا ، ويجعله فى أحواله كلها سعيداً محظوظا ، وبعين رعايته ملحوظا محفوظا ، ولا يخليه من مزيد تتوافر مادّته اليـه ، وإحسان لله يتظاهر لديه ، ويصل ما منحه بنظائر تتلوه وتتبعه ، وأمثال تقفوه وتشفعه .

ومن كتاب له آخر : وصل كتاب مولانا الأمير الجليل عضد الدولة جوابا ، وفهمته وما اقترن به ثوابا ، وقبضته ووقع منى موقع الماء من ذى الغُلة ، والشفاء من ذى العِلة ، وأعظمت قدر ما اختصّنى به من عنايته ، وأبانه فىّ من رعايته ، وجعلت ذلك جُنّة بينى وبين الزمان ، وأثرة لى على الأضراب والأقران ، وشكرت إنعامه مجتهداً محتفلا ، وادّرعته مفتخراً متجملا .

وهذا كله سجع يتبع المعانى غير متكلف ولا مستكره . وأمثاله أكثر من أن تحصى .

وقد سمى قُدامة بن جعفر ترك المناسبة فى مقاطع الفصول ـ التجميع ـ ومَثّل ذلك بقول سعيد بن حُميد فى أول كتاب له وصل كتابك فوصل

به ما يستعبد الحُر وإن كان قديم العبودية ، ويسترق الشكر وإن كان سالف فضلك لم يبق شيئا منه . لأن المقطع على - العبودية - منافر للمقطع على - منه .

فهذا هو مثال ماتترك به المناسبة قد قدمناه . ومثال الأسجاع التى تكون غير متكلفة قد ذكرناه ، فأما اذا تكلفت واعتمدت وكانت المعانى تابعة لها فليس ذلك بمرضى .

ومما يجب اعتماده فى هـذا ألا تجعلَ الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد ، لأنَّ ذلك يقع تعرّضاً للتكرار ، وميلا إلى التكلف . وقد استعمل ذلك فى الخطب وغيرها من المنثور ، وهو يقع فى المكاتبات خاصة .

فأما القوافى فى الشعر فإنها تجرى مجرى السجع ، وإنّ المختار منها ما كان متمكناً يدلُّ الكلام عليه ، وإذا أنشد صدر البيت عرفت قافيته كما قال ابن نُباته فى وصف قصيدته :

خذها إذا أنشدت للقوم مِنْ طربٍ   صدورُها عُلمتْ منها قوافيها

وقد قدّمنا لذلك أمثلة ، وبينا ما يكون من القوافى حشوا فى باب الحشو .

وقد صنّفَ العلماء فى باب القوافى كتباً بيّنوا فيها ماتجب إعادته من الحروف والحركات وما لاتجب إعادته ، ووضعوا لتلك الحروف والحركات أسماء لا حاجة بنا إلى ذكر شىء من ذلك ، لأنه هناك مستوفىً مستقصى ، وليس مما نحن بسبيله .

وقد التزم بعض الشعراء فى القوافى إعادة ما لايلزمه طلباً للزيادة فى التناسب ، والإغراق فى التماثل ، كقول الحُطيئة :

ألا مَنْ لقبٍ عارم النظرات يُقطع طولَ الليل بالزَّفرَاتِ
إذا ما الثريّا آخر الليل أعنقتْ كواكبها كالجزْع منحدرات[1]

فالتزم الرّاءَ فى جميعها قبل حرف الرويّ وهى غير لازمة.
وكقول حسان :

بكل كميتٍ جوزهُ نصف خَلْقه وقُبٍّ طوال المشرفات الحوارك[2]

فالتزم الرّاء التى تسميها أصحاب القوافى الدخيل بين ألف التأسيس وحرف الروى.

وكان شيخنا يذهب إلى أنّ قصيدة كثيّر التى أولها :

خليليّ هذا ربعُ عزّة فاعقلا قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلّتِ

قد لزمَ اللامَ فى جميعها ، فلما سألناه عن البيت الذى يروى فيها وهو :

---

(١) عارم النظرات مشتدها ، وأعنقت مالت للغروب ، والجزع خرزفيه سواد وبياض

(٢) هو من قصيدة له فى غزوة بدر ، وقبله :
أقمنا على الرس النزيع لياليا بأرعن جرار عريض المبارك
والرس البئر ، والنزيع القريبة القعر ، والأرعن الجيش المضطرب لكثرته ، وكميت بعير لونه بين السواد والحمرة ، وجوزه وسطه أى بطنه ، والقب الخيل الضوامر ، والحوارك جمع حارك وهو أعلى الكاهل

أصاب الردى من كان يهوى لك الردى   وجنّ اللواتى قلن عزة جنت

قال : هذا البيت ليس من القصيدة .

وأما أبو عبادة البحترى فإنه التزم الدال فى قصيدته التائية التى مدح فيها المهتدى بالله ، وفيها يقول :

أسفت لأقوام ملكت بعيدهم   وكانت دجت أيامهم واسودّت
مضوا لم يروا من حسن عدلك منظرا   ولم يلبسوا نعماك حين استجدّت
ولم يعلموا أن المكارم أبديت   جذاعا ولا أن المظالم ردّت(١)

وكان على بن العباس الرومى يلتزم هذا كثيرا ، وهو موجود فى شعره ؛ ونظم أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان شعره المعروف بلزوم مالا يلزم على هذه الطريقة . وكذلك أكثر كلامه المنثور سلك فيه هذا المنهج .

وليس يغتفر للشاعر إذا نظم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه مالا يلزمه شىء من عيوب القوافى ، لأنه إنما فعل ذلك طوعا واختيارا من غير إلجاء ولا إكراه . ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق وأقرب السبل ، وليس بنا حاجة إلى المتكلف المطرح ، وإن ادعى علينا قائله أن مشقة نالته وتعبا مرّ به فى نظمه .

---

(١) جذاعا جمع جذع وهو من البهائم الشاب الحدث ، يشبه بها المكارم فى القوة

وورود القوافى متمكنة فى الأشعار المختارة موجود، ومنه قول أبى عُبادة :

أخيال علوة كيف زرتَ وعندنا | أرقٌ يشرِّد بالخيال الزائرِ
طيف ألمَّ لها ونحن بمهمهٍ | قفر يشق على الملمِّ الخاطر
أفضى إلى شُعث تطير كراهمْ | روحات قُودٍ كالقسىّ ضوامر [١]
حتى اذا نزعوا الدجى وتسربلوا | من فضل هلهلة الصباح الثائر [٢]
ورنوا إلى شُعب الرحال بأعين | يكسرنَ من نظر النعاس الفاتر [٣]
أهوى فأسعف بالتحية خلسةً | والشمس تلمع فى جناحَى طائر
سرنا وأنتِ مقيمةٌ ولربما | كان المقيم علاقةً للسائر

وقول أبى الطيب المتنبى :

يامن يعزُّ علينا أن نفارقهمْ | وجداننا كلَّ شىء بعدكم عدمُ
إن كان سركمُ ما قال حاسدنا | فما لجرح إذا أرضاكمُ ألم
وبيننا لو رعيتم ذاك معرفةٌ | إنَّ المعارف فى أهل النُّهى ذمم

وقول أبى العلاء بن سليمان فيما قرأته عليه :

رُدى كلامك ما أمللتِ مستمعا | ومن يملُّ من الأنفاس ترديدا

---

(١) قود جمع أقود وهو الذلول المنقاد من الإبل والخيل ونحوهما .

(٢) الثائر اسم فاعل من ثار الصبح ظهر نوره ، وهلهلته ضعفه ورقته ، ورواية الديوان — الصباح الغائر .

(٣) رواية الديوان — ورموا إلى شعب الرحال .

باتت عرى النوم عن جفنى محللة وبات كورى على الوجناء مشدودا

وقوله أيضا :

لاقاك فى العام الذى ولى فلم يسألك إلا قبلة فى القابل

إن البخيل إذا يمد له المدى فى الجود هان عليه وعد السائل

وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

ومما يجب أن يعتمد فى القافية ألا تكون الكلمة إذا سكت عليها كانت محتملة لمعنى يقتضى خلاف ما وضع الشعر له ، مثل أن يكون مديحا فيقتضى بالسكوت عليها وقطع الكلام بها وجها من الذم أو معنى يتطير منه الممدوح أو ما يجرى هذا المجرى ، كما حكى أن الصاحب إسماعيل ابن عبّاد أنشد عضد الدولة قصيدة مدحه بها ، فقال فيها :

ضممت على أبناء تغلب (١) تائها فتغلب ما كر الجديدان تغلب

فتطير عضد الدولة من مواجهته إياه بتغلب ، وقال : يكفى الله ذلك . ولو قال فى وسط البيت — تغلب — لم يكن فى ذلك من القبح ما يكون فى القافية ، لأنها موضع قطع وسكوت ووقوف على ما مضى واستئناف لما يأتى .

وروى أن أبا الطيب لما أنشد قصيدته التى ودع بها عضد الدولة فقال فيها :

وأيًا شئت ياطرقى فكونى أذاة أو نجاة أو هلاكا

---

(١) تغلب بكسر اللام قبيلة عربية .

قال عضد الدولة : يوشك أن يصاب فى طريقه . وكانت منيته فيه .
وقال أبو الفتح عثمان جنى : جعل القافية هلا كا فهلك .

ومن هذا الجنس أيضا الابتداءُ فى القصائد ، فإنه يحتاج إلى تحرز فيه ، حتى لا يستفتح بلفظ محتمل أو كلام يتطيرْ منه ، وقد روى أن ذا الرُّمَّة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية ، فلما ابتدأ وقال :

مابالُ عينك منها الماء ينسكبُ كأنه من كلىً مفريَّة سَربُ

قال هشام : بل عينك[1]

وقد كان أبو الطيب افتتح قصيدته التى مدح فيها عضد الدولة بقوله :

أوْهِ بديل مُن قوْلتى وَاها لمن نأت والحديثُ ذِكراها[2]

فقال له : أوْه وكيه[3] . ويقال : إن بعض الشعراء دخل على الداعى العلوى فى يوم مهرجان فأنشده :

لا تقلْ بشرى ولكن بشريانِ غُرةُ الداعى ويومُ المِهرجانِ[4]

---

(١) كانت عين هشام تدمع دائما ، فظن أنه يعرض به .

(٢) أوه كلمة توجع ، وواها كلمة تعجب ، ورواية الديوان — والبديل ذكراها — يعنى توجعه لفراقها وتعجبه من حسنها قبله .

(٣) لعل الصواب — أوه رقية — كما قال فيه الثعالبى فى اليتيمة : هو برقية العقرب أشبه منه بافتتاح كلام فى مخاطبة ملك .

(٤) هو لنصر بن نصر الحلوانى المعروف بابن مقاتل ، والفرقة اسم من الفراق ، والداعى العلوى هو محمد بن زيد صاحب طبرستان .

فبطحه وضربه خمسين عصاً ، وقال : إصلاح أدبه أبلغ فى ثوابه .

وكان شيخنا يعيب قول أبى الطيب :

إذا ما لبستَ الدهر مستمتعاً به تخرقتَ والملبوس لم يتخرَّقِ[1]

ويقول : إذا طولب الشاعر بحسن الأدب وجبَ ألاّ يقابلَ الممدوح بمثل هذا الكلام[1] .

وقد أنكر عبد الملك بن مروان على جرير ما هو دون هذا من القول ، وذلك أنه لما أنشده :

أتصحو أمْ فؤادك غير صاحٍ

فقال له عبد الملك : بل فؤادك .

ويروى أن أبا نُوَاس لما أنشد الفضل بن يحيى قصيدته :

اربَعَ البلى إن الخشوع لبادى عليك وإنى لم أخنك ودادى

تطير الفضل من هذا الابتداء . فلما انتهى إلى قوله فى القصيدة :

سَلامٌ على الدنيا إذا ما فُقِدْتمُ بنى برْمكٍ من رائحينَ وَغاد

استحكم تطيره ، فلم يَمْض إلا أسبوع حتى نكب بنو برمك ، وقتل جعفر بن يحيى .

---

(1) هذا لا يرد على أبى الطيب ، لأن هـــذا البيت ليس مطلع قصيدته ، والضمير فى — به — للدهر لا للممدوح ، يعنى أن الدهر يشتمل على ناسه اشتمال الثوب على لابسه ، وأنه لا يبلى وهم يبلون

وبعض النّاس يروى أن أبا عُبادة أنشد يوسف بن محمد بن يوسف الثغرى قوله :

لكَ الويلُ من ليلٍ تطاول آخرُهُ ووشكُ نوًى حيٍّ تُزمّ أباعرُهْ

فقال له يوسف : الويل لك والحرب . والرواية المشهورة — له الويل — وهى أقرب وأصلح .

ومن القوافى التى جاءت حشواً لأجل حرف الرّوىّ من غير معنى يختص به قول أبى عدىٍّ القرشىّ :

ووُقيتَ الحتوفَ من وارثٍ وا لٍ وأبقاكَ صالحاً ربُّ هودِ

فليس فى تسمية البارى تبارك وتعالى - رب هود - معنى ، ولا وجه لذلك إلا أن القصيدة دالية ، وإلا فهو تعالى رب نوح وهود وكل أحد ، وهذا كثير فى الأشعار الضعيفة .

ومن تناسب القوافى تجنب الإقواء فيها ، وهو اختلاف إعرابها ، فيكون بعضها مثلا مرفوعا وبعضها مجروراً ، وهذا يوجد فى أشعار العرب ، وقد روى أن النابغة كان يُقوى حتى دخل المدينة وسمع أهلها يغنُّون بقوله فى قصيدته التى أولها :

أمِنَ آلِ ميَّةَ رائحٌ أو مغتدى عجلانَ ذا زادٍ وغيرَ مزوَّدِ

زعم البوارحُ أنّ رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغرابُ الأسودُ[1]

---

(١) البوارح الطيور التى تجىء عن يمينك فتوليك مياسرها ، وكانوا يتطيرون بها .

ففطن للاقواء فتركه .

والإيطاء فى القوافى عيب ، وهو أن تتفق القافيتان فى قصيدة واحدة وأمثال ذلك كثيرة ، فأما أن يكون معنى القافيتين مختلفاً ولفظها واحداً فذلك ليس بعيب ، مثل أن تأتى العين ويراد بها الجارحة ، والعين ويراد بها الذهب . وإذا بعد ما بين القافيتين المتكررتين فى القصيدة كان أصلح ، وإن كان الإيطاء عيباً على كل حال .

والسناد أيضا عيب ، وهو اختلاف فى الحركات قبل حرف الروى ، كما قال عدىّ بن زيد :

ففاجأها وقد جمعتْ جموعا ... على أبواب حِصن مُصلتينا

فقدَّدَت الأديمَ لِرَاهِشيه ... وألفى قولها كذبا ومَيْنا[1]

فالميم من — مينا — مفتوحة ، والتاء من — مصلتينا — مكسورة .

والسناد من قولهم : خرجَ بنو فلان برَأسين متساندين أى كل واحد منهما على حياله . وكذلك قالوا : كانت قريش يوم الفجار متساندين أى لا يقودهم رجل واحد .

ومن عيوب القوافى أن يتم البيت ولا تتم الكلمة التى منها القافية حتى يكون تمامها فى البيت الثانى ، مثل أبيات كتبها إلىَّ الشيخ أبو العلاء

---

(١) البيتان من قصيدة له فى قصة الزباء وجـذيمة بن الأبرش ، والمصلتون المجردونَ سيوفهم ، والأديم الجلد ، والراهشان عرقان فى باطن الذراعين ، وقد روى — كذبا مبينا — فلا يكون فيه سناد

ابن سليمان فى بعض كتبه ، وحكى أن أبا العباس المبرّد ذكرها فى كتابه الموضوع فى القوافى ، وسمى هذا الجنس من عيوب القافية ـ المجاز ـ والأبيات :

شبيهٌ بابن يعقوب ولكن لم يكن يُو
سُفٌ يشرب الخمر ولا يزنى ولا يُو
سِعُ الأفواه بالقهو ة مزجالم يكن دُو
نَ فى صبح وإمساءٍ وهذا منكرٌ يُو
شِكُ الرحمان أن يصليـــه فى نار خزى هو
لها أهلٌ فلا يكشِ ف عنه ربُّنا السُّو
ءَ إنَّ الأخضر الإبطي ن ذا الفحشاء لا يُو
قِدُ النار لأضيافٍ ولو قيل له ذوُ
دنانير وأمــوالٍ فيارحمان لا تُو
سع الرزق على هذا الـ ذى منظرُه لُو
لؤ والفعل سَتُّوقٌ فوزن الريش لا يو(١)

وقطع الكلام على يو .

ومما يجرى هذا المجرى التضمين ، وهو ألا تستقلُّ الكلمة التى هى القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما فى أول البيت الثانى(٢) وذلك مثل قول النابغة الذُّبيانى :

---

(١) أى لا يوزن ، وستوق زيف بهرج ملبس بالفضة

(٢) ذكر السكاكى وغيره أنه لا شىء فى التضمين ، وقد ورد نظيره فى بعض فواصل القرآن

وهم وردوا الجفار على تميم ... وهم أصحاب يوم عُكاظَ إنّي

شهدتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ ... أتينهم بنصح الودّ منّي

ومن عيوب القوافى فى ترك التناسب أن يكون الروى على حرفين متقاربين، كما قال بعض العرب:

بُنيّ إنّ البرّ شيء هيّنْ ... المنطق الليّنُ والطُعيّمْ

وهذا من الشاذ النادر الذى لا يلتفت اليه.

ومن عيوب القوافى أن تكون قافية المصراع الأول من البيت الأول على رَوِيٍّ ينبيء أن تكون قافية آخر البيت بحسبه فيأتى بخلافه، كقول عمرو بن شاس:

تذكرتُ ليلى لاتَ حينَ ادّكارِها

وقد حُنِيَ الأضلاعُ ضُلٌّ بتضلالِ (١)

فلما قال — ادكارها — أوهم أن الروى حرف الراء بوصل وخروج وردْفٍ قبله، ثم جاء بالقافية على اللام، كذلك قول الشماخ:

لمن منزلٌ عافٍ ورسمُ منازلِ ... عفتْ بعد عهدِ العاهدين رياضُها

وقد سمى هذا الفن — التجمع — وهو على كل حال من أسهل عيوب القوافى وأقربها إلى الجواز والصحة.

---

(١) ادكارها ذكرها أى ايس الحين حين ذكرها، وضل بتضلال خبر مبتدإ محذوف أى أمرى، ويقال للباطل — ضل بتضلال أو ضلا بتضلال

وأما التصريع فيجرى مجرى القافية ، وليس الفرق بينهما إلا أنه فى آخر النصف الأول من البيت ، والقافية فى آخر النصف الثانى منه . وإنما شُبِّه مع القافية بمصراعى الباب ، وقد استعمله المتقدمون والمحدَثون فى أول القصيدة ، وربما استعملوه فى أثنائها ، وممن كان يلهج به من المتقدمين امرؤ القيس ، فإنه صرع فى أول قصيدته :

قِفانبكِ من ذكرى حبيب ومنزل [١]

ثم قال من بعد :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى   بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثل

وقال فيها :

أفاطم مهلا بعضَ هذا التدلُّل   وإن كنتِ قد أزمعتِ هجرى فأجملى

وقال فى التى أولها :

ألا عِمْ صباحا أيها الطلل البالى   وهل يَعِمَنْ من كان فى العصُر الخالى [٢]
ديار لسلمى عافيات بذى الخال   ألحَّ عليها كل أسحمَ هَطَّال [٣]
ألا أننى بالٍ على جمل بالِ   يقود بنا بالٍ ويتبعنا بال

---

(١) تمامه :

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(٢) عم أمر من وعم بمعنى نعم ، وفى رواية ـ انعم ـ والعصر الدهر

(٣) فى رواية ـ بذى خال ـ وهو موضع أو جبل ، والأسحم السحاب الأسود

وكذلك اعتمد جماعة من الشعراء في بعض قصائدهم . والذي أراه أن التصريع يحسن في أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره ، ويُفهم قبل تمام البيت رويّ القصيدة وقافيتها ، ولذلك قال أبو تمام :

وإنما ☆ يروقك بيت الشعر حين يُصرَّع [1]

فأما إذا تكرر التصريع في القصيدة فلست أراه مختاراً ، وهو عندي يجري مجرى تكرر الترصيع والتجنيس والطباق وغير ذلك مما سيأتي ذكره ، وإن هذه الأشياء إنما يحسن منها ماقل وجرى منها مجرى اللمعة واللمحة ، فأما إذا تواتر وتكرر فليس عندي ذلك مرضياً .

فإن قال لنا قائل : كيف يكون التصريع وغيره من الأصناف التي أشرتم إليها حسناً إذا قل وإن كثر لم يكن حسناً ؟ قيل له : هذا غير مستنكر ولا مستطرف ، وله أشباه كثيرة ، فإن الخال يحسن في بعض الوجوه ، ولو كان في ذلك الوجه عدة خيلان لكان قبيحاً ، ويكون في بعض النقوش يسير من سواد أو حمرة أو غيرهما من الألوان ، فيحسن ذلك المزاج والنقش بذلك القدر من اللون ، فإن زاد لم يكن حسنا . وتستحسن غُرّة الفرس وهي قدر مخصوص ، فإن كان وجهه كله أبيض أو زاد ذلك القدر من البياض لم يحسن ، وأشباه هذا أكثر من أن تحصى ، والعلة فيه أنه إنما كان حسنا بالإضافة إلى غيره .

وقد ترك التصريع جماعة من الشعراء المتقدمين والمحدَثين في أول القصيدة ، كما ابتدأ ابن أحمر قصيدته فقال :

---

(1) البيت كما في الديوان :

وتقفولي الجدوى بجدوى وإنما يروقك بيت الشعر حين يصرع

قد بكرتْ عاذلتى بُكرةً   تزعم أنى بالصبا مشتهرْ

فلم يصرع ، ثم قال من بعده :

بل ودعينى طفلُ إنى بكرْ   فقد دنا الصبح فما أنتظر[1]

وربما أخل الشاعر بالتصريع فى جميع القصيدة .

ومن التناسب أيضا الترصيع ، وهو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء فى البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة ، وكأن ذلك شُبّه بترصيع الجوهر فى الحلىّ ، وهذا مما قلنا إنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى ، لأنه يدل على التكلف وشدة التصنع ، وإنما يحسن إذا وقع قليلا غير نافر .

ومن أمثلة ذلك فى النثر قول أبى على البصير فى بعض كلامه : حتى عاد تعريضك تصريحا ، وتمريضك تصحيحاً . وقالت الخنساء :

حامى الحقيقة محمود الخليقة مهـ   دىّ الطريقة نفاع وضرارُ

جوّاب قاصية جزّاز ناصية   عقّاد ألوية للخيل جرّار

وقال امرؤ القيس :

فتورُ القيام قطيع الكلا   م تفترّ عن ذى غروب خَصِرْ[2]

---

(١) طفل منادى أى يا طفل وهو الرخص الناعم من كل شىء ومؤنثه طفلة ، وبكر قوى على البكور

(٢) فتور القيام متراخيته لكبر عجيزتها ، وقطيع الكلام قليله لحيائها ، وتفتر تبتسم ، والغروب بياض الأسنان ، والخصر البارد العذب

وقال بشامة بن عمرو بن الغدير :

هوان الحياة وخزى المماتِ   وكلاً أراه طعاماً وَبِيلاَ

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله :

ألفتِ الملا حتى تعلمتِ بالفلا   رُنُوَّ الطلى أو صنعة الآلِ فى الخدع (١)

فهذا وأمثاله إذا كان قدراً يسيراً أحسن على ماذكرناه ، فأما إذا توالى وكثر فإنه يقبح لدلالته على التكلف ، وان كان كل منه بانفراده جيداً ، وذلك مثل قول أبى صخر الهذلى :

عذب مُقبَّلُها جدلٌ مُخلخلها   كالدِّعص أسفلها مخصورة القدمِ (٢)

سود ذوائبُها بيض ترائبها   محض ضرائبها صيغت على الكرم (٣)

عبل مقيدها حال مقلَّدها   بضٌّ مجرَّدها لفَّاء فى عمم (٤)

سمح خلائقها دُرْمٌ مرافقها   يروى معانقها من بارد شبم (٥)

---

(١) الملا المتسع من الأرض ، والرنو إدامة النظر ، والطلى ولد الظبية ، والآل السراب ، ويضرب به المثل فى الخداع

(٢) الدعص كثيب الرمل المجتمع شبه به عجيزتها ، وقد ذكر أبو هلال فى الصناعتين أن قوله — مخصورة القدم — ناب عن موضعه ، وله نقد دقيق على مابعده من الأبيات

(٣) الترائب جمع تريبة وهى أعلى الصدر ، وضرائبها سجاياها

(٤) عبل ضخم يعنى أنها ممتلئة الساقين ، وحال مقلدها به حلى ، وبض مجردها رقيقة الجلد ناعمته ، ولفاء غير مسترخية ، والعمم التام العام من كل شيء

(٥) درم مرافقها من درم العضو درما وارى اللحم عظمه ، وشبم بمعنى بارد مؤكد له

فهذا لمـّا توالى لم يحسن ، والعلة فى ذلك ماذكرناه .

ومن التناسب أيضا حمل اللفظ على اللفظ فى الترتيب ليكون مايرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً ومثال ذلك قول الشريف الرضى :

قلبي وطرفي منك هذا في حِمى قيظٍ وهذا في رياضِ ربيعِ (١)

فإنه لما قدم — قلبى — وجب أن يقدم وصفه بأنه فى حمى قيظ ، فلو كان قال — طرفى وقلبى منك — لم يحسن فى الترتيب أن يؤخر قوله — فى رياض ربيع — والطرف مقدم .

وكذلك أيضا قول الآخر :

فاللامعاتُ أسنّةٌ وأسرّةٌ والمائسات ذوابلٌ وقدودُ (٢)

لأن القدود لما كانت مؤخرة وجب أن تكون الأسرة كذلك ، وأن يقدم الأسنة كما قدمت الذوابل ، وأمثال هذا كثيرة .

ومن المناسبة أيضا التناسب فى المقدار ، وهذا فى الشعر محفوظ بالوزن ، فلا يمكن اختلاف الأبيات فى الطول والقصر ، فإن زَاحفَ بعض الأبيات أو جعل الشعر كله مزاحفا حتى مال الى الانكسار وخرج من باب الشعر فى الذوق كان قبيحاً ناقص الطلاوة ، كقصيدة عَبيد بن الأبرص :

أقفر من أهله ملحوبُ

---

(١) الطرف العين ، وماقى البيت من اللف والنشر المترتب

(٢) الأسنة الرماح ، والأسارير جمع أسرار جمع سرر وهى خطوط الكف والجبهة ، وتطلق أيضا على محاسن الوجه ، والذوابل الرماح

وكقول ابن يعفر :

إنا ذممنا على ما خيلت   سعد بن زيد وعمراً من تميمْ

وضبة المشترى العارَ بنا   وذاك عمٌّ بنا غير رحيمْ

ونحنُ قومٌ لنا رِماحٌ   وثروةٌ من موالٍ وصميمْ(١)

فإن هذا غير مستحسن لأنه خارج عن أسلوب المنظوم والمنثور، وإن كان فى العَروض مستقيما، وكان الخليل بن أحمد يستحسن بعض الزحاف (٢) فى الشعر إذا قلّ، واذا كثر قبح عنده. وقال بعض الأدباء: هو مثل اللثغ فى الجارية، يُشتهى القليل منه، وإن كثر هجن وسَمُج. فأما الكلام المنثور فالأحسن منه تساوى الفصول فى مقاديرها أو يكون الفصل الثانى أطول من الأول. وعلى هذا أجمع الكتّاب، وقالوا: لا يجوز أن يكون الفصل الثانى أقصر من الأول. والذوق يشهد بما قالوه ويقضى بصحته، ولهذا السبب استقبحوا إطالة الفصول لئلا يؤتى بالجزء الأول طويلا فيحتاج إلى إطالة التالى له ليساويه أو يزيد عليه فيظهر فى الكلام التكلف؛ ويقع ما لاحاجة للمعنى والغرض اليه.

ومن التناسب بين الألفاظ المجانس: وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقا من بعض إن كان معناهما واحداً (٣) أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما

---

(١) الصميم من كل شىء خالصه ومحضه، والأبيات من مجزوء البسيط، ولكنها غير متفقة لكثرة الزحاف فيها، وهذا يسمى التخليع

(٢) الزحاف أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء

(٣) نحو قوله تعالى (فأقم وجهك للدين القيم)

مختلفا[١] أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى ، وهذا إنما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلا غير متكلف ولا مقصود في نفسه ، وقد استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم ، ثم جاء المحدثون فلهج به منهم مسلم بن الوليد الأنصاري ، وأكثر منه ومن استعمال المطابق والمخالف وهذه الفنون المذكورة في صناعة الشعر ، حتى قيل عنه : إنه أول من أفسد الشعر . وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعده فزاد على مسلم في استعماله والإكثار منه ، حتى وقع له الجيد والردىء الذي لا غاية وراءه في القبح ، فمما للعرب قول امرىء القيس :

لقد طمح الطمّاحُ من بُعدِ أرضهِ ... ليُلبسني من دائه ما تلبسا[٢]

وقول القطامي :

كنيّة الحيّ من ذي القيظة احتملوا ... مستحقبين فؤاداً ماله فادِ[٣]

وقول جرير بن عطية :

---

(١) نحو قوله تعالى (قال إني لعملكم من القالين)

(٢) طمح ذهب ، والطماح رجل من بني أسد ، وداؤه حقده عليه ، وهو الذي وشى به عند قيصر حتى غضب عليه وسمه

(٣) الجار والمجرور يتعلق بقوله قبله :

ما للمذارى يودعن الحياة كما ... ودعنني واتخذن الشيب ميعادي

أبصارهن إلى الشبان مائلة ... وقد أراهن عني غير صداد

إذ باطلي لم تقشع جاهليته ... عني ولم يترك الخلان تقوادي

كنية الحي . . .

ورواية ديوانه — ذي الغضبة — ورواية — الشعر والشعراء — كرواية الخفاجي

وما زال معقولا عقالٌ عن الندى　　وما زال محبوسا عن الخير حابسُ (١)

وقول حيَّان بن ربيعة الطائى :

لقد علم القبائلُ أن قومى　　لهم حدٌّ إذا لبسَ الحديدُ (٢)

وقول النعمان بن بَشير :

ألم تبتدركم يوم بدر سيوفنا　　وليلك عما ناب قومَك نائم

وقول رجل من بنى عبس :

وذلكم أن ذلَّ الجار حالفكم　　وأن نفكمُ لا يعرف الأنفا (٣)

وقول مسكين الدارِمىّ

وأقطع الخرقَ بالخرقاء لاهية　　إذا الكواكب كانت فى الدجى سرُجا (٤)

وقول زياد الأعجم

ونُبِّئتهم يستنصرون بكاهل　　ولِلؤم فيهم كاهلٌ وسنامُ (٥)

وبعض البغداديين يسمى تساوى اللفظتين فى الصفة مع اختلاف المعنى - المماثل - ككاهل وكاهل فى البيت ، وهو جل وهو جل فى قول الأفوه الأوْدىّ :

---

(١) عقال وحابس من أجداد الفرزدق

(٢) حد قوة ومنعة ، والحديد الدروع

(٣) قبله :

أبلغ لديك بنى سعد مغلغلة　　أن الذى بيننا قد مات أو دنفا

(٤) الخرق الفلاة الواسعة ، والخرقاء الناقة ، وسرج جمع سراج

(٥) كاهل الأول اسم رجل ، وكاهل الثانى ما بين الكتفين ، وهذا كناية عن بلوغ اللؤم فيهم غايته

وأقطع الهَوْجلَ مستأنساً   بهوجلٍ عَيرانةٍ عنتريس [١]

لأن لفظ الهوجل واحدة والمراد بالأولى الأرض البعيدة وبالثانية الناقة العظيمة الخلق، ويسمى - المجانسَ - ما توافقت فيه اللفظتان بعض الاتفاق. وأبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب يسمى هذا الفن لجنس ويسمى المطابق - المتكافيء [٢] وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن ابن بشر الآمدى. وقال: إن هذا البيت [٣] وإن صح بموافقته معنى الألقاب وانها غير محظورة [٤] فإن الناس قد تقدموا أبا الفرج فى تلقيب هذه الأنواع، مثل أبى العباس عبد الله بن المعتز بالله وغيره، وكفوه المؤونة فى اختراع ألقاب تخالفهم. والصواب ماقاله أبو القاسم.

ومن مجانس أبى تمام المختار قوله:

يمدون من أيد عواص عواصمٍ   تطول بأسياف قواض قواضبِ [٥]

وقوله:

أرامة كنتِ مألف كل ريمٍ   لو استمتعتِ بالأنس المقيمِ

---

(١) العيرانة السريعة، والعنتريس الغليظة الوثيقة

(٢) الصواب ـــ يسمى هذا الفن من المجانس المطابق، ويسمى المطابق المتكافىء ـــ لأن المتكافىء عنده هو المتقابل بالإيجاب والسلب ونحوهما كما سيأتى:

(٣) الصواب ـ إن هذا اللقب ـــ يعنى المطابق

(٤) الصواب ـ لموافقته معنى الملقبات وكانت الألفاظ غير محصورة

(٥) عواص جمع عاصية أى على الأعداء، وعواصم أى حافظات لأوليائها، وقواض قاتلات، وقواضب قواطع

وقوله :

فيادمع أنجدنى على ساكنى نجد

ومن قبح تجنيسه قوله :

قرت بقران عين الدين وانشترت بالأشترين عيون الشرك فاصطلما[١]

قوله :

خُشنت عليه أخت بنى خُشين

وقوله :

فاسلمْ سلمتَ من الآفات ماسلمتْ سِلامُ سلمى ومهماأورقَ السَّلَمُ[٢]

وقوله :

سلامٌ على الرَّبْع من سلمى بذى سَلمِ

وقوله :

تجرعْ أسىً قد أقفر الأجرعُ الفرْدُ[٣]

وله من هـذا الجنس أبيات كثيرة ، والسبب فى ذلك أنه أحب الإكثار ولم يقنع باليسير الذى يسمح به خاطره ، ويقع بغير تـكلف ولا تعمُّل .

---

(١) سبق هذا البيت فى ص ١٤١

(٢) السلام شجر مر الطعم واحـدته سلامة ، والسلم شجر يدبغ به واحدته سلمة

(٣) الأجرع والجرعاء أرض ذات رمل وحجارة مختلطة خشنة ، وقيل : رملة سهلة .

ومما ورد فى القرآن العظيم من هذا الفن قوله تبارك وتعالى: (ثم انصرفوا صرفَ الله قلوبَهم) وقوله تبارك وتعالى: (يخافونَ يوماً تتقلبُ فيه القلوبُ والأبصارُ) وقوله عز وجل: (يَمْحقُ اللهُ الرِّبا ويُربي الصدقاتِ) ومن كلام النبي صلى الله عليه وسلم: «عُصيّة عَصت اللهَ، وغِفارٌ غفر الله لها، وأسلم سالمها الله» وقال خالد بن صفوان لرجل من عبد الدار: هشمتك هاشم، وأمَّتك أمية، وخزمتك مخزوم، فأنت ابن عبد دارها، ومنتهى عارها. وكتب بعض الكتّاب: العذر مع التعذر واجبٌ، فرأيك فيه. وقال آخر: لا ترى الجاهل إلا مُفرِطاً أو مفرِّطاً.

وقال أبو العلاء بن سليمان:

والحسنُ يظهر فى شيئين رونقهُ بيتٍ من الشعر أو بيتٍ من الشَّعر

وقال مهيار بن مرزويه:

وإذا عددتُ سِنىَّ لم آكُ صاعداً عدد الأنابيب التى فى صعدتى
وألامُ فيك وفيك شبتُ على الصِّبا ياجورَ لائمتى عليك ولِمَّتى [1]

وقال أبو العلاء بن سليمان:

إنَّ جهلاً سِلمى لآل سُليمى وثنائى على عِذاب الثنايا [2]

وقال أبو عُبادة:

---

(١) الصعدة القناة المستوية المستقيمة، واللمة الشعر المجاوز شحمة الأذن

(٢) ثنائى معطوف على سلمى، وعذاب جمع عذب من إضافة الصفة إلى الموصوف

ورأيتنى فرأيت أحسن منظرٍ رَبَّ القصائد فى القنا المتقصِّد (١)

وقال أيضاً :

ومذهب حبٍّ لم أجد عنه مذهباً وشاغل حب لم أجد عنه شاغلا (٢)

وقال :

هل لِما فاتَ من تلاقٍ تلافِ أو لشاكٍ من الصبابة شافِ

وقد سمى قُدامة بن جعفر هذا الفن من المجانس فى — تلاق وتلاف — المضارعة ، إذ كانت إحدى اللفظتين تماثل الأخرى بأكثر الحروف ولا تشابهها فى الجميع ، ومثّل ذلك بقول نوفل بن مساحق للوليد وقد اعتدّ عليه بالإذن له على نفسه وهو يلعب بالحمام ، وقال : خصصتك بهذه المنزلة . فقال له نوفل : ما خصصتنى ولكن خسستنى ، لأنك كشفت لى عورة من عوراتك . وأمثال هذا كثير ، والمحمود منه ما قل ووقع تابعا للمعنى غير مقصود فى نفسه .

ومن المجانس فن ورد فى شعر أبى العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان وسماه لنا — مجانس التركيب — لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به الصيغتان ، كقوله :

---

(١) قبله :

وأنا الشجاع وقد بدا لك موقفى بمقرقس والمشرفية شهدى

والقنا واحده قناة وهى الرمح ، والمتقصد المتكسر

(٢) رواية الديوان — وشاغل بث — والبث أشد الحزن .

مَـطايا مطايا وجدٍ كُنَّ منازلاً ... مُنى زلَّ عنها ليس عنى بمقلع[1]

وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله ، وهو عندى غير حسن ولا مختار ولا داخل فى وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة .

فأما مجانس التصحيف فقد ورد فى شعر أبى عُبادة ، كقوله :

ولم يكن المغترُّ بالله إذ شرَى ... ليعجزَ والمعتزُّ بالله طالبه[2]

وكقوله :

وكأن الشَّليلَ والنثرةَ الحصدا ... ء منه على سليل غريفٍ[3]

وهذا أقل طبقات المجانس ، لأنه مبنى على تجانس أشكال الحروف فى الخط ، وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه فى الكتابة ، إذ لا علاقة بين صيغة اللفظ فى الحروف وشكله فى الخط .

فأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب على وجهين : أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً ، والثانى أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد ، فأما إذا خرجت الألفاظ عن هذين القسمين فليست بمتناسبة ، وقد سمى أصحاب صناعة الشعر المتضاد من

---

(١) مطامد فاعله منازل ، ومطايا منادى جمع مطية والمنى القدر ، يقول : استدعى وجد هذه المطايا منازل للأحباب زل القدر عنها ، أى لم يصبها الحدثان فهى معمورة بهم ، ولكنه لم يقلع عنى إذ لا يزال يصيبنى .

(٢) هو من قصيدة له فى مدح المعتز بالله وهجاء المستعين ، وشرى غضب ولج ومنه الشراة للخوارج ، والشاهد فى المغتر والمعتز ، والمغتر بالله هو المستعين .

(٣) الشليل الغلالة تلبس تحت الدرع ، والنثرة الدرع السلسة الملبس أو الواسعة والحصداء الضيقة الحلق المحكمة ، والغريف الأجمة وسليلها الأسد .

معانى الألفاظ – المطابق – وسماه أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب – المتكافىء – وأنكر ذلك عليه أبو القاسم الحسن بن بشر على ما حكيناه فى المجانس . وحكى أبو علىّ محمد بن المظفر الحاتمى عن أبى الفرج علىّ ابن الحسين الأصفهانى ، قال : قلت لأبى الحسن على بن سليمان الأخفش : أجد قوماً يخالفون فى الطباق ، فطائفة تزعم – وهى الأكثر – أنه ذكر الشىء[1] وطائفة تخالف فى ذلك وتقول : هو اشتراك المعنيين فى لفظ واحد . فقال : من هو الذى يقول هذا ؟ فقلت : قدامة . فقال : هذا يابنى هو التجنيس ، ومن زعم أنه طباق فقد ادّعى خلافاً على الخليل والأصمعى . فاتفق الأخفش والآمدى على مخالفة أبى الفرج فى التسمية وسمى أصحاب صناعة الشعر ما كان قريبا من التضاد – المخالف – وقسم بعضهم التضاد ، فسمى ما كان فيهما لفظتان معناهما ضدان كالسواد والبياض – المطابق – وسمى تقابل المعانى والتوفيق بين بعضها وبعض حتى تأتى فى الموافق بما يوافق وفى المخالف بما يخالف على الصحة – المقابلة – وسمى ما كان فيه سلبٌ وإيجاب – السلب والإيجاب – ولم يجعله من المطابق ، ولكل من ذلك أمثلة سنذكرها ونوضحها ، فأما التسمية فلا حاجة بنا إلى المنازعة فيها ، لأن الغرض فهم هذه المناسبة دون الكلام فى أحق الأسماء بها ، على أن الذى أختاره تسمية الجميع بالمطابق ، لأن الطّبق للشىء إنما قيل له طبقٌ لمساواته إياه فى المقدار إذا جُعِلَ عليه أو غطى به وإن اختلف الجنسان ، وفى المثل : وافق شنٌّ طبقه . ومنه

---

(١) الصواب . ذكر الشىء وما يقابله .

طباق الخيل . يقال : تطابق الفرس إذا وقعت رجلاه فى موضع يديه فى المشى والعدْو وكذلك الكلاب . قال النابغة الجعدى :

وخيـــلٍ يطابِقنَ بالدارعين طِباق الكلاب يطأن الهراسا[١]

وقد فسّر قول الله تعالى : (لتركبنّ طبقا عن طبقٍ) أى حالا بعد حال ، ولم يرد تساويهما فى نفس المعنى ، وإنما أراد تساويهما فى المرور عليكم والتغيير لكم ، فإذا كان هذا حقيقة الطباق — وهو مقابلة الشىء بمثله الذى هو على قدره — سمّوا المتضادّين إذا تقابلا متطابقين .

وهذا الباب يجرى مجرى المجانس ، ولا يستحسن منه إلا ما قلّ ووقع غير مقصود ولا متكلّف . فأما إذا كان معنيا الكلمتين غير متناسبين لا على التقارب ولا على التضادّ فإن ذلك يقبح ، ومنه ما أنكره نُصيْب على الكميت فى قوله :

أم هل ظعائن بالعلياء رافعة وإن تكامل فيها الدَّلُّ والشنب[٢]

فإنه قال له : أين الدل من الشنب ؟ إنما يكون الدل مع الغنج ونحوه ، والشنب مع اللَّعس أو ما جرى مجراه من أوصاف الثغر والفم . فكان الدل والشنب فى قول الكميت عيبا ، لأنهما لفظتان لا يتناسبان بتقارب معنييهما ولا بتضادهما .

ومما يستحسن من المطابق قول أبى عُبادة البحترى :

---

(١) الهراس شوك كأنه حسك ، يقول : إنها لا تريد الحرب ، فهى تتثبت فى مشيها كما تمشى الكلاب فى الهراس متقية له .

(٢) الشنب بياض الأسنان وحسنها .

فأراكَ جهلَ الشوق بين معالمٍ ... منها وجدُّ الدمع بين ملاعب (١)

وهذه هي ديباجة أبي عبادة المعروفة ، وكلامه السهل الممتنع ، وشعره الخضل لكثرة مائه . وقول أبي الطيب :

أزورهمْ وسواد الليل يشفع لى ... وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى

فهذا البيت مع بعده من التكلف كل لفظةٍ من ألفاظه مقابلة بلفظة هى لها من طريق المعنى بمنزلة الضد : فأزورهم وأنثنى ، وسواد وبياض ، والليل والصبح ، ويشفع ويغرى ، ولى بى ، واصحاب صناعة الشعر لايجعلون الليل والصبح ضدين ، بل يجعلون ضد الليل النهار ، لأنهم يراعون فى المضادة استعمال الألفاظ ، وأكثر ما يقال الليل والنهار ، ولا يقال الليل والصبح ، وبعضهم يقول فى مثل هذا - مطابق محض ومطابق غير محض - فالليل والصبح عنده من بيت المتنبى طباق غير محض

ومن المطابق المحض قول دِعْبل بن علىّ :

لاتعجبى ياسَلم من رجلٍ ... ضحك المشيبُ برأسه فبكى

ولو قال — تبسم وبكى — لم يكن عندهم من المطابق المحض .

ومن المطابق قول بعضهم : كدر الجماعة خير من صفو الفرقة ، فكدر وصفو والجماعة والفرقة من الطباق المحض . وقال محمد بن عمران التيميُّ : ماأجمد فى الحق ، ولا أذوب فى الباطل . وقال عمر ابن الخطاب : ماعاقبتَ من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه .

---

(١) قبله :

ماأنت للكلف المشوق بصاحب ... فاذهب على مهل فليس بذاهب

عرف الديار وقد سئمن من البلى ... وملان من سقيا السحاب الصائب

وقال زُهَير :

ليثٌ بِعثَّرَ يصطاد الرجالَ إذا   ما الليث كذَّب عن أقرانه صدَقا (١)

وقال طفيلُ الغنويّ :

بساهم الوجه لم تُقطَعْ أباجلهُ   يصانُ وهو ليوم الرَّوْع مبذولُ (٢)

وقال حبيب بن أوس :

ما إن ترى الأحساب بيضاً وضَّحاً   إلا بحيث ترى المنايا سُودا (٣)

وقال جرير بن عطية :

وباسط خيرٍ فيكم بيمينهِ   وقابض شرٍّ عنكم بشماليا

وقال عبد الله بن الزَّبير الأسدى :

فرَدّ شعورهنّ السُّودَ بيضاً   ورد وُجوههُنّ البيض سُودا (٤)

وقال الفرزدق :

لعَنَ الإله بنى كليب إنهم   لا يغدرون ولا يفون لجارِ

(١) ليث خبر مبتدأ محذوف أى هو كليث ، وعثر موضع توجد فيه الأسد

(٢) ساهم الوجه متغيره من الهزال بكثرة الجرى صفة لفرس ، والأباجل عروق غليظة فى الرجل أو اليد ، ويوم الروع يوم الحرب

(٣) المنايا السود كناية عن منايا الحرب

(٤) والضمير لنسوة آل حرب فى البيت قبله :

رمى الحدثان نسو ، ل حرب   بمقدار سمدن له سمودا

يستيقظون إلى نهاق حميرهم وتنام أعينهم عن الأوتار[1]

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأنا عليه:

ومن دونها يومٌ من الشمس عاطلٌ وليلٌ بأطراف الأسنة حالِ[2]

وقال بشار بن بُرد:

إذا أيقظتك حُروب العدا فنبّه لها عمراً ثم نَمْ[3]

وهذا كله من المطابق المختار، فأما المتكلف القبيح فكقول حبيب ابن أوس:

لعمرى لقد حرّرتَ يوم لقيته لو ان القضاء وحده لم يبرّدِ[4]

وقوله:

وإن خفرتْ أموالَ قوم أكفهم من النيل والجدوى فكفاك مقطعُ[5]

فهذان البيتان من الطباق القبيح الذى لم يُرِدْ لحسن معناه وسلامة لفظه، بل لتكون فى الشعر مطابقةٌ فقط.

---

(١) نفى الغدر عنهم كناية عن عجزهم، واستيقاظهم إلى نهاق حميرهم ليعرفوا سببه ويدفعوا المكروه عنها

(٢) عطل اليوم من الشمس بغبار الحرب، والأسنة الرماح، وحال من الحلى

(٣) يريد عمر بن العلاء من قواد المهدى

(٤) هو من قصيدة له فى مدح أبى سعيد، ويوم مفعول به لحررت، وقبله:

عدا الليل فيها عن معاوية الردى وماشك ريب الدهر فى أنه ردى

وبعده:

فإن يكن المقدار فيه مفندا فما هو فى أشياعه بمفند

(٥) خفرت حمت وحفظت، يعنى بخلهم بأموالهم

ومما يجرى مجرى المطابق أن يقدم فى الكلام جزءٌ ألفاظه منظومة نظاما ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدما فى الأول مؤخراً فى الثانى وما كان مؤخراً مقدماً، وقد سمى قدامة بن جعفر الكاتب هذا الفن — التبديل — ومثله بقول بعضهم: أشكر لمن أنعم عليك، وأنعم على من شكرك. وبقول الحسن البصرى: إن من خوّفك حتى تلقى الأمن خيرٌ لكَ ممن أمنك حتى تلقى الخوف. وقول عمرو بن عُبيد فى بعض دعائه: اللهم أغنى بالفقر إليك، ولا تفقرنى بالاستغناء عنك. وقول رجل لآخر وكان يتعهده بالبر: أسأل الذى رحمنى بك، أن يرحمك بى.

فأما — المخالف — وهو الذى يقرب من التضادّ، فكقول أبى تمام:

تردّى ثياب الموت حمراً فما أتى لها الليل إلا وهى من سندس خضرُ[1]

فإن الحمر والخضر من المخالف، وبعض الناس يجعل هذا من المطابق.

وكذلك قولُ عمرو بن كلثوم:

بأنا نُورِدُ الراياتِ بيضاً ونصدرُهنّ حمراً قد رَوينا

وقول الوليد بن عُبيد البُحترى:

وإلا لقيتُ الموتَ أحمرَ دونه كما كان يلقى الدهر أغبر دونى

---

[1] ثياب الموت هى الثياب التى استشهد فيها، والسندس الحرير، يعنى أنه كان من أهل الجنة، لأن هذا لبسهم

والصحيح أنهم يعتبرون فى التضاد استعمال الألفاظ ، والأحمر والأبيض ليسا بضدين على عُرفهم . وإنما ضدّ البياض السواد على ماذكرناه آنفا .

ومن قبيح المخالف قول أبي تمام :

مكرُهم عِندهُ فصيحٌ وإن هم   خاطبوا مكرَهُ رأوه جليباً

لأنه لما أراد أن يخالف بين فصيح وجليب — وهو الذى قد جُلب فى السبي فلم يُفصح بالكلام — جعل المكر جليباً ، وذلك من الاستعارات المستحيلة والأغراض الفاسدة .

وأما الإيجاب والسلب فكقول أبي عُبادة :

يُقيض لى من حيث لا أعلم النوى   ويسرى إلىّ الشوق من حيث أعلم [1]

وكقول السموأل :

وننكر إن شئنا على الناس قولهم   ولا ينكرون القولَ حين نقولُ

وكقول الشماخ :

هضيمُ الحشا لا يملأُ الكفَ خصرُها

ويملأُ منها كل حِجلٍ ودُملج

فقولَ — لا أعلم وأعلم ، وننكر ولا ينكرون ، ولا يملأ ويملأ — من السلب والإيجاب .

فأما الذى ذكرنا أنه يسمى — المقابلة — فى مراعاة المعانى حتى

(١) يقيض يهيأ ، يريد أن فراقها له من غير سبب يعلمه ، وأنه يعلم سبب شوقه اليها وهو حبه لها

يأتى فى الموافق بما يوافق وفى المخالف بما يخالف على الصحة ، فسنورد أمثلته عند شروعنا فى الكلام على المعانى بعد الفراغ من الألفاظ وما يتعلق بها بمشيئة الله وبعونه .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام ، حتى يعبر عن المعانى الكثيرة بالألفاظ القليلة . وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس ، حتى إنهم إنما يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة ، ومن الناس من يقول : إن من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والإيجاز ، كأكثر المكاتبات والمخاطبات والأشعار ، ومنه ما يحسن فيه الإسهاب والإطالة ، كالخطب والكتب التى يحتاج أن يفهمها عوام الناس وأصحاب الأذهان البعيدة ، فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت فى إيضاح المعنى أثر ذلك عندهم فيه ، ولو اقتصر بهم على وَحىِ الألفاظ وموجز الكلام لم يقع لأكثرهم . حتى يقال فى ذكر السيف ـ الحسام القاطع ، الجراز الباتر ـ وفى وصف الشجاع ـ البطل الفاتك ، النجد الباسل ـ وما يجرى هذا المجرى . قالوا : وربما كان ذلك الكتاب بالفتح أو الخطبة تقرأ فى موقف حافل يكثر فيه لغط الناس وصخبهم ، فيحتاج إلى تكرار الألفاظ ليكون ما يقوت سماعه قد استدرك ما هو فى معناه[1] .

والذى عندى فى هذا الباب أنهم إن كانوا يريدون بالإطالة تكرر المعانى والألفاظ الدالة عليها وخروجها فى معاريض مختلفة ووجوه متباينة ـ وإن كان الغرض فى الأصل واحدا ـ فليس هذا

---

(١) الصواب ـ بما هو فى معناه

عما نحن بسبيله ، لأنه بمنزلة إعادة كلام واحد مرارا عدة . فإن تلك الإعادة لا تؤثر فيه حسناً ولا قبحاً ، وإن كانوا يريدون أن المعنى الذى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ يسيرة موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بألفاظ طويلة ، ليكون ذلك داعياً إلى فهم العامّى والبليد له ، وتكون الإطالة فى هذا الموضع خاصة أصح وأحمد ، كما أن الوحى والإشارة فى موضعهما أوفق وأحسن ، فإنا لا نسلّم ذلك ، لأنا نذهب إلى أن المحمود من الكلام مادلّ لفظه على معناه دلالة ظاهرة ولم يكن خافيا مستغلقاً ، كالمعانى التى وردت فى شعر أبى الطيب ، وسنذكر ذلك مستوفىً مستقصىً فيما يأتى من هذا الكتاب . فإن كان الكلام الموجز لا يدلّ على معناه دلالة ظاهرة فهو عندنا قبيح مذموم ، لا من حيث كان مختصراً ، بل من حيث كان المعنى فيه خافياً ، وإن كان يدلّ على معناه دلالة ظاهرة إلا أنها تخفى على البليد والبعيد الذّهن ومن لا يسبق خاطرُه إلى تصوُّر المعنى ، ولو كان الكلام طويلا لجاز أن يقع لهم الفهم ، فليس هذا عندنا بموجب أن يكون الإسهاب فى موضع من المواضع أفضل من الإيجاز ، كما أن النقوش الغليظة فى كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيقة ، لأن تلك يدركها الضعيف البصر ويتعذر عليه إدراك هذه ، ولو اعتبرنا هذا فى الكلام وفهم البليد له لاعتبرنا ذلك فى النقوش وإدراك الضعيف البصر لها ، وهذا فاسد . ويلزم من ذهب إلى اختيار العبارة عن المعنى بالألفاظ الكثيرة من حيث كان ذلك سبباً لفهم عوامّ الناس ومن لا يسبق ذهنُه إلى تصوُّر المعنى أن يختار الألفاظ العامية المبتذلة على الألفاظ الفصيحة

التى لم تكثر استعمالها العامة ولا ابتذلوها ، لأن علته فى اختيار الطويل لأجل فهمهم له قائمة فى الألفاظ المبتذلة ، ولا خلاف أنهم الى فهمها أقرب من فهم ما يقل ابتذالهم له ، وهذا مما لا يذهب إليه أحد ، ولا التزمه ملتزم .

وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعانى ثلاثة أقسام : أحدها المساواة ، وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ ، والثانى التذييل (١) وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلا عنه ، والثالث الإشارة ، هو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ . أى أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة .

وقالوا : إن التذييل يصلح للمواقف الجامعة ، وبحيث يكون الكلام مخاطبا به عامة الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعانى ، والإشارة تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضى حسن الأدب عنده التخفيفَ فى خطابه وتجنبَ الإطالة فيما يتكلف سماعه ، والمساواة التى هى الوسط بين هذين الطرفين — من الإشارة والتذييل — تصلح للوسط بين الطرفين اللذين هما الملوك وعوام الناس . والذى عندى فى هذا ما ذكرته ، وهو أن المختار فى الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائدا عليه ، وأعنى بقولى — زائدا عليه — أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحةً ظاهرةً ،

(١) هذا القسم هو الذى اتفق على تسميته بالإطناب ، والتذييل نوع من أنواعه ، وقد أراد به هنا ماسموه التطويل

لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته ، حتى يحتاج فى استنباطه إلى طَرَف من التأمل ودقيق الفكر ، فإن هذا عندى عيب فى الكلام ونقص على ما أبينه فيما بعد ، وقد دللت على اختيار الإيجاز والاختصار بما تقدم ، ويدل عليه أيضا أن من اختار الإطالة وسماها ـ التذييل ـ إنما حُجته فى ذلك أنه اعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب به ، ، وليس للمخاطب تأثير فى حسن تأليف الكلام وقبحه ، ولو جاز أن يعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب لجاز أن يعتبر بالإضافة إلى المخاطِب به ، حتى يكون ذلك مؤثرا فى صحته أو فساده وحسنه أو قبحه ، وكنا نستحسن كلام العالم العاقل وإن كان ردىء التأليف ، ونستقبح كلام الجاهل وإن كان فى أعلى طبقات الفصاحة ، حتى يكون شعر أبى عثمان الجاحظ وأبى إسحاق النَّظام أعظم عندنا من شعر أبى حَيَّة النُّميرى ومن جرى مجراه ، وهذا مما لا يدخل فى مثله شبهة . وسنتكلم على من يعتبر الكلام بالإضافة إلى زمان قائله — حتى يقدم كثيرا من المتقدمين على المحدَثين بمجرد تقدمهم — بما نستوفى الحُجَّة فيه ، ونزيل موقع الشبهة ، وإن كانت ضعيفة لا تخفى على من طباعه سليمة ، وبنيته صحيحة .

وذكروا أن جعفر بن يحيى بن خالد كان يقول لكتابه : إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا . فهذا أمر لهم بالإيجاز وتجنب الإطالة ، وقد كان جعفر كبيرا فى هذه الصناعة . فأما قول قيس بن خارجة

الفزارى لما قيل : له ما عندك في حمالات داحس ؟ قال: عندى قِرَى كل نازل ورضى كل ساخط ، وخطبة من لدُنْ تطلع الشمس إلى أن تغرب ، آمر فيها بالتواصل ، وأنهى عن التقاطع . فليس ذلك من الإطالة فى العبارة عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، لأنه يجوز أن يكون أراد خطبة تكثر فيها المعانى والألفاظ على ماقدمناه .

ومن أمثلة الإيجاز والاختصار قول الله تبارك وتعالى : (ولكمْ فى القصاصِ حياةٌ) لأن هذه الألفاظ على إيجازها قد عُبّر بها عن معنى كثير ، وذلك أن المراد بها أن الانسان إذا علم أنه متى قتَل قتِل كان ذلك داعياً له قويا إلى ألاّ يقدمَ على القتل ، فارتفع بالقتل الذى هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان ارتفاع القتل حياة لهم . وهذا معنى إذا عبر عنه بهذه الألفاظ اليسيرة فى قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة) كان ذلك من أعلى طبقات الإيجاز . وقد استحسن أيضا فى هذا المعنى قولهم : القتل أنفى للقتل . وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت فى البلاغة ، وذلك من وجوه : أحدها أنه ليس كل قتل ينفى القتل ، وإنما القتل الذى ينفيه ما كان على وجه القصاص والعدل ، ففى ذكر القصاص بيان للمعنى وكشف للغرض ، وثانيها أن فى قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة) من إبانة الغرض المرغوب فيه بذكر الحياة ماليس فى قولهم — القتل أنفى للقتل — وهذه زيادة فى الإيضاح ، وثالثها أن نظير قولهم القتل أنفى للقتل (القصاص حياة) والقصاص حياة أوجز ، لأنه عشرة أحرف ، والقتل أنفى للقتل أربعة عشر حرفا ،

ورابعها أن في — القتل أنفى للقتل — تكريراً ، وليس في (القصاص حياة) تكرير ، وقد قدّمنا أن تكرير الحروف عيب في الكلام ، على ما ذكرناه فيما مضى من هذا الكتاب .

ومن الإيجاز أيضا قوله تبارك وتعالى : (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب) وقوله تبارك وتعالى : (يحسبون كلّ صيحةٍ عليهم) وقوله تعالى : (إنما بغيكم على أنفسكم) . وأمثال هذا في القرآن كثير[1]

والقصد الإيجاز فيما وقع فيه حذف كثير ، حتى حذفت الأجوبة لدلالة الكلام عليها ، كقوله تعالى : (ولو أنّ قرآنا سُيِّرت به الجبال أو قُطعت به الأرض أو كلّم به الموتى) . كأنه يريد — لكان هذا القرآن ، ولم يقل ذلك . وقوله تعالى : (وسيقَ الذين اتقوا ربهم إلى الجنةِ زمرا حتى إذا جاءوها وفُتحت أبوابُها وقال لهم خزنتها سلامٌ عليكم طبتم فادخلوها خالدينَ) . كأنه يريد — لما كان هذا كله حصلوا على النعيم الذى لا يشوبه كدر ، أو غير ذلك من الألفاظ ، ولم يقله . وفى هذا الحذف فى الكلام مع الدلالة على المراد فائدة ، لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ورد ظاهراً فى الكلام لاقتصر به على البيان الذى تضمنه ، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلة . كما تقول — لو رأيت عليًّا بين الصفين — وتحذف الجواب ، فيذهب السامع كل مذهب ، ولو قلت — لو رأيت

(١) هذه الأمثلة تدخل فيما يسمى إيجاز القصر ، وما سيأتى يسمى إيجاز الحذف

عليا عليه السلام بين الصفين لرأيت شجاعاً ، أو لرأيت رجلا يقتل الأبطال - أو ما يجرى هذا المجرى ، لم يكن فى العظم عند السامع بمنزلة حذف الجواب ، لأنه يذهب مع الحذف كل مذهب ، ولا يعول على نفس ما كان يرد فى اللفظ فقط .

ومما قُصدَ به الإيجاز حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه بحيث يقع العلم ويزول اللبس ، كقوله تبارك وتعالى : (واسألِ القريةَ التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها) . والمعنى أهل القرية وأصحاب العير.

وكان أبو الحسن علىُّ بن عيسى الرمّانى يسمى هذا الجنس - وهو إسقاط كلمة لدلالة فحوى الكلام عليها - الحذف - ويسمى بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف - القصر - ويجعل الإيجاز على ضربين : القصر والحذف . وكان يسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير مع أن القليل يكفى فيه - التطويل - ويسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير الذى يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله - الاطناب - ويجعل التطويل عيباً وعِيّا ، والاطناب حسناً ومحموداً . وهذا المذهب من أبى الحسن موافق لِما اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الإطناب الذى هو عنده طول الكلام فى فائدة وبيان ، وإخراج للمعنى فى معاريض مختلفة وتفصيل له ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه ، وهذا هو الذى اخترناه وقلنا إنه على التحقيق ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة[1] وكذلك قد

---

(١) لا يخفى أن قوله — ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة — يدخل فيه المساواة خلاف الإطناب على تفسير الرمانى ، وهو الذى اتفقت كلمتهم عليه ، وسيأتى ما يفيد انه يطلق عليه المساواة

وافقناه فى استقباح التطويل وحمد الإيجاز على ما فسّره من معنييهما عنده .

ويجب أن نحد الايجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل مايمكن من اللفظ ، وهذا الحد أصح من حد أبى الحسن الرمانى بأنه العبارة عن المعنى بأقل مايمكن من اللفظ ، وإنما كان حدّنا أولى لأنا قد احترزنا بقولنا - إيضاح - من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضّحة له ، حتى يختلف الناس فى فهمه ، فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقساطهم من الذهن وصحة التصور ، فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الايجاز والاختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة .

وقد قدّمنا ماورد فى القرآن من أمثلة ذلك وإن كانت كثيرة يطول استقصاؤها . ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام : قيمة كل امرىء ما يحسن . فإن هذه الألفاظ على غاية الايجاز وإيضاح المعنى وظهورُ حسنها يغنى عن وصفه . وروى عن أبى الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب عن أحمد بن يوسف الكاتب أنه قال : دخلت يوما على المأمون وفى يده كتابٌ وهو يعاودُ قراءته تارةً بعد أخرى ، ويصعّدُ ويصوّبُ فيه طَرْفه ، قال : فلما مرّتْ على ذلك مدة من زمانه التفت إلىّ فقال : ياأحمد ، أراك مفكراً فيما تراه منى ! قلت : نعم ، وقى الله أمير المؤمنين المكاره ، وأعاذه من المخاوف . قال : فإنه لامكروه فى الكتاب ، ولكنى قرأت فيه كلاما وجدته نظير ماسمعت الرشيد يقوله فى البلاغة ، فإنى سمعته يقول : البلاغة التباعد عن الاطالة ، والتقرب من معنى البغية ، والدلالة بالقليل من اللفظ على المعنى ، وما كنت

أتوهم أنّ أحداً يقدر على المبالغة فى هذا المعنى ، حتى قرأت هذا الكتاب . ورمى به الىّ ، وقال : هذا كتاب عمرو بن مسعدة إلينا . قال : فقرأته ، فإذا فيه : كتابى إلى أمير المؤمنين ومَن قِبلى من قواده وسائر أجناده فى الانقياد والطاعة على أحسن ما يكون طاعةُ جُند تأخرت أرزاقهم ، وانقيادُ كفاة تراخت أعطياتهم ، فاختلتْ لذلك أحوالهم ، والتاثتْ معه أمورهم . فلما قرأته قال لى : إن استحسانى إياه بعثنى على أن أمرت للجند قِبله بعطاياهم لسبعة أشهر ، وأنا على مجازاة الكاتب بما يستحقه من حل محله فى صناعته .

ورُوى عن المأمون أيضا أنه أمر عمرو بن مسعدة ان يكتب لرجل يُعنىَ به الى بعض العمال ، وأن يختصر كتابه ما أمكنه ، حتى يكون ما يكتب به فى سطر واحد ، فكتب إليه عمرو بن مسعدة : كتابى اليك كتابُ واثق بمن كتبتُ اليه ، معنىّ بمن كتبتُ له ، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله .

ومن أمثلة الإيجاز فى النظم قول زهير :

فإنى لو لقيتُك واتجهنا لكان لكلّ منكرةٍ كفاءُ

لأنّ مقصوده إننى لو واجهتك لكان عندى مكافأةٌ لك على كل أمر يبدو منك أنكره ، فقد أورد المعنى فى لفظ قليل ، وبهذا كان يوصف شعر زهير ، لأنه كثير الايجاز مع الايضاح لمعانيه .

ومن ذلك أيضا قول امرىء القيس :

على هَيكل يُعطيك قبل سؤالهِ   أفانين جرى غير كزٍّ ولاوانِ[1]

لأنه جمع بقوله — أفانين جرى — مالو عدَّ كان كثيرا، وأضاف إلى ذلك أوصاف الجودة فى الفرس بقوله: إنه يعطى قبل سؤاله أفانين جريه ولا يحتاج إلى حث. ونفى عنهُ بقوله — غير كز ولا وان — أن تكون معه الكزازة من قِبل الجماح والمنازعة، والونى من قبل الاسترخاء والفترة. فكان فى هذا البيت جملة من وصف الفرس قد عبر بها عن معان كثيرة.

وبما يذكر من الإيجاز أيضا قول امرأة من عُكل:

يابن الدعىّ إنه عكلُ فَقِف   لتَعلمنّ اليوم إن لم تنصرف

أن الكريم واللئيم مختلف[2]

وهذا إجمال فى المعنى، وإيجاز فى العبارة عنه.

ومن ذلك أيضا قول الشريف الرضى:

مالوا على شعب الرّحال وأسندوا   أيدى الطعان إلى قلوب تخفق[3]

لأنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة فى متابعتهم الغرام والصبابة[4] عبر عن ذلك بقوله — أيدى الطعان — فأتى بأخصر ألفاظ وأوجزها.

---

(١) الهيكل الفرس الضخم

(٢) رواية نقد الشعر — إنها عكل — وكذلك روى — يختلف

(٣) شعب الرحال خشبها، وميلهم اليها كناية عن ارتحالهم، وتخفق تضطرب لفراق الأحبة

(٤) عبارة الإيضاح — فى أثناء وصفهم بالغرام والصبابة

ومن الايجاز أيضا قول عمرو بن معد يكرب :

فلو أن قومى أنطقتنى رماحهم نطقتُ ولكنَّ الرماح أجرَّتِ

أى شقت لسانى كما يُجرُّ لسان الفصيل . يريد أنها أسكتتنى .

ومن هذا الفن أيضا قول حُميد بن ثور الهلالى :

أرى بصرى قد خاننى بعد صحةٍ وحسبك داءً أن تصحَّ وتسلما

فإن قوله — وحسبك داءً أن تصح وتسلما — من الإيجاز الحسن .

وكذلك قول نُصيب :

فعاجوا فأثنوا بالذى أنت أهله ولو سكتوا أثنتْ عليك الحقائبُ

فإن قوله — لو سكتوا أثنت عليك الحقائب — من الكلام الحسن الموجز .

والأصل فى مدح الايجاز والاختصار فى الكلام أن الألفاظ غير مقصودة فى أنفسها ، وإنما المقصود هو المعانى والأغراض التى احتيج إلى العبارة عنها بالكلام ، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعانى التى هى مقصودة ، واذا كان طريقان يوصل كل واحد منهما إلى المقصود على سواء فى السُّهولة إلا أنَّ أحدهما أخصر وأقربُ من الآخر ؛ فلا بدَّ أن يكون المحمود منهما هو أخصرهما وأقربهما سلوكا إلى المقصد ؛ فإن تقارب اللفظان فى الايجاز وكان أحدهما أشد إيضاحا للمعنى كان بمنزلة تساوى الطريقين فى القرب وزيادة أحدهما بالسهولة . ومثل هذا قول أبى عُبادة :

ولم أنسَ ليلتنا فى العناقِ   لفَّ الصَّبا بقضيبٍ قضيبا

وقول غيره :

وضمّ لا يُنهنهه اعتناقٌ   كما التف القضيبُ على القضيبِ

فإنّ هذين البيتين وإن تساويا فى كمية الألفاظ فإنّ بيت أبى عبادة أوضح، لأنّه بيّنّ بذكر الصبا مايلف القضيب على القضيب.

ومن ذلك أيضا قولُ أبى القاسم المطرِّزِ البغدادى :

وردتُ وقد حلّ لى ماؤهُ   فلمّا بكيتُ عليه حَرُمْ

وقول مهيار بن مرزويه :

بكيتُ على الوادى فحرّمتُ ماءهُ   وكيف يحلّ الماءُ أكثرهُ دمُ

فبيت مهيار وإن قاربتْ ألفاظه عدد ألفاظ بيت المطرز فقد تضمن من إيضاح المعنى مالم يتضمنه بيت المطرز، لأنّ قائلا لو قال: لم حرم الماءُ لما بكى عليه ؟ لوجب فى حق تفسير المعنى وإيضاحه أن يقال : لأن دُموعه كانت دما غلب على هذا الماء والدم حرام، فقد أتى مهيار بهذا التفسير فى متن البيت .

وعلى هذا القياس يعتبر الايضاح فى الايجاز، لئلا يقع فيه إخلال بالمعنى وإشكال فيه. ولذلك أمثلة : منها قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

أعاذلُ عاجلُ ما أشتهى   أحبُّ من الأكثر الرائث

لأنه أرادَ عاجلُ ماأشتهى مع القلة أحب إلىّ من الأكثر البطىء،
فترك – مع القلة – وبه تمام المعنى .

ومنها قول عروة بن الورد :

عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسهمْ ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا

كأنه أراد أن يقول : عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم فى السلم،
وقتلهم فى الحرب أعذر ، فترك – فى السلم – وبه يتم المعنى .

ومنها قول الحارث بن حِلّزة :

والعيشُ خيرٌ فى ظلا لِ النوْكِ ممن عاش كدّا[1]

فأراد أن يقول : والعيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش
الشاقّ فى ظلال العقل . فأخلّ بأكثر المعنى .

ومن أمثلة ذلك فى النثر ماحكاه أبو الفرج قُدامة بن جعفر أنّ
بعضهم كتب فى كتابٍ له : فإن المعروف إذا وَحىَ[2] كان أفضل
منه إذا توفر وأبطأ . فأراد أن يقول : إن المعروف إذا قل ووحى كان
أفضل منه إذا كثر وأبطأ . فترك مابُنى المعنى عليه ، وهو ذكر القلة .
وكذلك كتب بعضهم : فما زال حتىّ أتلفَ ماله ، وأهلك رجاله ، وقد
كان ذلك فى الجهاد والإبلاء أحقُّ بأهل الحزم وأولى . فأخلّ بما فيه
تمام المعنى ، وذلك أن الذى أراد أنه أنفق ماله وأهلك رجاله فى السلم

---

(١) النوك الجهل

(٢) وحى أسرع

والموادعة ، وقد كان ذلك فى الجهاد أفضل ، فأخل بذكر السلم أو ما يقوم مقامه ، فصار المعنى ناقصاً .

ولحمد الإيجاز فُضِّل أحد الشاعرين على صاحبه إذا كانا قد اشتركا فى معنى وأوجز أحدُهما فى ألفاظه أكثر من الآخر ، ولهذا قدموا قول الشماخ بن ضِرار :

إذا ما رايةٌ رفعت لمجدٍ ... تلقاها عَرابةُ باليمينِ[1]

على قول بشر بن أبى خازم :

إذا ما المكرماتُ رُفعنَ يوماً ... وقصَّر مُبتغوها عن مَداها

وضاقتْ أذرُعُ المثرين عنها ... سَما أوسٌ إليها فاحتواها[2]

وإن كان ابن أبى خازم سبق الشماخ إلى المعنى ، إلا أنه جاء به فى بيتين واختصره الشماخ فأتى به فى بيت واحد .

ومن هذا القبيل أيضا قول امرىء القيس :

إذا ما استحمتْ كان فيضُ حميمها ... على مَتنتيها كالجُمان لدى الجالى[3]

فإن امرأ القيس أتى بهذا التشبيه فى بيت واحد ، وأخذه الوليد ابن يزيد فأساء ، لأنه أتى به فى بيتين فقال :

كأنَّ الحميمَ على مَتنها ... إذا غترفتهُ بأطساسها

(١) يريد عرابة الأوسى المذكور فى قوله قبله :

رأيت عرابة الأوسى يسمو ... الى الخيرات منقطع القرين

(٢) يريد أوس بن حارثة بن لام الطائى

(٣) الحميم الماء الحار أو البارد ، وفى رواية — الحالى — بالحاء .

جُمانٌ يجول على فضةٍ   جلتْه حدائدُ دَوّاسها

على أنّ الوليد قد زادَ فى التشبيه بقوله ـ على فضة ـ لكن بين ألفاظه وألفاظ امرىء القيس تفاوت لا يخفى :

فأمّا المساواة بين اللفظ والمعنى فكما وصفَ بعض الأدباء رجلا فقال : كانت ألفاظه قوالبَ لمعانيه . أى هى مساوية لها لا يفضل أحدها على الآخر ، وحد المساواة المحمودة هو ايضاح المعنى باللفظ الذى لا يزيد عنه ولا ينقص ، وقد احترزت بقولى ـ إيضاح ـ مما احترزت منه فى حد الايجاز ، لِما أذهب اليه من قبح العبارة عن المعنى باللفظ الذى لا يوضحه ، وفرقتُ بين المساواة والتذييل بقولى — لا يزيد عنه — لأن التذييل لفظ يزيد على المعنى ، وفرقتُ بين المساواة والإيجاز والاخلال بقولى — ولا ينقص — لأن الايجاز على ماذكرناه إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، والاخلال هو نقص المعنى باختصار اللفظ ، فقد فهم بهذا القول ـ الايجاز والاخلال والمساواة والتذييل ـ ولكل من ذلك أمثلة .

فأمّا أمثلة الايجاز والاخلال فقد ذكرناها ، وأما أمثلة المساواة فكثيرة ، ومنها قول زهير :

ومَهْمَا يكن عند امرىءٍ من خليقةٍ   ولو خالها تخفَى على الناس تُعلم

وقوله أيضاً :

إذا أنت لم تَقصرْ عن الجهل والخنا   أصبتَ حليما أوْ أصابكَ جاهلُ

وقول طَرَفة بن العبد :

ستبدى لك الأيامُ ما كنتَ جاهلا ... ويأتيكَ بالأخبار من لم تزوّدِ

وقول أبى نصر بن نُباتة :

عسى ممسك الرّيح القَبُول يعيدها ... وينقص من أنفاسنا ويزيدُها[1]

وقوله أيضا :

إذا كان نقصانُ الفتى فى تمامه ... فكلُّ صحيح فى الأنام عليلُ

وقول أبى الطيب :

أتى الزّمانَ بنوه فى شبيبته ... فسرّهم وأتيناه على الهرم

وقول أبى عُبادة :

مازالَ يسبقُ حتى قال حاسدُهُ ... له طريقٌ الى العلياءِ مختصَرُ

وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

وأما التذييل[2] فهو العبارة عن المعنى بألفاظ تزيد عليه ، وإنما لم نقل فى التذييل - ايضاح المعنى - كما قلنا فى حد المساواة والإيجاز لما نذهب اليه من حمد الإيجاز والمساواة اذا كان المعنى فيهما واضحا ، فاحترزنا بالإيضاح من أن ندخل فى الحد مالا نحمده من المساواة والإيجاز اللذين يكون المعنى فيهما غامضا خفيا ، فأما التذييل فإنا على ماقدمناه لا نحمده

---

(١) ريح القبول هى ريح الصبا ، وهى ريح مهبها جهة الشرق

(٢) يريد به التطويل كما سبق

فى موضع من المواضع ، فلا معنى لاحترازنا بذكر الإيضاح فى حدّه ، فأما مثاله فكما وقفت لبعض الكتاب المتأخرين على فصل من كتاب له شفاعة ، وهو : وفلان بن فلان الرجل المشهور بالفروسية والرُّجلة والشجاعة والنجدة ، وله السنُّ والحُنكة والتجارب والدربة . فهذا كله تطويل بإيراد ألفاظ كثيرة تدلُّ على معنى واحد . وكذلك قول الشاعر :

فقدّدتِ الأَدِيمَ لراهشيهِ وألفى قولها كذبا ومَينا (١)

فالكذب والمين واحد .

والفرق بين التطويل والحشو أن الحشو لفظ يتميز عن الكلام بأنه إذا حذف منه بقى المعنى على حاله ، والتطويل هو أن يعبر عن المعانى بألفاظ كثيرة كلّ واحد منها يقوم مَقام الآخر ، فأىّ لفظ شئت من تلك الألفاظ حذفته وكان المعنى على حاله ، وليس هو لفظا متميزاً مخصوصا كما كان الحشو لفظا متميزا مخصوصا ، يبين ذلك أن الحشو على ماقدّمناه من وصفه نحو قول أبى عَدِىّ :

نحن الرءوسُ وما الرؤوس إذا سمَت فى المجد للأقوام كالأذناب

فللأقوام هو الحشو ؛ لأن هذه اللفظة دون ألفاظ البيت هى التى اذا حذفت منه بقى المعنى بحاله ، والتطويل مثل ماحكيناه فى قوله : الرجل المشهور بالفروسية والرُّجلة والشجاعة والنجدة . لأن هذه

(١) سبق هذا البيت فى ص ٢١٨

الألفاظ كلها بمعنى واحد، فأنت إن شئت حذفت الرجلة، وإن شئت حذفت الشجاعة، وإن شئت حذفت النجدة، وإن حذفتهما معا بقى الكلام بحاله. فهذا هو الفرق بين الحشو والتطويل، وعلى أن الحشو فى الأكثر إنما يقع فى النظم لأجل الوزن، وفى النثر لأجل تساوى الفصول أو الأسجاع، ويجب أن يعتبر الكلام فى التطويل والحشو والمساواة والإيجاز والإخلال بهذا الاعتبار، وهو أن يتأمل الكلام المؤلف، فإن كان المعنى فيه ناقصاً غير مستوفى فذلك الإخلال. وإن كان المعنى تاما فلا يخلو أن يكون فى الألفاظ ما إذا حذفته بقى المعنى بحاله، أو ليس فى الألفاظ ما إذا حذف بقى المعنى بحاله، فإن كان فيها ما إذا حذف بقى المعنى بحاله، فلا يخلو من أن يتميز ذلك اللفظ الزائد من غيره أو لا يتميز، فإن لم يتميز فتلك الإطالة، وإن تميز فذلك الحشو، وإن لم يكن فى الكلام ما إذا حذف بقى المعنى بحاله، فلا يخلو من أن يكون تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من تلك الألفاظ أو لا تمكن، فإن كان تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فتلك المساواة [1] وإن كان لا تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فذلك هو الإيجاز. فبهذا يصح لك اعتبار الأقسام المذكورة، ولا يخفى شىء منها على المتأمل.

---

(١) أطلق هنا المساواة على ما يطلقون عليه الإطناب، والمساواة عندهم تقابل الإيجاز والإطناب، والثلاثة مقبولة عندهم، وما لا يقبل هو الإخلال والحشو والتطويل، وقد ميز الخطيب القزوينى بينها فى كتاب - الإيضاح - أحسن تمييز

ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لايحتاج إلى فكر فى استخراجه وتأمل لفهمه ، وسواءٌ كان ذلك الكلام الذى لايحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً .

وإنما احتجنا إلى هذا التفصيل لأن أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصابى غلط فى هذا الموضع ، فزعم أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مُطاولة ومماطلة ، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه ، ففرق بين النظم والنثر فى هذا الحكم ، ولافرق بينهما ولا شبهة تعترض المتأمل فى ذلك ، والدليل على صحة ما ذهبنا اليه أنا قد بينا أن الكلام غير مقصودٍ فى نفسه ، وإنما احتيج اليه ليعبّر الناس عن أغراضهم ، ويفهموا المعانى التى فى نفوسهم . فاذا كانت الألفاظ غير دالة على المعانى ولا موضحة لها فقد رفض الغرض فى أصل الكلام ، وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حده كليلا ، ويعمل وعاءً لماءٍ يريد أن يحرزه فيقصد إلى أن يجعل فيه خروقا تُذهب ما يوعى فيه ، فإن هذا مما لايعتمده عاقل ، ثم لا يخلو أن يكون المعبر عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أو لا يريد إفهامه ، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهد فى بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ماأمكنه ، وإن كان لايريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ فى غرضه .

وإذا كان هذا مفهوماً فالأسباب التى لأجلها يغمض الكلام على المسامع ستة : اثنان منها فى اللفظ بانفراده ، واثنان فى تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، واثنان فى المعنى .

فأما اللذان فى اللفظ بانفراده فأحدهما أن تكون الكلمة غريبة كما ذكرنا فيما تقدم من وحشىّ اللغة العربية ، والآخر أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة فى تلك اللغة ، كالصدى الذى هو العطش والطائر والصوت الحادث فى بعض الأجسام .

وأما اللذان فى تأليف الألفاظ فأحدهما فرط الإيجاز ، كبعض الكلام الذى يروى عن بُقراط فى علم الطب ، والآخر إغلاق النظم ، كأبيات المعانى من شعر أبى الطيب المتنبى وغيره ، وكما يروى من كلام أرسطوطاليس فى المنطق .

وأما اللذان فى المعنى ، فأحدهما أن يكون فى نفسه ، دقيقاً ككثير من مسائل الكلام فى اللطيف ، والآخر أن يحتاج فى فهمه إلى مُقدِّمات اذا تصورت بُنىَ ذلك المعنى عليها ، فلا تكون المقدمات حصلت للمخاطب فلا يقع له فهم المعنى ، كالذى يريد فهم فروع الكلام والنحو وغيرهما من العلوم قبل الوقوف على الأصول التى بُنيت تلك الفروع عليها .

واذا كان هـــذا واضحاً فان استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية نقص فى الفصاحة التى هى الظهور والبيان على ما قدمنا من ذلك فيما مضى من كتابنا هذا . فأما استعمال الألفاظ المشتركة كالصدى فانه يحسن فى فصيح الكلام اذا كان فى اللفظ دليل على المقصود ، مثل قول أبى الطيب :

ودَعْ كل صوت دون صــوتى فإننى
أنا الطائرُ المحكىُّ والآخر الصَّدَى[1]

فإن الصدى هاهنا لا يشكل بالصدى الذى هو العطش، ولا يسبق ذلك الى فهم أحد من السامعين، فأما إن كان ذلك فى موضع يشكل فليس ذلك بموافق للفصاحة.

وأما السببان اللذان فى التأليف — وهما إفراط الإيجاز وإغلاق اللفظ — فمن شروط الفصاحة والبلاغة أن يسلم الكلام منهما، لِما قدمناه من الدلالة على ذلك.

وأما السببان اللذان فى المعانى — وهما دقة المعنى فى نفسه وحاجته إلى الإحاطة بأصل قد بُنى عليه — فليس فى أن يجعل المعنى الدقيق ظاهراً جلياً حُسْنُه للمعبر عنه، لكن يحتاج أن يحسن العبارة عنه ويبالغ فى إيضاح الدلالة، ليكون ما فى المعنى من الدقة واللطافة بإزاء ما فى العبارة عنه من الظهور والفصاحة، وكذلك يحتاج السامع إلى إحكام الأصل قبل أن يقصد إلى فهم الفرع، ويحتاج المخاطِب إلى ذكر المقدمات اذا كان غرضه أن يفهم المخاطب كلامه.

فإن قيل: فما تقولون فى تأخير البيان عن وقت الخطاب، أيجوز عندكم أم لا يجوز؟ فإن منعتم من جوازه كان قولكم مطَّرداً، وإن أجزتموه فما وجه إنكاركم إغلاق اللفظ ومطالبتكم بإيضاح المعنى وبيان

---

(1) رواية الديوان — غير صوتى، أنا الصائح — والصدى الصوت الذى يجيب صوتك من جبل أو نحوه، يطلب منه عدم الاعتداد بغير شعره.

المراد مع قولكم بتأخير البيان عن وقت الخطاب ؟ قيل : الجواب أنا لا نذهب الى أن كل أمر يؤثر فى الفصاحة وتعتبر سلامة أعلى طبقاتها منه غير جائز فى الاستعمال ولا سائغ فى الكلام ، وكيف نقول ذلك وقد قدمنا أن من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة مبنية من حروف متباعدة المخارج وغير كثيرة الحروف ، ومع ذلك فألفاظ العرب المبنية من الحروف المتقاربة المخارج والكثيرة الحروف أكثر من أن تحصى ، وقد استعملوا تلك الألفاظ فى الفصيح من كلامهم ، وكذلك اذا قلنا — من شروط الفصاحة الإيجاز — لم يكن ذلك منعاً لجواز الإسهاب ولا رفضاً لاستعماله ، وانما مقصودنا أن هذا النحو أحسن من هذا النحو ، وبهذا الوجه يستدل على الفصاحة أكثر من هذا الوجه . فإذا كان هذا بيناً ، فلو قلنا بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لم يكن ذلك مناقضا لقولنا إن مقارنة البيان لوقت الخطاب أحسن ، والى حيز الفصاحة والبلاغة أقرب ، لأنا لا نتكلم فى هذا الموضوع على الجائز والممتنع ، وإنما كلامنا على الأفصح والأحسن . على أن من منع من جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إنما علل ذلك لأنه خطاب لا يفهم منه المراد ، فجرى فى القبح مجرى خطاب العربى بالزنجية ، ومن أجازه فرق بين الخطاب بالزنجية وبين تأخير البيان بأن فى الخطاب مع تأخير البيان بعض الفائدة والفهم للمراد ، كتوطين النفس على الفعل والعزم عليه إن كان الخطاب أمراً ، وليس فى الخطاب للعربى بالزنجية ذلك . فقد وقع بالإجماع على أنه متى لم يفهم من الخطاب شيء كان قبيحاً .

فإن قيل : كلامكم الماضي يدل على أن فى القرآن مابعضه أفصح من بعض، وفى الناس من يخالفكم ويأبى ذلك . فما عندكم فيه ؟ قلنا : أما زيادة بعض القرآن على بعض فى الفصاحة فالأمر فيه ظاهر لايخفى على من عَلِق بطرَف من هذه الصناعة ، وشدا شيئاً يسيراً[1] وما زال الناس يفردون مواضع من القرآن يعجبون منها فى البلاغة وحسن التأليف كقوله تعالى :(وقيلَ ياأرضُ ابلعى ماءكِ ويا سماءُ أقلعى وغيضَ الماءُ وقُضىَ الأمرُ واستوتْ على الجودىِّ وقيل بُعداً للقومِ الظالمينَ) . وقوله تعالى : (أُحلَّ لكم ليلةَ الصيام الرفثُ إلى نسائكمْ هنَّ لباسٌ لكم وأنتم لباسٌ لهُنَّ) . وقوله تعالى : (ادفعْ بالتى هىَ أحسنُ فإذا الذى بينكَ وبينهُ عداوةٌ كأنه ولىٌّ حميمٌ) . وقوله عز وجل: (ولوْ ترى إذْ فزِعوا فلا فوْتَ وأُخذوا مِنْ مكانٍ قريب) . وقوله تعالى : (ولكمْ فى القصاصِ حياةٌ يا أولى الألبابِ) وأمثال هذا ونظائره كثير .

فلو كانوا يذهبون إلى تساويه فى الفصاحة لم يكن لإفرادهم هذه المواضع المعيَّنة المخصوصة دون غيرها معنى ، وإنما تدخل الشبهة فى هذا ومثله على الأعاجم من الفقهاء والمتكلمين لجهلهم بهذه الصناعة وعدم فهمهم لقوانينها . فإن من من عجيب أمرهم أن أحدهم إذا حاول ابتياع ثوب أو دابَّةٍ وعلم أنَّ غيره أخبر بذلك الجنس منه لم يرضَ بمقدار علمه حتى يرجع إلى من يظن معرفته بالثياب أو الدوابِّ ،

---

[1] يقال — شدا شعراً أو غناء إذا غنى به وترنم

فيستفتيه ويُقلده ويقبل رأيه، كلُّ ذلك خوفاً من أنْ يستمرّ عليه الغبنُ فى شىء من ماله، وإذا وصل إلى الكلام فى كتاب الله تعالى ووجه إعجازه - ماهو ؟ وهل هو صرفُ العرب عن معارضته أو عُلوُّه عن كلامهم بفصاحته ؟ - وكان ذلك يحتاج إلى صناعة لايفهمها وعلوم لايعرف شيئاً منها، لم يرَ أن يرجع إلى أقوال العلماء بتلك الصناعة والمهتمين بفهم أسرار تلك العلوم، بل قال بغير حُجة، وأفتى من غير معرفة، ورضى أن يُغبن عقلهُ ودينه من الموضع الذى تحرّز فيه، وأشفق أن يغبنَ شيئاً من ماله. وليت شعرى أىّ فرق بين أن يخلق الله وجهين أحدهما أحسنُ وأصبح من الآخر، وبين أن يحدث كلامين أحدهما أبلغ وأفصح من الآخر؟ وهل من يفرق بينهما إلا مقترح ؟

ثم ليس أحد ممن ينكر أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض يتمنع من القطع على أن القرآن فى لغته أفصح من التوراة فى لغتها والإنجيل فى لغته والزبور فى لغته. لأن تلك الكتب عنده لم تكنْ معجزة لخرقها العادة بالفصاحة، وإن كان الجميع كلام الله تعالى. فما المانع من أن يكون بعض كلامه الذى هو القرآن أفصح من بعض؟ حتى تكون آية منه أفصح من آية، والجميع كلام الله، كما جاز عنده أن يكون القرآن أفصح من الإنجيل. وإن كان الجميع كلام الله؛ وهذا لايخفى على محصّل.

فإن قيل: الذى يمنع أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض

القولُ بأنّ قدر كل سورة من قصار سور المفصّل منه قد خرق العادة فى الفصاحة بفصاحته ، وكان معجز العلو فى الفصاحة ، وما كان خارقا للعادة فى الفصاحة لا يكون غيره أفصح منه . قيل : الجواب عن هذا أوّلا أن الصحيح أن وجه الإعجاز فى القرآن هو صرف العرب عن معارضته ، وأن فصاحته قد كانت فى مقدورهم لولا الصرفُ ، وهذا هو المذهب الذى يعوّل عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم ، وقد سطر عليه من الأدلة ماليس هذا موضع ذكره ، فالسؤال على هذا المذهب ساقط . ثم لو سلّم أنّ وجه الإعجاز هو الفصاحة لم يمنع أن يكون كلامٌ معجزٌ يخرق العادة بفصاحته أفصح من كلام معجز يخرق العادة بفصاحته ، فإن نبيا لو أظهر الله على يده معجزاً — وهو حملُه ألف رطل — لم يمنع أن يظهر على يده أو على يد نبى غيره معجزا آخر — وهو حمل ألفى رطل — فيكون المعجزان أحدُهما أعظمَ من الآخر مع كون كل واحد منهما معجزا .

فإن قيل : فما تقولون فى الكلام الذى وُضع لغزاً وقُصد ذلك فيه ؟ قيل : إنّ الموضوع على وجه الإلغاز قد قصد قائله إغماض المعنى وإخفاءه وجعل ذلك فناً من الفنون التى يستخرج بها أفهام الناس ، وتمتحن أذهانهم ، فلمّا كان وضعه على خلاف وضع الكلام فى الأصل كان القول فيه مخالفا لقولنا فى فصيح الكلام ، حتى صار يحسن فيه ما كان ظاهرُه يدل على التناقض ، أو ما جرى مجرى ذلك . كما قال بعضهم فى الشّمع :

تحيا إذا ما رؤوسُها قطعت   وهنّ فى الليل أنجمٌ زُهرُ

وقد كان شيخنا أبو العلاء يستحسن هذا الفن ويستعمله فى شعره كثيراً ، ومنه قوله :

وجُبت سرابيّا كأنّ إكامه جَوارٍ ولكن ما لهن نهودُ
تمجّس حرباءُ الهجير وحوله رواهب خيطٍ والنهار يهودُ[1]

فألغز بقوله ـ جوار ـ عن الجوارى من الناس ، وهو يريد كأنهن يجرين فى السراب ، وبقوله ـ نهود ـ عن نهود الجوارى ، وهو يريد بنهود نهوض أى كأنهن يجرين فى السراب وما لهن على الحقيقة نهوض ، وأراد بقوله ـ تمجس حرباء ـ أى صار لاستقباله الشمس كالمجوس التى تعبدها وتسجد لها ، وجعل الرواهب النعام لسوادها ، ويهود يرجع[2] وهو يلغز بذلك عن اليهود لما ذكر المجوس والرواهب .

وكذلك قوله :

إذا صدق الجَدّ افترى العمّ للفتى
مكارم لا تُكرى وإن كذب الخال[3]

لأنه يريد بالجد الحظ ، وبالعم الجماعة من الناس ، وبالخال المخيلة ، وقد ألغز بذلك عن العم والجد والخال من النسب . فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشىء ، وإنما هو مذهب مفرد وطريقة أخرى .

---

(١) الحرباء دويبة تتلون للشمس ألوانا مختلفة ، والخيط من النعام الجماعة
(٢) مضارع هاد بمعنى رجع
(٣) لا تكرى لا تنقص

فإن قيل : فما عندكم فى الحكاية التى تحكى عن أبى تمام أنه لما قصد عبد الله بن طاهر بقصيدته التى أولها :

أهنَّ عوادي يوسفٍ وصواحبُهْ فعزْماً فقدْماً أدركَ السؤلَ طالبُهْ

وعرض هذه القصيدة على أبى العميثل صاحب عبد الله بن طاهر وشاعره . فقال له أبو العميثل ـ عند إنشاده أول القصيدة ـ : لم لا تقول يا أبا تمام من الشعر ما يفهم ؟ فقال : وأنت يا أبا العميثل لم لا تفهم من الشعر ما يقال ؟ فانقطع أبو العميثل . قيل : إن الذى قاله أبو تمام وأبو العميثل صحيح ، لأن أبا العميثل طلب من أبى تمام ـ إذ كان حاذقا فى صناعة الشعر ، وقد قصد مثل عبد الله بن طاهر بالمديح ـ أن يكون شعره مفهوما واضحا يسبق معناه لفظه ، فكان هذا من أبى العميثل كلاما صحيحا فى موضعه ، وطلب أبو تمام من أبى العميثل ـ إذ كان يدّعى علم الشعر ويتحقق بالأدب ، ويخدم عبد الله بن طاهر فى اعتراض قصائد الشعراء وترتيبهم على مقدار ما يستحقه كل منهم بحظه من الصناعة ـ أن يكون يفهم معانى الشعر ، ويطّلع على الغامض والظاهر منها ، وكان هذا من أبى تمام أيضا كلاما صحيحا ، وكانا فيه بمنزلة من يقول لصاحبه : لِمَ فعلت ذلك الفعل وهو قبيح ؟ فيقول : كما فعلت أنت ذلك الفعل الآخر وهو قبيح . فيكون كل واحد منهما قد أجاب من طريق الجدل ، وإن كان لم يدل على أنه أصاب وأخطأ صاحبه .

وإذا كان هذا مفهوماً فأمثلة الكلام الذى يظهر معناه ولا يحتاج إلى الفكر فى استخراجه كثيرة ، وعامة شعر أبى عُبادة البحترى عليه .

فأما الذى يسأل عن معناه ويفكر فى فهمه فكالأبيات التى من شعر أبى الطيب المتنبى ، وقد نعاها عليه الصاحب أبو القاسم بن عبّاد رحمه الله ، وكان يسميها رُقى العقارب ، والناس إلى اليوم مختلفون فى معانى بعضها ، وكل يذهب إلى فن ، ويسبق خاطره الى غرض ، كقوله :

ذمّ الزمانُ اليه مِن أحبته ماذمّ من بدره فى حمد أحمده[1]

وقوله :

عيونَ رواحلى إن حرتُ عينى وكلُّ بُغام رازحةٍ بغامى[2]

فأما غير ذلك مما قد فهم معناه ولم يختلف فيه إلا أنه مع ذلك لايخرج إلا بطرف من الفكر فكقوله :

ودون الذى يبغون مالو تخلصوا
الى الشيب منه عشتَ والطفل أشيب[3]

---

(1) أوجه ماقيل فى شرحه أن الزمان ذم الى المتنبى من أحبته تغيرهم فى مودته ، وهو مايذمه من بدر الزمان وهو القمر عند حمده الممدوح المسمى أحمد ، وضمير بدره وأحمده للزمان

(2) الرواحل النوق ، والرازحة الناقة تسقط من الإعياء وبغامها صوتها ، يعنى أنه اذا ضل فى مفازة اهتدى بعيونها ، واذا احتاج الى أن يصوت ليسمع الحى قام صوتها مقام صوته

(3) الرواية الصحيحة — الى الموت — يقول : إن وصول حساده الى مايبغون من التياث الأمر عليه دونه أهوال أشد عليهم من الموت ، ولو تخلصوا منها الى الموت لبقيت وشابت أطفالهم لشدة مايقاسون

وقوله أيضاً :

سِربٌ محاسنُه حُرِمتُ ذواتِها

دانى الصفات بعيدُ موصوفاتِها[١]

وقوله :

رجلاه فى الركض رجلٌ واليدان يدٌ

وفعله ماتريد الكفُّ والقدم[٢]

وأمثال هذا له ولغيره كثير .

وقد قال بشر بن المعتمر فى وصيته : إياك والتوعُّرَ فى الكلام ، فإنه يُسلمك الى التعقيد ، والتعقيد هو الذى يستهلك معانيك ، ويمنعك من مراميك .

وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عن بعض من وصف البلاغة . فقال : ينبغى أن يكون الاسم للمعنى طِبقا ، وتلك الحال له وفقا ، ولا يكون الاسم لا فاضلا ولا مقصّراً ولا مشتركا ولا مضمّناً .

---

(١) سرب جماعة من النساء خبر مبتدإ محذوف أى الذى أشتاقه سرب ، وذواتها صواحباتها ، يعنى أنه حرم ربات محاسنهن لأنه حيل بينه وبينهن ، فصفاتهن أى محاسنهن دانية الى ذكره ، وموصوفاتهن بعيدة عنه للحيلولة بينه وبينهن .

(٢) ضمير رجلاه لجواده ، يعنى أنه لاستواء وقع قوائمه فى الركض كأن رجليه رجل واحدة ، لأنه يرفعهما معا ويضعهما معا ، وكذلك يداه ، ثم ذكر أنه يفعل من نفسه ماتريد كف صاحبه وقدمه ، فلا يحتاج الى حث بهما .

فهذا كله يدل على صحة ماقلناه ، وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لمتأمل .

ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له فى اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة ، فيكون فى ذكر التابع دلالة على المتبوع ، وهذا يسمى الإرداف والتتبيع[1] لأنه يؤتى فيه بلفظ هو رِدْفُ اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه ، والأصل فى حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة فى الوصف مالا يكون فى نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى ، ومثاله قول عمر بن أبى ربيعة :

بعيدة مهوىَ القرط إمَّا لنوفلٍ أبوها وإما عبدِ شمس وهاشم[2]

فإنه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال — طويلة العنق — فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه وليس هو الموضوع له ، فقال — بعيدة مهوى القرط — فدل ببعد مهوى قرطها على طول الجيد ، وكان فى ذلك من المبالغة ماليس فى قوله — طويلة العنق — لأن بعد مهوى القرط يدل على طول أكثر من الطول الذى يدل عليه — طويلة العنق — لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة

---

(١) اصطلح أخيرا على تسميته بالكناية .

(٢) القرط مايعلق فى شحمة الأذن من درة ونحوها ، ونوفل وعبد شمس وهاشم من أشراف قريش ، وهاشم جد النبى صلى الله عليه وسلم .

العنق، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط، إذا كان الطول فى عنقها يسيرا، وهذا موضع يجب فهمه.

ومنه قول امرىء القيس:

وتضحى فَتِيتُ المسك فوق فراشها
نؤوم الضحى لم تنتطقْ عن تفضّل (١)

فإنه لما أراد أن يصف ترفّه هذه المرأة ونعمتها قال: نؤوم الضحى يبقى فتيت المسك فوق فراشها لم تنتطق لتخدم نفسها. فعبر بذلك عن غناها وترفهها وخفض عيشها، وأتى بألفاظ تدل على ذلك أبلغ مما يدل عليه قوله — إنها غنية مرفّهة.

وكذلك قوله:

وقد أغتدى والطيرُ فى وُكناتها بمنجردٍ قَيد الأوابدِ هيكلِ (٢)

لأنه أراد أن يصف الفرس بالسرعة، فلم يقل إنه سريع، وقال — قيد الأوابد — وهى الوحوش، أى أنه إذا طالها على هذا الفرس لحقها لسرعته، فكأنه قيّدها له، وفى هذا من المبالغة ما ليس فى وصف الفرس بأنه سريع، لأن الفرس قد يكون سريعا ولا يلحق الوحش حتى تصير بمنزلة المقيدة له. وقد استحسن الناس هذا اللفظ من امرىء القيس، حتى قالوا: هو أوّل من قيّد الأوابد.

---

(١) لم تنتطق لم تشد نطاقا للعمل، وعن تفضل عن ثوب نوم أى بعده.
(٢) وكناتها أعشاشها، والمنجرد القصير الشعر، والهيكل ضخم.

وأصحاب صناعة البلاغة يذكرون الإرداف ولا يشرحون العلة في سببه وحسنه من المبالغة التي نبهنا عليها ، ومنه في النثر قول أعرابية وصفت رجلا فقالت . لقد كان فيهم عمارٌ ، وما عمار ؟ طلّاب بأوتار ، لم تخمد له قطّ نار . فأرادت بقولها ـ لم تخمد له قط نار ـ كثرة إطعامه الطعام ، فلم تأت بذلك اللفظ بعينه بل بلفظ هو أبلغ في المقصود ، لأن كثيراً ممن يطعم الطعام تخمد ناره في وقت . وكذلك قول الأخرى : له إبل قليلات المسارح ، كثيرات المبارك ، إذا سمعن صوت المزهَر أيقنّ أنهن هوالك . فأرادت أن هذا الرجل ينحر إبله فقلّما تسرح وتبعد في المرعى ، لأنه يبركها بفنائه ليقرب عليه نحرها للضيوف ، والمزهر العود الذي يغنى به ، فإذا سمعت الإبل صوته أيقنت أنها هوالك ، لما قد اعتادته من نحره لها إذا سمع الغناء وانتشى ، وذلك لا تعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الاستمرار والدوام ، وهذا كله أبلغ من قولها ـ إنه ينحر الإبل ـ على ما قدمناه وبيناه .

ومن هذا الفن من الإرداف قول أبي عبادة :

فأوجرته أخرى فأضللتُ نصله
بحيث يكون اللبُّ والرعب والحقد[1]

لأنه أراد ـ القلب ـ فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له ، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحقد فيه ، وكان ذلك أحسن

---

(١) هو من قصيدة له يذكر فيها قتله للذئب ، ورواية الإيضاح ـ فأتبعتها أخرى فأضللت نصلها .

لأنه إذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد بكون هذه الأشياء فيه ، وأنه أصاب هذا المرمى فى أشرف موضع منه . ولو قال - أصبته فى قلبه - لم يكن فى ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد ، فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف .

ومما يجرى مجرى قول أبى عُبادة قول غيره :

الضاربين بكلّ أبيض مِخذَمٍ   والطاعنينَ مجامع الأضغانِ (١)

وفيما ذكرناه كفاية فى الدلالة على كل ما هو من هذا الجنس .

ومن نعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدل على معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود (٢) وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحس والمشاهدة ، وهذه فائدة التمثيل فى جميع العلوم ، لأن المثال لا بد من أن يكون أظهر من الممثل ، فالغرض بإيراده إيضاح المعنى وبيانه . ومن هذا الفن قول الرّماح بن مَيّاده :

ألَمْ تكُ فى يمنى يديكَ جعلتنى   فلا تجعلنى بعدها فى شمالكا

فأراد - إنى كنت عندك مقدما فلا تؤخرنى ، ومقربا فلا تبعدنى ، فعدل فى العبارة عن ذلك الى أنى كنت فى يمينك ، فلا تجعلنى فى شمالك ، لأن هذا المثال أظهر الى الحس .

---

(١) هو لعمرو بن معد يكرب ، والشاهد فى قوله — مجامع الأضغان — لأنه كناية عن القلب .

(٢) قد اصطلح أخيرا على تسمية هذا بالتمثيل ، وهو الاستعارة المركبة .

وكذلك قول الآخر :

تركت يدىْ وشاحا له   وبعض الفوارس لا يعتنق (١)

فعبر عن قوله — عانقته — بأننى تركت يدى وشاحاً له ، فأوضح المعنى حين جعل له مثالا معروفا مشاهدا .

ومنه أيضا قول زُهير :

ومنْ يعصِ أطرافَ الزِّجاج فإنه

يطيع العوالى رُكِّبتْ كل لهذم (٢)

لأنه عدل عن قوله — ومن لم يطع باللين أطاع بالعنف — إلى أن قال — ومن لم يطع زجاج الرماح أطاع الأسنة — وكان فى هذا التمثيل بيان المعنى وكشفه .

ومن أمثلة ذلك فى النثر ما كتب به الوليد بن يزيد (٣) لما بويع إلى مروان بن محمد وقد بلغه توقفه عن البيعة له : أما بعد ، فإنى أراك تقدم رِجلا وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابى هذا فاعتمد على أيهما شئت ، والسلام . فعبر عن مراده بمثال أوضحه وأوجزه . ومنه أيضاً ما كتب به الحجاج إلى المهلب حين حضّه على قتال الأزارقة وتوعده له حيث

---

(١) قبـــله :

تركت الركاب لأربابها   وأكرهت نفسى على ابن الصعق

(٢) الزجاج جمع زج وهو الحديدة فى أسفل الرمح ، والعوالى التى يكون فيها السنان ، واللهذم السنان القاطع

(٣) ذكر الجاحظ فى — البيان والتبيين — أن الذى كتب هذا إلى مروان هو يزيد بن الوليد المعروف بالناقص

قال : فإن أنت فعلت ذلك ، وإلا شرعت إليك صدر الرمح . فأجابه المهلب وقال : فإن يشرع الأمير إلىّ صدر الرمح ، قلبت له ظهر المجن . وهذا كله إنما حسن لِما فيه من الإيضاح والإيجاز ، وقدمنا تأثيرهما فى الفصاحة والبلاغة .

فهذا منتهى ما نقوله فى الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعانى ، ومن وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة ومائيتها ، وعلم أسرارها وعللها ، فأما الكلام على المعانى بانفرادها ، فقد قدمنا القول بأن البلاغة عبارة عن حسن الألفاظ والمعانى ، وأن كل كلام بليغ لابد من أن يكون فصيحاً ، وليس كل فصيح بليغا ، إذ كانت البلاغة تشتمل على الفصاحة وزيادة ، لتعلق البلاغة مع الألفاظ بالمعانى .

فإذا كان قد مضى الكلام فى الألفاظ على الانفراد والاشتراك ، فلنذكر الآن الكلام على المعانى مفردة من الألفاظ ، ليكون هذا الكتاب كافيا فى العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة ، فإنهما وإن تميزا من الوجه الذى ذكرته فهما عند أكثر الناس شىء واحد ، ولا يكاد يفرق بينهما إلا القليل ، والله يمن بالمعونة والتسديد برحمته .

الكلام فى المعانى مفردة

أما حصر المعانى بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ماذكرناه فى الألفاظ فعسير متعب لايليق بهذا الكتاب تكلفه، لأنه ثمرة علم المنطق، ونتيجة صناعة الكلام، ولسنا بذاهبين فى هذا الكتاب إلى تلك الأغراض والمطالب. لكن نحتاج إلى أن نومىء إلى المعانى التى تستعمل فى صناعة تأليف الكلام المنظوم والمنثور، ونبين كيف يقع الصحيح فيها والفاسد، والتام والناقص، على أن من كان سليم الفكر صحيح التصور لم يخف عنه شىء مما تستر النفوس، وإن كان قد يخفى عنه كثير مما ذكرناه من الكلام والألفاظ. لأن فى الألفاظ مواضعة واصطلاحا يختلف الناس فى المعرفة بهما بحسب اختلافهم فى معرفة اللغة، وفهم الاصطلاح والمواضعة، والمعانى ليس فيها شىء من ذلك، وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن، ولها فى الوجود أربعة مواضع: الأول وجودها فى أنفسها، والثانى وجودها فى أفهام المتصورين لها، والثالث وجودها فى الألفاظ التى تدل عليها، والرابع وجودها فى فى الخط الذى هو أشكال تلك الألفاظ المعبَّر بها عنه. وإذا كان هذا مفهوما فإنا فى هـــذا الموضع إنما نتكلم على المعانى من حيث كانت موجودة فى الألفاظ التى تدل عليها دون الأقسام الثلاثة المذكورة، ثم ليس نتكلم عليها من حيث وجدت فى جميع الألفاظ، بل من حيث توجد فى الألفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجرى مجراهما فقط، إذ كان ذلك هو مقصودنا فى هذا الكتاب.

وإذ بان هذا فإن الأوصاف التى تطلب من هـذه المعانى هى الصحة والكمال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والاستدلال بالتمثيل والتعليل وغيرهما ، وسنذكر من أمثلة ذلك مايغرب عن قصدنا ، ويوضح مرادنا .

أما الصحة فى التقسيم فأن تكون الأقسام المذكورة لم يخل بشىء منها ولا تكررت ولا دخل بعضها تحت بعض ، ومثال هذا فى النظم قول نُصَيْب :

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعمْ وفريق قال وَيحك ما ندرى

فليس فى أقسام الإجابة عن مطلوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام .

ومنه قول الشماخ يصف صلابة سنابك الحمار وشدة وطئه الأرض :

متى ماتقع أرساغه مطمئنة على حجر يرفضّ أو يتدحرجُ

فليس فى أمر الوطء الشديد إلا أن يكون الذى يوطأ رخوا فيرضّ أو صلباً فيدفع .

ومن ذلك قول زُهَير بن أبى سُلمى :

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا اطعنوا ضارب حَتى إذا ماضاربوا اعتنقا[1]

وهذا تقسيم صحيح .

---

(١) يطعنهم ما ارتموا أى يطعنهم بالرمح إذا رموا بالنبل من بعد ، وإذا اطعنوا ضارب أى إذا اتطاعنوا بالرمح ضرب بالسيف ، وإذا ماضربوا اعتنق أى ضم قرنه اليه ، فهو أقربهم إلى القتال على كل حال

ومنه قول الحارثى [1] .

فكذبتُ طرْفى عنكِ والطرف صادقٌ
وأسمعت أذنى فيكِ ماليس تسمع [2]
وما أسكن الأرض التى تسكنينها
لئلا يقولوا صابر ليس يجزع
فلا كبدى يُغنى ولا لك ذمة
ولا عنك إقصار ولا فيك مطمع [3]
لقيت أموراً فيكِ لم ألق مثلها
وأعظم منها منك ما أتوقع [4]

وهذه كلها أقسام صحيحة .

ومن أمثلة ذلك فى النثر قول بعضهم فى كتاب له : فإنك لم تخلُ فيما بدأتنى به من مجد أثلته ، أو شُكر تعجلته ، أو أجر ادخرته ، أو متجر اتجرته ، أو من أن تكون جمعت ذلك كلّه . فلم يبق فى هذا المعنى قسم لم يأت به ، ولا من الأقسام شىء تكررَّ .

فأما الأقسام الفاسدة فكقول جرير :

صارتْ حنيفة ُأثلاثاً فثُلثُهمُ
من العبيد وثُلثٌ من مواليها

فهذه قسمة فاسدة من طريق الإخلال ، لأنه قد أخل بقسم من الثلاثة . وقيل : إن بعض بنى حنيفة سئل من أى الأثلاث هو من بيت جرير ؟ فقال : هو من الثلث الملغى .

---

(1) الأبيات لبكر بن النطاح الحنفى لا الحارثى كما فى الأغانى

(2) رواية الأغانى — وأسمعت أذنى منك

(3) رواية الأغانى — فلا كبدى تبلى ولا لك رحمة

(4) رواية الأغانى — وأعظم منها فيك

ومنها قول أبي تمام :

قسم الزمان رُبوعها بين الصَّبا وقبولها ودَبورِها أثلاثا

فهذا فاسدٌ من طريق التكرار ، لأن القبول هى الصبا على ما ذكره جماعة من أهل اللغة .

ومن ذلك أيضا قول هُذيل الأشجعى :

فما بَرِحتْ تومى إلىَّ بطرْفها وتومض أحياناً إذا خصمُها غفلْ

لأن — تومى بطرفها وتومض — فى معنى واحد .

ومنه قول الآخر :

أبادِرُ إهلاكَ مُستهلكٍ لمالى أو عَبثَ العابثِ

فهذا فاسد لدخول أحد القسمين فى الآخر ، لأن عبث العابث داخل فى استهلاك المستهلك .

ومن هذا الجنس أن بعض المتخلفين سأل مرة فقال : علقمة بن عَبَدة جاهلى أو من بنى تميم ؟ فضُحك منه ؟ لأن الجاهلى قد يكون من بنى تميم ومن بنى عامر ، والتميمى قد يكون جاهليا وإسلاميا . وكتب بعضهم إلى عامل من قبله : ففكرتُ مرّةَ فى عزلك ، وأخرى فى صرفك وتقليد غيرك . وكتب أيضا فى هذا الكتاب : فتارة تسترقُ الأموال وتختزلها ، وتارة تقتطعها وتحتجنها . وهذا مثل الأول فى التكرير . وكتب آخر فى فتح فقال : فمن بين جريح مُضرّج بدمائه ، وهارب لا يلتفت الى ورائه . وهذان القسمان يدخل كل واحد منهما فى الآخر ، لأن الجريح قد يكون هاربا ، والهارب قد يكون جريحا .

وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر أن ابن منارة وقع على ظهر رقعة عامل من عماله هرب من صارفه ـ وكتب اليه رقعه يعلم بها ما عنده ـ : إنك لا تخلو فى هربك من صارفك من أن تكون قدمت اليه إساءة خفت منه معها ، أو خنت فى عملك خيانة رهبت تكشفه إياك عنها ، فإن كنت أسأت :

فأول راض سنة من يسيرها

وإن كنت خنت خيانة فلا بد من مطالبتك بها . فكتب العامل تحت هذا التوقيع : قد بقى من الأقسام مالم تذكره ـ : وهو أنى خفت ظلمه إياى بالبعد عنك ، وتكثيره على بالباطل عندك ، ووجدت الهرب إلى حيث يمكننى فيه دفع مايتخرصه أنفى للظنة عنى ، والبعد عمن لا يؤمن ظلمه أولى بالاحتياط لنفسى . فوقع ابن منارة تحت ذلك : قد أصبت . فصر إلينا آمنا من ظلمه عاجلا ، على أن مايصح عليك فلا بد من مطالبتك به .

وقد ذهب أبو القاسم الآمدى إلى فساد القسمة من قول أبى عبادة البحترى :

ولا بد من ترك إحدى اثنتين   إما الشباب وإما العمر

قال : لأن ههنا قسما آخر ، وهو أن يتركا معا فيموت الانسان شابا . وأجاب الشريف المرتضى رضى الله عنه عن ذلك بأن المراد بترك الشباب تركه بالشيب ، وبترك العمر تركه بالموت ، وهذا هو المستعمل المألوف فى هذه الألفاظ ، فمن مات شابا فلا يقال عنه إنه ترك الشباب

لأنه لم يشب ، وإنما يقال عنه إنه ترك العمر ، فدخل فى أحد القسمين. ولى فى هذا الموضع نظر وتأمل[١]

ومن الصحة تجنب الاستحالة والتناقض ، وذلك أن يجمع بين المتقابلين من جهة واحدة ، والتقابل يكون على أربع جهات : إما على طريق المضاف ، وهو الشىء الذى يقال بالقياس إلى غيره ، مثل الضعف بالقياس إلى نصفه ، والأب إلى ابنه ، والمولى إلى عبده ، وإما على طريق التضادّ ، مثل الأبيض والأسود والشرير والخيّر ، وإما على طريق العدم والقنية ، كالأعمى والبصير والأمرد وذى اللحية ، وإما على طريق النفى والإثبات ، مثل أن يقال زيد جالس ، زيد ليس بجالس . فإذا ورد فى الكلام جمع بين متقابلين من هذه المتقابلات من جهة واحدة فهو عيب فى المعنى ، والمراد بقولنا — من جهة واحدة — ألا يكون المتقابلان من جهتين ، فإنهما إذا كانا من جهتين لم يكن الكلام مستحيلا ، مثال ذلك أن يقال : العشرة ضعف ونصف ، لكنها ضعف الخمسة ونصف العشرين . فيكون هذا صحيحاً ، لأنه تقابل من جهتين ، فأما لو كان من جهة واحدة حتى يقال — إن العشرة ضعف الخمسة ونصفها — لكان ذلك محالا ، وكذلك يقال فى المتقابلين بالعدم والقنية — زيد أعمى العين بصير القلب — فيكون ذلك صحيحاً ، فأما لو قيل — زيد أعمى

---

(١) قيل : لعل وجه النظر أنه لا يسلم أن ترك الشباب بالمشيب بل من مات شابا هو الذى ترك الشباب ، وأما من عاش إلى أرذل العمر فكيف يكون تركه ؟ ولا يخفى أنه لا وجه لهذا النظر، لأن من شاب يقال له إنه ترك الشباب قطعا .

أعمى العين بصير العين — كان ذلك محالا ، وكذلك فى التضاد أن يقال — الفاتر حارٌ عند البارد وبارد عند الحار — ولا يكون حاراً بارداً عند أحدهما ، و — زيدٌ كريمٌ بالطعام بخيل بالثياب — ولا يصح أن يقال كريم بالثياب بخيل بها.

وإذا كان هذا مفهوماً فالذى يقع فى النظم والنثر من هذا التناقض على هذا النحو عيْبٌ فى المعانى بغير شكٍّ ، وإن كانوا قد تسمحوا فى الشعر أن يكون فى البيت شىء وفى بيت آخر ماينقضه ، حتى يذم فى بيت شىء من وجه ويُمدح فى بيت آخر من ذلك الوجه بعينه ، وإنما أجازوا هذا لأنهم اعتقدوا أن كل بيت قائم بنفسه ، فجرى البيتان مجرى قصيدتين فكما جاز للشاعر أن يناقض فى قصيدتين كذلك جاز له أن يناقض فى بيتين ، ولم يختلفوا فى أن البيت إذا ولى البيت وكان معنى كلٍّ واحد منهما مُتعلقاً بالآخر فلن يجوز أن يكون فى أحدهما ما يناقض الآخر ، وإنما أجازوا ذلك مع عدم الاتصال والتعلق ، على أن تجنب هذا فى القصيدة — وإن كانوا قد أجازوه — أحسنُ وأولى. وقد قال أبو عثمان الجاحظ : إن العرب تمدح الشىء وتذمه . لكنهم لا يمدحون الشىء من الوجه الذى يذمونه به . وما أحسن ما قال أبو عثمان لعمرى إنهم على ذلك يتصرف قولهم ، وإن أبا تمام لما وصف يوم الفراق بالطول فقال :

يومَ الفراق لقد خُلقتَ طويلا لم تُبق لى جلداً ولا معقولا
قالوا الرَّحيلُ فما شككتُ بأنها نفسى من الدنيا تريد رحيلا

علل طوله بما لقى فيه من الوجد لرحيل أحبابه عنه ، وأبو عُبادة

لمّا وصفه بالقصر فقال:

ولقد تأملتُ الفراقَ فلم أجد   يوم الفراق على امرىءٍ بطويل
قصُرتْ مسافتُهُ على متزوِدٍ   منه لدهر صبابةٍ وغليل

علل قصره بأنه اجتمع فيه بمن يحبه للوداع، وتزوّد منه لأيام البعد عنه. فهما وإن كان كل واحد منهما قد خالف صاحبه فى مدح الفراق وذمه، فقد ذكر لما ذهب اليه وجهاً يصح به، وعلى هذا الطريق يحسن وقوع الخلاف فى أغراض الشعراء، إلا أن يكون أحد القولين صحيحاً والآخر فاسداً.

فأما المتناقض فى الشعر فكقول عبد الرحمان بن عبد الله القسّ:

أرى هجرها والقتلَ مثلين فاقصروا   ملامكمُ فالقتل أعفى وأيسرُ

فقال هذا الشاعر - إن الهجر والقتل مثلان - ثم سلبهما ذلك. فقال - إن القتل أعفى وأيسر - فكأنه قال إن القتل مثل الهجر وليس هو مثله، وذلك متناقض، ولو كان استوى له أن يقول - بل القتل أعفى وأيسر - لكان الشعر مستقيما، لأنّ لفظة - بل - تنفى الماضى وتثبت المستأنف، كما قال زُهير:

حىّ الديار التى لم يَعفها القِدَمُ
بلى وغيّرها الأرواح والديَمُ

على أنهم قد عابوا هذا البيت على زهير، لكنه بمجىء - بلى - فيه لم يكن عندى فاسداً، وقد يمكن فيه من التأويل وجه آخر: وهو أن زهيراً قال - لم يعفها القدم وغيرتها الريح والأمطار - وليس ذلك بمتناقض،

لأن التغيّر دون أن تعفوَ ، والقدم غير الريح والمطر . ومن قال - لم يقتل زيد عمرا بل ضربه بكر - لم يكن متناقضاً ، وإنما المناقضة أن يقول - لم يقتل زيد عمراً وقتلهُ زيدٌ - ويكون الأول هو الثانى ، وهذا واضح .

ومن الاستدلال قول الآخر :

أليس قليلا نظرةٌ إن نظرتُها إليكِ وكلاً ليس منكِ قليلُ[1]

وقد ذهب أبو الفرج قُدامة بن جعفر إلى أن قول ابن هرمة فى صفة الكلب :

تراهُ إذا ماأبصر الضيفَ مقبلا يكلمه من حبه وهْوَ أعجمُ

من المتناقض ، لأنه أتى الكلبَ الكلام فى قوله - يكلمه - ثم أعدمه إياه عند قوله - إنه أعجم - وهذا غلط من أبى الفرج طريف ، لأن الأعجم ليس هو الذى قد عدم الكلام جملة كالأخرس ، وإنما هو الذى يتكلم بعُجمة ولا يفصحُ ، قال الله تبارك وتعالى : (لسانُ الذى يُلحدونَ إليه أعجمىٌّ وهذا لسان عربىٌّ مُبين) . وإذا قيل - فلان يتكلم وهو أعجم - لم يكن ذلك متناقضاً . على أن الرّواية الصحيحة فى بيت ابن هرمة :

يكاد إذا ما أبصر الضيف مُقبلا

---

(١) هو ليزيد بن الصمة المعروف بابن الطثرية ، والاستفهام فى قوله - أليس - للانكار ، فهو للنفى ونفى النفى إثبات ، و - كلا - حرف ردع لنفسه عن عد نظرتها قليلا ، وهذا من البديع يسمى الرجوع ، والشاهد فى أن - كلا - هنا مثل - بلى - فى بيت زهير .

وهذا البيت من إحسان ابن هرمة المشهور.

وكذلك ذهب أبو القاسم الآمدى إلى تناقض بيت أبى تمام فى صفة الفرس:

وبشعلةٍ تبدو كأن فُلولها فى صهوتيه بدوُّ شيب المفرقِ
مسودُّ شطر مثل ما اسودَّ الدجى مبيضُّ شطر كابيضاض المهرق[1]

قال: لأنه ذكر فى البيت الأول أنه أشعل، ثم قال فى الثانى: إن نصفه أسود ونصفه أبيض وذلك هو الأبلق. فكيف يكون فرس واحد أشعل أبلق؟ وهذا من أبى القاسم تحامل على أبى تمام، لأنه يصف فرسا أشعل ويريد بقوله — إنه مسود شطر ومبيض شطر — أن سواده وبياضه متكافئان. فلو جمع السواد لكان نصفه، وكذلك البياض[2] وهذا الوصف من تكافؤ السواد والبياض فى الأشعل محمود، حتى إن النخاسين يقولون: أشعل شعرةً شعرةً. فعلى هذا لا يكون شعر أبى تمام من المتناقض.

ومما يعترض الشك فيه قول أبى العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان:

---

(١) فى رواية — كأن فليلها — يعنى ما تفرق منها فى صهوتيه، والصهوة موضع اللبد وهو مقعد الفارس من الفرس، وشطر الشىء جانبه وناحيته، وقد يراد به النصف ولكنه لا يريده هنا كما سيأتى، والمهرق الصحيفة.

(٢) فلا يريد أبو تمام بالشطر النصف وإنما يريد به الجزء، ولو أراد الأول لكان الفرس أبلق وهو معيب فيه، ولكن يبقى أن الآمدى أخذ عليه أن الشعلة لا تكون إلا فى الناصية أو الذنب. وهى عيب من عيوب الخيل، فإذا كان ظهر الفرس أبيض خلقة فهو أرحل لا أشعل.

ولقد سلوتُ عن الشباب كما سلا   غيري ولكن للحزين تذكرُ

فيقال: كيف يجوز أن يسلو وهو حزين يتذكر؟ وقد قرأت هذا البيت عليه في جملة شعره ولم أسأله عنه، والذي يحتمل عندي من التأويل أنه أراد بالسُّلوِّ ههنا اليأسَ ورفضَ الطمع، فكأنه قال: قد يئست من الطمع للشباب كما يئس غيري ولكني حزين عليه أتذكره. وهذا وجه قريب.

وذهب أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب إلى تناقض قول أبي نُواسٍ في صفة الخمر:

كأنّ بقايا ما عفا من حَبَابها   تفاريق شيب في سواد عذارِ[1]

تردّتْ به ثم انفرى عن أديمها   تفرّيَ ليلٍ عن بياض نهارِ[2]

وقال: إنه وصف في البيت الأول الحباب بالبياض حين شبّهه بالشيب ولن يشبهَ الشيبَ في شيء إلا في بياضه، ووصف الخمر بالسواد حين شبهها بسواد العذار، ثم وصف الحباب في البيت الثاني بالسواد حين شبهه بتفري الليل، ووصف الخمر بالبياض حين قال — بياض نهار — وكونُ كلِّ واحدٍ من الحباب والخمر أسود وأبيض مستحيل.

وقد سأل أبو الفرج نفسه فقال: إن قيل إنه لم يصف الحباب في البيت الثاني بالسواد، وإنما شبهه بالليل في تفريه وانحساره عن النهار

---

(١) يروى — ما عفا — أي ما ظهر.

(٢) تردت به اتخذته رداء، وتفرى تشقق وانشق.

دون نفس اللون . وأجاب عن هذا بأن أبا نواس قد صرح بأنه لم يرد غير اللون فقط لقوله — عن بياض نهار — وفى هذا الشعر نظر وتأمل ليس هذا موضع تقصيه . وإنما الغرض هنا التمثيل (١) .

وقد فرق بين المستحيل والممتنع بأن المستحيل هو الذى لا يمكن وجوده ولا تصوره فى الوهم ، مثل كون الشىء أسود أبيض وطالعا نازلا ، فإن هذا لا يمكن وجوده ولا تصوره فى الوهم ، والممتنع هو الذى يمكن تصوره فى الوهم وإن كان لا يمكن وجوده ، مثل أن يتصور تركيب بعض أعضاء الحيوان من نوع فى نوع آخر منه ، كما يتصور يد أسد فى جسم إنسان . فإن هذا وإن كان لا يمكن وجوده فإن تصوره فى الوهم ممكن ، وقد يصح أن يقع الممتنع فى النظم والنثر على وجه المبالغة ، ولا يجوز أن يقع المستحيل البتة . فأما قول أبى عبادة :

لما مدحتُكَ وافانى نداك على أضعاف ظنى فلم أظفر ولم أخبِ

فليس هذا من المتناقض ، لأنه من جهتين على ماذكرناه فيما تقدم ، ألا ترى أن معناه لم أظفر بنفس ما ظننته . لأنك زدت عليه فكأن ظنى لم يصدق ، لأنه لو صدق لكان وقع على ماظننته بعينه من غير زيادة عليه ، ولم أخب لأنك قد أعطيتنى ، ومن أعطِىَ فما خاب ، وهذا صحيح واضح .

---

(١) ما كان أحسن لو بين وجه نظره ، وقد قيل : إن الموجود بخط توزون النحوى — تردت به ثم انفرت — وعلى هذه الرواية لا تناقض فى البيتين .

ومن المتناقض على طريق المضاف قول عبد الرحمان بن عبد الله القس :

وإنى اذا ما الموتُ حلّ بنفسها يُزالُ بنفسى قبل ذاك فأقبرُ

لأنه وضع هذا القول وضع الشرط ، وجعل جوابه — يزال بنفسى — ثم قال — قبل ذاك — فكأنه قال : إن نفسى تزول بعد نفسها وقبلها . وهذا مثل قول القائل : إذا دخل زيد الدار دخل عمرو قبله ، وذلك متناقض .

وقد ذهب أبو القاسم الآمدى إلى مناقضة أبى تمام فى قوله :

الرزقُ لا تكمد عليه فإنه يأتى ولم تبعثْ اليه رسولا

وقوله بعده فى صفة الناقة :

لله درُّك أى مَعْبرِ قفرةٍ لا يوحشُ ابنَ البيضة الإجفيلا

بنتُ القفار متى تخدْ بك لا تدعْ فى الصدر منك على الفلاة غليلا (١)

قال : لأنه صرح فى البيت الأول بذكر القعود عن طلب الرزق وأتبعه فى البيت الثانى بلا فصل بذكر الناقة وصفتها والرحيل عليها ، فكان ذلك مناقضة ظاهرة .

ومن الصحة ألا يضعَ الجائز موضع الممتنع ، فإنه يجوز أن يضع

---

(١) المعبر ما يعبر به ، وابن البيضة النعام ، والإجفيل السريع المر الخفيف القلب يقول : لله درك أى معبر تقطع به المفاوز ، وإنما كانت لا توحش ابن البيضة لأنها تمر عليه مسرعة فلا يشعر بها ، أو لأنه يألفها لمداومتها السفر ، وتخد تسرع .

الممتنع موضع الجائز إذا كان فى ذلك ضرب من الغُلوّ والمبالغة، ولا يحسن أن يوضع الجائز موضع الممتنع لأنه لا علة لجواز ذلك، وهو ضد ما يحمد من الغلو والمبالغة فى الشعر. ومن أمثلة هذا قول الشاعر:

وإنْ صورة راقتك فاخبُرْ فرُبما
أمرَّ مذاقُ العودِ والعود أخضر (١)

فبنى الكلام على أن العود فى الأكثر يكون حُلواً، بقوله — فربما — وليس الأمر كذلك بل العود الأخضر فى الأكثر مر، وكأنَّ هذا الشاعر وضع الأكثر موضع الأقل، وذلك غلط فى المعنى.

ومنه ما أنكره أبو القاسم الآمدى على أبى تمام فى قوله يمدح الواثق بالله:

جعل الخلافة فيه ربٌّ قولُه سبحانه للشىء كن فيكونُ

قال: لأن مثل هذا إنما يقال فى الأمر العجيب الذى لم يكن يقدَّر ولا يتوقع ولا يظن أن مثله يكون، فيقال إذا وقع ذلك — قدرة قادر واحد، وفعل من لا يعجزه أمر، ومن يقول للشىء كن فيكون — فأما الأمور التى لا يتعجب منها ولا تستغرب والعادات جارية بها وبما أشبهها فلا يقال فيها مثل هذا، وإنما يسبّح الله تبارك وتعالى وتذكر قدرته

(١) هو لخالد بن صفوان، ورواية قدامة بن جعفر — فإن صورة — وقد علق عليه بقوله: كأنه يومىء إلى أن سبيل العود الأخضر فى الأكثر أن يكون عذبا أو غير مر. فهذا ليس بواجب، لأنه ليس العود الأخضر بطعم من الطعوم أولى منه بالآخر.

على تكوين الأشياء لو جاءوا بأبى العبر أو بجحا لجعلوه خليفة ، فأما الواثق فماوجه تسبيح أبى تمام فى أن أفضت الخلافة إليه ، وأبوه المعتصم وجده الرشيد ، وجدّ أبيه المهدى ، وجد جدّه المنصور ، وأخو جدّ جدّه السفّاح ، وعمّاه خليفتان ـ الأمين والمأمون ـ وعم أبيه الهادى ، فذلك ثمانية خلفاء هو تاسعهم . وهذا الذى ذكره أبو القاسم صحيح واضح .

ومن الصحة صحة التشبيه ، وهو أن يقال أحد الشيئين مثل الآخر فى بعض المعانى والصفات ، ولن يجوز أن يكون أحد الشيئين مثل الآخر من جميع الوجوه حتى لا يعقل بينهما تغاير البتّة ، لأن هذا لو جاز لكان أحد الشيئين هو الآخر بعينه ، وذلك محال . وإنما الأحسن فى التشبيه أن يكون أحد الشيئين يشبه الآخر فى أكثر صفاته ومعانيه ، وبالضدّ حتى يكون ردىء التشبيه ماقلّ شبهه بالمشبّه به .

وقد يكون التشبيه بحروفه ، كالكاف وكأنّ وما يجرى مجراهما ، وقد يكون بغير حرف على ظاهر المعنى ، ويستحسن ذلك لِما فيه من الإيجاز .

والأصل فى حُسن التشبيه أن يُمثَّل الغائبُ الخفىّ الذى لا يعتاد بالظاهر المحسوس المعتاد ، فيكون حسنُ هذا لأجل إيضاح المعنى وبيان المراد ، أو يمثل الشىء بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه ، فيكون حسن ذلك لأجل الغلوّ والمبالغة .

ومما ورد فى القرآن من ذلك قوله تعالى : (والذين كفروا أعمالهم

كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً) . وقوله تعالى : (مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لايقدرون مما كسبوا على شىء) . وقوله تعالى: (إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس) وقوله تعالى : (فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان) . وقوله جل وعز : (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً) وقوله تبارك وتعالى : (مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون) . وقوله جل وعز :(وله الجوار المنشئات فى البحر كالأعلام) .

وهذه التشبيهات كلها على مابيناه من تشبيه الخفى بالظاهر المحسوس ، والذى لايعتاد بالمعتاد ، لما فى ذلك من البيان ، إلا قوله تبارك وتعالى : (وله الجوار المنشئات فى البحر كالأعلام) . فإنه شبه الشيء بما هو أعظم منه على وجه المبالغة .

ومن التشبيه فى الشعر قول النابغة الذبياني :

فإنك كالليل الذى هو مدركي
وإن خلت أن المنتأى عنك واسع [١]

---

[١] المنتأى مكان الانتياء وهو البعد .

وهذا التشبيه يجمع المقصودين من الظهور والمبالغة ، اما الظهور فلأن علم الناس بأن الليل لابُدّ من إدراكه له أظهر من علمهم بأن الثعبان لابد من إدراكه له . وأما المبالغة فإن تشبيهه بالليل الذى لا يصدّه دونه حائل أعظم وأفخم وأبلغ فى المدح .

ومن التشبيه أيضا قول يزيد بن عوف العُليمى يذكر صوت جرع رجل قراه اللبن :

فعَبّ دِخالا جرعُهُ متواترٌ

كوقع السحاب بالطراف المُمدّد

وهذا تشبيه جيد ، لأنه شبهَ صوت اللبن على عصب المرىء من حلق الانسان بصوت المطر على الخباء المصنوع من الأدم ، وذلك من أصح التشبيه ، لأن المرىء من جنس الأدم ، واللبن من جنس الماء ، فصوتاهما متشابهان ، لأن السبب فى اختلاف الأصوات تخالف الأجسام التى تحدث فيها ، والغرض فى هذا التشبيه المبالغة .

ومن التشبيه المختار قول امرىء القيس :

كأن قلوبَ الطير رطبًا ويابساً

لدى وكرها العنابُ والحشف البالى [1]

وهذا من التشبيه المقصود به إيضاح الشىء ، لأن مشاهدة العناب والحشف البالى أكثر من مشاهدة قلوب الطير رطبة ويابسة . وروى

---

(1) يصف عقابا بكثرة الصيد ، ووكرها عشها ، والعناب شجر حبه كحب الزيتون أحمر ، والحشف أردأ التمر .

عن بشار بن بُرْد أنه قال : مازلت منذ سمعت بيت امرىء القيس هـذا أطلب أن يقع لى تشبيهان فى بيت واحد حتى قلت :

كأن مُثار النقع فوق رُؤُوسنا
وأسيافنا ليلٌ تهاوَى كواكبُه[1]

فشبهت النقع بالليل ، والسيوف بالكواكب ، وهذا تشبيه للمبالغة والتفخيم .

ومن التشبيه المختار قول عدى بن الرِّقاع العاملى :

وكأنها بين النساء أعارها عينيه أحورُ من جآذر جاسم
وسنانُ أقصده النعاسُ فرنَّقت فى عينه سنةٌ وليس بنائم[2]

وقوله أيضا :

تُزْجى أغنَّ كأن إبْرةَ رَوْقِهِ قلمٌ أصاب من الدواة مِدادها[3]

وقول عنترة :

وخلا الذباب بها فليس ببارحٍ غَرِدًا كفعل الشارب المترنم
هزِجًا يحكُّ ذراعهُ بذراعِهِ قَدْحَ المكِبّ على الزنادِ الأجذم[4]

---

(1) النقع الغبار ، والواو فى قوله — وأسيافنا — إما واو المعية أو عاطفة متضمنة معنى مع ، وليست لمحض العطف لأنه تشبيه مركب لامتعدد .

(2) أقصده النعاس كسر من عينيه ، ورنق النوم فى عينيه غشيهما .

(3) ضمير تزجى للظبية ، والأغن الذى فى صوته غنة وهو ولدها ، وروقه قرنه وإبرته طرفه .

(4) هزجا مسرعا مداركا صوته ، والمكب المقبل على الشىء ، والأجذم المقطوع الكف صفة المكب .

وقول الحسين بن مطير الأسدى :

فتى عيش فى معروفه بعد موته

كما كان بَعْدَ السيلِ مجْراه مرتعاً (١)

وقول الطِّرِمَّاح :

يبدو وتضمرهُ البلادُ كأنه

سيفٌ على شرَفٍ يُسلّ ويغمدُ

وقول أبى الحسن التهامى :

والصّبح قد غمرَ النّجومَ كأنه

سيلٌ طغى فطفى على النوّارِ

وقول ابى العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

والخِلّ كالماء يُبْدى لى ضمائرَهُ

مَعَ الصّفاءِ ويخفيها مَعَ الكدرِ

وقوله :

وسُهَيلُ كوجنة الحِبّ فى اللو

نِ وقلب المحبّ فى الخفقانِ

يُسرِعُ اللمحَ فى احمرارٍ كما تسْـ

رِعُ فى اللحظ مُقلةُ الغضبانِ

وقوله :

(١) تقديره — كما كان مجرى السيل مرتعا بعده .

تراقبُ أظلافَ الوحوش نوَاصِلا
كأصداف بحر حولَ أزرقَ مترَع[١]

وهذه تشبيهات صحاح، وأمثالها كثيرة.

وقد والى أبو القاسم محمد بن هانىء الأندلسى التشبيه بكأنّ فى أبيات كثيرة، فقال:

كأن رقيبَ النجم أجدلُ مَرْقَبٍ
يُقلِّبُ تحتَ الليل فى ريشه طَرْفا[٢]

كأن بنى نَعْشٍ وَنعشاً مطافِلٌ
بوجرة قد أضللن فى مَهمهٍ خشفا[٣]

كأن سُهيلا فى مَطالع أفقِه
مفارقُ إلفٍ لم يجدْ بعده إلفا[٤]

كأن سُهاها عاشقٌ بين عوَّدٍ
فآونَةً يبدو وآونةً يخفى[٥]

---

(١) ضمير تراقب للإبل، وأراد بالنواصل ما سقط من أظلاف الظباء من شدة الحر، وأراد بأزرق مترع قفرا واسعا ملأه السراب شبهه ببحر مترع بالماء.

(٢) هو وما بعده من قصيدة له فى مدح جعفر بن على، ورقيب النجم الذى يغيب النجم بطلوعه، مثل الثريا رقيبها الإكليل. والأجدل الصقر.

(٣) بنو نعش أو بناته سبعة كواكب. أربعة منها نعش لأنها مربعة، وثلاثة بناته، ومطافل جمع مطفل وهى ذات الطفل من الانس والوحش، والخشف ولد الظبية.

(٤) سهيل كوكب يطلع فى آخر الليل ولا يطلع كوكب بعده ليكون رفيقا له

(٥) ضمير سهاها لبنات نعش، وهو كوكب خفى منها لا يكاد يبصر، شبهه بينها بمريض بين عود.

كأن معلى قطبها فارسٌ له

لواآن مركوزان قد كره الزحفا

كأن قدامى النسر والنسرُ واقع

قُصِصن فلم تسمُ الخوافي به ضعفا(١)

كأن أخاه حين دوّم طائراً

أتى دون نصف البدر فاختطف النصفا(٢)

كأن الهزيعَ الآبنوسي آونا

سرى بالنسيج الخسرواني ملتفا(٣)

كأن ظلام الليل إذْ مال ميلةً

صريع مدامٍ بات يشربها صِرْفا

كأن عمودَ الصبح خاقانُ معشرٍ

من الترك نادى بالنجاشيّ فاستخفى

كأن لواء الشمس غرة جعفرٍ

رأى القِرْنَ فازدادتْ طلاقته ضِعفا

---

(١) القدامى الريشات الكبار في مقدم جناح الطائر، والخوافي المؤخرات منه

(٢) ضمير أخاه للنسر في البيت السابق، وهما كوكبان معروفان على التشبيه بالنسر الطائر، أحدهما النسر الواقع، والثاني النسر الطائر.

(٣) الهزيع قطعة من الليل دون النصف، والآبنوسي نسبة إلى الآبنوس شجر يكون عوده أسود اللون صلبا جداً، والنسيج الخسرواني ثوب أبيض من الحرير الرقيق، يعني أن سواد الليل صار مختلطا ببياض الصبح.

فأما التشبيه بغير حرف التشبيه فكقول امرىء القيس :

سموتُ إليها بعد مانام أهلها ... سموَّ حباب الماء حالا على حال[١]

وقول النابغة :

نظرتْ إليك بحاجة لم تقضها ... نظرَ المريض إلى وجوه العوَّدِ[٢]

وقوله أيضا :

فإنكَ شمس والملوك كواكب ... إذا طلعتْ لم يبدُ منهنَّ كوكب

وقول أبي عُبادة :

يَهوِي كما تهوى العقاب وقد رأتْ

صيداً وينتصب انتصاب الأجدل[٣]

وقول أبي نصر بن نُباتة ، وقد يذكر في التمثيل :

خلقنا بأطراف القنا لظهورهم

عيوناً لها وقع السيوفِ حواجبُ[٤]

وقول أخت ذي الكلب :

تمشى النسور إليه وهْيَ لاهية ... مشْيَ العذارى عليهن الجلابيب[٥]

---

(١) على بمعنى بعد ، يعنى أنه مشى اليها فى لطف حتى لا يشعر به أحد .

(٢) لم تقضها لم تقدر على الكلام عنها مخافة أهلها .

(٣) ضمير يهوى للفرس فى الأبيات قبله ، والعقاب طائر من الجوارح ، والأجدل الصقر .

(٤) روى — فى ظهورهم — والقنا الرماح . جعل أثر الرمح عينا لاستدارته وأثر السيف فوقه حاجبا لاستطالته .

(٥) هو من رثاء لها فى أخيها عمرو ذى الكلب ، وضمير اليه يعود عليه .

وقول ديك الجن :

سفرْنَ بدوراً وانتقبْنَ أهلةً

وَمِسْنَ غصوناً والتفتْنَ جآذِرَا

وقول الوأواء الدمشقي :

فأسبلتْ لؤلؤا من نرجس وسقتْ

وَرْدًا وَعَضتْ على العنّاب بِالبرَدِ

وقول أبي إسحاق الصابي يصف الطير التي تصاد بالبندق : محمولة على حكم الكفار ، إذ يقتلون ومصيرهم إلى النار .

ومما يحتاج اليه التشبيه أن يكون الأمر المشبه به واقعا مشاهدا معروفا غير مستنكر ، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الإيضاح والبيان ، ولهذا عاب نصيب على الكميت قوله :

كأنّ الغطامِط من غَليْها أراجيز أسلمَ تهجو غِفارَا[1]

وقال له : أخطأت ، ما هجت أسلم غفارا قط . وأراد نصيب من الكميت أن يكون شبه بشيء واقع معروف وهذا كما يقال – كأن مناقضة فلان وفلان مناقضة جرير والفرزدق – فيكون هذا الكلام صحيحا ولو قيل – كأن مناقضتهما مناقضة الاحوص وعمر بن أبي ربيعة – لم يكن ذلك التشبيه صحيحا ، إذ كان المشبه به لم يقع ، وعلى هذا أكره قول علقمة بن عبدة :

---

(١) الغطامط صوت غليان القدر .

كأن إبريقهم ظبى على شرف   مفدم بسبا الكتان ملثوم [١]

على أن يكون مفدم من صفة الظبى . لأن الظبى لا يكون مفدما بسبا الكتان ملثوما ، فكان التشبيه وقع بما لا يشاهد ولا يعرف . وإن كان المفدم راجعا الى الإبريق فذلك صحيح

وكذلك قول الحكم .

كانت بنو غالب لامتها   كالغيث فى كل ساعة يكف

فإن العادة لم تجر بأن الغيث يكف فى كل ساعة ، وإن كان هذا البيت يحتمل من التاويل أن يكون معناه كان هؤلاء القوم كالغيث إلا أنه غيث يكف كل ساعة ، وإن لم يدل لفظه على هذا المعنى دلالة واضحة .

ومن هذا الفن قول أيمن :

فإنا قـــد وجدنا أم بشر   كأم الأسد مذكارا ولودا [٢]

لأن أم الأسد ليست كذلك .

وأما رديء التشبيه فكقول المرار :

وخال على خديك يبدو كأنه   سنا البدر فى دعجاء بادٍ دجونها [٣]

---

(١) شرف مكان مرتفع . ومفدم من الفدام وهو مصفاة صغيرة أو خرقة تجعل على فم الأبريق ليصفى بها مافيه ، وسبا الكتان سبائبه جمع سبيبة وهى الشقة البيضاء ، وملثوم جعل له كاللثام ، ووجه الشبه طول العنق فيهما ، ومفدم خبر بعد خبر قطعا لا صفة لظبى ، فلا وجه لما ذكره الخفاجى .

(٢) هو لأيمن بن خريم فى مدح بشر بن مروان .

(٣) دعجاء سوداء صفة لمحذوف تقديره ليلة ، ودجونها سوادها .

لأن الخدود بيض والمتعارف أن يكون الخال أسود ، فتشبيه الخدود بالليل والخال بضوء البدر تشبيه ناقض للعادة .

فإن قيل : قد مضى فى كلامكم أن المشبه به يجب أن يكون معروفا واضحا أبين من الشىء الذى يُشبَّه ، فما تقولون فى قوله تعالى فى شجرة الزَّقّوم : (إنها شجرةٌ تخرجُ فى أصلِ الجحيم ، طلعها كأنه رؤوسُ الشياطينِ) ورؤوس الشياطين غير مشاهدة ؟ قيل : إن الزقوم غير مشاهد ورؤس الشياطين غير مشاهدة ، إلا أنه قد استقر فى نفوس الناس من قبح الشياطين ما صار بمنزلة المشاهد ، كما استقر فى نفوسهم من حسن الحور العين ما صار بمنزلة المشاهد . حتى إنهم إذا شبهوا وجها بوجه الحور كان تشبيها صحيحا ، وإن كانت الحور لم تشاهد ، ولم يستقر فى نفوسهم قبح طلع الزقوم كما استقر فى نفوسهم قبح رؤوس الشياطين ، فكأن المشبه به أوضح ، وفى رؤوس الشياطين أيضاً من المبالغة فى القبح ما ليس فى طلع الزقوم . وقد قيل فى بعض التفاسير : إن الشياطين هنا الحيات . وعلى هذا القول يسقط السؤال ، لأن الحيات مشاهدة .

ومن ظريف التشبيه قول ابن هَرْمة :

وإنِّى وتركَ ندَى الأكرمـ ... ـين وقدحى بكفىَّ زِناداً شِحاحا
كتاركةٍ بيضَها بالعرَ ... اء وملبسةٍ بيضَ أخرى جناحا

وقول الفرزدق :

وإنك إذ تهجو تميما وترتشى ... سرابيل قيس أو سُحوقَ العمائمِ

كمُهَرِيقٍ ماءٍ بالفلاةِ وغرّهُ سراب أذاعتهُ رياحُ السمائم[١]

فإن بيت ابن هرمة الثانى يليق ببيت الفرزدق الأول ، وبيت الفرزدق الثانى يليق ببيت ابن هرمة الاول ، حتى لو أن ابن هرمة قال :

وإنى وتركى ندى الأكرمين وقدحى بكفى زناداً شحاحا
كمهريق ماء بالفلاة وغره سراب أذاعته رياحُ السمائم

والفرزدق قال :

وإنك إذ تهجو تميما وترتشى سرابيل قيس أوسحوق العمائم
كتاركة بيضها بالعراء وملبسة بيض أخرى جناحا

لكان كل واحد منهما قد شبه تشبيها واضحاً صحيحاً ، فأما والشعر على ما هو عليه فإن التشبيه بعيد[١] .

ومن الصحة صحة الأوصاف فى الأغراض ، وهو أن يُمدَح الإنسانُ بما يليق به ولا ينفر عنه ، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية أمره ، ومحبة الناس وطاعتهم ، والتقى والورع ، والرحمة والرأفة ، وإقامة العدل وشرف الحسب ، وحسن السياسة والتدبير والاضطلاع بالأمور ، والحلم والعفو ، والعلم وحفظ الشرع ، والجمال والبهاء ، والهيبة والشجاعة ، وكرم الأخلاق ولينها ، وما يجرى هذا المجرى ،

---

(١) سحوق العمائم إضافة بيانية . والسحوق جمع سحق وهو الثوب البالى ، ورياح السمائم إضافة بيانية أيضا ، والسمائم جمع سموم وهى الريح الحارة .

(٢) أنظر كيف يكون كل منهما مع هذا كما قال أولا من ظريف التشبيه

ويمدح الوزير والكاتب بالعقل والحلم، وسَداد الرأى وحُسن التدبير والبلاغة، وتثمير الأموال، والعدل والكرم، وما يليق بهذا. ويمدح الأميرُ وقائد الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب، وحُسن النقيبة والظفر والصبر وسداد التدبير، وما أشبه ذلك. وعلى هذا السبيل يجرى الأمر فى النسيب، فيُذكر فيه صدق الهوى والمحبة وشدة الوجد والصبابة، وكتمان الأسرار ومخالفة العذال، وما يتفرع عن ذلك ويلحق به. وكذلك فى كل غرض من الأغراض الشعرية، من هجاءٍ وفخر وعتاب ووصف وغير ذلك، حتى يكون كل شىء موضوعاً فى المكان الذى يليق به.

فأما النثر فيجرى على هذا المنهاج، ويحتاج فيه إلى معرفة المواضعات فى الخطاب والاصطلاحات، فإن للكتب السلطانية من الطريقة مالا يستعمل فى الإخوانيات، وللتوقيعات من الأساليب مالا يحسن فى التقاليد؛ وهذا الباب - أعنى المواضعة والاصطلاح فى الخطاب - يتغير بحسب تغير الأزمنة والدول، فإن العادة القديمة قد هُجرتْ ورُفضتْ، واستجدَّ الناسُ عادة بعد عادة، حتى إن الذى يستعمل اليوم فى الكتب غير ما كان يستعمل فى أيام أبى إسحاق الصابى، مع قرب زمانه منا، وإذا كان الأمر على هذا جارياً فليس يصح لنا أن نضع رسوماً نوجب اقتفاءها، لأنا نحن فى هذا الزمان قد غيرنا الرسم المتقدم لمن قبلنا، وكذلك ربما جرى الأمر فيما بعدنا.

لكن أصول الأغراض فى الأوصاف والمعانى مما لا تتبدل ولا تتغير، فليكن الاهتمام بها واقعاً، والاجتهاد فى جريها على قانون السداد والصواب حاصلا، فقد عيب أبو عُبادة فى مديحه الخليفة بقوله:

لا العذلُ يردعه ولا التـ ـعنيف عن كرمٍ يصدُّه

وقيل : من هو الذى يجسر على عذل الخليفة و تعنيفه ، وليس هذا المدح مما يصلح للملوك والأمراء فضلا عن الأئمة والخلفاء .

وعيب أبو ذؤيب الهذلىُّ فى قوله يصف الفرس :

قَصَرَ الصبوحَ لها فَشَرَّجَ لحمُها
بالنىِّ فهىَ تثوخ فيها الإصبعُ (١)

وقيل : وصف لحمها باللين وإنما يحمد صلابة لحم الفرس .

وعيب قول أبى عُبادة :

ذَنَبٌ كما سُحبَ الرِّداءُ يذبُّ عن
عُرُفٍ وعرفٌ كالقناع المسبلِ

وقول امرىء القيس قبله :

لها ذنبٌ مثل ذيل العَرو سِ تسدُّ به فرْجها من دُبُرْ

وقيل : المحمود من ذنب الفرس أن يكون طويلا ولا ينال الارض ، كما قال امرؤ القيس :

كميت إذا استدبرته سدَّ فرجه
بضافٍ فُويق الأرض ليس بأعزل (٢)

---

(١) الصبوح اللبن الذى يقدم لها فى الصباح ، وشرج لحمها بالنى خالطه النى وهو الشحم ، ويثوخ يغيب

(٢) الكميت الفرس الأحمر أو الأملس ، وفرجه ما بين رجليه ، والضافى الذيل الطويل ، وفويق تصغير فوق يعنى أنه قريب من الأرض ولا يصل اليها ، والأعزل الذى يميل ذيله فى جانب

وعيب جميل فى قوله :

رمى الله فى عينىْ بُثينة بالقذى
وفى الُغرْ من أنيابها بالقوادح

وقيل : ليس هذا كلام صادق المحبة ، بل هذا دعاء مبغض قد تجاوز قدر السلوة .

وعيب عبد الرحمان القس فى قوله :

سلام ليتَ لساناً تنطقينَ به قبل الذى نالنى من صوته قُطعا[1]

وقيل : هذا غاية الغلظ والجفاءِ والمخالفة لعادة أهل الهوى .

وسمع أبو السائب المخزومى قول إسحاق الأعرج :

فلما بدالىَ ما رابنى نزعت نزوعَ الأبىْ الكريمْ

فقال : قبحه الله ، والله ماأحبها ساعة قطّ .

وعيب على جرير قوله فى بشر بن مرْوان :

قد كان نولك أنْ تقول لبارقٍ يا آل بارق فيمَ سُبْ جرير[2]

وقال بشر : أما وجد ابن اللخناءِ رسولا غيرى .

وعيب على أبى نواس قوله فى الفضل بن يحيى :

سأشكو إلى الفضل بن يحيى بن خالدٍ هواها لعل الفضل يجمع بيننا

---

(١) سلام منادى مرخم ، وهى سلامة المشهورة بالغناء ، وكان يهواها فى عفة .

(٢) يقال — نولك أن تفعل كذا — أى ينبغى لك

وقال له الفضل (١) : مازاد على أن جعلنى قوّاداً .

وعيب على الأخطل قوله يهجو سويد بن منجوف :

وما جِذْع سوء خرّبَ السوس وسْطه
لِمَا حمّلته وائل بمطيق

وقال سويد له : أردت هجائى فمدحتنى ، جعلت وائلا كلها حملتنى أمرها ، وماطمعت فى بنى ثعلبة فضلا عن بكر ، وزدتنى بنى تغلب (٢)

وعيب عليه أيضاً قوله يمدح سِماكا الأسدىّ وهو من قوم يلقّبون القُيون :

قد كنتُ أحسبه قيناً وأنبؤه
فاليوم طيّر عن أثوابه الشّرَرُ (٣)

وقال سماك : ياأخطلُ ، أردت مدحى فهجوتنى ، كان الناس يقولون قولا فحققته .

وعيب عليه أيضاً قوله :

وقد جعل الله الخلافة فيكمُ
لأزهرَ لاعارى الخوانِ ولاجدْب

وقيل : ليس يليق هذا بمدح الخلفاء ، إنما يصلح للطبقة السفلى من الناس .

وعيب على كثيِّر قوله :

أريدُ لأنسى ذكرها فكأنما
تمثّلُ لى ليلَى بكلّ سبيل

---

(١) الصواب — وقال الفضل

(٢) ثعلبة وبكر وتغلب فروع من وائل ، وعبارة الموشح — فزدتنى تغلب

(٣) القين الحداد ، والسرر السباب ، وفى نسخة الشرر ، وقبله :

نعم المجير سماكا من بنى أسد
بالطف إذ قتلت جيرانها مضر

وقيل: لِمَ أرادَ أن ينسى ذكرها حتى تتمثل له؟

وعيب عليه قوله أيضا:

فما روضةٌ بالحَزْن طيبةُ الثرى يمجُّ الندى جثجاثُها وعرارُها

بأطيب من أردان عزّةَ موهنا
وقد أوقدتْ بالمندل الرَّطب نارها[١]

وقيل لو أن زنجية بخّرتْ بمندل رطب لكانت أردانها طيبة.

وعيب على ذى الرُّمة قوله فى الناقة:

تصغى إذا شدَّها بالكور جانحةً
حتى إذا ما استوى فى غرزها تثبُ[٢]

وقيل: إذا كانت كما وصف رمت الراكب قبل أن يستوى على ظهرها.

وعيب على الأحوص قوله:

يقرُّ بعينى ما يقرُّ بعينها وأفضلُ شىء ما به العين قرّتِ

وقيل له: إنه يقر بعينها أن تُنكحَ، أفيقر ذلك بعينك؟

وعيب عليه أيضا قوله:

فإنْ تصلى أصلكِ وإن تبينى بهجر بعد وصلكِ لا أبالى

---

(١) الجثجاث ريحانة طيبة الريح برية، والعرار البهار البرى وهو حسن الصفرة طيب الريح، وموهنا بعد هدء من الليل، والمندل العود

(٢) الكور الرحل أو بأداته، والغرز ركاب من جلد

وقيل له : لو كنت فحلا لباليت .

وعيب على الفرزدق قوله :

بأىّ رشاءٍ ياجرير ُ وماتح تدليتَ حومات تلك القماقِمِ (١)

وقيل : جعل جريرا أعلى من الفرزدق وقومه حين قال : إنه تدلى عليهم .

وعيب على جرير قوله :

وأوثق ُعند المرُدَفاتِ عشيةً لحاقا إذا ماجرد السيفَ لامعُ

وقيل : جعلهن قد سُبين بالغداة وُلحقن بالعشى (٢)

وعيب عليه أيضا قوله :

طرقتك صائدة ُ القلوب وليس ذا وقت الزيارة فارجعى بسلامِ

ُتجرى السواكَ على أغرّ كأنه بَرَدٌ تحدر من متونِ غمام

وقيل : أىّ وقت لاتصلح فيه زيارة الحبيب ؟ ولمّا طردها لم وصفها ؟

---

(١) الرشاء الحبل عموما أو حبل الدلو ، والماتح اسم فاعل من — متح الماء — استقاه واستخرجه من البئر ، والقماقم جمع قمقام وهو البحر أو معظمه

(٢) هذا مما أخذه عمر بن لجأ الشاعر على جرير عند اجتماعهما ، وروى أن جريرا قال له : فكيف أقول ؟ قال تقول :

وأوثق عند المرهفات عشية

فقال جرير : والله لهذا البيت أحب إلى من بكرى جزرة ، ولكنك محلب الفرزدق .

وعيب على زُهير قوله فى الضفادع :

يخرجن من شربات ماؤها طحلٌ ... على الجذوع يخفن الغمّ والغرقا[١]

وقيل : الضفادع لا تخرج من الماء خوف الغم والغرق .

وعيب على أبى العتاهية قوله :

إنى أعوذُ من التى شغفتْ ... منى الفؤادَ بآيةِ الكرسى

وقيل : إنما يستعاذ بآية الكرسىّ من الشياطين .

وعيب على أبى الطيب المتنبى قوله :

لو استطعتُ ركبتُ الناسَ كلهمُ ... إلى سعيدِ بن عبد الله بُعرانا

وقيل : من جملة الناس أمه ، فكان ينبغى أن يركبها .

وعيب عليه أيضا قوله :

ليت أنَّا إذا ارتحلتَ لك الخيـ ... لُ وأنا إذا نزلتَ الخيامُ

وقيل : الخيامُ تعلو على الممدوح .

وعيب على امرىء القيس قوله :

وأركبُ فى الروْع خيفانةً ... كسا وجهَها سعفٌ مُنتشر[٢]

وقيل : كثرة شعر الناصية مذمومٌ فى الفرس ، وهو الغمم .

---

(١) شربات حياض تحفر فى أصول النخل فتملأ ماء لريه ، وطحل مخضر

(٢) الروع الحرب ، وخيفانة جرادة أى فرسا تشبه بها فى خفتها وطول قوائمها ، والسعف شعر الناصية شبهه بسعف النخلة فى طوله

وعيب عليه أيضا قوله :

أغرَّكِ منىِّ أن حُبكِ قاتلى   وأنك مهما تأمرى القلبَ يفعلِ

وقيل : إذا كان هذا لا يغرّ فماذا الذى يغر ؟

وعيب على أبى نُواس قوله فى الأسد :

كأنما عينهُ إذا نظرتْ   بارزةَ الجفن عينُ مخنوقِ

وقيل : الأسد لا يوصف بجحوظ العين ، إنما يوصف بغؤورها .

وعيب على عبد الله بن السَّمط[١] قوله :

أضحى إمامُ الهدى المأمون مشتغلا   بالدين والناس بالدُّنيا مشاغيل

وقيل : ماذا زاد على أن جعله عجوزا فى محرابها ، وإذا كان مشتغلا عن الدنيا فمن القائم بها وهو الخليفة ؟

وعيب على كعب بن زهير قوله :

ضخمٌ مقلَّدها فعمٌ مقيَّدها   فى خلقها عن بنات الفحل تفْضيلُ[٢]

وقيل : إنما توصف النجائب بدقة المذبح

وعيب على المسيَّب قوله :

وقد أتناسى الهمّ عند احتضاره   بناجٍ عليه الصيْعرية مكْدَمِ[٣]

---

(١) الصواب — أبى السمط مروان بن أبى حفصة ، والذى أخذ عليه ذلك عمارة بن عقيل بن جرير ، وزيد على ماهنا أنه قال له : هلا قلت كما قال جدى فى عمر بن عبد العزيز :

فلا هو فى الدنيا مضيع نصيبه   ولا عرض الدنيا عن الدين شاغله

(٢) مقلدها عنقها ، ومقيدها موضع القيد من رجلها ، وفعم ممتلىء

(٣) ناج سريع ، والصيعرية سمة فى عنق الناقة ، ومكدم من كدمه وأ كدمه أثر فيه بحديدة

وقالوا : الصيعرية سمة للنوق لا للفحول ، وسمعه طرفة بن العبد وهو صبى فقال : استنوق الجمل .

وعيب على المرقش الأصغر قوله :

صحا قلبه عنها سوى أن ذكرة   إذا خطرت دارت به الأرض قائما

وقيل : هذا من المتناقض ، لأن من يكون إذا ذكرت دارت به الأرض قائما ليس بصاح .

وعيب على عدى بن زيد قوله فى صفة الخمر .

والمشرفُ الهندىّ يسقى به   أخضر مطموثاً بماء الخريص (١)

وقيل : وصف الخمر بالخضرة وما وصفها أحد بذلك .

وعيب على الفرزدق قوله :

أبنى غُدانةَ إننى حرّرتكم   فوهبتكم لعطية بن جعال
لولا عطيةُ لاجتدعتُ أنوفكم   من بين ألأم أعينٍ وسِبال

وقيل : كيف يهبهم له وهو يهجوهم بهذا الهجاء . وقال عطية حين بلغه هذا الشعر : ماأسرع مارتجع أخى فى هبته .

وعيب على أبى تمام قوله :

رقيقُ حواشى الحلم لو أن حلمهُ   بكفّيك ماماريتَ فى أنه بُرْدُ

---

(١) روى — والمشرف المصقول ، والمشرف المشمول — والمشرف إناء كانوا يشربون به أو المكان المرتفع ، والثانى يناسب رواية المشمول أى الذى أصابته ريح الشمال وهى باردة ، ومطموثا ملموسا أو ممزوجا ، وخريص بارد :

وقيل : وصف الحلم بالرقة وإنما يوصف بالعظم والثقل والرزانة[1].

وعيب عليه أيضاً قوله :

الودُّ للقربى ولكنْ عُرْفهُ ... للأبعد الأوطان دون الأقربِ

وقيل : لم منع ذوى القربى من عرفه وجعله فى الأبعدين دونهم ؟ وهلاَّ كان عطاؤه عامًّا للقريب والبعيد .

وعيب عليه أيضا قوله :

لو كان فى عاجلٍ من آجلٍ بدلٌ ... لكان فى وعده من رفده بدلُ[2]

وقيل : ولم لا يكون فى العاجل من الآجل بدل ؟ والناس كلهم على اختيار العاجل وإيثاره .

وعيب عليه أيضا قوله :

يَقظٌ وهو أكثر الناس إغضا ... ءً على نائلٍ له مَسروقِ

وقيل . هذا هجو ، لأنه جعل نائله يؤخذ منه على وجه السرقة .

وعيب على الفرزدق قوله :

ومن يأمنُ الحجاجَ والطير تتقى ... عقوبته إلاَّ ضعيفُ العزائمِ

وقال له الحجَّاج : الطيرُ تتقى الثوب ، وتتقى الصبىَّ

---

(١) وأخذ عليه أيضاً أن البرد لا يوصف بالرقة ، وإنما يوصف بالمتانة والصفاقة ، وأكثر ما يكون ألوانا مختلفة

(٢) يعنى أن وعده موثوق به ، فإذا وعد فكأنه أعطى

وأمثالُ هذا أكثر من أن تحصى مما وقع فيه فسادُ الأغراض والصفات.

وقد كان أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب يذهب إلى أنّ المدح بالحسن والجمال والذمّ بالقبح والدمامة ليس بمدح على الحقيقة، ولا ذمّ على الصحة. ويخطىء كلّ من يمدح بهذا ويذمّ بذاك، ويستدلُّ بإنكار عبد الملك بن مروان على عبد الله بن قيس الرُّقيَّات قوله فيه:

يأتلقُ التاجُ فوق مفرقه ... على جبينٍ كأنه الذّهبُ

وقوله له: تقول فىّ هذا وتقول لمصعبٍ:

إنّما مصعبٌ شهابٌ منَ الله ... ه تجلت عن وجهه الظّلماء

وقد أنكر هذا المذهب على أبى الفرج أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدىُّ. وقال: إنه خالف فيه مذاهب الأمم كلها عربيها وأعجميها، لأن الوجه الجميل يزيد فى الهيبة ويتيمن به، ويدلُّ على الخصال المحمودة. وهذا الذى ذكره أبو القاسم صحيح، ولو لم يكن فى ذلك إلا ماقد جبلت النفوسُ عليه من الميل إلى الوجوه الحسان لكفى وأغنى، فإن كان قدامة يعتقد أن ذلك ليس بفضيلة لمّا كان الإنسان قد خلق عليه فهذا حكم جميع الفضائل النفسانية؛ فإن الكريم قد خلق كريما، والشجاع شجاعا، والعاقل عاقلا، وكما لا يقدر القبيحُ الوجه على أن يستبدل صورة غير صورته، كذلك لا يقدر الجاهل على أن يستفيد عقلا فوق عقله، ويلزم قُدامة ألاّ يجيزَ المدح بشرف النفس والنسب وكرم الأصل، لأن ذلك أيضا يجرى مجرى الصور، ولا صنيع للممدوح

فى شىء منهما، والأمر فى هذا ظاهر. فأما إنكار عبد الملك على ابن قيس الرقيات مدحه له بالتاج فإنما أنكره لأن التيجان كانت من زى ملوك العجم، ولم يكن خلفاء العرب يعرفونها، فقال له: تمدحنى كما تمدح ملوك الأعاجم، وتمدح مصعباً كما تمدح الخلفاء. والأمر على ماقال عبد الملك، لأن مدحَ الخليفة بأنه شهاب من الله تعالى أبلغ من مدحه باعتدال التاج فوق مفرقه، وهذا كما أنكر على كثَيِّر قوله فيه:

على ابن أبى العاص دلاصٌ حصينة
أجاد المسدّى نسجها فأذالها[1]

وقال: قولُ الأعشى:

كنتَ المقدَّمَ غير لابس جُنة بالسيف تضربُ معلماً أبطالها[2]

أحسن من قولك. فأراد عبد الملك فى الموضعين المبالغة، ومدحه بالأفضل والأحسن[3].

ومن الصحة صحة المقابلة فى المعانى، وهو أن يضع مؤلف الكلام معانى يريد التوفيق بين بعضها وبعض والمخالفة، فيأتى فى الموافق بما

---

(١) دلاص درع، والمسدى الذى يقيم السدى وهو مامد من الخيوط خلاف اللحمة، فأذالها جعل لها ذيلا، وفى رواية — وأذالها

(٢) يمدح به قيس بن معديكرب، وقبله:

وإذا تجىء كتيبة ملمومة خرساء يخشى الذائدون نهالها

(٣) لأن الأعشى بالغ فى الشجاعة حتى جعل الشجاع شديد الإقدام بغير جنة، وقد قال كثير لعبد الملك: ياأمير المؤمنين، وصف الأعشى صاحبه بالطيش والخرق والتغرير، ووصفتك بالحزم والعزم. فأرضاه

يوافق وفى المخالف بما يخالف على الصحة . والأصل فى هذه المناسبة[١] فإن لها تأثيراً قويا فى الحسن ، ومن أمثلة ذلك فى النظم قول الطرماح :

أسرناهم وأنعمنا عليهم وأسقينا دماءهم الترابا
فما صبروا لبأس عند حرب ولا أدوا لحسن يد ثوابا

وهذه مقابلة صحيحة[٢] .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

جزى الله خيراً ذات بعل تصدقت على عزب حتى يكون له أهل
فإنا سنجزيها بمثل فعالها إذا ما تزوجنا وليس لها بعل

وهذه أيضا مقابلة صحيحة ، لأنه جعل فى مقابلة أن تكون المرأة ذات بعل وهو لا زوج له أن يكون ذا زوج وهى لا بعل لها ، وقابل حاجته وهو عزب بحاجتها وهى عزبة .

ومن أمثلة ذلك فى النثر قول أبى إسحاق الصابى : وأن يخلد فى بطون الصحائف غلطنا وغلطك ، فى احساننا وإساءتك ، وحفظنا وإضاعتك . وكتب بعضهم فى كتاب له : ولو أن الأقدار إذ رمت بك من المراتب إلى أعلاها ، بلغت من أفعال السؤدد إلى ما وازاها ، فوازيت بمساعيك مراقيك ، وعادلت النعمة بك بالنعمة فيك ، ولكنك قابلت

(١) اسم الإشارة يعود على صحة المقابلة فى المعانى وهو مبتدأ خبره المناسبة ، والأظهر تذكير اسم الإشارة

(٢) لأنه جعل بإزاء أن سقوا دماءهم التراب وقاتلوهم أن يصبروا ، وبإزاء أن أنعموا عليهم أن يثيبوا

سُمو الدَّرجة بدُنوّ الهمة ، ورفيعَ الرتبة بوضيع الشيمة ، فعاد علوّك بالاتفاق ، إلى حال دُنوّك بالاستحقاق ، وصار جناحك فى الانتهاض ، إلى مثل ماعليه قدرك فى الانخفاض ، ولا لوم على القدر إذا أذنب فيك وأناب ، وغلِطَ فعاد إلى الصواب . وهذا كلام معانيه متقابلة على الصحة . ومن ذلك قول هند بنت النعمان : شكرتك يد نالتها خصاصة بعد نعمة ، ولا ملكتكَ يد نالت ثروة بعد فاقة .

فأما فساد المقابلة فكقول أبى عدىّ القرشىّ :

يابن خير الأخيار من عبد شمس　　　أنت زَينُ الدُّنا وغيث الجنود

فليس غيث الجنود مقابلا لزين الدنيا ولا موافقا .

ومن الصحة صحة النسق والنظم ، وهو أن يستمرّ فى المعنى الواحد وإذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسن التخلص اليه حتى يكون متعلقا بالأول وغير منقطع عنه . ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسيب إلى المدح ، فإن المحدَثين أجادوا التخلص حتى صار كلامهم فى النسيب متعلقاً بكلامهم فى المدح لاينقطع عنه ، فأما العرب المتقدمون فلم يكونوا يسلكون هذه الطريقة ، وإنما كان أكثر خروجهم من النسيب إما منقطعا ، وإما مبنيا على وصف الإبل التى ساروا إلى الممدوح عليها ، ومما يستحسن من خروج المحدَثين قول أبى عُبادة البحترى يصف الروض :

شقائق يحملن النَّدى فكأنه　　　دموعُ التصابى فى خدود الخرائد

كأنَّ يدَ الفتح بن خاقان أرفلتْ   تليها بتلك البارقات الرَّواعد[١]

وقوله :

ولوْ أنني أعطِيت فيهنَّ المنى   لسقيتهنّ بكفِّ إبراهيما[٢]

وقول محمد بن وُهيب :

ما زال يُلثمني مراشفه   ويعلني الإبريقَ والقدحُ[٣]

حتى استردَّ الليل خلعتهُ   وبدا خلال سواده وضح

وبدا الصّباح كأنَّ غرَّته   وجهُ الخليفة حين يُمتدح

وقال الفرزدق :

وركب كأنَّ الريح تطلب عندهم   لها تِرَةً من جذبها بالعصائبِ

سرَوا يخبطون الليلَ وهى تلفُّهم

إلى شُعَب الأكوار مِن كل جانبِ

إذا آنسوا ناراً يقولون ليتها   وقد خصرت أيديهم نارُ غالبِ[٤]

---

(١) أرفلت من الرفل وهو التبختر ، وفى رواية — أقبلت — يعنى أنها أقبلت بغيث أعظم من ندى الشقائق ، لأن البارقات الرواعد السحب ذات البرق والرعد

(٢) هو من قصيدة له فى مدح ابراهيم بن الحسن بن سهل ، وقبله .

سقيت رباك بكل نوء جاعل   من وبله حقا لهـا معلوما

(٣) يعلني من أعله سقاه سقيا بعد سق

(٤) ترة ثأرا ، والعصائب جمع عصابة وهى ماعصب به من منديل وغيره ، والأكوار جمع كور وهو الرحل وشعبها خشبها ، وخصرت أيديهم آذاها البرد ، وغالب أبو الفرزدق يصفه بالكرم

ومن الخروج إلى الذمّ قول إسحاق بن إبراهيم :

فما ذرّ قرنُ الشمس حتى رأيتنا　　من العيّ نحكى أحمد بن هشامِ

وقول أبى عُبادة :

ما إن يعاف قذى ولو أوردتهُ　　يوماخلائق حمدويه الأحولِ[1]

فأما الخروج المنقطع فكقول أبى عبادة أيضاً :

تأبى رُباه أن تجيب ولم يكنْ　　مستخبرٌ ليجيب حتى يفهما

الله جارَ بنى المدبر كلما

ذكرَ الأكارم ما أعفّ وأكرما[2]

وقول أبى تمام :

لو رأى الله أن فى الشيب فضلا　　جاورتهُ الابرار فى الخُلد شِيبا

كلّ يوم تبدى صروفُ الليالى　　خُلقا من أبى سعيدٍ غريبا[3]

وأمثال هذا للمتقدمين كثير .

وأما إذا ابتدىء بالمديح أو بغيره من الأغراض[4] فالأحسن أن

---

(١) جعل خلائق حمدويه غاية فى القذى ، وذكر أنه لو وردها لايعافها ، وضمير يعاف للفرس فى الأبيات قبله

(٢) ضمير رباه للطلل فى البيت قبله ، والبيتان من قصيدة له فى مدح أحمد وإبراهيم ابنى المدبر

(٣) هو أبو سعيد محمد بن يوسف الثغرى ، وصرف الليالى حوادثها ، وروى — لو رأى الله أن فى الشيب خيرا

(٤) هذا مقابل للابتداء فى المديح بالنسيب وغيره مما يحتاج إلى حسن التخلص

يكون الابتداء دالا على المعنى المقصود ، كما ابتدأ أبو الطيب المتنبى قصيدته التى مدح بها سيف الدولة واعتذر له عن ظفر الروم بجيشه وقتلهم وأسرهم جماعة منهم . فقال :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

فابتدأ بغرضه من أول القصيدة .

ومن الصحة صحة التفسير : وهو أن يذكر مؤلف الكلام معنى يحتاج إلى تفسيره فيأتى به على الصحة من غير زيادة ولا نقص ، كقول الفرزدق :

لقد جئتَ قوما لو لجأت إليهمُ طريد دمٍ أو حاملا ثِقلَ مغرمِ
لألفيتَ فيهم معطيا ومطاعِنا وراءك شزراً بالوشيج المقوَّم[1]

وهذا تفسير للأول موافق .

فأما فساد التفسير فكقول بعضهم :

فيا أيها الحيران فى ظُلَم الدُجى ومن خاف أن يلقاه بغى من العدى
تعالَ اليه تلقَ مِنْ نور وجهه ضياء ومن كفيه بحراً من الندى

فإن هذا الشاعر لمّا قدم فى البيت الأول الظلم وبغى العدى كان الوجه فى التفسير أن يأتى فى البيت الثانى بما يليق به ، فأتى بالضياء بإزاء الظُلَمَ وذلك صواب ، وكان يجب أن يأتى بإزاء بغى العدى بالنصرة

(١) الوشيج شجر الرماح والمراد الرماح على المجاز المرسل ، والشاهد فى أن فسر — قوله — حاملا ثقل مغرم وطريد دم — بقوله — لألفيت فيهم معطيا ومطاعنا ، ورواية الديوان — لقد خنت قوما

أو العصمة أو ماجرى مجرى ذلك ، فلما جعل مكانه ذكر الندى كان التفسير فاسداً

وأما كمال المعنى فهو أن تستوفى الأحوال التى تتم بها صحته وتكمل جودته ، وذلك مثل قول نافع بن خليفة الغنوى :

رجال إذا لم يقبل الحق منهم ويعطوه عاذوا بالسيوف القواضب

فتمم المعنى بقوله — ويعطوه — لأنه لو اقتصر على قوله — إذا لم يقبل الحق منهم عاذوا بالسيوف — كان المعنى ناقصا . ومن أمثلة ذلك فى النثر قول بعضهم : تخلقت به أسباب الجلالة غير مستشعر فيها النخوة ، وترامت به أحوال الصرامة غير مستعمل معها السطوة ، هذا مع دماثة فى غير حصر ولين جانب من غير خور . فكمل المعنى فى هذا الكلام ، لأن من كمال الجلالة أن تزول عنها النخوة ، وكمال الصرامة أن تسلم من السطوة ، وتمام الدماثة أن تكون بغير حصر ، ولين الجانب أن يكون من غير خور . ومن هذا الجنس قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الوالى : يجب أن يكون معه شدة فى غير عُنف ، ولينٌ فى غير ضعف .

وأما المبالغة فى المعنى والغلوْ فإن الناس مختلفون فى حمد الغلوْ وذمه ، فمنهم من يختاره ويقول أحسن الشعر أكذبه ، ويستدل بقول النابغة وقد سئل من أشعر الناس ؟ فقال : من استُجيد كذبه ، وأضحك رديئه . وهذا هو مذهب اليونانيين فى شعرهم . ومنهم من يكره الغلو والمبالغة التى تخرج إلى الإحالة ، ويختار ما قارب الحقيقة ودانى الصحة ، ويعيب قول أبى نُواس :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النُّطف التى لم تُخلق

لِما فى ذلك من الغلو والإفراط الخارج عن الحقيقة ، والذى أذهب إليه المذهب الأول فى حمد المبالغة والغلو ، لأن الشعر مبنى على الجواز والتسمح ، لكن أرى أن يستعمل فى ذلك — كاد — وما جرى فى معناها ، ليكون الكلام أقرب إلى حيز الصحة ، كما قال أبو عُبادة :

أتاك الربيع الطلق يختال ضاحكا من الحسن حتى كاد أنْ يتكلما

وقال أبو الطيب :

يطمِّعُ الطيرَ فيهم طول أكلهمُ حتى تكاد على أحيائهم تقع (١)

فهذان البيتان قد تضمنا غلوًّا ، لكن لما جاءت فيهما — كاد — قربتهما إلى الصحة .

وأما المبالغة بغير — كاد — فكقول أبى العلاء أحمد بن عبد الله ابن سليمان :

ونبّالةٍ منْ بُحترٍ لوْ تعمدوا بليل أناسِىَّ النواظِر لم يخطوا (٢)

وقول النَّمرِ يصف السيف :

تظلُّ تحفرُ عنه إنْ ضربتَ به

بعدَ الذراعين والساقين والهادى (٣)

---

(١) يعنى أن طول أكل الطير من لحوم قتلاهم أغراها بهم ، حتى تكاد تقع على لحوم أحيائهم

(٢) نبالة رامون بالنبال ، وأناسى جمع إنسان العين ، ولم يخطوا لم يخطئوا

(٣) ضمير عنه للسيف فى قوله قبله :

أبقى الحوادث والأيام من نمر أشباه سيف قديم إثره بادى

والهادى العنق ، يعنى أنه يقطع ذلك ثم يغيب فى الأرض فتحفر عنه فيها

وقول النابغة :

تقدُّ السلوقىَّ المضاعفَ نسجُه
وتوقدنَ بالصُّفَّاح نارَ الحباحبِ (١)

وقول ابن هانىء الأندلسى :

أمُديرَها من حيثُ دارَ لشدَّما
زاحمتَ تحت ركابه جبريلا (٢)

وأمّا استعمال الغلوّ الخارج إلى الإحالة فى النثر فقليل ، وأكثر مايستعمل فيه المبالغة التى تقارب الحقيقة ، كقول بعضهم : لهم جودُ كرامٍ اتسعت أحوالها ، وبأس ليوث تتبعها أشبالها ، وهمم ملوك انفسحت آمالها ، وفخر صميمٍ شرُفتْ أعمامها وأخوالها . فبالغ لمّا جعل لهم جود الكرام مع اتساع الحال ، وبأس الليوث مع اتباع الأشبال ، وكذلك مابعده من الكلام .

ومن المبالغة قول النابغة الذُّبيانى :

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهُمْ بهنّ فلولٌ من قِرَاع الكتائبِ

وإنما كان هذا الاستثناءُ من المبالغة فى المدح ، لأنه قد دل به على

---

(١) ضمير تقد للسيوف قبله ، والسلوقى درع ينسب إلى سلوق من بلاد الروم أو اليمن ، والمضاعف المنسوج حلقتين حلقتين ، والصفاح حجارة عراض استعيرت لبيضة الرأس ، والحباحب ذباب له شعاع بالليل

(٢) ضمير — أمدرها — للمظلة التى كان الفاطميون يستعملونها فى مواكبهم وضمير — دار — للمعز ، لأن البيت من قصيدة يمدحه فيها ويذكر عيد النحر

أنه لو كان فيهم عيب غيره لذكره، وأنه لم يقصد إلا وصفهم بما فيهم على الحقيقة.

ومنه أيضاً قولُ أبي هفّان:

ولا عيب فينا غير أن سماحنا أضرَّ بنا والبأسُ من كل جانبِ
فأفنى الردى أعمارَنا غير ظالم وأفنى الندى أموالنا غير عائب
أبونا أبٌ لو كان للناس كلهم أباً واحداً أغناهمُ بالمناقب[1]

ومنه قول النابغة الجعدى:

فتىً كملت أخلاقه غير أنهُ جواد فما يبقى من المال باقيا

وأما التحرّز مما يوجب الطعن فأن يأتى بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن، فيأتى بما يتحرز به من ذلك الطعن، كقول طرَفة:

فسقى دِيارَكَ غيرَ مُفسدِها صَوبُ الربيع وديمة تهمى[2]

فلو لم يقل — غير مُفسدها — لظن به أنه يريد توالى المطر عليها، وفى ذلك فساد للديار ومحو لرسومها. كما عابوا قول ذى الرمّة:

ألا يا اسلمِى يادار مىّ على البِلَى
ولا زال منهلاً بجرعائك القَطرُ

وقالوا: إذا لم يزل القطر منهلا عليها عفى آثارها ودرس معالمها،

---

(١) المبالغة فى هذا البيت

(٢) هو من قصيدة له فى مدح قتادة بن مسلمة الحنفى، وكان أصاب قومه جدب فبذل لهم، وصوب الربيع مطره، والديمة المطر الدائم، وقوله — غير مفسدها — نوع من الإطناب يسمى فى اصطلاحهم أخيراً الاحتراس

فاحترز طرفة بقوله — غير مفسدها — من هذا الطعن ، على أن ذا الرمة قد احترز بقوله — ألا يا اسلمى يادار مى على البلى — ولأجل هذا الغرض قال الرضى رحمه الله فى وصف المطر المستسقى به القبر — وذكر السحابة :

تجرى وذاك الرمسُ غير مُروَّعٍ
منها وذاك التُّربُ غير مُثارِ

واستُقبح قول أبى الطيب المتنبى فى مثله :

لِساحيه على الأجداث حفشٌ
كأيدى الخيل أبصَرت المخالى[1]

ومن الاحتراز أيضاً قول عبد الله بن المعتزّ بالله فى صفة الخيل :

صببنا عليها ظالمين سياطنا
فطارت بها أيدٍ سِراعٌ وأرجُلُ

فإنه لو لم يقل — ظالمين — لكان للمعترض عليه أن يقول : إنما ضربت هذه الخيل لبُطئها ، كما عابوا قول امرىء القيس :

---

(١) قبله :

سقى مثواك غاد فى الغوادى   نظير نوال كفك فى النوال

والساحى الذى يقشر الأرض بشدة انصبابه ، والأجداث القبور ، وحفش وقع شديد ، والمخالى التى يوضع فيها الشعير للخيل

فللزَّجر ألهوبٌ وللسّاق دِرّةٌ
وللسوط منها وقعُ أخرجَ مُهذبِ [١]

وقالوا : إذا أحوج إلى هذا كُلّه فليس بسريع . فقال عبد الله — ظالمين — تحرزاً من هذا الطعن .

ومن هذا أيضا قول أبي عُبادة :

أقنا أكلُنا أكلُ استلابٍ هُناك وشربُنا شربٌ بِدَارِ [٢]

وكأنه خاف أن يقال : هذا الذى فعلتم سُخْف . فقال :

ولم يك ذاك سخفاً غير أنى رأيت الشَّربَ سخفهمُ وقار

وأمّا الاستدلال بالتمثيل [٣] فأن يزيد فى الكلام معنى يدل على صحته بذكر مثال له ، نحو قول أبى العلاء :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكمُ
والعَذْبُ يهجر للافراط فى الخصَرِ

فدلّ على أن الزيادة فيما يطلب ربما كانت سبباً للامتناع منه ،

---

[١] رواية الديوان :

فللساق ألهوب وللسوط درة وللزجر منه وقع أهوج منعب

والهوب زجر بالسوط ، ودرة دفعة ، والمنعب الذى يستعين بعنقه وبمده فى الجرى

[٢] الشرب الشاربون ، وبدار يبادرون إلى الشرب أى ذو وبدار

[٣] يريد به الاستعارة بالتمثيل ، وهو يجمع فيما سيذكره بين التمثيل والمذهب الكلامى ، ولكنه سيذكر من ذلك مالا يدخل فى الاستعارة ، كالأبيات الأخيرة للنابغة ، على أن الذى استقر عليه رأيهم أن التمثيل لا يقصد منه الاستدلال

بتمثيل ذلك بالماء الذى لا يُشرب لفرط برده ، وإن كان البرد فيه مطلوبا محموداً .

ومنه أيضاً قول أبى تمّام :

أخرجتموه بكُرهٍ من سجيته
والنارُ قد تُنتضى من ناضر السَّلَمَ

وقوله :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويتْ أتاح لها لسان حسودِ
لولا اشتعال النّار فيما جاورتْ
ما كان يُعرفُ طِيبُ عَرْفِ العودِ

وقوله :

وكُنّا نرجيه على السُخط والرِّضا
وأنفُ الفتى من وجهه وهو أجدعُ (١)

وقول أبى عُبادة :

ويحسن دلّها والموتُ فيه وقد يُستحسن السيفُ الصقيلُ

وقوله :

مَواهبٌ ما تكلّفنا السؤالَ لها
إن الغمام قليبٌ ليس يُحتفر (٢)

(١) الرواية — ونحن نرجيه — والضمير للشيب فى قوله قبله :
هذا الشيب مختطا بفودى خطة طريق الردى منها الى النفس مهيع
(٢) هو من قصيدة له فى المدح ، والقليب البئر قبل أن تبنى بالحجارة

وأما قول أبي عُبادة أيضاً :

ورجال جارَوا خلائقك الغُـ ـرَ وليستْ يلامِقٌ من دروعٍ[1]

فليس بتمثيل جيد ، لأن السبق فى الجرى[2] لا يليق تمثيله بتفضيل الدُّروع على اليلامق ، وإنما كان يحسن ذلك لو قال : ورجال جاروك فى كونهم عصمة لى أو جُنَّةً دونى ، أو ما جرى هذا المجرى ، فيكون تمثيل ذلك بالدروع واليلامق موافقاً ؛ فأمّا على الوجه الذى ذكره فإن ذلك من رديء الاستدلال بالتمثيل .

ومن الاستدلال بالتمثيل على الوجه الصحيح قولُ النابغة الذُّبيانى ، يخاطب النُّعمان :

ولكنَّنى كنتُ امرأً لىَ جانبٌ
من الأرض فيه مُستَرادٌ ومَذهبُ
مُلوكٌ وإخوانٌ إذا ما لقيتُهم
أُحكَّمُ فى أموالهم وأُقرَّبُ
كفعلك فى قومٍ أراك اصطنعتَهم
فلم ترهُمْ فى شكر ذلك أذنبوا

فاستدلَّ النابغة على أنه لا يستحق اللوم بمدحه آل جفنة وقد أحسنوا اليه بما مَثَّله من القوم الذين أنعم النعمان عليهم ، فلما مدحوه لم يكونوا عنده ملومين .

---

(١) يلامق جمع يلق وهو القباء ، فارسى معرب

(٢) الظاهر — فى الجود

وأما الاستدلال بالتعليل[1] فكقول أبى الحسن التهامى :

لو لم تكن ريقته خمرةً   لما تثنى عطفه وهو صاحْ

وقوله :

لو لم يكن أقحواناً ثغرُ مبسمها   ماكان يزداد طيباً ساعة السَّحَرِ

وقول أبى عبادة :

ولو لم تكن ساخطاً لم أكن   أذمُّ الزمان وأشكو الخطوبا

وقول ابن هانىء الأندلسى :

ولو لم تصافح رجلها صفحة الثرى   لما كنتُ أدرى علة للتيمم[2]

وقول الله تعالى : (لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا) جارٍ هذا المجرى[3]

فهذا مبلغ ما نقوله فى المعانى مما يستدل به على غيره ، لأن حصرها مما لاسبيل إليه على ما بيناه ، وقد قدمنا ذكره .

فصل فى ذكر الأقوال الفاسدة فى نقد الكلام

ذهب قوم من الرواة وأهل اللغة إلى تفضيل أشعار العرب المتقدمين على شعر كافة المحدثين ، ولم يجيزوا أن يلحقوا أحداً ممن

---

(١) هذا يسمى فى البديع حسن التعليل ، وهو محسن بديعى لايقصد منه الاستدلال كالتمثيل

(٢) يعنى أن مصافحة رجلها للثرى طهرته ، ولولا هذا لم يكن هناك علة لصحة التيمم به

(٣) هذا من المذهب الكلامى وليس من حسن التعليل

تأخر زمانه بتلك الطبقة وإن كان عندهم محسناً ، واختلفوا فى علة ذلك : فزعمت طائفة من جهالهم أن العلة فيه هى مجرّد التقدم فى الزمان ، واستمروا فى الترتيب فجعلوا الشعراء طبقات بحسب تواريخ أعصارهم. وقال قوم منهم : السبب فى ذلك أن المتقدمين سبقوا الى المعانى فى أكثر الألفاظ المؤلفة ، وفتحوا طارق الشعر ، وسلك الناس فيه بعدهم ، وجروا على آثارهم ، فلهم فضيلة السبق التى لا توازيها فضيلة ، ولا توازنها مرتبة ، وإذا كان غيرهم قد استفاد منهم وأخذ ألفاظهم وأكثر معانيهم فلن يكون فى الرتبة لاحقا بهم ، وإذا كان مقصراً عنهم فشعره دون أشعارهم. وقالت طائفة أخرى : إن العلة فى تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير تكلف ولا تصنع ، والأشعار المحدثة تقع بتكلف وتعمل ، وما وقع بالطبع أفضل مما صدر عن التكلف . قالوا : ولهذه العلة استدلّ بأشعار المتقدمين دون أشعار المحدثين . واحتاج هؤلاء كلهم فى نقد الشعر إلى معرفة قائله قبل أن يظهر لهم مذهبٌ فيه ، حتى رووا عن ابن الأعرابى أنه أنشد أرجوزة أبى تمام التى أولها :

وعاذل عذلته فى عذله ... فظنّ أنى جاهلٌ من جهله

على أنها لبعض العرب ، فاستحسنها وأمر بعض أصحابه ان يكتبها له ، فلما فعل قال إنها لأبى تمام . فقال : خرّقْ خرّقْ . فخرقها .

وعن الأصمعى أنّ إسحاق بن إبراهيم الموصلى أنشده :

هل إلى نظرةٍ اليك سبيلُ ... فيروّى الصدى ويشفى الغليلُ

إن ماقلْ منكِ يكثر عندى وكثير ممن يُحِبُّ القليل

فقال له الأصمعى : لمن تنشدنى ؟ فقال : لبعض الأعراب . فقال : هذا والله هو الديباج الخسروانى . قال : فإنهما لليلتهما . قال : لاجرَم والله إنّ آثار الصّنعة والتكلّف بينٌ عليهما .

وذهب غير هؤلاء من أهل العلم بالشعر . فقال : إن الطرقَ فى نقد الشعر ماقدمناه من نعوت الألفاظ والمعانى ، فأمّا قائله وتقدُّم زمانه أو تأخُّره فلا تأثير له فى ذلك ، لأن القديم كان محدثاً والمحدث سيصير قديماً ، والتأليف على ماهو عليه لايتغير ، وفى المحدثين من هو أشعر من جماعة من المتقدمين ، وفى المتقدمين من هو أشعر من جماعة من المحدثين . وإلى هذا كان يذهب أبو عثمان الجاحظ وأبو العبّاس المبرّد وأبو عُبادة البحترى وأبو العلاء بن سليمان آنفاً ، وهو الصحيح الذى لايعترض العاقل فيه شكٌ ولاشبهة ، وسنتكلم على ما تعلقت به تلك الطائفة من الشبه الفاسدة .

أما من ذهب إلى تفضيل المتقدم بمجرّد تقدُّم زمانه فإنه لم يذهب فى ذلك إلى علة غير مجرد الدعوى ، فلو قال له قائل : شعر المحدثين أفضل لتأخر زمانهم لم يكن بين القولين فرق . ثم يقال له : ما عندك فى امرىء القيس ؟ أهو عندك فى الطبقة الأولى من الشعراء أم ليس فى الطبقة الأولى ؟ فإن قال : هو فى الطبقة الأولى . قيل له : ولم ؟ وقد كان قبله جماعة من الشعراء معروفين ، أحدهم ابن حذام الذى قيل إنه أول من بكى على الديار ، وذكره امرؤ القيس فى شعره فقال :

عوجا على الطلل المحيل لعلنا نبكى الديار كما بكى ابن خذام [1]

وإذا كان زمان امرىء القيس قد تأخر عن زمان جماعة من الشعراء فيجب تفضيلهم عليه ، لأنك قلت إنما يفضل بتقدم الزمان فقط فإن قال : ليس امرؤ القيس فى الطبقة الأولى ، بل من كان قبله أشعر وأحق بالتقدم . قيل أولاً : إن هذا خلاف لكافة من يفضل أشعار المتقدمين على المحدثين ، لأنهم ما اختلفوا فى أن امرأ القيس فى الطبقة الأولى .

ثم خبرنا عن الطبقة التى امرؤ القيس منها . أعرفت أن مواليدهم فى وقت واحد حتى قطعت على أنهم طبقة لتساويهم فى زمان الوجود ؟ فإن قال : نعم . كذب ، لأن فى تلك الطبقة قوماً لم يلحق أحد منهم زمان الآخر ، وقد جعل الأعشى فيهم وهو بعد امرىء القيس بمدة طويلة ، وإن قال : لا يراعى فى تفضيل المتقدمين على المحدثين قليل الزمان . وإنما المؤثر فى ذلك الزمان الكثير . قيل له : فخبرنا عمن بينه وبين الأعشى من الزمان مثل ما بين الأعشى وامرىء القيس . أيجوز أن يجعل شعره فى طبقة شعر الأعشى ؟ فإن قال : لا . قيل له . ولم ؟ وأنت قد ألحقت الأعشى بامرىء القيس وبينهما مثل ذلك من الزمان ، واعتللت بأنه لا يؤثر ، فكيف صار بعد الأعشى مؤثراً فى إلحاق من بعده به ؟ وإن قال : يجوز أن يجعل فى طبقة الأعشى من كان بعده بمثل الزمان

---

(1) هو من قصيدة له مطلعها :

لمن الديار غشيتها بسحام فعمايتين فهضب ذى أقدام

وعوجا ميلا ، والمحيل المتغير ، وابن خذام بالخاء أو الحاء .

الذى بينه وبين امرىء القيس . قيل : أيجوز أن يجعل فى طبقة هذا الشاعر من كان بعده بمثل الزمان الذى بين الشاعر الأول والأعشى ؟ فإن قال : لا . يسأل عن السبب فى ذلك . وقيل له : ماقيل فى الشاعر الأول ، ولا سبيل له إلى الفرق ، وإن قال : نعم . ألزم أن يكون شعر بعض شعرائنا اليوم فى طبقة امرىء القيس بهذا الترتيب والنسق ، وأن يجعل الشعر فى طبقة ماهو قبله والأول فى طبقة ما هو قبله حتى يكون بعض شعرائنا اليوم وامرؤ القيس فى طبقة واحدة، هذا خلاف مايذهبون اليه .

ويقال له : خبرّنا عنك لو أنك فى زمان امرىء القيس ووقفت على شعره . أكان رأيك فيه هو رأيك اليوم ؟ فإن قال : نعم . قيل له : ولم ؟ وأنت إنما تختاره اليوم وتفضله بقدمه ، فإن كان فى ذلك الوقت محدثاً عندك فحكمه حكم المحدث اليوم . وإن قال : بل كنت أذهب فيه إلى غير ما أذهب اليوم . قِيلَ له : فهل تأليفه على ما كان عليه أم تغيرّ عما كان عليه ؟ فإن قال : تغير . قيل : فهو إذن غير ما ألفه امرؤ القيس ، وهذا مالا يقوله أحد . وَإن قال : بل هو بحاله فى الأكثر . قيل له : فيجب أن يكون بحاله على صفة ثم يصير هو بحاله على صفة أخرى من غير أن يزيد شيئا ، ولا يُعقل فيه غير ما يوجب ذلك ، وهذا خارج عن المعقول ، ومحدود فى كلام أهل الوسواس .

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين من حيث سبقوا الى

المعانى والألفاظ ، ونزل الناس بعد على سُكناتهم[1] فإنّه يقال له : هذا لو ثبت لدلّ على فضل المتقدمين على المحدَثين ، ولم يدل على فضل شعر هؤلاء على هؤلاء ، لأنه ليس كلّ من كان أفضل وجب أن يكون شعره أحسن ، وهذا الخليل هو الغاية فى الذكاء والفطنة بعلوم العرب وشعرُه فى أنزل طبقة ، وكذلك غيره من العلماء بهذه اللغة ، والأمر فى هذا واضح لا يحتاج إلى دليل .

ثم يقال له : ما تريد بالمعانى التى سبقوا اليها ؟ أتريد جميع معانى أشعار المحدَثين أو بعضها ؟ فإن قال : جميعها . قيل : هذا جحد للعيان ، لأن الأمر فى تفرُّد المحدثين بمعان استنبطوها لم تخطر للعرب المتقدمين على بال أظهر من كل ظاهر ، وإن قال : بعض المعانى قيل : إن تلك المعانى التى سبق المتقدمون اليها وأخذها منهم المحدثون لا يخلو الأمرُ فيها من أن يكونوا نظموها بحالها أو زادوا عليها أو نقصوا منها ، فإن كانوا زادوا فلهم فضيلة الزّيادة ، كما كان لأولئك فضيلة السبق ، وإن كانوا نقصوا فالمتقدمون فى تلك المعانى خاصّة أفضل منهم ، وإن كانوا نقلوها بحالها فتلك هى معانى المتقدمين لا يستحق المحدثون عليها حمدا ولا ذمّا أكثر مما يجب فى الأخذ والنقل . وهذا كله يرجع إلى الشعراء دون نفس الشعر ، لأن المعنى فى نفسه لا يؤثر فيه أن يكون غريبا مخترعا ولا منقولا متداولا ، ولا يغيره حال ناظمه المبتدىء المبتدع أو المحتذى المتبع ،

(١) جمع سكنة وهى ما يسكن فيه

وإنما هـذا شىء يرجع إلى تفضيل السابق إلى المعنى على من أخذه منه .

فأما الألفاظ فإن كان يريد الألفاظ المفردة فتلك ليست لأحد ، والمحدَث فيها والمتقدم واحد ، وإن كان يريد الألفاظ المؤلـفة فإن المحدثين إذا أخذوا ألفاظا قد ألـفها ناظم قبلهم لم يؤثر فيها أخذهم لها حتى يقال : إنها فى شعر الأوّل أحسن منهـا فى شعر الآخر . بل تـكون بمنزلة قصيـدة شاعر ينتحلها آخر ، فلا يقال إن الانتحال أثر فيها .

فإن كان هذا واضحاً فمن أين يدلُّ سبق المتقدمين إلى بعض المعانى على فضل أشعارهم على أشعار المحدثين الذين سبقوا إلى أضعاف تلك المعانى ، لولا عدمُ التوفيق وفرط الجهل .

وأمّا من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدَثين من حيث كانوا لم يتكلفوا أشعارهم ، وإنما نظموها بالطبع ، والمحدثون بخلاف ذلك ، فإنه يقال له : ما الدليل على أن أشعار المتقدمين كانت تقع من غير تـكلف ؟ فإن قال : بهذا جاءت الروايات عنهم . قيل : الأمر بخلاف ذلك ، والمرويّ عن زُهير بن أبى سُلمى أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين ، وكان يسميها الحوليّات ، ويقول : خير الشعر الحولىّ المُحكك . والرُّواة كلهم مجمعون على هذا غير مختلفين فيه ، وإذا فضلوا شعر زهير قالوا : كان يختار الألفاظ ويجتهد فى إحكام الصنعة . وإذا وصفوا الحـطيئة شبهوا طريقته فى الشعر بطريقة زهير ،

ويرون أن زهيرا كان يعمل نصف البيت ويتعذر عليه كماله فيتمه كعب ابنه .

وهذا كله بمعزل عن الطبع وسهولة النظم . ولو لم يدل على ذلك إلا قلة أشعارهم — فإن ديوان بعض هؤلاء المحدثين مثل أشعار جماعة من المتقدمين فى الكثرة — لكفى ذلك فى تكلفهم للشعر ونصبهم فيه .

ثم يقال له : خبرنا عن هذا التكلف الذى ذكرته ، أهو بينٌ موجود فى الشعر أو غير بين موجودٍ فيه ؟ فإن قال : ليس بموجود فيه . قيل : فلا تُفضل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين بشىء غير موجود فيها . وإن قال : بل هو موجود فى أشعار المحدثين دون المتقدمين . قيل : أتذهب إلى أن التكلف موجود فى جميع أشعارهم أو فى بعضها ؟ فإن قال : فى جميعها . كابر ، لأن من يزعم أن جميع أشعار المحدثين مع السهولة فى أكثرها والتيسر متكلفة ، وجميع أشعار المتقدمين مع التوعر فى أكثرها غير متكلفة ، فهو جاحد للضرورة لاتحسن مناظرته . وإن قال : بعض أشعار المحدثين متكلفة وبعضها غير متكلف . قيل : وكذلك أشعار المتقدمين فقد تساووا عندك فى هذه القضية ، وبطلَ تفرُّد المحدثين بالتكلف الذى ذكرته .

فأما الاستشهاد بأشعار هؤلاء المتقدمين فقد بينا فيما مضى من هذا الكتاب سببه ، وقلنا : إن تقدُّم الزمان غير موجب لذلك ، وإنما موجبه أن العرب الذين يتكلمون باللغة العربية ولا يخالطون أحدا

ممن يتكلم بغير لغتهم هم الذين أقوالهم حُجّة في اللغة ، والعرب الذين خالطوا غيرهم من العجم وفسدت لغاتهم بالمخالطة لا يستدل بكلامهم ، فلما كان العرب المتقدمون قبل الإسلام وفي الصدر الأول منه لا يخالطون في الأكثر غيرهم كانت أقوالهم في اللغة حجة ، ولما صاروا بالملك والدولة يخالطون غيرهم ويتحضرون ويسكنون المدن لم يستدل بلغتهم . ولهذا السبب كان أبو عمرو بن العلاء يعيب جريرا والفرزدق بطول مقامهما في الحضر ، وأبطل الرواة الاحتجاج بشعر الكُمَيت ابن زيد والطِّرِمّاح لأنهما كانا حضريين ، وعلى هذا فلو فرضنا اليوم أنّ في بعض القفار النائية عن العمارة قوما من العرب لا يخالطون غيرهم وكانوا قد أخذوا اللغة عن مثلهم وكذلك إلى حين ابتداء الوضع لوجب أن يكون قولهم حُجة كأقوال المتقدمين وإن كانوا محدّثين . وإذا كان هذا مفهوماً فليس يوجب صحةُ الكلام بالعربية حسنَ النظم ، لأن ذلك لو وجب لكان كل عربي شاعراً ، والأمر بخلاف ذلك ، والشعراء من العرب المتقدمين بالإضافة إلى من ليس بشاعر جزءٌ من ألوفِ ألوفٍ .

وقد ذكرت في نقد الكلام ألاّ يكون المعنى فاحشا ، وعيب شعر أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحجّاج بما تضمّنه من فُحْش المعاني ، وليس الأمر عندي على ذلك ؛ لأنّ صناعة التأليف في المعنى الفاحش مثل الصناعة في المعنى الجميل ، ويُطلب في كلّ واحد منهما صحّة الغرض وسلامة الألفاظ على حدٍ واحد ، وليس لكون المعنى

فى نفسه فاحشاً أو جميلا تأثير فى الصناعة ، ولهـذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب ، وليس للاختراع فى المعنى نفسه تأثير إلا كما للتداول[1] وقد أومأنا إلى هذا فيما تقدّم ، وبيّنا أنه شىء لا يرجع إلى الشعراء دون المعانى ، والشبهةُ فى مثل هذا ضعيفة جدا .

وذهب قوم أيضاً إلى حسن التّرديد ، وهو أن يعلق الشاعر لفظة فى البيت بمعنى ثم يردّدها فيه بعينها ويعلقها بمعنى آخر ، كما قال زُهَير :

مَنْ يلقَ يوماً على عِلاّته هَرِماً
يلق السماحة منه والندى خُلُقاً

وقال أبو نُوَاس :

صفراءُ لا تنزل الأحزانُ ساحتهـا
لو مَسّهـا حجر مسته سَرّاءُ

وهذا عندى لا تعلق له بالنّقد ، لأن التأليف فى هـذا الترديد كسائر التأليف فى الألفاظ التى لا تستحق به حمدا ولا ذما ، ولا يكسبها حسنا ولا قبحا .

وقد صنف قوم فى نقد الشعر رسائل ذكروا فيها أبوابا من الصناعة لا تخرج عما ذكرناه فى كتابنا هذا ، إلا أنهم ربما جعلوا للمعنى الواحد عدة أسماء ، كالترصيع الذى يسمونه ترصيعا وموازنة وتسميطا وتسجيعا ، وهو كله يرجع إلى شىء واحد ، وإذا وُقف على ماصنفوه

---

(١) هذا كرد على استحسانهم للمعنى الغريب ، وسيأتى له كلام فى هذا قريبا

فى هذا الباب وجد الأمر فيما قلنا ظاهراً، والتكرير بيناً واضحاً.

وقد يذهب كثير ممن يختار الشعر إلى تفضيل مايوافق طباعه وغرضه، ويذهب قوم إلى اختيار مالم يُتداول منه، حتى يكون للوحشى الذى لم يشتهر مزية عندهم على المعروف المحفوظ، ويخالفهم آخرون فيختارون سائر الشعر على خامله، ومشهوره على مجهوله، ويستحسن قوم الشعر لأجل قائله، فيختارون أشعار السادات والأشراف ورؤساء الحروب ومن يوافقهم فى النِّحلة والمذهب، ويمتُّ إليهم بالمودة أو النَّسب. وهذه كلها أقوال صادرةٌ عن الهوى، ومقصورةٌ على محض الدعوى، من غير دليل يعضُدها، ولا حُجَّة تنصُرها، والطريق الذى يؤدى إلى المقصود من معرفة المختار فى الألفاظ والمعانى هو ماذكرناه ونبهنا عليه؛ ومن تأمله علم الإصابة فيه بمشيئة الله وعونه.

فصل فى ذكر الفرق بين المنظوم والمنثور

وما يقال فى تفضيل أحدهما على الآخر

أما حدُّ النثر فهو حد الكلام الذى ذكرناه فى هذا الكتاب، وأما حد الشعر فهو كلام موزون مُقَفًّى يدل على معنى. وقلنا — كلام — ليدل على جنسه. وقلنا — موزون — لنفرُق بينه وبين الكلام المنثور الذى ليس بموزون. وقلنا — مقفى — لنفرُق بينه وبين المؤلف الموزون الذى لاقوافى له. وقلنا — يدل على معنى — لنحترز من المؤلف بالقوافى الموزون الذى لايدل على معنى.

وسمى شعرا من قولهم ـ شعَرتُ ـ بمعنى فطنت ، والشعر الفطنة ، كأن الشاعر عندهم قد فطن لتأليف الكلام ، وإذا كان هذا مفهوما فأقل مايقع عليه اسم الشعر بيتان ، لأن التقفية لا تمكن فى أقل منهما ولا تصح فى البيت الواحد ، لأنها مأخوذة من ـ قفوت الشيء ـ إذا تلوته ، وقد ذهب العَرُوضيون إلى أن أقل مايُطلق عليه اسم الشعر ثلاثة أبيات . وليس الأمر على ماذهبوا اليه ، لأن الحد الصحيح قد ذكرناه ، وهو يدل على أن البيتين شعر ، فأما اعتلال بعضهم بأن البيتين قد يتفقان فى كلام لايقصد قائله الشعر ولا يتفق ثلاثة أبيات فيما لايقصد مؤلفه الشعر فاعتلال فاسد ، لأنه إن كان يريد بالبيتين مثل قول امرىء القيس :

قِفَا نبك من ذكرى حبيب ومَنزلِ
بسقط اللِّوَى بين الدَّخول فحوملِ
فتوضِحَ فالمقراةِ لم يَعفُ رسمها
لِما نسجته من جنوبٍ وشمالِ[1]

فذلك لايتفق إلا فى كلام يقصد به الشعر ، وإن كان يريد بالبيتين مثل ماالستشهد به من قول العامة — زمّارة مليحة ، بقطعة صحيحة — فقد يتفق من هذا الجنس ثلاثة أبيات فى كلام لايقصد به الشعر ، فالذى ذكره دعوى لادليل عليها .

---

(١) سقط اللوى منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه ، والدخول وحومل وتوضح والمقراة مواضع ، ولم يعف رسمها لم يمح أثرها ، والجنوب والشمال رياح ، وضمير نسجتها للمواضع السابقة

وإذا كان هذا بيناً فالفرق بين الشعر والنثر بالوزن على كل حال، وبالتقفية إن لم يكن المنثور مسجوعا على طريق القوافى الشعرية، والوزن هو التأليف الذى يشهد الذوق بصحته أو العَرُوض، أما الذوق فلأمر يرجع إلى الحسّ، وأما العروض فلأنه قد حصر فيه جميع ماعملت العرب عليه من الأوزان، فمتى عمل شاعر شيئاً لا يشهد بصحته الذوق وكانت العرب قد عملت مثله جاز له ذلك، كما ساغ له أن يتكلم بلغتهم. فأما إذا خرج عن الحس وأوزان العرب فليس بصحيح ولا جائز، لأنه لا يرجع إلى أمر يسوّغه، والذوق مقدَّم على العروض، فكل ماصحّ فيه لم يلتفت إلى العروض فى جوازه، ولكن قد يفسد فيه بعض مايصحّ بالعروض على المعنى الذى ذكرناه، كالزحافات المروية فى أشعار العرب المذكورة فى كتب العروض، وهو الأصل الذى عملت العرب الأوّل عليه، وإنما العروض استقراء للأوزان حدث بعد ذلك بزمان طويل.

وأما التفضيل بين النظم والنثر فالذى يصلح أن يقوله من يفضّل النظم أن الوزن يحسّن الشعر، ويحصل للكلام به من الرونق مالا يكون للكلام المنثور، ويحدث عليه من الطرب فى إمكان التلحين والغناء به مالا يكون للكلام المنثور. ولهذه العلة ساغ حفظه أكثر من حفظ المنثور، حتى لو اعتبرت أكثر الناس لم تجد فيهم من يحفظ فصلا من رسالة غير القليل، ولا تجد فيهم من لا يحفظ البيت أو القطعة إلا اليسير، ولولا ماانفرد به من الوزن الذى تميل اليه النفوس بالطبع لم يكن لذلك وجه ولا سبب.

ونقول : إن الشعر يدخل فى جميع الأغراض ، كالنسيب والمديح والذم والوصف والعتب ، والنثر لا يدخل فى جميع ذلك ، فإن التشبيب لا يحسن فى غير الشعر ، وكذلك غيره من الأغراض ، وما صلح لجميع ضروب الكلام وصنوفه أفضلُ مما اقتصر على بعضه .

وأما الذى نقوله من تفضيل النثر على النظم فهو أن النثر يُعلم فيه أمورٌ لا تعلم فى النظم ، كالمعرفة بالمخاطبات ، وبينة الكتب والعهود والتقليدات ، وأمور تقع بين الرؤساء والملوك يعرف بها الكاتب أمورهم ، ويطلع على خفىّ أسرارهم ، وأن الحاجة إلى صناعة الكتابة ماسّة ، والانتفاع بها فى الأغراض ظاهر ، والشعر فضل يستغنى عنه ولا تقود ضرورة اليه ، وأن منزلة الشاعر إذا زادت وتسامت لم ينل بها قدراً عاليا ، ولا ذكراً جميلا ، والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما دونها من رُتب الرياسة ، وصناعة تبلغ بها إلى الدرجة الرفيعة أشرفُ من صناعة لا توصل صاحبها إلى ذلك ، وإن أكثر النظم إذا كشف وُجد لا يعبر عن جِدّ ، ولا يترجم عن حق ، وإنما الحذق فيه الإفراط فى الكذب ، والغُلوّ فى المبالغة ، وأكثر النثر شرح أمور متيقّنة وأحوال مشاهدة ، وما كثر فيه الجِدُّ والتحقيق أفضلُ مما كثر فيه المحال والتقريب ؛ وقد يتسع الكلام فيما لا يخرج عن هذا الفن ، وهذه الجملة كافية فى مثل هذا الموضع .

فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته

الذى يحتاج مؤلف الكلام اليه من معرفة اللغة التى هى لغة العرب قدر ما يعرف كل شىء باسمه الذى وضعته له. ويجب أن يكون ذلك الاسم أفصح أسمائه إن كانت له عدة أسماء، وقد بينا الطريق إلى معرفة الفصيح فيما مضى من كتابنا هذا، فإذا عرف ما ذكرته من اللغة احتاج إلى معرفة ما يتصرف ذلك الاسمُ عليه من جمع وتثنية وتذكير وتأنيث وتصغير وترخيم، ليورده على جميع ما يتصرف فيه صحيحا غير فاسد، ولهذا افتقر إلى علم النحو، وسأذكر قدر ما يحتاج منه. فإذا علم ما أشرت اليه افتقر إلى معرفة عدة أسماء لما يقع استعماله فى النظم والنثر كثيراً، ليجد إذا ضاق به موضع أو حَظر عليه وزن إيرادَ اسم العدولَ إلى غيره (١).

ويحتاج فى علم النحو إلى معرفة إعراب ما يقع له فى التأليف، حتى لا يذكر لفظةً إلا موضوعة حيث وضعتها العرب من إعراب أو بناء على حسب ما وردت عنهم، وليس لأحد أن يظن أن هذا هو معرفة النحو كله والاشتمال على جميع علمه، لأن الكثير من النحو علمُ تقديرِ مسائل لا تقعُ اتفاقا فى النظم ولا فى النثر، وكذلك التصريف من علم النحو لا يكاد مؤلف الكلام يحتاج إلا إلى الشىء اليسير منه، فأما أن يكثر منه حتى يسوغ له أن يبنى من الدال فى — قد — مثل

---

(١) ايراد اسم مفعول لحظر، والعدول مفعول ليجد

عصفور ، وغير ذلك من مسائل قد وضعت فى هذا الجنس ، فما لا أرى النحوى يفتقر الى معرفته فضلا عن غيره .

ويحتاج الشاعر خاصة إلى معرفة الخمسة عشر بحرا التى ذكرها الخليل بن أحمد ، وما يجوز فيها من من الزحاف ، ولست أوجب عليه المعرفة بها لينظم بعلمه ، فإن النظم مبنى على الذوق ، ولو نظم بتقطيع الأفاعيل جاء شعره مُتكلفا غير مرضى ، وإنما أريد له معرفة ما ذكرته من العروض لأن الذوق ينبو عن بعض الزحافات ، وهو جائز فى العروض ، وقد ورد للعرب مثله ، فلولا علم العروض لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وبين مالا يجوز .

ويفتقر أيضا من العلم بالقوافى الى معرفة الحروف والحركات التى يلزم إعادتها ، وما يصلح أن يكون رويًا أو رِدْفا مما لا يصح .

ويحتاج أيضا الى معرفة المشهور من أخبار العرب وأحاديثها وانسابها وأمثالها ومنازلها وسيرها ، وصفة الحروب التى كانت لها ، وماله قصة مشهورة وحديث مأثور ، فإنه قد يفتقر فى النظم الى ذكر شىء منه ، ويكون للمعنى به تعلق شديد ، واذا ورد استُحسن .

ويحتاج الكاتب الى جميع هذا أيضا ، ويختص بما يفتقر اليه من معرفة المخاطبات وفنون المكاتبات والتوقيعات ، ورسوم التقليدات ، مع الاطلاع على كتاب الله تعالى وشريعته وحديث رسول الله صلى الله

عليه وسلم وسُنّته ، فإنه مدفوع الى تقليد الولاة وعهود القضاة والتوقيعات فى المظالم والمكاتبة فى ضروب الحوادث .

وبالجملة إن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطلع على كل صناعة لأثر ذلك فى تأليفه ومعانيه وألفاظه . لأنه يدفع الى أشياء يصفها ، فإذا خبر كل شىء وتحققه كان وصفه له أسهل ونعته أمكن ، إلا أن المقصود فى هذا الموضع بيان مالا يسعه جهله دون ما اذا علمه أثرّ عنده علمه ، فإن ذلك لا يقف على غاية .

والوصية لها ترك التكلف ، والاسترسال مع الطبع ، وفرط التحرز ، وسوء الظن بالنفس ، ومشاورة أهل المعرفة ، وبغض الإكثار والإطالة وتجنب الإسهاب فى فن واحد من فنون الصناعة ، فإن كلام الانسان ترجمان عقله ، ومعيار فهمه ، وعنوان حسه ، والدليل على كل أمر لولاه لخفى منه ، وبحسب ذلك يحتاج الى فضل التثقيف . واجتماع اللب عند النظم والتأليف .

وإذ قد انتهى بنا القول الى هذا الموضع فالواجب أن نختم الكتاب ، لأنا قد وفينا بجميع ما شرطناه فى أوله ، وقد كنا عزمنا على أن نصله بقطعة مختارة من النظم والنثر ، يُتدرّبُ بالوقوف عليها فى فهم ما ذكرناه من أحكام البلاغة ، وكشفناه من أسرار الفصاحة ، لكنّا فرقْنا من الإطالة والتثقيل على الناظر فيه بالملل والسآمة ، فعد لنا الى وضع ذلك

فى كتابٍ مُفردٍ . ونحن نستغفر الله من خطل القول ، كما نستغفره من خطأ العمل ، ونسأله أن يمنّ علينا بالهداية والعصمة فى الدنيا والآخرة ، إنه سميع مجيب .

وكان الفراغ من تأليفه يوم الأحد الثانى من شعبان سنة أربع وخمسين وأربعمائة — ٤٥٤ هـ .

تم الكتاب

مطبعة محمد على صبيح واولاده ت ٤٨٥٨٠ بمصر
سنة ١٩٥٣ م — ١٣٧٢ هـ

الفهارس

فهرس الموضوعات

فهرس الاعلام

الباء :

النون :

فهرس الشعراء وقوافيهم

العين :

الفاء :

تصحيحات

ص	س	صواب	ص	س	صواب
ط	٦	عـلـم			
٦	٥	بالديرين	٢١٣	١٥	ردى
٤١	٩	فى معناه	٢٢٠	١٥	التجميع
٤٣	١٣	الحفظ	٢٢٨	٧	أنفكم
١١٠	١٦	التلاؤم	٢٣٠	٣	قبيح
١١٥	٧	بقبحه	٣٠٠	١٧	وتركى
١٢٤	١٣	واحدة	٣٠٧	٣	فى حومات
١٩٨	١١	عمرو	٣١٢	٦	عبيد الله
٢٠٠	١٦	قرحا جمع قرحة	٣٣٤	١	ويروون
٢٠٢	٣	فإنا	٣٥٢	٢٥	١٨٤
٢٠٧	١٧	من المنهال	٣٥٣	٤	ذو الرمة
٢٠٨	١٦	جبهه			